



كفاح شعب مصر

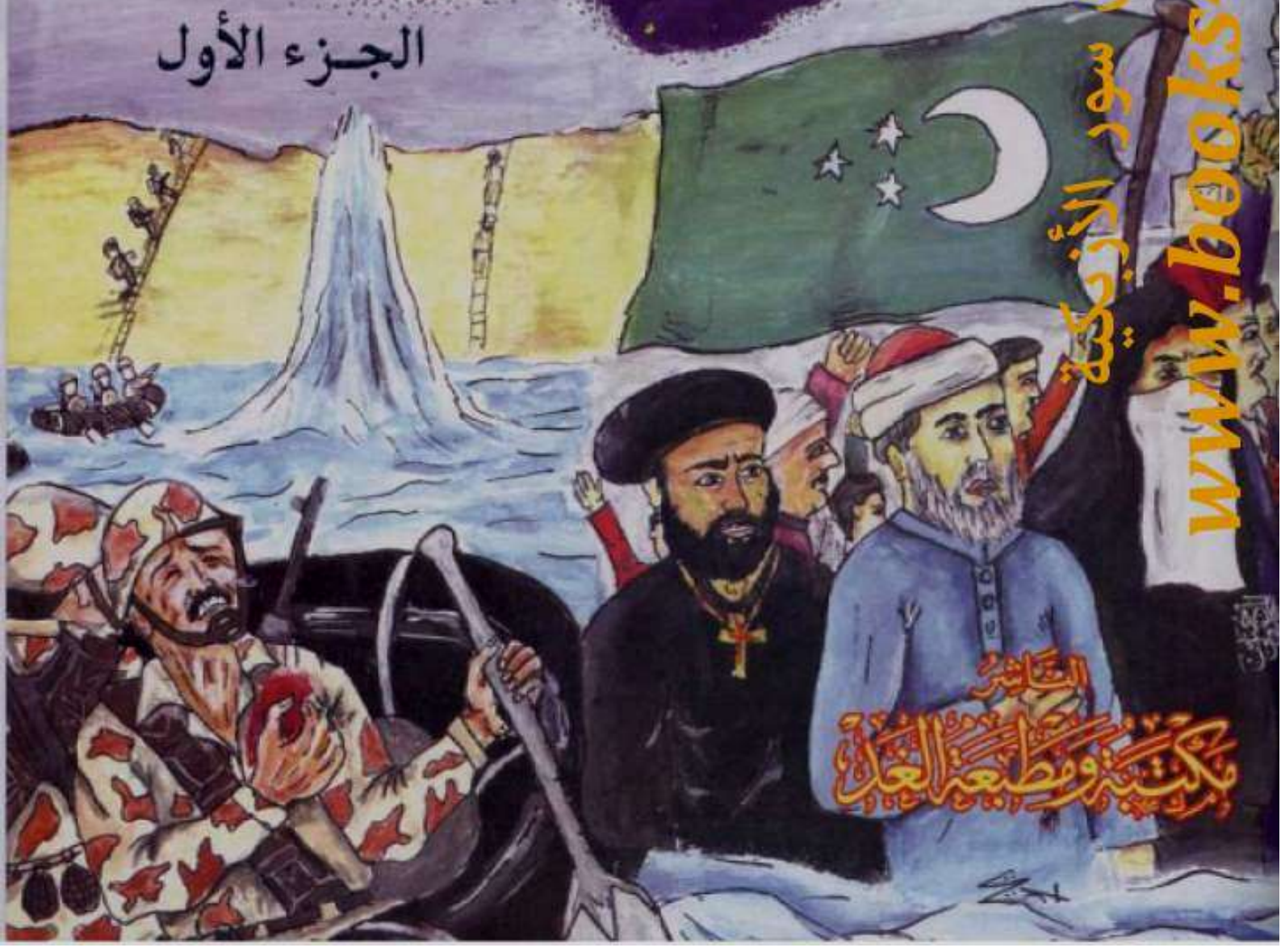
تأليف
د. محمد مورو



الجزء الأول

منتدى سور الأزبكية

www.books4all.net



الناشر
مكتبة و مطبع العبدى

منتدى سور الأزبكية

WWW.BOOKS4ALL.NET

<https://www.facebook.com/books4all.net>



كفاح شعب مصر: (١)

عصر محمد علي

الجزء الأول

تأليف

دكتور / محمد مورو



الناشر

مكتبة وطبعة الغد

٢٢ ش سكة المدينة - ناهايا - جيزة - ج. م. ع.
تليفاكس / ٣٢٥٠٢٠٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اسم الكتاب : كفاح شعب مصر (١)

عصر محمد على

المؤلف : د. محمد مورو

الغلاف : أحمد يحيى البدوي

رقم الإيداع : ٢٠٠٧/٨١٤٤

الطبعة الأولى: مايو / ٢٠٠٧ م

ربيع ثاني ١٤٢٨ هـ

جميع حقوق الطبع محفوظة



مكتبة ومطبعة الغد

٢٣ شارع مكة المدينة - ناهيا - إمبابة - جيزة ٢٠٢٥٠٢٥ م.ع

(١) عصر محمد علي

لا شك أن محمد علي قد أحدث تغييرات جوهرية في بنية الواقع السياسي والاجتماعي للعالم الإسلامي عمومًا ومصر خصوصًا في بداية القرن التاسع عشر، ولا شك أن مجمل سياسات وتحركات محمد علي أبان حكمه لمصر سنة (١٨٠٥-١٨٤٠) ألقت بكثير من الظلال على أوضاع الخلافة الإسلامية، والعالم الإسلامي - ومصر - وبالنسبة لمصر فما زالت تلقي بظلالها حتى اليوم، ويمكننا أن نقول أن محمد علي كان حاكمًا ذكيًا وقويًا، ويمكننا أن نقول أنه أدخل إصلاحات هائلة وتغييرات في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمصر أبان حكمه امتدت إلى ما بعده، بل وامتدت بعض آثارها إلى يومنا هذا.

وقد اختلفت التقديرات كثيرًا في الأهداف الحقيقية لأعمال محمد علي، فعلى حين يرى بعض المؤرخين أن محمد علي كان يهدف إلى تكويننا إمبراطورية ترث دولة الخلافة نفسها، وأنه في سبيل ذلك حول مصر إلى قاعدة اقتصادية وعسكرية ضخمة لتحقيق مشروعه، يرى البعض الآخر أن محمد علي كان صاحب مشروع قومي عربي.

ويرى الأستاذ أسامة حميد^(١) أن حكم محمد علي كان هو الأساس الذي بنيت عليه الدولة العلمانية في مصر والتي استمرت حتى الآن.

أما الأستاذ طارق البشري^(٢) فيرى أن حكم محمد علي وبناء دولته كان هو القاعدة لتكوين الجامعة الوطنية المصرية في العصر الحديث وأنه في البدء كانت الدولة، وأن الدولة المصرية هي المؤسسة القومية التي قام على أكتافها بناء الجامعة السياسية المصرية، وأن الجامعة الوطنية المصرية لم تنشأ بجهود الأفكار أو الأحزاب إنما كانت الدولة والجيش هما المبدأ والمنطلق، وأن التنظيم المصري كان سابقاً على الوعي المصري.

أما الدكتور محمد شفيق غربال^(٣) فيرى أن محمد علي كان عثمانياً في الأهداف مملوكي الأساليب تحصل مشروعه السياسي في أحياء العالم الإسلامي العثماني، ووافقه على هذا الرأي الأستاذ طارق البشري، وفي الواقع فأننا نرى أن مفتاح فهم أهداف محمد علي تكمن في رغبته في بناء مجد شخصي له ولأولاده من بعده، وأنه استخدم كل الوسائل والأساليب لتحقيق ذلك، وأن ذلك اقتضى تداخل الإسلامية والمصرية والعربية والعلمانية أو أسسها الأولى في دولته بحيث أن أي باحث يمكن أن يجد من الأسانيد والوقائع ما يؤكد أو ينفي تلك الفكرة أو غيرها من وراء أهداف محمد علي الحقيقية، وهكذا فلا غرابة في اختلاف المؤرخين في تحديد أهداف محمد علي.

على أن كل ذلك لا ينبغي أن يكون هدف الباحث الذي يقرأ التاريخ من أجل المستقبل، إن علينا أن نحدد الظروف الموضوعية التي أحاطت بمصر والعالم الإسلامي وقتها لتمكيننا بعد ذلك من وضع النقاط على الحروف وتقييم أهداف محمد علي، وهل كان في الاتجاه الصحيح أم كان في الاتجاه الخطأ؟

وهل كانت التغييرات الكبرى التي أحدثتها في صالح الأمة الإسلامية أم
كان العكس هو الصحيح؟

وكما قلنا دائماً أننا لن ندخل في النوايا، لأن خفايا القلوب لا يعلمها إلا
الله، ولن نلجأ إلى البحث عن مؤامرة أو تفسيراً سحرياً لظهور محمد علي
وممارسته، ولكننا سنضع أمامنا أعماله لنقيمها من منظور اتفاقها أو تعارضها
مع أهداف الأمة الإسلامية وصراعها مع الاستعمار، وبديهي هنا أننا
منحازون إلى رؤية إسلامية محددة تختلف بالطبع مع رؤية المؤرخين
العلمانيين بحيث أنه يمكن أن نرى شيئاً صالحاً قد يراه المؤرخون العلمانيون
طالماً بالنظر إلى قاعدة القياس لدينا التي تختلف عن قاعدة القياس لديهم.

وإذا قلنا أن الأهداف العليا للمسلمين هي أرضاء الله تعالى، وتحقيق
الهدف من استخلافه للإنسان في الأرض، وأنه ينشق عن هذه القاعدة أهداف
أخرى مثل حمل لواء التحرير للعالم كله وتخليصه مما به من ظلم وشرك
واستكبار، وأنه لتحقيق ذلك لابد من وجود أمة إسلامية واحدة يمتلك أبناءها
الإصرار الجاد على نشر دعوتهم لكان علينا أن نقيس كل عمل بالنظر إلى
آثاره على وحدة الأمة إيجابياتها، قدرتها على مواجهة مؤامرات الاستكبار،
وتحقيق الحرية للإنسان المسلم وغير المسلم وغيرها من الأمور التي تدعم
رسالة الأمة.

كانت أحوال الأمة الإسلامية في بداية القرن التاسع عشر كالتالي:

- خلافة إسلامية عثمانية تحقق وحدة المسلمين لديها من الأخطاء والفساد الداخلي ما لديها، محاطة بقوى استعمارية تريد الإجهاز عليها أو توهين قوتها على الأقل تمهيداً للإجهاز عليها، فتن مختلفة يقوم بها عملاء الاستعمار تحت مسميات كثيرة، أقليات أو زعماء مسلمون أغبياء يخدمون مخططات الاستعمار بوعي أو بدون وعي، ومن الطبيعي أن يتجه المسلم المخلص في ذلك الوقت إلى كل ما يدعم وحدة الأمة تحت راية الخلافة، كل ما يقوي تلك الوحدة ضد مؤامرات الاستعمار، وأن يقف في نفس الوقت ضد الأخطاء والفساد داخل جسم الخلافة، وبشكل يدعم قوتها ولا يضعفها.

- دول استعمارية أوروبية تحمل روحاً صليبية، تريد إثارة القلائل وإضعاف وحدة المسلمين، واقتطاع أجزاء من جسم الخلافة تتآمر مع بعضها من أجل السيطرة على العالم الإسلامي، والقضاء على وحدته وتلك الدول كانت في حالة صعود وقوة بعد أن نفضت عن كاهلها آثار التخلف وقطعت شوطاً في التقدم العلمي والعسكري لا بأس به.

وكانت المحاولة الاستعمارية الأولى هي الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨ - ١٨٠١) ثم حملة فريزر (١٨٠٧) وقد فشلت الحملتان فشلاً ذريعاً وعرفت أوروبا أن هناك عددًا من العوامل مازلت كافية لصمود العالم الإسلامي، وحددت تلك العوامل في سيادة فكرة الوحدة الإسلامية "الجامعة الإسلامية" وتغلغل روح الجهاد لدى الجماهير المسلمين، ارتباط الجماهير بزعماء مجاهدين وخاصة علماء الإسلام والأزهريين خصوصاً ووجود نمط

اقتصادي واجتماعي يسمح بقيام الجماهير بدورها في الجهاد وتحت قيادة العلماء برضا الحكام أو حتى بعدم رضاهم.

وكان من الطبيعي أن تعاود القوى الاستعمارية بعد فشلها في حملتي نابليون وفرنيزر محاولاتها للسيطرة على العالم الإسلامي عمومًا ومصر خصوصًا، وكان من الطبيعي أيضًا أن تحاول تدمير العوامل التي تسببت في فشل هاتين الحملتين واستمرار صمود المسلمين، ووفقًا للإطار السابق يمكننا دراسة وتقييم محمد علي.

(٢) القضاء على زعماء الأمة

تمخضت حركة الجهاد الشعبي في مصر ضد الحملة الفرنسية، ثم ضد حملة فرنيزر، وكذلك قيام زعماء الأمة بفرض إرادة الجماهير أكثر من مرة سواء في اختيار الوالي أو إلغاء القرارات المجحفة بالشعب وخاصة الضرائب، بل ووصل وعي هؤلاء الزعماء وثقتهم في الجماهير أنهم كانوا يرفضون قرارات السلطان العثماني إذا ما تعارضت مع مصالح الجماهير، واستمر ذلك التواصل التاريخي بين الأمة وعلماء الدين والأشراف ضمانًا قويًا لاستمرار حيوية الأمة وقدرتها على المواجهة وتحريكها للجهاد برضا الحكام أو بدون رضاهم، وكذلك في وضع رقابة شعبية على الحكام، وكان صعود نجم تلك الحركة الجماهيرية عقب نجاحها في التصدي للغزو الخارجي مرتين ولفرض إرادتها ضد الحكام وحتى السلطان، كان ذلك كفيلاً بظهور وتطور نمطا من الحكم أكثر إسلامية ويتيح قدرًا هائلًا من الحريات ويحد من

جور وفساد واستبداد الحكام، ولعل ذلك كله كان المطلوب لعلاج سلبيات الحكم في الخلافة العثمانية سواء في إطار السلطة أو في الولايات التابعة لها، وكان هذا يمكن أن يؤدي إلى تقوية الخلافة الإسلامية وتخليصها من سلبياتها. وهكذا كان هذا النمط من الممارسة الجماهيرية تحت قيادة العلماء عنصرًا هامًا وإيجابيًا لوحدة المسلمين وحفظ ديارهم من الغزو الخارجي أبان ضعف الخلافة أو فساد الولاية.

كان السيد عمر مكرم هو الزعيم الفذ الذي أمتلك الوعي وإدراك الفرق بين الممارسة التي تهدم الخلافة وتعرض وحدة المسلمين للخطر وبين تلك الممارسة التي تقوي الخلافة والوحدة، وفي نفس الوقت تقوي شوكة الجماهير، وتوقف جور الحكم وتقلل أو تقضي أو تتصدى للفساد.

كان السيد عمر مكرم رجلاً صلباً شامخاً، لم تلتن قناته ولم تزعه الكوارث ولا التهديدات، وظل يمثل النزاهة والاستقامة حتى آخر حياته.

واستمرارا للرسالة التي حملها السيد عمر مكرم ومعه العلماء المجاهدون فإنه ومعه العلماء قد وقفوا مع الجماهير ضد محمد علي عندما قام الأخير بفرض ضرائب غير مشروعة على الشعب، وقامت شرطته باعتقال أحد طلاب الأزهر أثناء المصادمات مع الجماهير التي قصدت العلماء للشكوى من الضرائب (١٨٠٩).

وأوفد محمد علي سكرتيره "ديوان أفندي" لمقابلة الشيوخ وتعرف نيّتهم فأصروا على عدم مقابلته والاكتفاء بالطلب الذي قدموه بأبطال الضرائب، وكان معنى ذلك إعلان الغضب والاحتجاج وتحميس الجماهير على الثورة حتى يتراجع محمد علي عن فرض الضرائب.

يقول الجبرتي " حضر ديوان أفندي وقال إن الباشا يسلم عليكم ويسأل عن مطالبكم، فعرفوه بما سطره إجمالاً وبينوه له تفصيلاً، فقال ينبغي ذهابكم إليه وتخاطبونه شفاهة بما تريدون وهو لا يخالف أوامركم ولا يرد شفاعتكم وإنما القصد أن تلاحظوه في الخطاب لأنه شاب مغرور جاهل وظالم وغشوم ولا يقبل نفسه التحكم وربما حمله غروره على حصول ضرر بكم، وعدم إنفاذ الغرض، فقابلوه بلسان واحد لا نذهب إليه أبدًا ما دام يفعل هذه الفعال، فإن رجع عنها وأمتنع عن إحداث البدع والمظالم عن خلق الله رجعنا إليه وترددنا عليه كما كنا في السابق، فإننا بايعناه على العدل لا على الظلم والجور، فقال: لهم ديوان أفندي وأنا قصدي أن تخاطبوه شفاهة، ويحصل إنفاذ الغرض، فقالوا لا نجتمع إليه أبدًا " .

ولعل ما يلفت النظر في رواية الجبرتي أن العلماء يتصرفون كما لو كانوا قوة سياسية مستقلة، وقد كانت كذلك، بيدها الحل والربط، كما أنهم منحازون إلى الجماهير وليسوا أدوات في يد الحاكم يبرر بها تصرفاته الظالمة ويسبغ بهم على تلك التصرفات شرعية زائفة، وأنهم باسم الجماهير هم مصدر السلطات، وأن الوالي لا يحكم إلا برضاهم، ولعل هذا الوعي المبكر يرد على بدعة الحكم الثيوقراطي المزعوم التي يتشدد بها العلمانيون

في إطار هجومهم على نمط الحكم الإسلامي، فما هم علماء الإسلام يقولون أنهم بايعوا محمد علي على العدل لا على الظلم، أي أنها بيعة مشروطة بالتزام العدل وليست بيعة مطلقة، ويمكننا أن نلاحظ أيضاً في رواية الجبرتي استخدام العلماء لأسلوب المقاطعة لإنكاء حماس الجماهير، وللضغط على الحاكم لرفع الضرائب.

وبديهي أن محمد علي قد أدرك ما تنطوي عليه هذه المقاطعة وما يترتب عليها من النتائج، فبادر إلى الإفراج عن الطالب الأزهري المعتقل ليفهم الناس أنه لا ظلم ولا حبس ولا تعذيب، ثم أخذ يضيع الوقت حتى يتسنى له امتصاص ثورة الجماهير، وفصم وحدة العلماء.

واستطاع أن يستمل إليه شيخان هما الشيخ محمد المهدي، والشيخ محمد الدواخلي وناظر المهمات "محمد أفندي طبل"، وأتفق معهم على خطة للقضاء على زعامة السيد عمر مكرم، وبعد أن كان العلماء يداً واحدة أنضم الشيخان المهدي والدواخلي إلى معسكر محمد علي، وأخذوا يدافعان عنه أمام العلماء، وأمام نقضهم للعهد الذي أتخذه العلماء جميعاً، تمسك السيد عمر مكرم بموقفه من المقاطعة وأتهمهما بنقض العهد، وهنا استخدم محمد علي كل من المهدي والدواخلي في الإيقاع بعمر مكرم الذي أصر على موقفه بمقاطعة محمد علي والإصرار على رفع الضرائب، واستطاع المتآمرون أن يستميلوا عدداً آخر من المشايخ عن طريق الرشوة أو استخدام ما في نفوسهم من حسد للسيد عمر مكرم، وقرروا أن يحتكموا إلى المحكمة التي رأى السيد عمر مكرم أنها

منحازة سلفاً فرفض المثل أمامها، مما أعطى المتآمرون الذريعة أمام الجماهير لنفي السيد عمر مكرم إلى دمياط وعزله من نقابة الأشراف.

هناك عددًا من العبر والدروس التاريخية التي يجب أن يعيها كل مسلم في تلك الحادثة، أولها أنه كان من الطبيعي أن يتجه محمد علي إلى محاولة التخلص من زعماء الأمة الذين جاءوا به كي يسهل عليه أن يجمع من الضرائب ما شاء وأن ينفذ سياساته بدون حساب لمعارضة للجماهير، وأن ينفرد بالسلطة، وبديهي أن زعماء الأمة الشرفاء وعلى رأسهم السيد عمر مكرم لم يحسبوا حسابات لذلك اليوم اعتمادًا على الجماهير أو استنادًا إلى ثقتهم في حسن نية محمد علي، ونحن هنا لا بد أن نقرر حقيقتين، أولهما: أنه لا يمكن في الحياة السياسية الاعتماد على حسن نية الحكام، فالسلطة في حد ذاتها مفسدة ومهما كان ورع الشخص فإن السلطة ربما تفسده، وكان من الضروري تطوير النظام السياسي بشكل يحمي الأمة من تقلبات النفوس أمام خمر السلطة، وإغراء القوة، وكان الزعماء في ذلك الوقت بالذات يمتلكون حركة جماهيرية حققت من القوة والانتساع ما يكفل لها ذلك لو أرادت، والحقيقة الثانية: أنه كان لا بد من تحويل الحركة الجماهيرية إلى مؤسسة ذات تنظيم يكفل لها الاستمرار ولا يجعلها عرضة للمؤامرات وتقلبات بعض المشايخ تحت إغراء المال أو الحسد.

على كل حال فلم يكن ما سبق هو الخطأ الوحيد الذي وقع فيه السيد عمر مكرم، فإن وجود شخصيات من مثل الشيخ المهدي داخل زمرة العلماء يؤكد إهمال السيد عمر مكرم لضرورة انتقاء الزعماء، فالمهدي كان من الخونة إبان الحملة الفرنسية فكيف يثق به العلماء أصلاً، كذلك الدواخلي وبرغم عدم وجود سوابق له في هذا الإطار فإنه كان على العلماء أن يختار القيادات من بينهم من أصحاب البلاء والصمود والنفوس الأبية، وعلى أية حال فقد نجح محمد علي في القضاء على السيد عمر مكرم باستخدام العناصر الضعيفة داخل هيئة العلماء، وليس اعتماداً على القوة المسلحة مما يؤكد أن نفوذ الجماهير حتى تلك اللحظة كان قوياً لدرجة كافية، ولم يكتف محمد علي بنفي السيد عمر مكرم إلى دمياط، ولكنه مع المشايخ الخونة أراد أن يلوث سمعته في محاولة لإفقاد الجماهير ثقتها بنفسها حتى لا تعود وتظهر قيادات قوية تقود الجماهير إلى تحقيق مطالبها، فقام المشايخ المرتزقة بإثبات عريضة للسلطان يتهمون فيها السيد عمر مكرم بأنه أدخل في دفتر الأشراف من لا ينتسب إليهم، وأنه قبض من محمد بك الألفي مبلغاً من المال كرشوة أيام قيام الجمهور على أحمد رشيد باشا الوالي السابق، وأنه كان متواطئاً مع المماليك حين شرعوا في مهاجمة القاهرة (١٨٠٥) إلا أن العلماء الشرفاء امتنعوا عن التوقيع على ذلك المنشور، وقالوا هذا كلام لا أصل له مما اضطرت كاتبوا المنشور إلى تخفيف لهجته، ولكن العلماء الشرفاء أصروا على رفض التوقيع، وكان أشدهم إصراراً واستنكاراً هو السيد أحمد الطحطاوي مفتي الحنفية.

وبتلك المؤامرات الدنيئة استطاع محمد علي أن يتخلص من السيد عمر مكرم ليس هذا فحسب، بل إنه باستخدام بعض المشايخ في الإيقاع بالسيد عمر مكرم كان قد أجهز على المؤسسة الأزهرية بكاملها، فالجمهور رأى في عملهم معنى الخيانة والغدر، ومحمد علي نفسه أحتقرهم بعد ما قبضوا المال لقاء عملهم هذا، وهكذا استطاع محمد علي الداهية أن يتخلص من الزعيم وأن يسقط هيبة العلماء أمام الجماهير.

وربما يكون هذا العمل قد أفاد محمد علي على المستوى الشخصي ، ولكن هذا العمل كان التوطئة الأولى للقابلية للاستعمار، ففصم العلاقة بين العلماء وبين الجماهير قد أفقد الطرفين إيجابيتهما، وباتت الجماهير بلا قيادة شرعية تعمل من خلالها في التصدي للاستعمار أو الاستبداد، وبهذا العمل حقق محمد علي للاستعمار هدفاً كان من الصعب تحقيقه ووضع اللبنة الأولى في القابلية للاستعمار، فلو كان محمد علي قد اغتال عمر مكرم أو أعتقله أو قتل العلماء أو سجنهم لكان تخلص من الزعماء، ولكنه لم يكن قد قضى على كيان هام كان ضرورياً للسمود في ذلك الوقت العصيب أمام العدو التاريخي المتربص بنا.

وسواء قصد محمد علي ذلك أو لم يقصد فإن النتيجة كانت مروعة على أمتنا وعلى استقلالنا.

(٣) حروب محمد علي

قلنا فيما سبق أن تقييم أعمال محمد علي ينبغي أن تؤخذ في إطار عدد من العوامل والظروف التي أحاطت بها، مثل دعم وحدة المسلمين وأثر ذلك على الخلافة الإسلامية، تدعيم روح الجهاد والإيجابية لدى الجماهير وغيرها من العوامل المتصلة بزيادة قوة صمود المسلمين وخاصة أن الاستعمار كان في ذلك الوقت يتربص للانقضاض على أمتنا، وكان قوى الاستعمار قد حققت شكلاً من أشكال التقدم العسكري والتكنولوجي، أي أن التفوق التقليدي لأمتنا طوال عشرة قرون كان قد أصبح محل نظر.

وإذا ناقشنا القول الذي يرى أن محمد علي أراد بناء خلافة إسلامية جديدة من خلال مصر تكون بديلة عن الخلافة العثمانية أو على الأقل بالتواجد

معها على أساس أن الخلافة العثمانية استشرى فيها الفساد والضعف، وأنها معرضة للانهدام، فأنا نرى أنه من حيث المبدأ فلا غبار ولا مانع من أن يفعل أحد الزعماء ذلك وأن يعيد بناء الخلافة من مراكز قوة جديدة إذا كان من المستحيل عملياً أحياء الخلافة الموجودة أو وقف أسباب الفساد وعوامل الانهيار داخلها، والخلافة العثمانية ذاتها نشأت على أنقاض خلافة أخرى، ولم تجد أحداً من المسلمين يعترض على ذلك من الناحية الشرعية إلا أنه ينبغي علينا أن نضع في اعتبارنا مجموعة من العوامل التي توضح هل كان هذا العمل صحيحاً أم خطأ.

والعامل الأول والأهم في هذا الإطار أن الخروج على الخلافة، ومحاولة إنشاء أخرى محلها يمكن أن يجد مبررات في حالة سيادة الأمة الإسلامية سيادة مطلقة، عدم وجود خطر خارجي يتهدها، أما إذا كان هناك أعداء متربصون، ويمتلكون من القوة ما يسمح بذلك، وأن الأمة الإسلامية لم يعد لها منذ بداية القرن التاسع عشر سيادة مطلقة، إذن فالصدام مع الخلافة هو لصالح تلك القوى المتربصة، وهو أمر يضعف الطرفين معاً لصالح القوى المتربصة، وهذا ما حدث فعلاً، فتلك القوى دعمت محمد علي في حدود معينة، وهي الحدود التي تستنفذ قوة الطرفين وتضعفهما معاً.

والأمر الثاني: أن الخلافة العثمانية وقتها برغم عوامل الضعف والفساد كانت ما تزال متماسكة، بل وتؤدي واجبها في الحفاظ على وحدة المسلمين والذود عن ثغورهم وحياضهم، وإذا قارنا ذلك الوضع مع الوضع الذي ظهرت فيه الخلافة العثمانية - مثلاً - لوجدنا أن السيادة في وقتها كانت

للمسلمين بحيث أن الخطر الخارجي لم يكن ذا موضوع، كما أن أحوال الخلافة السابقة كانت قد آلت منذ وقت طويل إلى شيء شكلي، وانتشرت الممالك والدويلات المستقلة في العالم الإسلامي، مما كان يحتم ظهور قوة جديدة توحد تلك الممالك والدويلات، وتعيد لوحدة المسلمين وراية الخلافة وجودها الحقيقي.

وقد يقول قائل أنه كان من الطبيعي والضروري اصطدام محمد علي بالخلافة، لأنه كقوة فتية ناشئة كان لابد باحثاً عن متنفس لتراكم القوة لديه خاصة وأنه استطاع أن يبني جيشاً قوياً وقاعدة صناعية ضخمة لخدمة هذا الجيش، ولكن هذا القول فيه من التبسيط أكثر مما تحتمل الدراسة الموضوعية والنظرة الفاحصة، فبديهى أنه من المفيد أن يكون لمصر جيشاً قوياً سواء برضا السلطان العثماني أو بعدم رضاه، ومن المفيد أن تكون هناك صناعة قوية في مصر سواء برضا السلطان أيضاً أو بعدم رضاه، وأن بناء هذا الجيش وتلك القاعدة الصناعية من الأمور المحمودة لمحمد علي، ولكن كان من الضروري أن يراعي محمد علي أن يستخدم هذا الجيش وتلك القاعدة الصناعية فيما يخدم مصالح المسلمين، وليس فيما يضعف وحدتهم، فلو تصورنا مثلاً أن محمد علي قد جعل أفريقيا هدفه لكان قد حقق أكثر من هدف لصالح المسلمين ومستقبل أمتهم.

فمن ناحية أولى: كان قد وفر تكاليف الصدام مع الخلافة العثمانية ووفر على الأمة المجهود والدماء التي ضاعت في ذلك الصدام، بل ولم يكن قد شارك بوعي أو بدون وعي في إضعاف قوة الخلافة العثمانية خدمة

للاستعمار المتربص، ولكانت دولة الخلافة قد تفرغت لمجابهة المخاطر والتحديات العسكرية والسياسية التي تواجهها من قبل الغرب الصليبي وخاصة من روسيا، وفي هذا الصدد كانت قوة محمد علي إضافة ودعمًا للخلافة وقوة الخلافة، إضافة ودعمًا لمحمد علي

ومن ناحية ثانية: كان يمكن لمحمد علي أن يكون إمبراطورية أفريقية تحقق أكثر من هدف في وقت واحد فمن ناحية فإن ذلك كان أسهل عليه وعلى جيشه، وأن فتح الدول الأفريقية وإدخالها في رقعة العالم الإسلامي هو مكسب كبير للأمة الإسلامية، كان سيجد معه الدعم من المسلمين عامة ومن الخلافة ذاتها، وكان في نفس الوقت سيخفف الضغط العسكري عن عاصمة الخلافة وأجزائها في أوروبا، لأن الاستعمار الغربي كان لا محالة سيوجه جزءًا من مجهوده لمواجهة الفتح الإسلامي لأفريقيا، كما أنه كان سيخفف من آثار الحصار الذي فرضه الاستعمار على العالم الإسلامي عقب اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح.

ومن ناحية ثالثة: فإن توجه محمد علي لأفريقيا كان سيحقق لمصر سيادتها على البحر الأحمر، وهذا أمر لصالح الأمة الإسلامية حتمًا، كما كان سيحقق لمصر سيادتها على منابع النيل وهو أمر في غاية الأهمية والخطورة؛ لأن عدم سيادة مصر على منابع النيل يعتبر خطرًا دائمًا على سيادة مصر ووجودها ذاته.

ومن ناحية رابعة: فإن محمد علي لو توجه إلى أفريقيا لكان قد حقق تفوقاً هائلاً ولبنى إمبراطورية ضخمة، بما تمتلكه أفريقيا من ثروات طبيعية، وبما كانت ستحققه الصناعة المصرية النامية من تطور ونمو هائلين بفضل ذلك السوق الأفريقي المتسع، مما يترتب عليه بناء أكبر قاعدة صناعية في العالم، بل وربما كانت ظهرت إمبراطورية قوية، بل أقوى إمبراطورية في العصر الحديث، ولكانت قد تطورت بحيث تصبح أقوى من كل الدول الاستعمارية - مجتمعة أو منفردة - وكان معنى هذا تحقيق تفوق هائل للعالم الإسلامي كان سيستمر حتى الآن، ولكان في نفس الوقت قد أنقذ العالم الإسلامي من الحقبة الاستعمارية، بل وكان ذلك كفيلاً في النهاية بانتهاء الحروب الصليبية والمؤامرات الاستعمارية إلى الأبد، لأن بناء تلك الإمبراطورية فضلاً عما يحققه من قوة للمسلمين، فإنه كان سيحرم الاستعمار من مواطن الثروات الطبيعية والأسواق، الأمر الذي كان سيؤدي إلى عمده ظهور الرأسمالية الغربية بتاتاً أو على الأقل إضعافها، وبديهي أن الغرب قد بنى قاعدته الصناعية والعسكرية الحديثة على النهب والاستعمار وخاصة في أفريقيا.

حقاً لقد كان خطأ تاريخياً بشعاً - دفعت مصر - والعالم الإسلامي ثمنه من مستقبلها.

والآن ندرس بإيجاز حروب محمد علي ونقيمها في إطار ما سبق.

الحروب الوهابية (١٨١١ - ١٨١٩)

ليس من موضوع بحثنا دراسة أو تقييم الحركة الوهابية، إلا أنه هناك عدد من الحقائق يجب وضعها أمامنا وهي:

- أن الحركة الوهابية قد ظهرت في الجزيرة العربية على يد محمد بن عبد الوهاب في منتصف القرن الثامن عشر، وهي حركة تستند على المذهب الحنبلي، وكانت تستهدف القضاء على البدع التي شاعت بين المسلمين، وكانت حركة متشددة ، ومن تعاليمها تحريم لبس الحرير وشرب الدخان وتحريم إقامة المزارات ونصب القباب على القبور، وقد أعلن الأمير محمد بن سعود أمير (الدرعية) مناصرته للتعاليم الوهابية واستطاع الأمير محمد

بن سعود استنادًا إلى الدعوة الوهابية أن يمد نفوذه إلى معظم بلاد نجد والحجاز وأطراف العراق، واستمرت الحركة فيما بعد حتى تمخض عنها قيام المملكة العربية السعودية التي ما زالت موجودة إلى الآن.

- لما استفلحت الدعوة الوهابية أرسلت تركيا لإخمادها عدد من الحملات العسكرية، إلا أنها فشلت، وأمتنع ورود الحجاج من أنحاء العلم الإسلامي فتزلزلت هيبة تركيا وأثرت تلك الدعوة في قوة الخلافة العثمانية كثيرًا.

- رأى محمد علي أنه إذا نجح حيث أخفقت تركيا فإن سيوطد مركزه، ولا تعود تركيا تفكر في عزله، ويتدرج مركزه من والٍ تابع إلى حاكم مستقل أو حليف، أضف إلى ذلك أنه إذا لم يلب دعوة السلطان فإن ذلك يكون مبررًا لعزله، ولم يكن مركزه قد استقر بما فيه الكفاية، وهكذا كانت الحروب الوهابية وسيلة لتوطيد مركز محمد علي، وكانت أيضًا ذريعة لإطلاق يد محمد علي لفرض الإتاوات والضرائب من غير أن يجد الشعب مسوغًا للاعتراض عليها، حيث يتذرع بحاجته إلى المال لإنفاقه على حرب مقدسة ترمي إلى استرداد الحرمين الشريفين وتأمين سبل الحج.

- أن تلك الحملة قد حظيت برضاء الشعب المصري لدرجة أن السيد محمد المحروقي نجل السيد أحمد المحروقي كبير التجار وأحد زعماء الشعب المجاهدين إبان الحملة الفرنسية كان له في إعدادها وتجهيزها ورسم خططها شأن كبير^(٥) وفي هذا الصدد يقول الجبرتي^(٦) " خرج السيد المحروقي ليسافر بصحبة الركب، وخرج في موكب جليل لأنه هو المشار

إليه في رياضة الراكب ولوازمه واحتياجاته، وأمور العربان ومشايخهم، وأوصى الباشا "محمد علي" ولده طوسون باشا أمير العسكر بالا يفعل شيئاً إلا بمشورته وإطلاعه ولا ينفذ أمراً إلا بمشورته وإطلاعه، ولا ينفذ أمراً إلا بعد مراجعته، كما أن أئمة المذاهب الأربعة في مصر قد صحبوا الحملة هم السيد أحمد الطحطاوي الحنفي، والشيخ محمد المهدي الشافعي، والشيخ الخانكي المالكي، والشيخ المقدس الحنبلي، حيث اعتبرها الشعب جهاداً مقدساً لتخليص الحرمين الشريفين، ويضيف الرافي^(٧) "واستطاع الكتخدا أن يجند سبعة آلاف مقاتل من مختلف طبقات المجتمع بطريقة التطوع للخدمة العسكرية، ولعل التطوع هنا يفيد اقتناع الشعب في مصر بان الحملة على الوهابيين هي جهاد في سبيل الله لإنقاذ الأماكن المقدسة من أيديهم.

- أن تلك الحرب كما يقول الرافي^(٨) "كانت من أشق حروب مصر في عهد محمد علي وأكثرها ضحايا وأعظمها نفقات" وقد جرد محمد علي عشرات الحملات وأنفق الكثير جداً من الأموال، وسقط القتلى والجرحى من الطرفين بعشرات الألوف من الرجال، واستمرت تلك الحرب ثماني سنوات، يقول فولابل في كتابه (مصر الحديثة) أن الجيش المصري في الدور الأول من الحرب الحجازية (١٨١١-١٨١٣) قد تكبد نحو ثمانية آلاف قتيل، وفقد من مؤنثه نحو خمس وعشرين ألف رأس من الماشية وتكلفت الحملة إلى ذلك الحين (٣٥٠٠٠) كيس ذهب.

ينبغي علينا الآن أن نرصد عددًا من الملاحظات حول تلك الحرب

- أن محمد علي قد قام بها لتوطيد مركزه أمام الخلافة، وأنه قد ساعد دولة الخلافة على القضاء على الحركة الوهابية في شبه الجزيرة العربية، وأن ذلك يعد أمرًا إيجابيًا من ناحية أنه أعاد إلى الخلافة هيبتها في تلك المنطقة المقدسة من العالم الإسلامي، ولا شك أن ذلك لصالح الخلافة ولصالح وحدة الأمة الإسلامية، إلا أن عددًا من التحفظات ينبغي إثباتها في هذا الإطار.

- ماذا كان يمكن أن يحدث لو اقتضت الحركة الوهابية على الدعوة السلمية دون شق عصا الطاعة والخروج على الخلافة، ألم يكن ذلك يدعم موقف الخلافة في مواجهة الأخطار المحيطة بها من أوروبا، وخاصة الروس (٩) وماذا لو وفر المسلمون (الخلافة - محمد علي - الوهابيون) على حد سواء الأموال والدماء والسنوات التي أهدرت في تلك الحرب ووجهت تلك المجهودات إلى توسيع رقعة الإسلام جنوبًا، أو لحمايته شمالًا، تخيل لو كانت الجيوش التي جردها محمد علي في تلك الحملة قد توجهت جنوبًا إلى أفريقيا.

- كان على الخلافة العثمانية أن تدرك أن الدعوات لا تقمع بالسلاح، فصحيح أن محمد علي قد استطاع أن يخمد الحركة الوهابية بعد ثمان سنوات من القتال، إلا أن الحركة ظلت كامنة إلى أن ظهرت من جديد فيما بعد.

- ماذا لو كان يحدث لو أن محمد بن عبد الوهاب أقتصر على الدعوة السلمية ووفر على المسلمين كل هذه الدماء والأموال، وإذا أفترضنا صحة اجتهاداته فيما يخص البدع، أليس دعم وحدة المسلمين أهم، أليس دعم دولة الخلافة في مواجهة الأخطار الخارجية أكثر شرعية وإسلامية في هذا الصدد، ماذا لو أنه استخدم إمكانياته في الدعوة والحث على القتال وتحفيز الرجال في استنفار قوى المسلمين وتجنيدهم لمواجهة الأخطار المحيطة بالخلافة أو صد الغزوات التي كان المسلمون يوجهونها في أكثر من مكان أو حتى توسيع رقعة دار الإسلام، وإذا كانت إقامة المزارات وزيارة القبور، وشرب الدخان ولبس الحرير بدعًا، أليس تهديد وحدة المسلمين واستنفاد طاقة الخلافة الإسلامية وإضعافها في مواجهة الدول الصليبية المتربصة، وإراقة دماء المسلمين فيما بينهم بدعًا أشد، بل جرائم لأنها لا تهدد صحة أو عدم صحة ممارسة تعبدية أو عقائدية معينة، بل تهدد مستقبل الأمة الإسلامية ووحدتها ووجودها ذاته.

وهكذا فإن الحملة على الجزيرة العربية كان لها بعض الإيجابيات، ولكن كان من الممكن علاج تلك الحركة بالحوار أو حتى بالإهمال وتوجيه طاقة الجيش المصري إلى الجنوب.

ماذا لو ، ماذا لو ، ولو تفتح عمل الشيطان.

فتح السودان (١٨٢٠ - ١٨٢٢)

قام محمد علي بتجريد حملة على السودان عقب انتهائه من حرب الوهابيين فألف جيشين أحدهما بقيادة إسماعيل باشا والآخر بقيادة محمد بك الدفتر دار، وكان مجموع الجيشين نحو (١٠ آلاف) جندي، وقد تحركت الجيوش في ٢٠ يوليو سنة (١٨٢٠)، ثم حملت صغيرة بقيادة البكباشي سليم بك قبطان (١٨٣٩) حوالي (٤٠٠ جندي)، (١٨٤٠) - (١٨٤١) وقد وصلت تلك الحملات إلى جزيرة جونكر تجاه (لانموند كرو) وغربًا إلى كردفان وشرقًا إلى البحر الأحمر، حيث وصلت إلى إقليم (التاكا) (كسلا) الواقع بين نهر عطبره، والبحر الأحمر، والقضارف بالقرب من حدود الحبشة

و(القلابات) الواقعة على شاطئ نهر عطبرة، وكانت حدود مصر الجنوبية قبل الفتح تنتهي إلى جزيرة ساي جنوبي وادي حلفا.

وقد ادخل المصريون في السودان الزراعات المصرية كالقمح والخضر و غرسوا فيها أشجار الفاكهة كالبرتقال والليمون والرمان والعنب، كما كان من نتائج الفتح تأسيس حكومة منتظمة كان لها الفضل في بسط رواق الأمن وإقامة قواعد العمران، كما أسس المصريون عددًا من المدن منها الخرطوم العاصمة الحالية للسودان، وقد أصبحت تلك المدينة عقب تأسيسها ملتقى المتاجر القادمة من أنحاء السودان، وباطن أفريقيا أو الواردة إليها من مصر والخارج، وصارت محطة من أعظم المحطات التجارية في أفريقيا، كما أنها صارت مركز للرحلات والاكتشافات الجغرافية والعلمية ومرسى السفن النيلية التي تنقل في أنحاء النيل الأزرق والنيل الأبيض، كما أسس المصريون مدينة "كسلا" التي صارت عاصمة إقليم التاكا، ومدينة فامكه على النيل الأزرق، وقضى الحكم المصري على الفوضى وأمن طريق القوافل والحجيج والرحلات الاستكشافية العلمية، وتم تنظيم البريد وجعلت الخرطوم مركزا له، وكان ينقل في السفن ثم يحمل على الهجين فيرسل إلى مصر وجميع مديريات السودان، وله في الطريق محطات تستريح فيه الهجن وتبدل^(١٠).

وقد أسهم الفتح المصري للسودان في تمهيد السبيل للرحلات الجغرافية فلا نزاع أن الرحلات والتجاريد في عهد محمد علي مثل حملات البكباشي سليم بك قبطان قد عادت الطريق للمكتشفين وأنارت لهم السبل وفتحت بلادًا ومناطق لم يمكن في مقدورهم أن يجوبوها لو لم يبسط الحكم المصري رواق

الأمن في أنحائها، يقول ديهدان في هذا الصدد: " إن محمد علي بإنفاذه للرحلات لاكتشاف منابع النيل قد حقق الأمل الذي كان يطمح إليه علماء الجغرافيا وكافة رجال العلم في كل عصر " (١١).

كما قام محمد علي باحتفار الآبار في الطريق بين كروسكو وأبو أحمد وهو طريق شاق يخترق صحراء النوبة ويجتازه المسافر في تسعة أيام، وقد سهل ذلك المواصلات بين مصر والسودان.

كان فتح محمد علي للسودان سهلاً، فقد بلغ عدد من فقدهم الجيش المصري في الفتح سواء من قتلوا في المعارك أو الرحلات البعيدة الشاقة أو من اجتاحتهم الأمراض نحو ثلاثة آلاف رجل، معظمهم مات بسبب الأمراض، يقول الراجعي^(١٢): " كانت حرب السودان أقل مشقة وأقصر مدة، ولم يلق الجيش أمامه مقاومة تذكر إلا في بلاد الشابية، وهم قبائل يسكنون جنوبي دنقلة وفي كردفان وسنار، والعقبة الوحيدة التي واجهت الجيش المصري في فتح السودان هي الحميات والأمراض البيئية " كما أن معظم الذين قاوموا في البداية ما لبثوا أن انضموا إلى جيش الفتح، كما انضم عدد كبير من السودانيين إلى الجيش المصري وقاتلوا معه، يقول الراجعي^(١٣): " وقد أبدى الشابية بسالة كبرى في قتالهم، فأعجب بهم إسماعيل باشا وعرض عليهم بعد انتهاء القتال أن ينتظموا في سلك الجيش المصري فاستجابوا إلى طلبه، وبذلوا ولائهم للحكم المصري وظلوا محافظين على عهدهم على مدى السنين".

ويضيف الرافعي: "فتح إسماعيل باشا مملكة (سنار) وقدم ملكها الملك نادي ولاءه".

"ووصل إسماعيل باشا في زحفه إلى بلاد فازوغي فدانت له في (يناير سنة ١٨٢٢)، وقدم له ملكها (الملك حسن) ولاءه وخضوعه".

ويقول الرافعي في صدد دخول السودانين إلى الجيش المصري "وقد دخل عدد كبير من السودانين في الجيش المصري، وأخذ هذا العدد يزداد مع مرور الزمن ، وأثبتت التجارب كفايتهم وولاءهم وحسن أدائهم للخدمة العسكرية^(١٤) "

إن فقد كانت حرب السودان مفيدة على كل المستويات، فعلى المستوى السوداني فإن الفتح حقق للسودان حكومة قوية موحدة متماسكة قادرة على بسط الأمن، وتم تحسين أحوال أهلها على مستوى العمران والزراعة والرعي والتعدين، وأنشأت المدن والطرق والآبار واستصلحت الأراضي وزاد الإنتاج.

وعلى المستوى المصري فإن تأمين حدود مصر الجنوبية التي يجري فيها ماء النيل وهو شريان الحياة الرئيسي لمصر أمر حيوي لمصر ولنا أن نتخيل لو أن السودان وقع مبكرًا تحت الاحتلال الإنجليزي، فلربما كان الإسلام في السودان قد انتهى، ولربما كان وجود مصر ذاته محل شك.

يقول إبراهيم باشا فوزي^(١٥): "قضى ساكن الجنان محمد علي باشا محيي الديار المصرية لبانتين من فتح السودان، بل وتخلص من ورطتين

كبيرتين فقد علمت من شيخ ذي منصب كبير معاصر لمحمد علي باشا أن دولة أوروبية كبيرة كانت تسعى لمعارضته باحتلال منابع النيل فاهتم لهذا الخبر أكبر اهتمام واستشار كثيرًا من مستشاريه فاقروا بالإجماع أن وقوع منابع النيل تحت برائن هذه الدولة" يقصد انجلترا" مما لا تحمد مغبته حيث تصير حياة مصر في يدها".

إذا فقد كان احتلال السودان وأفريقيا أمرا واردا في ذلك الوقت لدى الدول الاستعمارية، وبديهي أنه لو حدث ذلك لضاع السودان ككيان إسلامي ولضاعت مصر أيضًا، وقد يقول البعض أن السودان ومصر أيضًا قد وقعتا فيما بعد تحت الاحتلال الإنجليزي-ولكن- هناك فرق كبير بين وقوع السودان مبكرًا في يد الإنجليز، ووقوعها فيما بعد أمر سيء، ولكن أثره لا يقارن بما كان سيحدث لو وقعت مبكرًا أنه من المؤكد أن لو كانت السودان وقعت مبكرًا في يد الإنجليز لكانت السودان في خبر كان، ولو كان وجود مصر ذاته أصبح مشكوكًا فيه.

وأهمية السودان لمصر ومصر للسودان أمر لا يختلف فيه اثنين، ويرى الرافعي: "أن فتح السودان هو خير حروب محمد علي وأعظم أعماله"، يقول الرافعي " لو كان محمد علي ضاعف عنايته بإكمال فتح السودان إلى منابع النيل وبذل في تثبيت ملكه ونشر لواء الحضارة والعمران فيه ما بذله في حروب سورية والأناضول، لكان ذلك أفضل لمصر وللسودان وللعالم الإسلامي^(١٦)

وفي صدد أهمية السودان لمصر ومصر للسودان يقول الراجعي^(١٧): "إن ارتباط مصر والسودان ضرورة حيوية وخاصة لمصر فإنها تستمد حياتها من النيل فهي هبة النيل كما قال هيرودوت، أو كما يقول المعاصرون مصر هي النيل والنيل هو مصر، فلا تظمن حياتها إذا تملك النيل ومنابعه دولة أخرى، ولا يتحقق استقلال مصر التام إلا إذا شمل وادي النيل من منبعه إلى مصبه، وصارت هي والسودان وحدة سياسية تتألف منها الدولة المصرية المستقلة ولا تميز في ذلك لمصر على السودان في هذه الوحدة، فكلاهما جزء لا يتجزأ من هذا الوادي، وكلاهما يكمل الآخر ولا غنى له عنه، فمصر لا تستطيع أن تقف على قدميها منفصلة عن السودان، والسودان أيضاً لا يستطيع أن يقف على قدميه منفصلاً عن مصر، وإذا انفصلا يفقد كل منهما كيانه ويصبح كل منهما إقليمًا تنقصه مشخصات الدولة ومقوماتها".

وأهمية النيل لمصر أمر متفق عليه، ٨٤ ٪ من مياهه تأتي من جبال إثيوبيا و ١٦ ٪ من هضبة بحيرات أفريقيا الوسطى، ويبلغ متوسط حجمه السنوي ٨٦ مليار متر مربع من المياه، ٤٩ مليار منها تأتي من النيل الأزرق و ١٢ مليار من السوبات و ١١ مليار من عطبره، وهي المجاري المائية الثلاث التي تنحدر نحو وديان السودان ومنها إلى مصر المستفيد الأول من مياه النيل ويليه السودان، والباقي من النيل الأبيض، وفي مجراه الأعلى يعبر النيل الأبيض زائير ورواندا وبوروندي وتنزانيا وأوغندا ثم السودان، ويلتقي النيل الأبيض بالأزرق في الخرطوم.

ومن الأمور المقررة في عالم السياسة والجغرافيا أن من لا يملك منابع أنهاره فإنه لا يملك أسباب بقائه أصلاً أو بقائه مستقلاً على الأقل.

إذا فقد كان فتح السودان خيراً كله وعمل يتسم بالشجاعة وبُعد النظر، فتحسين أوضاع السودان العمرانية والاقتصادية وتوحيده ونشر الأمن في ربوعه قد حال دون انهياره بعد الاحتلال الإنجليزي له فيما بعد، كما خفف من الآثار الاستعمارية للدول المجاورة في أفريقيا، وخفف إلى حد بعيد أيضاً الآثار الاستعمارية على مصر ذاتها، وساهم في نشر الإسلام في ربوع أفريقيا، وكان قاعدة لفتوحات الخديوي إسماعيل فيما بعد، وهو عمل إستراتيجي على المستوى الإسلامي، ففوة مصر والسودان ووحدة كل منهما أو هما معاً لا شك مفيد للمسلمين وأمتهم وحاضرهم ومستقبلهم، فكل من مصر والسودان مسلم أساساً، كما أن ذلك الفتح حال دون انهيار السودان وحصار مصر في وقت مبكر، كما كانت القوى الاستعمارية تخطط، وهو في هذا الصدد قد حقق الحماية لبلدين مسلمين، كما أنه وضع قاعدة أصلب للإسلام عموماً في أفريقيا.

وفتح السودان لم يتعارض، بل توافق مع مصالح الخلافة العثمانية، ومصالح أمة المسلمين عموماً، فبديهي أنه خفف القبضة الاستعمارية حول الخلافة، وأستنفذ جهداً من المستعمرين لوقفه والتصدي له في أفريقيا، ومن العجيب أن ذلك الفتح لم يتكلف كثيراً بالمقارنة مثلاً بالحملة على الوهابيين، ويبدو أن سنة الله تعالى تقف مع الأعمال الصحيحة وتوفيق الله يأتي لمن يحترم المصالح العليا للمسلمين حتى ولو لم ينوي ذلك، وشعب السودان ذاته

لم يقاوم الفتح مقاومة تذكر، بل أنخرط في سلك الجندية للجيش المصري،
ووالي الحكم المصري للسودان وأيده وعضده، وهكذا يكون العمل الصحيح
مفيدًا وقليل التكاليف.

وإذا استعدنا قول الرافعي " ولو كان محمد علي ضاعف عنايته بإكمال
فتح السودان إلى منابع النيل، وبذل في تثبيت ملكه ونشر لواء الحضارة
والعمران ما بذله في حروب سورية والأناضول، لكان خيرًا لمصر وللسودان
وللعالم الإسلامي ".

ولو أضفنا إلى قول الرافعي، ماذا لو وفر محمد علي تكاليف الحملة على
الوهابيين، وما بذله في حروب سورية والأناضول، وأتجه جنوبًا فكون إمبراطورية
إسلامية في السودان والحبشة والصومال وزائير ورواندا وبوروندي وتنزانيا وكينيا
وأوغندا، لو أتجه إلى ذلك مبكرًا قبل الحملة الوهابية، لكان قد ثبت مركزه أمام
الخلافة وأمتنع عن العزل بفرض اهتمام الخلافة بعزله، وهو المبرر الذي دفعه
لتجريد الحملة على الوهابيين، ولكان قد بنى إمبراطورية ضخمة تمتلك من الموارد
مما تمتلكه أوروبا عدة مرات، ولو كان قد بنى قاعدة صناعية وجيشًا عرمرما،
ولكان قد حرم الدول الاستعمارية من خامات أفريقيا وأسواقها، أي أنه لو فعل ذلك
لكانت تلك الإمبراطورية قد أصبحت أقوى دولة في العالم ولعدة قرون تالية، وما
كان للاستعمار ودول أوروبا القوية أن تظهر أصلاً، ولكانت أصبحت أمامه قوة من
الدرجة الثانية بالنظر إلى قوة إمبراطوريته من ناحية، وبالنظر إلى حرمانه تلك
الدول من خامات أفريقيا وأسواقها، حقًا لكان الاستعمار من أساسه لم يظهر،
وبالتالي لم يكن من الممكن احتلال أفريقيا، أو احتلال بلاد كالجزائر والمغرب

وتونس وموريتانيا وغيرها من الدول الإسلامية، كان سيحمي العالم الإسلامي من الاستعمار، وكان سيوسع قاعدة الإسلام ليعم أفريقيا كلها، فتصبح قارة إسلامية، ولكان قد حمى العالم الإسلامي من التأخر والضعف، بل كان سيجعله أقوى حتى اليوم، وإلى الغد من كل أوروبا مجتمعة، أضف إلى هذا أن قوته كانت ستكون عنصرًا مساعدًا للخلافة في تركيا، وأن إضعاف أوروبا بحرمانها من الخامات والأسواق كان سيخفف قبضتها على دولة الخلافة، بل ربما سيجعلها عرضة لغزو دولة الخلافة ذاتها وإسقاط أوروبا في قبضة المسلمين وكان قد وفر علينا احتلال فلسطين وغيرها، وكان قد وفر علينا مآسي حقبة الاستعمار، وكان قد وفر على العالم كله مآسي حقبة الاستعمار، وكان قد حقق تحرير العالم كله وخضوعه للمسلمين ورسالة الإسلام التي تناصر المستضعفين وتدمر المستكبرين، ولكانه قد أمن لمصر منابع النيل، وحتى لو كانت أسباب الفساد قد وصلت إلى نخاع الخلافة العثمانية كان من الممكن أن تقوم خلافة بديلة في مصر تضم العلم الإسلامي المعروف وقتها بالإضافة إلى الأرض المفتوحة في أفريقيا، كان من الممكن ساعتها ألا تظهر قوى كأمريكا وروسيا لأنها قامت على أساس تداعيات مرحلة الاستعمار-ولكن- لو تفتح عمل الشيطان.

وقد يقول قائل أن الدول الأوروبية لم تكن لتسمح لمحمد علي بذلك، ولنفرض جدلاً أنها حاولت منعه هل كانت تستطيع؟ إن دراسة الأوضاع السياسية والجغرافية والاقتصادية والعسكرية في العالم في ذلك الوقت تقطع بأن محمد علي كان قادرًا، فإن مجموع الجهود التي بذلها في حروبه مع الخلافة أو الوهابيين كانت كافية جدًا، وقاعدته العسكرية بالمقارنة بقوة الدول الأوروبية لا بأس بها، ولم يكن الميزان الاستراتيجي مختلفًا فضلًا عن أن أفريقيا هي الامتداد الطبيعي لمصر والسودان، أما الدول الأوروبية فقد كانت تحتاج إلى جهود مضاعفة للمواصلات والإمداد ونقل

الجيش وغيرها من العوامل التي كانت في صالح محمد علي تمامًا، كما كان سكان تلك البلاد سينحازون إلى الجيش العربية كما فعل السودانيون، وكان الوقت مبكرًا جدًا للحديث عن قدرة الغرب على وقف محمد علي ومنعه من تحقيق تلك الإمبراطورية، ولكن محمد علي أخطأ باتجاهه شمالاً، خطأ دفع هو ثمنه، ودفعت مصر والسودان والخلافة الإسلامية والأمة الإسلامية بل والعالم المستضعف كله ثمن هذا الخطأ.

حرب اليونان ١٨٢١-١٨٢٨م

كانت بلاد اليونان إلى أوائل القرن التاسع عشر جزءاً من السلطنة العثمانية يحكمها الولاة الذين ترسلهم حكومة الأستانة وظلت على هذه الحال إلى أن ظهرت فيها الفتن والتمرد، وقد ساعد الحركات الانفصالية في اليونان كثيراً من أمراء أوروبا ووزرائها ونوي الرأي فيها بأموالهم ونفوذهم، وعضدها قيصر روسيا إسكندر الأول الذي يؤيد مطالب المتمردين في اليونان تأييداً كبيراً، وقرب إليه بعض زعمائهم فاستوزر منهم المسيو كابو ديستريا وجعله موضع ثقته، وأستخدم في الجيش الروسي ضابطاً يونانياً يسمى إسكندر أبسلنتي جعله ياوره وكان له شأن عظيم في الثورة اليونانية.

وقد نشبت الثورة في مارس ١٨٢١م بتحريض من القيصر الروسي، وكان لتلك الثورة طابع صليبي فكان أول من أعلنها ونادى بها على رؤوس الأشهاد هو القس جرمانوس أسقف باتراس (شمال المورة) فقد غادر باتراس وسار إلى كلافرتيا يتبعه الأنصار والأعوان، ومن هناك وفي يوم ٢٥ مارس ١٨٢١ نادى القس جرمانوس بالثورة ودعا قومه إليها، واستولى الثوار على أهم مدن المورة واحتلوا عاصمتها، ونكلوا بالأتراك المقيمين بها تنكيلاً فظيماً واتخذت الحكومة الثورية مدينة نوبلي عاصمة ومقرًا لها، وأعلنوا استقلال اليونان ووضع دستور لها، كما نشروا برنامجاً واسع النطاق مؤداه استقلال إمارات البلقان كلها، وطرد الأتراك من أوروبا وإحياء الدولة البيزنطية القديمة، وشبت الثورة في كريت كما شبت في بلاد المورة وجزر الأرخبيل،

وقد عاث الثوار في البحر فسادًا، وازدادت قرصنتهم وكثر إنتهابهم للمتاجر التي تحملها السفن (١٨) .

وقد فشلت تركيا في إخماد الثورة المستعرة، والتي يساعدها أمراء أوروبا وملوكها وخاصة قيصر روسيا، فاستعان السلطان بمحمد علي الذي جهز أسطولاً بقيادة إسماعيل بك (الأميرال) (١٨٢١) ثم جيش بقيادة حسن باشا واستطاع جنود محمد علي إخماد الثورة في كريت وجزيرة قبرص.

أما في بلاد المورة فقد عجز العثمانيون أيضًا عن إخماد الثورة فاستجدوا أيضًا بمحمد علي الذي جهز جيشًا وأسطولاً كبيرين بقيادة نجله إبراهيم باشا، واستطاع إبراهيم بفضل حسن سياسته وذكائه الحربي أن يخضع كل بلاد المورة ويقضي على الثورة وكان مسلك الجنود حيال أعدائهم مسلكًا إنسانيًا رائعًا فلم يرتكبوا شيئًا من الفظائع، وكانوا يحسنون معاملة الأسرى اليونانيين، كما أن أطباء الجيش المصري كانوا يعنون بتضميد جراحهم إنفاذا لأوامر إبراهيم باشا" (١٩) .

واستطاع جيش إبراهيم باشا أن يخضع كل بلاد اليونان وكريت والمورة وقبرص، واستولى على أثينا في يونيو ١٨٢٨، إلا أن الدول الأوروبية أجمعت أمرها على ضرورة اقتطاع اليونان من السلطنة العثمانية، كما قام رجال السيف والقلم في روسيا وفرنسا وإنجلترا لدعوة الدول المسيحية لإنقاذ ثورة اليونان من الحكم الإسلامي، ومنذ ابتدأت الحرب نهض الشعراء والأدباء أمثال اللورد بايرون وفيككتور هوجو وشاتو بريان بدورهم في تأليب

الرأي العام المسيحي على الأتراك في اليونان، كما تطوع الأوروبيون في صفوف الثوار، وعلى رأسهم اللورد بايرون الذي مات في سيولونجي سنة ١٨٢٤، وتركت أوروبا تحت وطأة الحقد الصليبي المتغلغل في نفوس أبنائها وخاصة قيصر روسيا نقولا الأول الذي خلف القيصر إسكندر.

وفي عام ١٨٢٨م أنفذت كل من إنجلترا وفرنسا وروسيا أساطيلها وجيوشها إلى بحر الأرخبيل واستخدمت الدول الثلاث الخديعة والمفاوضات لكسب الوقت والهاء وتسكين حذر تركيا ومصر، ثم ما لبثت أن غدرت بهما وقامت أساطيل الدول الأوروبية الثلاث بالهجوم على الأسطولين التركي والمصري في ميناء نافارين في ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٢٧، وتم تدمير الأسطولين التركي والمصري.

وفي هذا الصدد يقول الراجعي: "تعد واقعة نافارين من الوقائع القليلة التي يتمثل فيها الغدر ونقض العهود والمواثيق، فأنها وقعت من غير أن تعلن حرب بين تركيا والدول المتحالفة، وأخذ الحلفاء السفن المصرية والتركية غيلة من غير أن تنذرها أو تستعد للقتال، وكل ذلك منافٍ لأبسط قواعد الحروب المتفق عليها بين الدول المتقدمة" (٢٠).

وبرغم الهزيمة في موقعة نافارين، فإن تركيا قد أصرت على رفض مطالب الدول المتحالفة فأعلنت روسيا الحرب عليها واحتلت (أدرنسه)، وأرسلت فرنسا إلى بلاد اليونان جيشاً مؤلفاً من (١٨٠٠٠) جندي بقيادة الجنرال "ميزون" لإجلاء المصريين والترك عنها، وانتهت الحرب الروسية

التركية بعقد معاهدة أدرنه (٤ سبتمبر ١٨٢٩) وفيها وافقت تركيا على قرارات الدول في معاهدة لندره فاعترفت باستقلال اليونان استقلالاً داخلياً، وإلا يكون لها عليها سوى حق السيادة الرسمية، ثم اتفقت الدول على تخويلها الاستقلال التام (٣ فبراير سنة ١٨٣٠).

أما محمد علي فقد عقد صفقة مع الحلفاء تقضي بوقف القتال وجلاء الجيش المصري عن المورة ، وقد تكبدت مصر في هذه الحروب متاعب وضحايا لا حصر لها، وبلغ الجيش الذي أرسلته في حرب اليونان ٤٢ ألف خسرت منهم ٣٠ ألفاً، وبلغت نفقات الحملة ٧٧٥ ألف جنيه، وفقدت أسطولها الحربي، ولم تنل مصر من تلك الحرب إلا ضم جزيرة كريت إليها.

إذا أردنا أن نقيم حرب اليونان، فإننا نجد أمامنا عدد من الحقائق

كالتالي:

- تحركت الثورة في اليونان لأسباب وبواعث صليبية، فالمنشور الذي وزعه الثوار في بدء الثورة عن استعادة الدولة البيزنطية القديمة وأجلاء تركيا عن كل أوروبا، كما أن قرار الثورة وبدأها نشأ على يد أحد رجال الدين هو القس جرمانوس أسقف باتراس، كما أن تلك الثورة قد حظيت بتأييد ومساعدة كل الدول المسيحية وشعوبها وكتابها وأدبائها وشعرائها وخاصة قيصر روسيا الصليبي المتعصب، كما أن جيوش الدول الصليبية وأساطيلها هي التي فرضت استقلال اليونان، ولعل كل هذا يؤكد تغلغل الروح الصليبية في وجدان أوروبا أمراء

وأدباء وشعوبًا، وفي هذا الصدد نسرّد الواقعة التالية " وكان على بعض السفن المصرية طائفة من الضباط الأجانب الذين كان محمد علي يستأجرهم في الأسطول، فأرسل إليهم الأميرال ريني قومندان الأسطول الفرنسي يدعوهم إلى الانسحاب حتى لا يحاربوا إخوانهم في الدين فلبوا الدعوة واستأذنوا من الأميرال محرم بك في مغادرة الأسطول، فلم يسعه إلا الأذن لهم بما طلبوا ، وتركوا الأسطول المصري يوم ١٨ أكتوبر في أشد الأوقات حرجاً " (٢١) .

- أن الأساطيل الأوروبية لم تحقق النصر إلا نتيجة الغدر والمباغنة .
- أن الثوار اليونانيين كانوا يرتكبون المذابح إذا ما انتصروا، وأنهم كانوا يعيثون في البحر فسادًا ويستعملون القرصنة وينهبون السفن التجارية، على حين كان سلوك الجيش المصري والتركي سلوكًا إنسانيًا رائعًا، وكانوا يحسنون معاملة الأسرى ولم يرتكبوا شيئًا من الفظائع كما كان الأطباء المسلمون يعنون بتضميد جراحهم، وهكذا يظهر الفرق بين سلوك المنتمين إلى الحضارة الإسلامية وسلوك الآخرين .
- أن الدول الأوروبية كانت تسعى لتدمير الخلافة وتقليص نفوذها في ذلك الوقت، فقد كانت الخلافة تعاني من الحروب مع الروس، وكانت إنجلترا وفرنسا تشجعان الحركات الانفصالية، بل وتقومان بإرسال

الأساطيل والجيوش لمساعدة الانفصاليين، كما حدث في معركة نافارين البحرية، وكذلك إرسال فرنسا ١٨٠٠ جندي إلى اليونان .

- أنه من الناحية الإسلامية فإن الواجب كان يحتم قيام محمد علي بإرسال جيوشه لمشاركة الخلافة في حربها ضد الصليبيين اليونانيين والحلفاء، وأن ذلك لا شك كان في مصلحة الخلافة وأمة الإسلام، هذا من ناحية المبدأ، إلا أن عدد من التحفظات ينبغي إثباتها هنا.

- فلو كان محمد علي يمتلك نظرة استراتيجية تتفق مع مصالح الأمة ومستقبلها لكان قد أدرك أنه لا يكفي أن يكون العمل مشروعاً ومشكوراً للقيام به، ولكن يجب موازنة مجموعة أخرى من العوامل، وهذا مبدأ إسلامي أصيل أتبعه الرسول (ﷺ) وخلفاؤه الراشدون، وتؤكد عليه كل مدارس الفقه الإسلامي ، فلو تخيلنا - مثلاً - أن محمد علي وضع في اعتباره أن سيادة الخلافة ليست قادرة على مواجهة ذلك بسبب الحرب الروسية التركية، وبسبب دعم الحلفاء لحركة الانفصال لكان من الطبيعي أن يقوم بإرسال جيشه إلى اليونان، ولكنه لو أضاف إلى تلك العوامل عوامل أخرى مثل كون قوة أوروبا قد صعدت، وأن الروح الصليبية قد ترعرعت، وأن حركة الانفصال اليونانية تجد عطفاً ودعمًا أوروبيين يصل إلى حد إرسال الأساطيل والجيوش بعشرات الألوف، وأن الرأي الأوروبي كان قد تألب وثار بفعل العامل الصليبي، لأدرك أنه من المستحيل عملياً إنقاذ اليونان وأن

جره إلى المعركة لن يجدي في إنقاذ اليونان، ولن يؤدي إلا إلى تدمير جيشه وأسطوله، لو كان وضع ذلك في اعتباره وأدرك أن القوة الأوروبية الناشئة من الصعب هزيمتها في أوروبا لكان عليه أن يستفيد بمثل هذا الجيش والأسطول (٤٢ ألف جندي) لفتح أفريقيا كلها، فمثل هذا الجيش بل نصفه كان قادرًا على ذلك، لأن أوروبا بجيوشها وأساطيلها لن تستطيع أن تمنعه لأن بعد المواصلات وطرق الإمداد تحول دون ذلك، كما أن الرأي العام الأوروبي الذي كان شديد التعاطف مع اليونانيين، ولم يكن المحرضون يجدون المبرر الكافي لحشد قوة أوروبا ضد مشروع أفريقي لمحمد علي .

- لو كان محمد علي أدرك أن اليونان لن تقدم كثيرًا إذا ما حصلت على استقلالها في نهوض أوروبا وقوتها، وأن أفريقيا أرض الخامات والأسواق هي التي سوف تعطي أوروبا كل تقدمها الصناعي والعسكري، لكان أدرك أن الواجب الإسلامي عندها يحتم الاهتمام بأفريقيا لإقامة قاعدة حضارية وعسكرية وصناعية إسلامية، كانت هي الضمان الوحيد لمواجهة أوروبا النامية، بل وحرمانها من هذا النمو ذاته، ولعل هذا الدرس يكون ماثلاً أمام أعيننا كمسلمين عندما نتخذ قرارًا، فليس فقط يكون الأمر صحيحًا إذا كان مشروعًا، بل يجب أن نضيف إلى الشرعية العوامل الاستراتيجية وفهم آفاق المستقبل .

وقد يقول قائل أنه ليس من الرجولة ولا الإسلام أن نترك الخلافة في هذا المأزق أمام الثوار اليونانيين والحلفاء الأوروبيين، ولكن هذا مفهوم

قاصر، لأن الرجولة والإسلام تحتم مراعاة المصالح العليا المستقبلية لأمة المسلمين، ويجب ألا يكون المخططون المسلمون خاضعون للمراهقة الفكرية أو الابتزاز من أي نوع .

لقد فقد الجيش المصري في اليونان ٣٠ ألف، ولم يستطع المحافظة عليها، وفقد في السودان ٣ آلاف وحقق فيها امتدادًا إسلاميًا مازال يؤدي دوره حتى الآن برغم كل الظروف، والسودان وحده أكبر من ربع أوروبا ، فماذا كان يحدث لو أستشهد هؤلاء الثلاثون الفا في فتح أفريقيا، ألم يكن ذلك أجدى للأمة الإسلامية في صراعها مع الغرب الصليبي، وكان أجدى للخلافة الإسلامية عمومًا والعثمانية أيضًا، وكان أجدى لمصر .

وإذا كان محمد علي قد أدرك بعد موقعه نافارين البحرية، أنه من غير المجدي البقاء في اليونان، وقام بتوقيع معاهدة مع الحلفاء يتم بمقتضاها الانسحاب من هناك، فإن الدول الأوروبية كانت قد تنبّهت إلى تلك القوة الصاعدة، التي أثبت جيشها وأسطولها تفوقًا وكفاءة عالية في القتال، وكان من الطبيعي أن تعمل حساب تلك القوة وتخطط للإجهاد عليها حتى لا تكون بديلاً إسلامياً ناهضاً، وقد حددت تلك القوى الاستعمارية سياستها في ضرورة استدراج تلك القوة النامية في ضرب وإضعاف الخلافة العثمانية، وفي نفس الوقت استنفاد تلك القوة، وبالتالي إضعاف الطرفين، وقد بلع محمد علي الطعم إلى آخره للأسف .

الحرب في سورية والأناضول

كانت الحملة على سورية في بدايتها مكونة من ٣٠ ألف جندي مع ما يكفيهم من الذخائر المؤن والمدافع، وقد بدأت الحملة سيرها في ٢٩ أكتوبر ١٨٣٠، وكان القائد الأعلى لها إبراهيم باشا، وقد نجحت الحملة في السيطرة سريعاً على غزة ويافا وحيفا وحاصرت عكا، كما شارك الأسطول في نقل الجنود والمؤن والذخائر، واشترك في ضرب عكا من البحر، وما أن علم السلطان في استانبول بتلك الحملة حتى أرسل مندوبيه إلى محمد علي يطلب منه الكف عن القتال، إلا أن محمد علي أخذ يماطل وفي نفس الوقت أرسل أوامره إلى إبراهيم باشا بمواصلة الحرب وتشديد الحصار على عكا، مما اضطر الباب العالي إلى حشد جيش مكون من ٢٠ ألف زحف لملاقاة جيش إبراهيم باشا، وضم إليه في طريقه المتطوعين من جموع الأكراد والعرب، وبعد كر وفر وحركات حربية وصدامات جزئية التقى الجيشان في موقعة الزراعة التي انتهت بهزيمة مروعة للعثمانيين بفضل ذكاء إبراهيم باشا وبسالة جنوده (١٤ أبريل ١٨٣٢) ثم استطاع إبراهيم باشا أن يحتل عكا في (٢٧ مايو ١٨٣٢) ثم قصد إبراهيم باشا شمالاً حتى استولى على دمشق في ١٦ يونيو ١٨٣٢، مما أدى إلى قيام الباب العالي بحشد جيش آخر بقيادة أكفأ قواد تركيا في ذلك الوقت السر عسكر حسين باشا، وكان الجيش العثماني مكون من ٦٠ ألف جندي إلا أن إبراهيم باشا الحق به الهزيمة في موقعة حمص ١٨ يوليو ١٨٣٢ بفضل التدبير العسكري الفذ برغم قلة عدد جنوده بالقياس إلى الجيش العثماني (كان جيش إبراهيم باشا مكون من ١٨ ألف

جندي) ثم تابع إبراهيم باشا سيره فاستولى على حلب، ثم التقى بالجيش العثماني في موقعة بيلان (٣٠ يونيو ١٨٣٢) ووقعت الهزيمة بالجيش العثماني واحتل إبراهيم باشا بيلان ثم ما لبث أن استولى على الإسكندرونة، وبموقعة بيلان يكون محمد علي قد أكمل استيلاءه على سوريا وفلسطين ولبنان .

اجتاز جيش إبراهيم باشا بعد واقعة بيلان حدود سوريا الشمالية، ودخل ولاية (أدنه) من بلاد الأناضول، وجرّد السلطان جيشاً جديداً قوامه ٥٣ ألف جندي بقيادة الصدر الأعظم محمد رشيد باشا، وفي ٢١ ديسمبر ١٨٣٢ التقى الجيشان في موقعة (قونية) التي انتهت بهزيمة الجيش التركي وأسر قائده وتبدده شذراً، وبهذه المعركة انفتح الطريق إلى (الأستانة) إذا أصبح جيش إبراهيم باشا على مسيرة ستة أيام من البوسفور، وكانت الطريق خالية لا يعترضه فيها جيش ولا معقل، وبات عرش السلطان نفسه معرضاً للسقوط بيد محمد علي، وقد شارك الأسطول المصري في دعم الجيش في كل أطوار حرب سوريا والبلقان .

تدخل الدول الأوروبية

استرعت انتصارات محمد علي أنظار الدول الأوروبية، وخشيت من أن ينجح في إسقاط السلطان وإقامة خلافة إسلامية شابة موحدة تحت قيادته بما مثله ذلك من خطر صعود دولة إسلامية شابة توحد العالم الإسلامي، وقررت المحافظة على الخلافة التي أصبحت منهكة بفعل الصدام مع محمد علي وغير ذلك من العوامل على أساس أن إسقاطها فيما بعد أمر سهل، وفي نفس الوقت

فها هي قد حققت أغراضها من استنفاد قوة محمد علي أيضاً، ويمكن الآن وضعه في حدود لا تشكل خطراً عليها، وبدأت التحركات الأوروبية الدبلوماسية وغيرها لتحقيق ذلك الهدف، فروسيا من ناحيتها تدخلت لمعاونة تركيا، وعرضت على السلطان محمود استعدادها للدفاع عنه بقواتها البحرية والبرية (ومن المعروف أن روسيا في ذلك الوقت كانت العدو التقليدي لتركيا)

كما بذلت إنجلترا وفرنسا مساعيهما لعقد اتفاق بين الطرفين، وفي غضون ذلك تقدم إبراهيم باشا بجيشه فاحتل كوتاهية وصار على مسافة خمسين فرسخاً من (الأستانة) ثم أنفذ كتيبة من الجنود احتلت (مفنيسيا) بالقرب من أزمير وأنفذ رسولاً إلى أزمير لتقييم الحكم باسم محمد علي بها، وقد وصل الرسول إليها ولم يلق بها مقاومة فعزل حاكم المدينة وأقام آخر مكانه (فبراير ١٨٣٣) ورحبت المدينة بهذا الانقلاب على حد قول الرافي (٢٢) .

وكان من الطبيعي والحالة هذه أن تخضع حكومة الأستانة وأن تعقد صلحاً مع محمد علي (اتفاقية كوتاهية) وذلك بإلحاح من فرنسا، وتقضي تلك الاتفاقية بجلاء الجيش المصري عن بعض بلاد الأناضول مقابل منح محمد علي حكم سوريا وإقليم أدنة مع تثبيتته على مصر وجزيرة كريت والحجاز، وعقب ذلك بقليل عقد السلطان العثماني معاهدة (هنكار أسكله) مع روسيا وهي معاهدة التزمت كل دولة بمقتضاها أن تساعد الدولة الأخرى إذا استهدفت لخطر خارجي أو داخلي وتعهدت تركيا أن تأذن للأسطول الروسي بالمرور من البحر الأسود إلى البحر الأبيض المتوسط .

ولم يلبث الإنجليز أن حركوا الباب العالي في الأستانة على حرب محمد علي، يقول الرافعي " كان سفير إنجلترا في الأستانة يحرض الباب العالي على التشدد في شروطه مما أدى إلى إحفاق المفاوضات بين الطرفين، وكانت إنجلترا لا تفتأ تضع العراقيل أمام سياسة محمد علي وتؤلب تركيا والدول الأوروبية عليه، فمن ذلك أنها توصلت إلى اتفاقية سنة ١٨٣٨ مع تركيا من شروطها إلغاء الاحتكار في جميع أنحاء السلطنة، وكان مفهوماً أن تسري هذه المعاهدة على مصر لأنها إلى ذلك الحين كانت جزءاً من السلطنة، وقد وافقت فرنسا على هذه المعاهدة، وقد فطن محمد علي أن المقصود من وضعها هو إجراجه .

الحرب السورية الثانية

كان الجيش المصري في سوريا وأدنه يبلغ في ذلك الوقت ٧٠ ألف جندي، وبتحريض من إنجلترا لتركيا، قامت الأستانة بإنفاذ حملة عسكرية قوامها ٣٨ ألف جندي، وكان الجيش المصري في هذه الموقعة ٤٠ ألف جندي، والتقى الجيشان في موقعة (نصيبين) ٢٤ يونيو ١٨٣٩، وقد انتهت تلك الموقعة بهزيمة الأتراك ووقوع خسائر فادحة بين قوات الطرفين .

وعقب هذا الواقعة قام أحمد باشا فوزي قائد الأسطول التركي بتسليم أسطوله سليماً إلى محمد علي في ميناء الإسكندرية، وبانضمام هذا الأسطول إلى الأسطول المصري بلغت قوة الأسطولين معا خمسين سفينة حربية، ٣٠

ألف مقاتل، ثلاثة آلاف مدفع، وصارت مصر بهذه القوة، أقوى دولة بحرية في البحر الأبيض المتوسط على حد قول الرافعي (٢٤) .

وبانتصار الجيش المصري في نصيبين وانضمام الأسطول التركي بقيادة أحمد باشا فوزي إلى الأسطول المصري كانت دولة محمد علي قد أصبحت من أقوى دول العالم قاطبة برًا وبحرًا في ذلك الوقت، وفي نفس الوقت كانت نهاية الخلافة العثمانية وشيكة، من الطبيعي أن يتوحد المسلمون حول محمد علي وتبرز خلافة جديدة أقوى وأكثر شبابًا وهذا ما لا تريده ولا ترضاه الدول الأوروبية المتربصة، فهدفها الثابت تحطيم قوة ووحدة المسلمين، وكان عليها هنا تنفيذًا لذلك التمسك بالكيان العثماني الضعيف واستخدامه في تحطيم القوة الصاعدة الشابة، ليسهل عليها بعد ذلك ابتلاع العالم الإسلامي دولة بعد الأخرى.

فأما روسيا فقد انتهزت الفرصة لبسط حمايتها الفعلية على تركيا بحجة الدفاع عنها، وأما النمسا والروسيا فقررتا دعم تركيا، وأما إنجلترا (الداهية) فقد قررت أنه حان الأوان لضرب محمد علي باستخدام الورقة العثمانية وتقدم سفراء الدول الأوروبية الخمسة (النمسا - روسيا - إنجلترا - فرنسا - بروسيا) بمذكرة إلى الباب العالي، يطلبون إليه باسم الدول الخمس ألا يتخذ قرارا إلا بإطلاعهم واتفاقهم، وهذه المذكرة تعد إعلانًا للوصاية على تركيا وإلغاءً لاستقلالها الفعلي .

واستمر التنسيق بين الدول الأوروبية إلى أن أبرموا معًا (النمسا - روسيا - إنجلترا - فرنسا - بروسيا) مع تركيا معاهدة لندرة الشهيرة في ١٥ يوليو ١٨٤٠، وتقضي تلك المعاهدة :

(١) بأن يخول محمد علي وخلفاؤه حكم مصر الوراثي، ويكون له مدة حياته حكم المنطقة الجنوبية من سوريا بما فيها مدينة عكا بشرط أن يقبل ذلك في مدة لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ تبليغه هذا القرار، وأن يشفع قبوله بإخلاء جنوده جزيرة كريت وبلاد العرب وإقليم أدنه وسائر البلاد العثمانية عدا ولاية عكا، وأن يعيد إلى تركيا أسطولها .

(٢) إذا لم يقبل هذا القرار في غضون عشرة أيام يحرم الحكم على ولاية عكا ويمهل عشرة أيام أخرى لقبول الحكم الوراثي لمصر وسحب جنوده من جميع البلاد العثمانية وإرجاع الأسطول العثماني، فإذا أنقضت هذه المهلة دون قبول تلك الشروط كان السلطان في حل من حرمانه ولاية مصر .

(٣) يدفع محمد علي باشا جزية سنوية للباب العالي تتبع في نسبتها البلاد التي تعهد إليه إدارتها .

(٤) تسري في مصر وفي ولاية عكا المعاهدة التي أبرمتها السلطنة العثمانية وقوانينها الأساسية، ويتولى محمد علي وخلفاؤه جباية الضرائب باسم السلطان على أن يؤدي الجزية ويتولون الإنفاق على الإدارة العسكرية والمدنية في البلاد التي يحكمونها .

(٥) تعد قوات مصر البرية والبحرية جزءاً من قوات السلطنة العثمانية ومعدة لخدمتها .

(٦) يتكفل الحلفاء في حالة رفض محمد علي باشا لتلك الشروط أن يلجأوا إلى وسائل القوة لتنفيذها، وتتعهد إنجلترا والنمسا في خلال ذلك أن تتخذ باسم الحلفاء بناء على طلب السلطان كل الوسائل لقطع المواصلات بين مصر وسوريا ومنع وصول المدد من أحدهما للأخرى وتعزيد الرعايا العثمانيين الذين يريدون خلع الطاعة والرجوع إلى الحكم العثماني، وإمدادهم بكل ما لديهم من مساعدات .

(٧) إذا لم يذعن محمد علي للشروط المتقدمة وجرّد قواته البرية والبحرية على الأستانة فيتعهد الحلفاء بأن يتخذوا بناء على طلب السلطان كل الوسائل لحماية عرشه وجعل الأستانة والبواغيز بمأمن من كل اعتداء .

وفي محاولة من إنجلترا لوضع محمد علي أمام الأمر الواقع، أخذت تشعل فتيل الفتن والثورات ضد محمد علي في لبنان وسوريا ولم تنقطع الثورات والفتن في لبنان وسوريا طوال الحرب، وكان لها أثر كبير في إخراج مركز الجيش المصري أمام الحلفاء .

وبالطبع رفض محمد علي شروط معاهدة لندن وأصر على التمسك بمكاسبه وهنا تدخلت إنجلترا بأسطولها البحري وضربت الثغور السورية وكذلك اشتركت السفن الحربية النمساوية والتركية، وفي ١٠ سبتمبر ١٨٤٠، جاءت حملة برية من القوات الإنجليزية والتركية ونزلت في ميناء جونيه

اللبناني، وكان الجيش المصري في سوريا قد وصل إلى ٩٠ ألف مقاتل بقيادة إبراهيم باشا، ولكن الإنجليز بذروا بذور الفتن ووزعوا الأسلحة والذخائر على الثائرين في لبنان وسوريا، وتقطعت مواصلات الجيش المصري بسبب تلك الفتن، وأصبح مستهدفا لنيران جيوش الحلفاء من جهة ونيران الثائرين من جهة أخرى، واستولى الحلفاء على الثغور السورية، فاحتلوا حيفا وصور وصيدا ثم بيروت عقب واقعة (بحر صاف) التي أنهزم فيها الجيش المصري ١٨٤٠، ثم استولى الحلفاء على طرابلس واللاذقية وأدنه، ثم سلمت الحامية المصرية في عكا بعد كارثة نسف مخزن الذخيرة، وكانت قد قاومت لمدة ضد جيوش الحلفاء وأساطيلهم، ولما تم للحلفاء احتلال الثغور السورية وقطعت مواصلات الجيش المصري، أنفذ القائد العام لقوات الحلفاء الأميرال أستوبفورد بعض السفن الحربية الإنجليزية بقيادة الكومودور (نابيه) إلى مياه الإسكندرية للقيام بمظاهرة بحرية أمام الثغر لتهديد محمد علي وإجباره على الإذعان لمطالب الحلفاء، ورأى الكومودور نابيه أن يجرب خطة المقاومة فأرسل إلى محمد علي رسولا يحمل إليه خطابا يعرض عليه فيه رغبة الدول في أن تكفل له ولأولاده من بعده حكم مصر الوراثة على أن يرد الأسطول التركي إلى الباب العالي وأن يسحب جنوده من سورية، وبعد أخذ ورد وافق محمد علي في النهاية، وفي ٣٠ يناير سنة ١٨٤١، أرسل الحلفاء مذكرة إلى الباب العالي لتنفيذ هذا الاتفاق، مما ترتب عليه سحب الجيوش المصرية من سوريا والأناضول، ثم بعد ذلك من الجزيرة العربية .

وإذا كانت تلك وقائع الحرب السورية وحروب الأناضول، فإن التأمّل في تلك الوقائع يعطينا عددًا من الملاحظات كالتالي :

- أن الجيش المصري قد أثبت في تلك الحرب بسالة وكفاءة منقطعة النظير، وأن إبراهيم باشا كان قائدا ذكيا يتمتع بعبقريّة عسكرية لا شك فيها .

- أن محمد علي بذل في تلك الحروب ما لا حصر له من الرجال والعتاد والمال، وبلغ الجيش المصري أحيانا إلى ٩٠ ألف جندي، وكان عدد تلك القوات عند انسحاب إبراهيم باشا من سوريا حوالي ٧٠ ألف جندي، كما أن الخلافة العثمانية بذلت جهودًا كبيرة وأعدادًا هائلة من الرجال والمعدات، وأن الضحايا من الطرفين (المسلمين) كانت باهظة، ولو أن تلك المجهودات قد وجهت إلى أفريقيا لكان قد تغير التاريخ، وكان قد وفر مجهود الخلافة لمواجهة روسيا، والحلفاء في اليونان .

- أن تلك الحرب الباهظة التكاليف، قد كلفت الخلافة استقلالها واستنفذت جهودها، بل وأضاعت مستقبل وحدة المسلمين تمامًا، فقد خرجت الخلافة من تلك الحرب وهي واقعة عمليا تحت وصايا الحلفاء وأصبحت تركيا عمليا تحت رحمة روسيا، وكان سقوط الخلافة قد أصبح مسألة وقت، ومن يومها دخلت الخلافة في مرحلة (الرجل المريض) الذي ينتظر موته بين لحظة وأخرى، ومن ناحية أخرى لم تكسب مصر منها شيئاً ولا محمد علي بل ترتب عليها فقدان الجزيرة العربية وكريت .

- أن مؤامرات الحلفاء والروح الصليبية في أوروبا والتي كانت تستهدف وحدة المسلمين وتريد السيطرة على بلادهم، لم تكن لتنجح لولا حروب محمد علي ضد الخلافة، فلحم صمدت الخلافة ضد حروب روسيا وضد مؤامرات الحلفاء على أطرافها، وكان مقدرًا أن تصمد أكثر، وهذا يؤكد أن القوى الخارجية لا تستطيع هزيمة المسلمين من الخارج، بل لا يسقط الكيان الإسلامي إلا بالأخطاء الداخلية، ولعل هذا درسًا تاريخيًا عظيمًا يؤكد أنه أيضًا فشل الحملتين الفرنسية والإنجليزية على مصر (١٧٩٨، ١٨٠٧).

والآن لنقرأ معًا السيناريو الشيطاني الذي رسمه الحلفاء لضرب محمد علي، والخلافة معًا :

كانت أوروبا قد بدأت تنهض وتنفض عنها آثار التخلف، وبدأت تبني قوة عسكرية واقتصادية، كما بدأت تتطلع من جديد لضرب العالم الإسلامي والسيطرة عليه، وتمثلت محاولاتها الأولى في الحملة الفرنسية على مصر ١٧٩٨، والحملة الإنجليزية على مصر ١٨٠٧، إلا أن المحاولتين بائتا بالفشل الذريع بفضل كفاح وجهاد الشعب المسلم في مصر، وكانت الخلافة العثمانية بما تمثله من توحيد للمسلمين وبما تمتلكه من روح إسلامية وقاتلية تمثل عقبة أساسية، أمام المشروع الصليبي الجديد، كانت الخلافة العثمانية مازالت قوية ومتماسكة رغم عوامل الفساد الداخلي، وكانت مازالت تبلي بلاءً حسنًا في حروبها مع روسيا، أو بحفظ أطرافها أمام الحلفاء، وأدرك الحلفاء أنهم أمام عاملين خطيرين لا يمكن تحقيق المشروع الاستعماري الصليبي في وجودهما

أولهما: هو الخلافة التي لا يمكن القضاء عليها وتفكيك أو اصرها من الخارج أو بالحرب المباشرة عليها، كما أن مساعدة الفتن داخل جسم السلطة لن يكون هو العامل الحاسم في الموضوع، وهكذا لا بد من إسقاطها من الداخل.

وكان العامل الثاني: هو صمود مصر أمام غزوتين استعمارتين في أقل من عشر سنوات، كانت أحداها تمتلك أعظم قواد أوروبا قاطبة، وكان معنى ذلك أن مصر غير قابلة للسيطرة مهما كانت جهود أوروبا، كما أن الانتصار الذي حققه الشعب المسلم في مصر ضد نابليون وفريزر سيؤدي إلى تفاقم المد الجهادي والشعبي والصناعي في مصر، وربما يؤدي إلى وجود عنصر قوة للعالم الإسلامي يتمثل في وجود وصعود قوة شابة في مصر تمتلك روح الانتصار وعزة الفخر بما حققته من نصر على فرنسا وإنجلترا في أقل من عشر سنوات، وتمتلك قاعدة صناعية وزراعية هامة، وكان من المستحيل بدهامة ضرب تلك القوة أيضاً من الخارج، وكان لا بد والحالة هذه أن تسعى تلك الدول لضرب القوتين بعضها ببعض للتخلص منها معاً، وأن تنسق التحركات لدعم هذه القوة أو تلك في ذلك الوقت أو ذلك بما تحقق استنفاد جهودهما معاً .

والإنسان يعجب من ذلك السيناريو المحكم الذي توزعت فيه الأدوار بين الحلفاء بطريقة محكمة .

فحينما زحف الجيش المصري على سوريا وأحتلها لم تبد دول الحلفاء أي حركة وكان الأمر لا يعنيه، وقامت إنجلترا باستغلال هذا الموقف واحتلت

عدن في ١٨٣٦، وأضطر محمد علي أن يسكت لظروفه في معارك سوريا، فأصدر امرا إلى خورشيد بك بإخلاء البحرين أيضا !!

ظل الحلفاء على سكوتهم المريب حتى وصل الجيش المصري إلى قونية وأصبح على بعد سيرة ستة أيام من البوسفور مما هدد الأستانة عاصمة الخلافة، وهنا بدأت دول الحلفاء تتدخل، ولكن بهدوء في المسألة، فما زال هناك من قوة محمد علي والخلافة ما ينبغي استنزافه، وأقتصر تدخل الحلفاء هنا على قيام روسيا بمساعدة الخلافة، كما تقدمت فرنسا بمحاولات للمفاوضات بين الطرفين، ولم يبدأ تدخلها العملي إلا بعد احتلال الجيش المصري كوتاهية، فغنيسيا واستيلائه على أزمير وصار على مسافة أقل من خمسين فرسخاً من الأستانة وهنا بذلت فرنسا مساعيها إلى أن تم عقد اتفاقية كوتاهية، ولكي تحقق دول الحلفاء هدفها الكبير في استنزاف قوة الخلافة حتى آخر قطرة، حرضت السلطان محمود على تجريد حملة بضرب جيش محمد علي إلا أن النصر كان حليف الجيش المصري في موقعة نصيبين التي خسر فيها الترك ٤ آلاف قتيل، وأسر منهم ١٢ ألفاً، كما خسر الجيش المصري ٤ آلاف قتيل، وبهذه المعركة فقدت تركيا كل قواتها وأصبحت لا حول لها ولا قوة، خاصة بعد أن سلم الأسطول التركي بقيادة أحمد فوزي باشا إلى محمد علي، وهنا تدخلت الدول الأوروبية وقامت بالتدخل العسكري والبحري للمحافظة على كيان الخلافة، والقضاء على قوة محمد علي بعد أن أدى أغراضها، وأضطر محمد علي في النهاية إلى الانسحاب والتراجع إلى مصر

وهنا يثور السؤال، لماذا لم تتدخل أوروبا إلا بعد أصبح جيش محمد علي في تركيا على بعد ٥٠ فرسخاً من الأستانة؟ ولماذا لم تتدخل إلا بعد انتهاء قوة الخلافة تماماً بعد معركة نصيبين وتسليم الأسطول التركي؟!؟

والإجابة على السؤال بديهية، فأنها لم تفعل ذلك إلا حينما حقت أغراضها واستنزفت قوة الخلافة حتى آخر قطرة، بحيث أنها خاضعة من الناحية العملية لنفوذها ومن ناحية أخرى، فأن وصول محمد علي إلى الأستانة ربما يؤدي إلى قيام خلافة إسلامية جديدة شابة بقيادة محمد علي تقوم بتوحيد العالم الإسلامي وتدفع فيه دماءً جديدة وتكون خطراً وعقبة أمام المشروع الصليبي الجديد، ولعل هذا يجيب على سؤال آخر لماذا تمسكت الدول الأوروبية باستمرار الخلافة العثمانية؟! وهي العدو التقليدي لها وبينهما من الحروب ما لا حصر له، وبديهي أن تلك الدول قررت الاحتفاظ بالرجل المريض الذي لا حول له ولا قوة لاستخدامه كورقة أمام محمد علي ولمنع محمد علي من توحيد العالم الإسلامي، ولكي يعلنوا دفته وقتما شاءوا .

ولعل ما يؤكد إمكانية قيام خلافة إسلامية تحت حكم محمد علي هو أن المسلمين في ذلك الوقت كانوا يتمتعون بروح وحدوية قوية ولم يكن لديهم مانع من قيام خلافة جديدة فلربما كان ذلك أفضل، وخاصة حينما وجدوا أن محمد علي أصبح قريباً من تحقيق ذلك، بعد وصوله إلى ٥٠ ميلاً من الأستانة، ولم يكن الترك أنفسهم يمانعون في ذلك فها هي أزمير تعلن ولاءها لمحمد علي برضاها، وها هو فوزي باشا قائد الأسطول التركي يقوم بتسليم

الأسطول التركي كاملاً إلى محمد علي، حقاً لقد كان ذلك موقفاً ينم عن عبقرية وإسلامية فذة، فمادام أمر الخلافة العثمانية قد أنتهى عملياً بعد معركة نصيبين فمن الأصوب أن يقف الجميع خلف محمد علي لتوحيد بلاد المسلمين، ولكن المخطط الشيطاني كان أكبر .

والآن لنقرأ المزيد من التفاصيل في السيناريو الشيطاني .

قلنا أن نجاح الشعب المسلم في مصر في الصمود أمام الحملتين الاستعمارييتين الفرنسية بقيادة نابليون أكفا قادة أوروبا قاطبة ١٧٩٨ - ١٨٠١، والإنجليزية بقيادة فريزر ١٨٠٧، ونجاح ذلك الشعب في اكتساب خبرات صناعية إبان ثورة القاهرة الثانية، قد فجر طاقة هائلة لدى الشعب، كان لابد لهذه الطاقة أن تؤتي ثمارها وأن تظهر إلى الوجود قوة شابة صاعدة تحقق قاعدة صناعية وعسكرية هائلة، وكان ظهور محمد علي بما يمتلك من شخصية قوية ودهاء وكفاءة إدارية عالية، وكذلك استثمار ذلك المد وتلك الطاقة في بناء نهضة زراعية وصناعية وعمرانية وعسكرية في مصر، وظهور عدد من القواد الأفذاذ من أمثال إبراهيم باشا، وظهور جيش مصري يتمتع بجنود بوسائل اثبتوا وجودهم في حروب اليونان خاصة ضد الحلفاء، كان معنى كل ذلك أن دولة هائلة ستظهر إلى الوجود في مصر يمكن أن تمتد جنوباً إلى السودان وأفريقيا، وكان كل هذا يشكل خطراً على المشروع الاستعماري، لأنه بداية سيحرم ذلك المشروع من مصر ذاتها التي يطمع فيها الغرب، والتي حاولت من قبل كل من إنجلترا وفرنسا احتلالها دون جدوى،

كما سيحرم المشروع الاستعماري من خطوط مواصلاته إلى آسيا وخاصة الهند، ويكون في نفس الوقت دعماً مباشراً وغير مباشر للخلافة العثمانية التي تتعرض للحرب الضروس والمؤامرات من كل جانب، وكانت كل تلك العوامل في ذهن دهاة أوروبا ومخططيها، وكان من المستحيل عملياً وقف هذه الطاقة العملاقة أو لجمها أو القضاء عليها، فمحاولة احتلال مصر مرتين بواسطة أقوى الجيوش الأوروبية وأكفأ قوادها لم تنجح، وكذلك محاولة وقف تلك الطاقة عن الظهور مستحيل، والنتيجة العملية أنه لا بد من ظهور قوة شابة في مصر، وكان من الطبيعي والحالة هذه أن تحاول أوروبا التحكم في معادلات تلك الطاقة وتوجيهها في غير الاتجاه الصحيح، وهنا يظهر الدور الفرنسي، وتوددت فرنسا إلى محمد علي وأمدته بالخبرات والمساعدات والمستشارين، كان معنى هذا أن المشروع المصري مكشوف أمام الغرب بفعل جواسيس فرنسا وخبرائها، وأن المشروع أيضاً سيكون تحت سمع وبصر أوروبا، وقد يقول قائل أن هؤلاء الخبراء والدعم الفرنسي كان ضرورياً لتحقيق التطور وإقامة قاعدة النهضة، ولكن هذا قول يفتقر إلى العمق وبسيط أكثر مما ينبغي، فلو لم تقدم فرنسا معوناتها وخبرائها لظهر المشروع أيضاً، ربما أبطأ ولكن أكثر أماناً، فالنهضة المصرية في ذلك الحين كانت تستند على أسباب موضوعية ذاتية، وأي نهضة لا يمكن أن تقوم إلا بالعوامل الموضوعية الذاتية، وكان أهم تلك العوامل هو الطاقة الناتجة عن تحقيق انتصارين في غضون أقل من عشر سنوات، أي النهضة كانت ستحقق سواء بدعم فرنسي أو بدونه، ربما أبطأ - ولكن أكثر أماناً - ومن ناحية أخرى فإن فرنسا ذاتها كانت قد حاولت احتلال مصر، وبالتالي فإذن أطماعها

في مصر مؤكدة، ومن يأمن لها يكون عبيطاً، والروح الصليبية في فرنسا لا تقل عن غيرها من الدول الأوروبية، بل ربما تزيد، والحرب اليونانية تؤكد ذلك، ففرنسا شاركت بأساطيلها في تلك الحرب كغيرها من دول أوروبا، وزادت على ذلك بإرسال جيش بري من ١٨ ألف جندي لمناصرة اليونانيين، وإذا كانت أوروبا في حينها تأكدت أن النهضة المصرية قائمة لا محالة، فأنها تركت لفرنسا أن تكون قريبة من معادلات تلك النهضة لتوجيهها لصالح أوروبا في النهاية .

وإذا أخذنا بالاستنتاج السليم فإن فرنسا هي التي أغرت محمد علي على حرب سوريا وشجعتة عليها، وربما كان للبارون ليو الكونت دوراً في هذا الصدد، وبديهي أن المستشارين الفرنسيين لمحمد علي لم يكونوا يعدمون حججا أو مبررات لتشجيع محمد علي وحثه على تلك الحرب، حتى إذا ما وصل إلى أزمير وأقرب من الأستانة بدأت فرنسا مساعيها لعمل الهدنة والاتفاقيات؛ وذلك لمنع محمد علي من إسقاط الخلافة العثمانية وإقامة خلافة إسلامية شابة تحت قيادته، ولم يكن ذلك حبا في الخلافة العثمانية، بل كان منعاً لتوحيد العالم الإسلامي تحت قيادة محمد علي، وبديهي أن استمرار خلافة ضعيفة فاقدة للاستقلال الحقيقي أمر أفضل للمصالح الأوروبية في ذلك الحين تمهيداً للقضاء عليها والسيطرة على بلاد المسلمين، فعقب موقعة نصيبين التي أنهت القوة العسكرية للخلافة تماماً تقدمت فرنسا مع النمسا-بروسيا - وإنجلترا- روسيا بذاكرة إلى الباب العالي في ٢٧ يولييه ١٨٣٩ يطلبون فيها باسم الدول الخمس ألا يبرم أمراً في شأن المسألة المصرية إلا

بإطلاعهم واتفاقهم، ويقول الرافعي: بحسن نية عجيبة على هذا الأمر^(٢٥) " وقد يبدو غريبًا أن تشترك فرنسا في هذه المذكرة، وهي التي تنادي بتأييد مصر في تلك الأزمة، ولكن السياسة الفرنسية كانت في مسلكها غير مستقرة ولا أخذه بالحزم وأصالة الرأي وبعد النظر" وإذا كان الرافعي حسن النية إلى هذه الدرجة، ووجد اضطرابًا في سلوك فرنسا، فإن تفسير ذلك أن فرنسا كانت تؤدي دورها في السيناريو الشيطاني المحكم، فحين يكون الأمر متعلقًا بمصالح أوروبا الصليبية ضد مصالح المسلمين يكون انحياز فرنسا إلى جانب أوروبا الصليبية، وهذا لا يمنع من وجود تناقضات ثانوية بين فرنسا وإنجلترا، فتلك التناقضات سنة من سنن الله تعالى بين قوى الشر، ولكن قوى الشر تجتمع وتتوحد وتتناسى تناقضاتها الثانوية إذا ما برز التناقض الجوهرى بينها وبين المسلمين.

ويصف الرافعي^(٢٦) " وفي غضون هذه الحرب تغير مسلك فرنسا حيال مصر تغيرًا عظيمًا، فبعد أن كان المسيو بترس رئيس الوزراء الفرنسي يشجع محمد علي، ويسوغ له رفض مطالب الحلفاء ، ويعده بمعاوضة فرنسا له، تراجع على عقبه وقد أورد الرافعي في نفس الموضع والمرجع " أن المؤرخين الفرنسيين برروا مسلك فرنسا في تلك الأزمة، أن فرنسا لا يمكن أن تحارب أوروبا تأييدًا لمطالب محمد علي " ويعلق الرافعي على ذلك " أن هذا الدفاع - يقصد بتبرير المؤرخين الفرنسيين لموقف فرنسا - لا يستند إلى وقائع صحيحة، فإن الثابت أن الحكومة الفرنسية هي التي أغرت محمد علي بسلوك مسلك التشديد ثم تخلت عنه، وهذا شبيه بموقف فرنسا من

مصر ١٨٨٢ حينما تركت إنجلترا في آخر لحظة تعمل وحدها على تحقيق مطامعها في مصر".

وإذا كان الرافعي حسن النية ينعى على فرنسا توريطها لمحمد علي ثم تركه فإن ذلك لم يكن إلا جزءاً من خطة شيطانية متفق عليها، تقوم فرنسا بجزئها الخاص في دفع محمد علي إلى الحرب وإغرائه بالتشدد ثم تتركه ساعة الجد بعد أن يكون قد أدى هدف أوروبا الصليبية، وإذا كان ذلك على حد قول الرافعي قد تكرر مرتين (الأخرى في ١٨٨٢) فإن هذا يؤكد أن فرنسا كانت تتحرك وفق خطة مدروسة ومتفق عليها مع باقي دول أوروبا لتمهيد سبل السيطرة على العالم الإسلامي، ثم بعد ذلك اقتسام الغنائم.

ولئن كانت فرنسا قد لعبت دورها في توريط محمد علي ثم تركه الأمر الذي يذكرنا بتصرفات الإتحاد السوفيتي مع مصر في النصف الثاني من القرن العشرين، وخاصة نصيحته لمصر أبان حرب ١٩٦٧م بتلقي الضربة الجوية الأولى، فإن إنجلترا وغيرها من الدول الأوروبية قد لعبت دورها المرسوم على الجانب الآخر، فمن ناحية قامت إنجلترا باحتلال عدن مستغلة انشغال محمد علي المسئول أصلاً عن الجزيرة العربية بالحروب في سوريا والأناضول ومن ناحية ثانية أي فرصة للصلح بين محمد علي والخلافة وتذكى نار الحرب بينهما يقول الرافعي^(٢٧) " كان سفير إنجلترا في الأستانة (اللورد بوفسبني) يحرض الباب العالي على التشدد في شروطه، مما أدى إلى إخفاق المفاوضات، ومن ذلك أنها توصلت في سنة ١٨٣٨ إلى عقد معاهدة

تجارية مع تركيا من شروطها إلغاء الاحتكار في جميع أنحاء السلطنة العثمانية، كان المفهوم أن هذه المعاهدة تسري على مصر لأنها كانت إلى ذلك الحين جزءًا من السلطنة وقد وافقت فرنسا على هذه المعاهدة !!

والنتيجة الحتمية لتلك المعاهدة هو استمرار الحرب بين محمد علي والسلطنة، لأن محمد علي لم يكن ليقبل ذلك، وخاصة أن جيوشه منتصرة في ميدان القتال، وبديهي أن إنجلترا لم تقصد فائدة السلطنة العثمانية بتلك المعاهدة، فالسلطنة كانت مهزومة حتى الآن وضاعت معظم قواتها العسكرية، ولم يكن تحريض إنجلترا للسلطنة على التشدد إلا للقضاء على ما تبقى من جيشها وقواتها، وقد كان فحدث بعد ذلك ونتيجة لذلك موقعة نصيبين التي انتهت الوجود العسكري للسلطنة وحولتها إلى كيان محتضر .

وفي هذا الصدد يضيف الرافي " أن مساعي الصلح بين مصر وتركيا قد أخفقت لأن إنجلترا كانت من وراء تركيا تحرضها على القتال" وفي نفس المرجع يضيف الرافي ص ٢٨٧ " أن إنجلترا قد أعلنت وجهة نظرها في وجوب المحافظة على كيان السلطنة العثمانية، وإخضاع محمد علي بالقوة وأخذت تؤلب الدول على مصر ليشتركن معها في إخضاعها، ولم تكن المحافظة على كيان السلطنة العثمانية هي وجهة نظرها الحقيقية، بل غايتها الجوهرية هي إضعاف الدولة المصرية لأنها ترى فيها إذا قويت مزاحمًا لها في سيادتها بالبحر الأبيض المتوسط ورتيبًا لها في طريقها إلى الهند، ومن هنا كانت إنجلترا تتمسك بكل عزم وقوة بوجوب رد سوريا إلى تركيا، إلا أن امتداد نفوذ مصر في البلاد السورية يجعلها دولة بحرية قوية من دول البحر

المتوسط، ويجعل لها الأشراف على طريق الهند من ناحية الفرات والعراق، فضلاً عن طريق البحر الأحمر وبرزخ السويس، وكانت تتمسك أيضاً ببرد الأسطول التركي على الدولة العثمانية، لأن اندماجه في الأسطول المصري يجعل لمصر قوة بحرية كبيرة تخيف إنجلترا.

ويضيف الرافعي: " أن سياسة إنجلترا الدائمة ألا تقوم في مصر دولة قوية، لأن ذلك يهدد مستعمراتها في الهند، كما أن في نيتها امتلاكها ووضع يدها عليها عندما تحين الفرصة .

وهذه الأسباب والتحليلات التي قدمها الرافعي لتحليل موقف إنجلترا صحيح إلا أنه غير شامل، ولو سأل الرافعي نفسه لماذا تأخرت حركات إنجلترا في ضرب محمد علي وتأديب الدول عليه على بعد معركة نصيبين ؟ لماذا لم يبدأ ذلك عندما زحفت مصر على سوريا !! أو حتى عندما دخلت القوات المصرية إلى الأراضي التركية، ولكن بعد أن تم الإجهاز على القوة العسكرية للخلافة تماماً بعد موقعة نصيبين وتسليم الأسطول التركي، أي بعد تحويل الخلافة إلى كيان محتضر واستنفاد قوة مصر الصاعدة إلى أقصى درجة في نفس الوقت .

وإذا انتقلنا إلى موقف روسيا - العدو التقليدي لتركيا - والتي كانت في حالة حرب دائمة مع الخلافة العثمانية، نجد أنها دارت في الفلك ذاته وأدت دورها في الخطة المرسومة، فعندما أدركت أن الخلافة العثمانية أصبحت مهددة بالسقوط وأن محمد علي سوف يكون بديلاً إسلامياً قررت أن تدعم

تركيا لتحقيق عدة أهداف : أولها: منع قيام خلافة إسلامية شابة تحت قيادة محمد علي، استنفاد طاقة محمد علي ما أمكن، المحافظة على الخلافة في حالة احتضار، وفي نفس الوقت بسطت حمايتها على تركيا بحجة الدفاع عنها، فعقدت روسيا مع السلطنة اتفاقية (هنكار اسكله سي) في ٨ يوليو ١٨٣٣، تعهدت فيها تركيا بأن تأذن للأسطول الروسي المرور من البحر الأسود إلى البحر الأبيض المتوسط، وتؤدي هذه المعاهدة كما يقول الرافي (٢٩) تخويل روسيا مد يدها في شئون تركيا وبسط حمايتها الفعلية عليها " والسؤال هنا لماذا كان التحرك الروسي مبكرًا عن التحرك الأوروبي عموماً ؟

ولعل معرفة هذا التبكير في التحرك يؤكد وجود تنسيق بين الدول الأوروبية، فلولم تفعل روسيا ذلك لما أمكن للسلطان تجريد جيوش ضد محمد علي، وبالتالي كان من الممكن أن يصل محمد علي سريعاً إلى الأستانة ويقوم خلافة إسلامية بديلة، إذن فروسيا قررت أن تعقد صلحاً مع العدو التقليدي ليتفرغ هذا العدو التقليدي لاستنفاد ما أمكن من قوة محمد علي، وفي نفس الوقت فإن احتدام الحرب بين السلطان ومحمد علي قد أعطى فرصة لروسيا لتحقيق أهدافها في تركيا، ولو لم يكن هناك خطة مبيتة بين الدول الأوروبية لكان من الطبيعي أن تستفيد روسيا من حروب السلطان ومحمد علي فتقوم بالضغط العسكري على تركيا وتحقيق أهدافها عن طريق المعارك، ولكن اختيارها لعقد معاهدة (هنكار اسكله سي) يؤكد رغبتها في ترك جيوش السلطان لاستنزاف جيوش محمد علي من ناحية والإبقاء على كيان محتضر للخلافة العثمانية .

وإذا انتقلنا إلى النمسا وبروسيا لوجدنا أن سلوكها لم يشذ عن الخطة المرسومة وأدى كل منهما دوره المرسوم بعناية .

وهكذا فإن الغرب الصليبي قد أجاد رسم الخطة ولعبت كل دولة من دولة (إنجلترا - فرنسا - روسيا - بروسيا - النمسا) دورها المرسوم لتحقيق هدفها في ضرب الخلافة ومحمد علي ببعضهما بعضًا ليتحقق هدفها في إضعاف الخلافة وتحويلها إلى كيان محتضر واستنزاف قوة مصر الصاعدة من ناحية أخرى، ليتسنى لها بعد ذلك تقسيم العالم الإسلامي إلى مناطق نفوذ واستعمار العالم بأسره ، ولايفوتنا هنا أن نشير إلى دور آخر لعبته إنجلترا خاصة ، وذلك فإنها غذت وساعدت كل الثورات ضد محمد علي سواء في الجزيرة العربية أو في سوريا، يقول الرافعي: " وكان للدسائس الإنجليزية عمل كبير في تحريك الثورات في سوريا سنة ١٨٣٤ فإن الإنجليز ما فتؤا يستفزون السوريين إلى الثورة ويوزعون عليهم الأسلحة ويحرضونهم على القتال ويستميلون إليهم رؤساء العشائر والعصبيات تارة بالمال وتارة بالوعد حتى أفلحوا في تهيئة البلاد للثورة فاشتعلت الثورة في فلسطين وطرابلس وشرق اللاذقية(ثورة النصيرين) وهوران(ثورة الدروز) مما أدى إلى حضور محمد علي بنفسه لقمع الثورة".

ويضيف الرافعي في صـ ٢٩٤ " لم تنقطع الفتن والثورات في لبنان وسوريا بل ظلت مستمرة بفعل دسائس الإنجليز طوال فترة الحرب(٣٩-

١٨٤٠) وكان لها أثر كبير في إخراج مركز الجيش" ويقصد مع الحلفاء سنة
١٨٤٠.

ويقول محمد كرد علي (٣١) " إن الدسائس الأجنبية وخاصة الإنجليزية
هي التي خلقت العراقيل أمام الإدارة المصرية في سوريا، ويقول
الرافعي (٣٢) " على أن القوات الحربية المصرية التي استقرت في الجزيرة
العربية كانت دائماً عرضة للثورات والفتن وتوثب القبائل بفعل إنجلترا التي
وضعت يدها على عدن " .

إذن فقد كانت إنجلترا تثير الفتن والثورات على حكم محمد علي في
الجزيرة العربية وسوريا، وبديهي أنه لولا وجود العوامل الموضوعية
وأخطاء حكم محمد علي لما وجدت إنجلترا فرصة لتغذية تلك الثورات
والفتن، ولكن قيامها بذلك يدل على نيتها المبكرة في استنزاف وإضعاف محمد
علي وإذا كانت إنجلترا قد غدت وشجعت الثورات في سوريا قبيل وأثناء
قيامها مع دول الحلفاء بالهجوم على جيوش محمد علي في سوريا ١٨٤٠،
فإن المثير هنا هو قيامها بذلك مبكراً في الجزيرة العربية، وفي سوريا
١٨٣٤، ولعل ذلك يرجع إلى حساباتها المبكرة الدقيقة في أن قوة محمد علي
الصاعدة أكبر من قوة الخلافة، ولكي يتحقق أكبر قدر من الاستنزاف
للطرفين، كان من الطبيعي عرقلة القوة الأكبر وإثارة المتاعب لها، ليتسنى
للقوتين استنزاف بعضهما تماماً، ولعل ذلك أيضاً إذا ما أضفناه إلى سلوك
روسيا في الصلح المبكر مع تركيا في معاهدة (هنكار أسكله سي) ١٨٣٣،

يؤكد أن شيطانياً عبقرياً قد رسم الخطة الأوروبية بكل تفاصيلها ووزع الأدوار بعناية .

وبخصوص موقف روسيا العجيب في الصلح المبكر نورد هنا ما قاله الراجعي^(٣٣) " فالروسيا خشيت إذا اضطر وتقدم الجيش المصري أن يستولى محمد علي على عرش السلطة ويمد نفوذه إلى ضفاف البوسفور والدردينل والبحر الأسود فيؤسس دولة قوية تقوم على أنقاض السلطة العثمانية المتداعية الأركان المختلة النظام، وليس مما يوافق سياسة روسيا أن يقع هذا الانقلاب لأنه يحول دون تحقيق أطماعها في الوصول إلى البواغيز والبحر الأبيض المتوسط، فبادرت إلى التدخل لمعاونة تركيا وأوفدت الجنرال مورا فييف إلى السلطان محمود ليعرض عليه استعدادها للدفاع بقواتها البرية والبحرية عن السلطنة العثمانية، ومعنى هذا الدفاع بسط حمايتها الفعلية على تركيا، ولعل من الطرافة أن نورد نصاً للراجعي يتعجب فيه من موقف الدول الأوروبية من مصر^(٣٤) " ولو أن الدول الأوروبية عاملت مصر بمثل العطف الذي عاملت به اليونان في ثورتها على تركيا، لما كان هناك شك في إقرار تلك النتيجة، لا بل إن مصر أولى بإقرارها على مطالبها لأنها فازت على تركيا بقوة جيشها وحده، أما اليونان فقد انهزمت أمام تركيا ولم ينجبها من آثار الهزيمة سوى مظاهرة الدول الأوروبية وتحالفهن على تركيا، مع ذلك فإن السياسة الدولية قضت لليونان باستقلالها التام، أما مصر فقد حكمت عليها أن تبقى تحت السيادة التركية وأن تتخلى عن سوريا وجزيرة العرب وأدنه وكريت وأنتمرت بها الدول وحاربتها وقضت عليها وقصت أجنحتها، وهذه المقارنة تصور لك

الفرق بين معاملة أوروبا لأمة عربية ومعاملتها للأمم الشرقية، وتريك المكيال الواحد يكبر ويصغر، كان فيه روح شيطان " .

وفي الحقيقة فإن الرافعي حسن النية إلى درجة مذهلة، فالأمر ليس عجيبيًا، ولكنه مشروع صليبي استعماري جديد يقضي بدعم اليونان المسيحية ضد الخلافة العثمانية، وفي نفس الوقت يتآمر ضد محمد علي حتى يمنع صعود قوة مصر الشابة، ويتمسك باستمرار السيادة التركية عليها حتى تظل الورقة في يده، وخاصة بعد أن أصبحت الخلافة عمليًا في حالة احتضار، لكي يسهل عليه بعد ذلك التهام أجزائها حينما يريد ذلك ويستعد له .

وإذا كان ذلك هو سلوك الدول الأوروبية وسياستها الشيطانية التي أدت كل منها دورها فيها بعناية، فإن محمد علي قد أخطأ خطأ تاريخيًا فاحشًا حين أتجه إلى سوريا والأناضول وقرر الاصطدام بدولة الخلافة، وإذا كنا قد قلنا أن حروب محمد علي في الجزيرة العربية واليونان كانت حروب تتفق مع مصالح المسلمين إلا أنها افتقدت إلى الحساب الاستراتيجي، فإن حروبه في سوريا والأناضول قد افتقرت إلى الحساب الاستراتيجي تمامًا كما أنها كانت من الناحية المبدئية غير شرعية، وتعارضت مع مصالح المسلمين بكل المقاييس، وعلينا الآن أن نناقش عددًا من الآراء في هذا الصدد فإن قال البعض مثلًا أن تلك الحرب قد شنها محمد علي لتأمين حدوده في مصر ومركزه فيها على اعتبار أن السلطان ربما يريد خلعها يومًا وعزله عن ولاية مصر، فإن ذلك القول يفتقر إلى إي دليل ولا يتمسك أمام الواقع، فمن ناحية فإن السلطان لم ينجح في خلعها أو عزله قبل ذلك، وقبل أن تظهر قوة مصر

إلى الوجود، كما أن السلطان قد وسع أملاك محمد علي بالفعل فأعطاه الجزيرة العربية وكريت، كما أن حاجة السلطنة إليه لتأمين الجزيرة العربية ضد ثورات الوهابيين كانت تقضي بعدم تفكيرها في ذلك، والواقع أن السلطنة لم تفكر حتى وقتها في شيء من ذلك، ولكن بفرض تفكيرها هل كانت قادرة، أن محمد علي يعرف أن السلطنة أضعف من أن تفعل ذلك، وحرب اليونان اثبت أن جيوش محمد علي أكفا من جيوش السلطان، وانشغال السلطنة بحروبها في اليونان وحروبها مع روسيا تحول دون تفكيرها في ذلك، بل أن السلطان طلب من محمد علي مساعدته في حروب السلطنة مع روسيا ١٨٢٨، وكل ذلك يقطع بتهافت الرأي السابق، ولكن حتى لو أسقطنا تلك العوامل كلها وأفترضنا جدلاً أن محمد علي كان يخشى العزل وأن السلطنة قادرة على تنفيذه، وأن محمد علي أستهدف من الحرب السورية تأمين مركزه في مصرن فلماذا لم يقتصر على الاستيلاء على ولاية عكا التي تحقق له ذلك، لماذا سار جيشه واجتاز كل سوريا ووصل إلى الأناضول وخاض المعارك الطاحنة إلى مشارف الأستانة .

إذن فإن من المؤكد أن محمد علي لم يكن يخشى على مركزه في مصر، وأنه قد سير الحملة على سوريا والأناضول بهدف توسيع أملاكه اعتماداً على ظروف السلطنة السيئة .

وإذا ناقشنا القول الذي يرى أن محمد علي كان ينوي إنشاء دولة عربية مستقلة، وبرغم أن كلمة عربية، أو غيرها من المصطلحات القومية لم تكن قد

ظهرت إلى الوجود بعد، وخاصة أن محمد علي ليس مصريًا ولا عربيًا، بل البانيًا، أي أنه برغم تهافت القول السابق من ناحية الواقع السياسي والفكري السائد في ذلك الوقت، إلا أنه لو تجاوزنا ذلك كله لاصطدمنا بالواقع الذي شهد اجتياز حدود سوريا والوصول إلى الأناضول وأزمير والاقتراب من عاصمة الخلافة، فلو كان المشروع عربيًا مثلًا فما حاجة محمد علي إلى خوض غمار حروب الأناضول .

ويبقى التفسير الوحيد لتلك الحروب أنه أما كان يريد بناء مجده الشخصي ولو على حساب الخلافة وبالتالي فعلى قواته أن تصل إلى ما تستطيع، وأما أنه كان ينوي إقامة خلافة إسلامية تحت قيادته على أساس أن واقع الخلافة العثمانية أصبح سيئًا وهشًا بما يغري بتحقيق ذلك الهدف .

وإذا كان السبب اقتصاديًا بمعنى أن محمد علي أراد استغلال موارد سوريا والأناضول وخاصة من الخشب والفحم والنحاس لبناء قاعدة صناعية في مصر، فإن ذلك يؤيد وجهة النظر القائلة بطموح محمد علي إلى مجده الشخصي بصرف النظر عن الأبعاد الشرعية والإسلامية والتاريخية والاستراتيجية، إلا أن الحساب الاقتصادي البسيط يؤكد أن تلك مغامرة ذات مخاطر كان يمكن استبدالها وبجهود أقل كثيرًا للحصول على تلك الموارد في السودان وما حولها بدون تكاليف الصدام مع الخلافة .

ويبقى ذلك القول الذي يرى أن تلك الحرب كانت بسبب رغبة محمد علي في استرجاع الفلاحين الهاربين إلى سوريا، فبديهي أن الاعتقاد في

صحة هذا الأمر ليكون سبباً للحرب هو تبسيط مخل وفادح، ولم يكن هذا الأمر إلا ذريعة لإشعال الحرب دون أن يكون سبباً حقيقياً .

أن محمد علي قد أخطأ بخوضه الحرب أخطاءً بشعة، أخطأ في حق مجده الشخصي حيث انتهت الحرب إلى تدمير هذا المجد، وحصر محمد علي ، وتقلص أملاكه التي كانت قبل الحرب (كريت - الجزيرة العربية) .

وأخطاء في حق مصر حيث أضعاف مواردها وجيوشها في حرب بلا داع وأخطأ في حق أمة الإسلام حيث قام بما لم يستطع الغرب مجتمعا أن يقوم به وهو إضعاف الخلافة العثمانية وتدمير قواتها العسكرية تماماً وتحويلها إلى كيان محتضر، الأمر الذي أدى فيما بعد إلى ضياعها وضياع بلاد المسلمين واستيلاء الدول الاستعمارية عليها، وأخطأ مرة أخرى في حق أمة الإسلام بتضييع النهضة المصرية التي لو استمرت لما كانت مصر والسودان قد سقطتا فيما بعد بيد الاستعمار .

نظرة شاملة على حروب محمد علي

إذا حاولنا أن نجد تفسيرًا لسلوك محمد علي وحروبه وسياساته، فأننا نجد أن أنفسنا أمام عدد من الاحتمالات، إما أنه كان صاحب مشروع مصري، أو صاحب مشروع عربي، أو صاحب مشروع إسلامي لإعادة بناء خلافة إسلامية شابة بديلا عن الخلافة العثمانية، أو أنه كان مجرد باحث عن المجد الشخصي، وإذا ما استبعدنا الافتراض الأول والثاني حيث لم يكن لمثل هذه الأفكار أي وجود، كما أن حروب محمد علي تسقط هذه الاحتمالات تمامًا، فلو كان صاحب مشروع مصري، فما الداعي لحروب الجزيرة واليونان وسوريا والأناضول، وإذا قال قائل أنها كانت لتأمين حدود مصر، لكان من الأولى لكل دولة أن تفتح كل العالم لتأمين حدودها، وبالتالي فتأمين الحدود لم يكن يقتضي كل هذا، وألا فإن عليه أن يفتح الآلاسكا لأن ذلك يؤثر على حدوده، ولو كان صاحب مشروع عربي، فما هي مبررات حرب اليونان والأناضول وتهديد عاصمة الخلافة (استانبول) ولكان من الأولى أن نطلق كلمة المشروع العربي على محاولات سابقة كانت أكثر أنطباقا على كلمة المشروع العربي مثل الخلافة الفاطمية والدولة الأيوبية ودولة السلاطين البحرية والبرجية، ولا يبقى بعد إسقاط الاحتمالين السابقين سوى احتمال أن محمد علي كان صاحب مشروع إسلامي للسيطرة على ممتلكات الخلافة العثمانية، وإقامة خلافة تحت قيادته وهو الرأي الذي يراه الدكتور محمد شفيق غربال أستاذ التاريخ في جامعة القاهرة، ولا شك أن هذا الرأي أكثر قبولا ويمتلك من الأسانيد ما يجعله قابلا للمناقشة، فتركيا كانت قد خرجت من

الحرب اليونانية ثم الحرب الروسية (١٨٢٩) منهكة القوى وزاد في ضعفها كثرة الفتن والأضطرابات الداخلية فيها وقد ألغى السلطان محمود (١٨٢٦) فرقة الانكشارية التي كانت قوام الجيش العثماني، ولكنه لم يجد متسعاً من الوقت لينشئ بدلاً منهم جيشاً نظامياً، بل كانت القلاقل والأضطرابات تحول دون أنفاذ عزمه في حين أن محمد علي كان على أهبة الاستعداد للدخول في حومة الوغى معتمداً على الجيش النظامي الذي قضى سنوات عدة في إنشائه وتدريبه وعلى الأسطول الذي أنشأه في ترسانة الإسكندرية وكل ذلك أغرى محمد علي بمد نفوذه ومحاولة إقامة خلافة بديلة شابة على أنقاض الخلافة العثمانية، من العوامل التي تدعم هذا الرأي، أن المسلمين بثاقب نظرهم قد فهموا هذا الأمر واعتبروه لا بأس به خاصة عندما وصلت جيوش محمد علي إلى الأناضول واقتربت من عاصمة السلطنة، فأهالي أزمير مثلاً سلموا بلدتهم لمحمد علي عن طيب خاطر، وقائد الأسطول التركي أحمد باشا فوزي قام بتسليم الأسطول التركي كاملاً لمحمد علي بعد موقعة نصيبين.

وبرغم وجهة الرأي السابق، إلا أننا نميل إلى الاعتقاد بأن محمد علي كان باحثاً عن المجد الشخصي، وكان يخوض المعارك لزيادة أملاكه في أي مكان تسنح له الظروف بها، وأنه لم يكن يراعي لا مصالح مصر ولا مصالح المسلمين في هذا الصدد، إذ لو وضع محمد علي مصالح المسلمين في اعتباره أو مصالح مصر، لكانت حساباته السياسية قد منعتة من الدخول في معارك سوريا والأناضول على الأقل .

وإذا أردنا أن نقيم حروب محمد علي وفقا لمنظور مصالح الأمة الإسلامية ومستقبلها ووحدها، فإن علينا أن نؤكد أن تصرف ما أو سياسة ما أو حرب ما ينبغي أن تتضمن ثلاثة عناصر لتكون في صالح الأمة:

أولها: هو مشروعيتها من الناحية الإسلامية .

ثانيهما: هو أن تكون في اتجاه مصلحة الأمة الإسلامية .

ثالثهما: أن تستند إلى حساب استراتيجي دقيق ونقصد هنا بالحساب الاستراتيجي مراعاة العوامل المختلفة من جغرافية وسياسة ودولية وأوضاع داخلية وحساب الكسب والخسارة، وقد يكون هناك سياسة ما مشروعته، وفي صالح الأمة الإسلامية، ولكنها تفتقر إلى الحساب الاستراتيجي، يعني أنها تضيع فرصة أخرى ... وهكذا .

وإذا نظرنا إلى حروب محمد علي نجد أنها اشتملت على ثلاثة أنواع وفقاً للمنظور السابق، فالحرب في السودان مثلا كانت مشروعته من الناحية الإسلامية، وكانت في صالح أمة الإسلام، كما أنها كانت تستند على حساب استراتيجي دقيق ومفيد، فمن ناحية مشروعيتها، فما لا شك فيه أن توسيع رقعة العالم الإسلامي أمر واجب شرعاً، وإقامة العمران في ربوع السودان أمر واجب شرعاً أيضاً، وكذلك نشر الأمن والنظام في ربوعه، كما أنها كانت في صالح أمة الإسلام حيث أن فتح السودان يزيد من قدرات مصر والسودان معاً ويعطي العالم الإسلامي مزيداً من العمق، ويدخل في الإسلام أفواجاً جديدة من الناس، ويحقق مواردًا أوسع لصالح المسلمين، أما من الناحية الاستراتيجية فأنها كانت سليمة مائة في المائة، فأولا لا تتعارض مع مصالح الخلافة الإسلامية العثمانية ولا تحتاج إلى تكاليف باهظة في الفتح، كما أن

الدول الأوروبية لم تكن تملك ولا تقدر أن تعطلها أو تقف عثرة في سبيلها، برغم أطماعها الواضحة فيها وفي مصر ذاتها، وفتح السودان حقق لمصر ميزات استراتيجية جمة كالسيطرة على معظم مجرى نهر النيل شريان الحياة في مصر، وأمن سواحل البحر الأحمر، ولأن فتح السودان قد تضمن كل العوامل الصحيحة والشروط الموضوعية، فقد كان فتحًا مباركًا وهو الفتح الوحيد أو الحرب الوحيدة التي لم تنتهي أثارها بعد هزيمة محمد علي، وهذا يؤكد أن سنة الله تعالى تكون مع العمل الصحيح تمامًا، وأن الله يبارك في الأعمال التي تتضمن كل الشروط الصحيحة، والعمل الصحيح الذي يكون في صالح أمة الإسلام، ويكون في نفس الوقت لصالح مصر لأن هذا هو قدرها وواقعها، ولا يمكن بحال من الأحوال أن تتعارض مصالح مصر مع مصالح أمة الإسلام .

وأما بخصوص حرب اليونان والجزيرة العربية، فقد كانت مشروعة ومبدئية، وهي أيضًا لصالح أمة الإسلام، ولكنها كانت تفتقر للحساب الاستراتيجي حيث أن العوامل الموضوعية المختلفة كانت تقتضي توفير ذلك المجهود واستخدامه في مجاله الطبيعي وهو استكمال فتح السودان وأفريقيا، ولا شك أن مقارنة تكاليف حرب اليونان والجزيرة العربية بالقياس إلى تكاليف حرب السودان، ونتائج كل منهم يؤكد أن محمد علي لو كان قد وجه هذا الجهد وتلك التكاليف إلى أفريقيا لكانت النتائج أفضل بكثير جدًا .

وإذا ما طبقنا نفس المنظور على حروب سوريا والأناضول، نجد أنها كانت حروبًا غير مبدئية حيث أنها كانت ضد الخلافة العثمانية ولم تكن

لصالح أمة الإسلام، بل كان عكس مصلحتها تمامًا، وهي حرب أدت إلى إضعاف الخلافة وتدمير قوتها وتحويلها إلى كيان محتضر وخضوعها عملياً للسيطرة الأوروبية عامة والروسية خاصة، كما أنها استنزفت قوات وجهود وموارد مصر بلا طائل ولا جدوى، وكل هذا مهد للسيطرة الاستعمارية فيما بعد، وكانت تفتقر إلى الحساب الاستراتيجي تمامًا، حيث أنها أغفلت تربص الغرب الصليبي بالخلافة العثمانية وقوات وقدرات مصر الصاعدة، وأغفلت ميزان القوى في العالم الذي كان في النقطة الحرجة بحيث أن أي خطأ يؤدي إلى تفوق الغرب علينا ويهدد مستقبل أمتنا، كما أنها حرب في غير الاتجاه الصحيح، فلو بذل محمد علي ١٠ / ٠ من جهوده فيها داخل أفريقيا لكان قد فتحها بالكامل، ولكان وضع العالم كله ومستقبله قد تغير.

وقد يقول قائل أن محمد علي قد استهدف بتلك الحرب إنهاء الخلافة العثمانية لصالح مشروع إسلامي لخلافة بديلة شابة وصاعدة، وخاصة بعد تراجع قوة الخلافة وانتشار الفتن والفساد في ربوعها، وإذا كنا لا نعلم النوايا، فالنوايا في علم الله سبحانه وتعالى، إلا أن أبسط قواعد الحساب الاستراتيجي في ذلك الوقت كانت ضد هذا المنطق تمامًا، فمن ناحية فالخلافة العثمانية كانت مازال تقوم بواجبها في حماية مصالح المسلمين، ولم تفرط فيها رغم الظروف الصعبة وحرب اليونان والروسيا خير شاهد على ذلك، كما أن الحساب الإستراتيجي البسيط جدًا كان يؤدي إلى أن هناك قوى استعمارية صليبية صاعدة تتربص بالجميع الدوائر، وأن ميزان القوى كان حرجًا جدًا خاصة وأن تلك القوى الاستعمارية قد حاولت احتلال مصر مرتين عامي (١٨٠٧، ١٧٨٩) وأنها تألّبت على الخلافة وتجمعت على قتالها في

حرب اليونان، وأن روسيا في حرب مستمرة مع الخلافة على حدود تركيا،
وحيثما تكون الأوضاع بهذه الدرجة من الحساسية والحرص والدقة فإن محاولة
إقامة خلافة أخرى على أنقاض الخلافة القائمة هو خطأ استراتيجي فادح، ولا
يمكن مقارنة ذلك بقيام الخلافة العثمانية ذاتها، ففي وقتها كانت السيادة العليا
في العالم للعالم الإسلامي، ولم يك ثمة خطر أوروبي عليها، كما أن قيام
الخلافة العثمانية تم على أنقاض خلافة شكلية لا حول لها ولا قوة، وعلى حساب
كيانات إسلامية مبعثرة وممزقة قامت الخلافة العثمانية بتوحيدها عقب انتصارها .

لقد أخطأ محمد علي خطأ استراتيجيًا فادحًا في حروب سوريا والأناضول
فدمر قوة مصر الشابية وأضاع كيان الخلافة العثمانية وحسم المعركة لصالح
الغرب، وكانت النتيجة الحتمية لذلك ضياع مصر نفسها فيما بعد (١٨٨٢) وضياع
كل بلاد المسلمين، ووقوع العالم بأسره في السيطرة الاستعمارية.

لو أن محمد علي تجرد من أطماعه الشخصية، لو أن محمد علي امتلك
الحساب الاستراتيجي لكانت النتيجة هائلة.

كان محمد علي يمتلك شعبًا ذا طاقة جبارة تفجرت عقب انتصار الشعب
مرتين على أقوى دولتين استعماريّتين، وبفعل تلك الطاقة امتلك محمد علي
جيشًا قويًا وأسطولاً هائلًا وقاعدة صناعية ضخمة، وكان محمد علي يملك
جنودًا بوسائل وقوادًا أذاذا.

لو استخدم محمد علي ذلك في فتح أفريقيا لحقق امتدادًا لأمة الإسلام في
قارة كاملة، ولحقق لمصر امتدادها الطبيعي وأمن منابع النيل، ولحقق
إمبراطورية هائلة كانت ستكون أقوى إمبراطورية في عصرها، ولحقق
للصناعة المصرية مستلزماتها من المواد الخام والأسواق، ولكانت تلك القاعدة

الصناعية قد أصبحت أكبر قلعة صناعية في العالم بل وفي التاريخ لأنها قاعدة صناعية متجانسة تقوم على روح الإسلام وعدل الإسلام، أي أن الأفريقيين سيبنونها طواعية وليس بفعل الرق والنهب كما فعلت أوروبا فيما بعد، ولنال الإفريقيون جميعاً ثمارها، ولما كانوا قد عانوا من الظلم الاستعماري والتفرقة العنصرية كما حدث فيما بعد، ولأنها قاعدة صناعية ذات مواصلات متماسكة ومتصلة، وكان قد سيطر على سواحل البحر الأحمر، فحقق هدفين هما أنفاذ العالم الإسلامي من الحصار البحري عقب الكشوف الجغرافية ولحرم الغرب من وسائل مواصلته إلى الهند وآسيا، أي أنه كان سيحرم الغرب من ثروات أفريقيا و ثروات آسيا معاً أي أن النهضة الأوروبية ما كان لها أن تنشأ وهي قد نشأت أصلاً على النهب الاستعماري لأفريقيا وآسيا، ولو كان قد وفر جهوده التي أنفقاها في تدمير قوة العثمانيين، لكان العثمانيون قد تفرغوا لمواجهة الخطر الأوروبي، وأيا كانت نتيجة صراعهم مع أوروبا فإن الأمر لم يكن سيتغير، فإذا انتصرت الخلافة على أوروبا فقد حسمت الصراع لصالح الإسلام إلى الأبد، وقد كان هذا ممكناً، فمن أين لأوروبا أن تمول نهضتها وصراعها العسكري مع الخلافة إذا حرمت من طرق مواصلتها إلى آسيا بفعل صعود قوة محمد علي في أفريقيا، وإذا حرمت بداهة من ثروات أفريقيا، وإذا ما تحول ذلك إلى قاعدة إسلامية تمد الخلافة بالمساعدة أو على الأقل تسكت، وإذا انتصرت أوروبا على الخلافة، وهو أمر مشكوك فيه لو قامت قاعدة إسلامية قوية في أفريقيا تحرم أوروبا من مصادر النهب في آسيا وأفريقيا، فإن حرباً طويلة على الأقل ستكون لازمة لانتصار أوروبا وهي حرب تستنزف طاقة أوروبا وتلهيها عن معاكسة مشروع محمد علي

الأفريقي، وكان يمكن بعد ذلك استرداد بلاد المسلمين من أوروبا المستنزفة بفضل الصراع مع الخلافة والمحرومة من موارد النهب، أي أن المشروع الأفريقي لمحمد علي كان يؤدي في أحسن الأحوال إلى نهاية الصراع مع أوروبا لصالح الإسلام، وفي أسوأ الأحوال إلى وضع أوروبا في حجمها الطبيعي كقوة من الدرجة الثانية بالقياس إلى المشروع الأفريقي لمحمد علي ويظل المسلمين في حال تفوق، وكان يمكن لمحمد علي أن يوحدهم استنادًا إلى قاعدته الأفريقية، وكان فتح أفريقيا وإنشاء قاعدة إسلامية صناعية وزراعية وعسكرية بها أمراً سهلاً، إذا بذل محمد علي فيها قليلاً من جهوده التي بذلها في حروب بلا مبرر، فإذا كانت السودان قد فتحت بعشرة آلاف جندي فماذا تكون النتيجة لو وجه محمد علي كل جهوده إليها (٥٠ ألف جندي في الجزيرة العربية - ٤٠ ألف جندي في حروب اليونان - ٩٠ ألف جندي في حروب سوريا والأناضول) .

وكان فتح أفريقيا أمراً سهلاً، لأن قوة أوروبا في ذلك الوقت لم تكن تسمح بتجاوز خطوط المواصلات الطويلة لمنع محمد علي من تحقيق مشروعه، وهي التي فشلت مرتين في أقل من عشر سنوات في احتلال مصر (فرنسا- نابليون - ١٧٩٨ - ١٨٠١)، (إنجلترا - فريزر ١٨٠٧)

حقاً أخطأ محمد علي أخطاءً دفعت البشرية ثمنها فيما بعد، ودفعت مصر والإسلام أيضاً ثمناً فادحاً لها.

(٤) البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

في عصر محمد علي

إذا أردنا أن ندرس ونقيم التغيرات الهامة التي أحدثها محمد علي في البنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لبلادنا، فإن علينا أن نكرر هنا ما أثبتناه سابقاً من حقائق وعوامل حول علاقة تلك البنية بمصالح أمتنا وحول أهداف الاستعمار وأساليبه لبناء بنية تتفق مع مصالحه وتحقق أكبر ترويض لأمتنا .

فمن الحقائق الثابتة أنه كلما كانت الجماهير في حالة حيوية، وكلما كانت هناك حريات أوسع، وكلما كانت هنالك علاقة أوثق بين الجماهير وبين قيادتها الطبيعية (العلماء المجاهدون) كلما كان ذلك أفضل لمصالح أمتنا وأصون لاستقلالها ومستقبلها، وعلى العكس من ذلك كلما كان هناك استبداد سياسي وانفراد الحاكم بالحكم، وكلما كانت العلاقة منفصمة بين الجماهير وبين العلماء، وكلما كانت الجماهير معزولة عن المشاركة في شكل حياتها وسياسة بلدها، كان ذلك خطر على أمتنا وأفضل للاستعمار .

ومن الحقائق الثابتة كلما كان النمط الاقتصادي مستقل وغير تابع ومملوك للجماهير ويستند على قاعدة إنتاجية وتسويقية غير مرتبطة بالاستعمار، كان ذلك أفضل لأمتنا ولاستقلالها ول مستقبلها، وكلما كانت أنماط الإنتاج تابعة - إنتاجاً وتسويقاً - أو تمر عبر القنوات الاقتصادية الأجنبية، كان ذلك خطراً على مستقبل أمتنا ومفيداً للاستعمار .

وإذا وضعنا ما سبق في اعتبارنا، ووضعنا أمامنا حقائق الأوضاع التي كانت سائدة قبل محمد علي وفي بداية حكمه، لأمكننا أن نقيم التغيرات التي أدخلها محمد علي، على بنيتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

كان النظام السياسي السائد موزعاً على سلطات ثلاث، الوالي والديوان والمماليك، وكان هذا يحقق نوعاً من التوازن يحول دون انفراد شخص واحد أو مجموعة واحدة بالسلطة، وبالتالي كان يحقق هامش أوسع من الحريات للجماهير، بل وكان يسمح أن يكونَ الناس نوعاً من السلطة الخاصة بهم، وهي عبارة عن اختيارهم عددًا من العلماء الشرفاء ليكونوا قيادة لهم، من علماء الأزهر المجاهدين، حيث كان الأزهر مؤسسة مستقلة، وكان هؤلاء العلماء يمارسون قيادتهم من خلال مواقفهم الشريفة مع الجماهير ضد أي شكل من أشكال الظلم يمسهم أو يلحق بهم.

وهكذا لم يكن من الغريب أن ينجح الناس في تنظيم ثوراتهم المتلاحقة على الحملة الفرنسية تحت قيادة العلماء الشرفاء، مما أدى إلى رحيل الحملة، وكذلك نجحت الجماهير في التصدي وحدها لحملة فريزر (١٨٠٧) حين كان محمد علي مشغولاً بمطاردة المماليك - أو أدعى أنه مشغول - ، يقول طارق البشري^(٣٥) " استولى الفرع على محمد علي عندما علم باحتلال الإنجليز للإسكندرية فتشاغل عن المساهمة في المقاومة وتلكأ حيث كان بالصعيد يتعقب المماليك وأبطأ الخطو في العودة إلى القاهرة، وقامت المقاومة الشعبية بدحر الحملة الإنجليزية، وبهذا أظهرت تلك المقاومة قدرتها على إحراز نصر حاسم على الغزاة بقوتها الذاتية وبقيادة العلماء، كما ظهرت قوة الجماهير

والعلماء في فرض محمد علي على السلطان كوالي لمصر، وكذلك ثورتها المتلاحقة ضد ظلم الولاة أو الجند وخاصة في مسألة فرض الضرائب، وكان من الطبيعي أن تلك القوة قد تدعمت بما حققته من انتصارات بما يسمح بتطوير النظام السياسي لصالح الجماهير وتكبير الحكام لمنع استبدادهم (٣٦) .

وعلى المستوى الاقتصادي، كانت الزراعة والصناعة وال عمران منظمة بحيث كانت شعبية تمامًا عن طريق نقباء الحرفيين والفلاحين، كانت الأعمال تدار ولم يكن للسلطة أي تدخل فيها اللهم إلا جمع الضرائب .

وبديهي أن تلك الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية لم تكن هي الصورة المثالية، وبديهي أن تطويرها أمر ضروري، ولكن بشرط أن يكون في اتجاه دعم إيجابية الجماهير والرقى بأحوال البلاد بصورة تزيد من قدرتها على المواجهة والصمود في مواجهة القوى المتربصة بنا التي حاولت احتلال مصر مرتين في أقل من عشر سنوات .

فماذا فعل محمد علي ؟

عندما عاد محمد علي من الصعيد، ووجد أن الشعب بقيادة العلماء، وخاصة السيد عمر مكرم قد أنجز بقواه الذاتية نصرًا حاسمًا على الغزاة، وأقترح عليه زعماء الشعب أن يخرجوا جميعًا (الشعب والعسكر) لمواصلة الجهاد، أجابهم " ليس على رعية البلد خروج وإنما عليهم المساعدة بالمال لعلائف العسكر " ، وهكذا حدد محمد علي أي نمط من الحكم يريد، فهو يريد الاستبداد بالأمر استنادًا إلى جيشه وعسكره، ولا يريد لرعية البلد الخروج، وإذا كانت تلك الرعية هي التي حققت لمصر صمودها أمام فرنسا نابليون، إنجلترا فريزر، فإن صرفها عن الميدان ومنعها من أداء دورها الجهادي، كان

هو اللبنة الأولى في زرع القابلية للاستعمار داخل وجدان أمتنا، الأمر الذي أدى في النهاية إلى وقوع مصر تحت سيطرة الاستعمار الإنجليزي سنة ١٨٨٢ .
لم يكتف محمد علي بصرف الشعب عن المشاركة في الجهاد، بل أنه حاول أن يصرفه عن الحياة السياسية تماماً، وأن يحكم مصر عن طريق الاستبداد والحكم المطلق- والاستبداد والحكم المطلق حتى ولو كان الحاكم عادلاً وهو أمر لا يمكن تصوره، يؤدي إلى غياب المشاركة الشعبية ويجعل المنجزات مرتبطة بشخص الحاكم، فإذا ما غاب أو هزم انهارت كبيت من ورق، وكل هذا كان يزرع القابلية للاستعمار، ويمهد التربة للاحتلال حيث يقطع جذور المقاومة الشعبية .

لجأ محمد علي لكي ينفرد بالحكم إلى القضاء على زعماء الشعب، فدبر مؤامرة محكمة لأبعاد السيد عمر مكرم، وفي نفس الوقت إسقاط هيبة الأزهر عن طريق رشوة بعض العلماء وإشراكهم في المؤامرة، الأمر الذي أدى ليس إلى فقدان الجماهير لزعامة صلبة وذات تراث وثقة متبادلة معها، بل وفقدان تلك الجماهير ثقتها في علماء الأزهر .

وإذا كان الأزهر كمؤسسة مستقلة استطاعت أن تحفظ للجماهير قدر من حرياتها، وأن تقودها في مواجهة استبداد الحكام، وإذا كانت طبيعة السلطة قبل محمد علي ونظامها قد سمح بدور هائل للأزهر، وتدعم هذا الدور وترسخ عقب قيادة علماء الأزهر لحركة الكفاح الشعبي ضد الحملة الفرنسية ثم حملة فريزر، وإذا كانت قيادة علماء الأزهر لجماهير الأمة هو أهم معالم قوتنا وسبباً ضرورياً لصمودنا في ذلك الوقت الحرج أمام المخطط الاستعماري،

فإن محمد علي قد قلص دور الأزهر، وأضعف دوره التاريخي مما يعد عملاً سلبياً ساهم في زيادة عملية القابلية للاستعمار، يقول الرافعي: (٣٧) " فالعلماء هم الطبقة التي كانت لها في عهد المماليك النفوذ العظيم والتأثير الكبير في الأمة وقيادة أفكارها، وكانت لهم الزعامة الأدبية والسياسية بين الجماهير، وإليهم يرجع تدبير الحركات الشعبية التي ظهرت على مسرح الحوادث السياسية في عهد الحملة الفرنسية، وبعد انتهائها وهم الذين أثاروا الشعب على حكم المماليك، ثم على الوالي التركي، ولكن نفوذهم قد تضاعف في عهد محمد علي وانحلت زعامتهم، وصاروا تبعاً للحكومة من غير أن يكون لهم أثر في سياستها أو مشاريعها .

ويرى الجبرتي (٣٨) " لما ذهب المشايخ للسلام على إبراهيم باشا عند عودة من حروب الوهابيين وهو جالس في ديوانه لم يقم لهم ولم يرد عليهم السلام، فجلسوا وجعلوا يهنتونه بالسلامة فلم يجيبهم ولا بالإشارة " .

واستخدام محمد علي أسلوب الاحتكار في الزراعة والصناعة والتجارة، أدى إلى تضاعف القيمة الاجتماعية للزراع والصناع والتجار، فبديهي أنه باحتكار الصناعة انهارت المهن وانهار نظامها الاجتماعي (النقباء) ، وتقلص دورها السياسي، وكذلك كان الأمر بالنسبة للزراعة والتجارة، فالفلاحين قد ساءت أحوالهم لدرجة اضطرار الكثيرين منهم للهجرة من قرَاهم، وخربت قرى عديدة بسبب هذه الهجرة " (٣٩)، وأما عمال المصانع اليدوية في الصناعات الصغرى التي كانت معروفة من قبل فهؤلاء قد ساءت حالتهم بسبب نظام الاحتكار" (٤٠) " وكذلك التجار قد تراجعوا وأضحل شأنهم لاحتكار الحكومة التجارة الداخلية والخارجية ولم يظهر في ذلك العصر من

التجار الوطنيين من شغل مركزًا كبيرًا في عصر محمد علي كما كان من قبل، مثل السيد أحمد المحروقي الذي لعب دورًا هامًا في مقاومة الحملة الفرنسية " (٤١) " وهكذا فإن الثروات قد تضاءلت ودخل الفقر محل اليسر عند الأهليين وذلك راجع لنظام الاحتكار " (٤٢) .

وإذا كان التجار والأشراف ورؤساء المهن (النقباء) قد لعبوا دورا هاما في حشد قوى الشعب أبان الحملة الفرنسية والحملة الإنجليزية فإن قضاء محمد علي عليهم بنظام الاحتكار قد جرد مصر من كل الكيانات الاجتماعية القادرة على الصمود وتنظيم المقاومة ضد الخطر الخارجي والغزو الأجنبي، والتصدي لاستبداد الحكام، وحول مصر كلها إلى تابع لشخصه في عمله وفي رزقه وفي حياته كلها، وكل هذا أدى إلى أحداث المزيد من القابلية للاستعمار، وتفريغ التواجد الاجتماعي والسياسي للشعب المصري من مضمونه.

وإذا كان محمد علي استهدف من هذا كله الانفراد بالحكم تمامًا والقضاء على أي قوة يمكن أن تهدد مركزه فإنه في الحقيقة كان يمهد الأرض للاستعمار دون أن يدري .

ولم يكتف محمد علي باحتكار كل شيء وإلغاء الكيانات الاجتماعية للشعب المصري، بل أنه حول أئمة المساجد إلى موظفين لديه، مما أنهى وجودهم الاجتماعي، وقلص دورهم التاريخي الذي كانوا يمارسونه لصالح الأمة وضد الغزو الأجنبي، " فقد قام محمد علي بإلغاء الأراضي الموقوفة على المساجد ومعاهد البر والخيرات وضمها إلى أملاك الحكومة " (٤٣) .

وبتلك الطريقة أنهى محمد علي على الوجود المتميز للأزهر للمساجد، طوائف الأمة، فانفرد بالحكم تمامًا، ولكنه قضى على الإيجابية الشعبية وصرف الجماهير عن حراسة بلادها ومصالحها وأصبح محمد علي هو كل شيء هو الواحد الصحيح والباقي أصفارًا، وتلك كانت الطامة الكبرى التي فتحت المجال أمام الاستعمار .

وإذا كان التوازن الدقيق بين مؤسسات الحكم قبل محمد علي قد سمح بهامش واسع من الحركة أمام الجماهير، وخاصة في وجوده قوة مستقلة لها شأنها كالأزهر، فإن محمد علي صاغ نظامه السياسي بشكل يجعل كل السلطات في يده يقول الرافعي " كانت الحكومة المصرية على عهد محمد علي حكومة مطلقة تسود فيها قاعدة حكم الفرد^(٤٤) .

كانت حكومة محمد علي تتكون من نظار الدواوين، وهم بمثابة وزراء أو هيئة تنفيذية، كما أن محمد علي أسس (مجلس الشورى) إلا أنه كان مجلسًا شكليًا، يقول الرافعي : " أما من جهة السلطة فلم يكن لمجلس الشورى سوى سلطة استشارية، وكانت مشورته مقصورة على مسائل الإدارة والتعليم والأشغال العمومية"^(٤٥) .

وفي ١٨٣٧ وضع محمد علي قانونًا أساسيًا يعرف بقانون (السياسة) أحاط فيه بنظام الحكومة واختصاص كل مصلحة من مصالحها العامة، وقد حصر السلطة في سبعة دواوين هي: الديوان الخديوي ، ديوان الإيرادات، ديوان الجهادية، ديوان البحر، ديوان المدارس، ديوان الأمور الأفرنكية والتجارة المصرية، ديوان الفابريكات .

وإذا نظرنا إلى النظام السياسي في عهد محمد علي نجد أنه نظامًا قويًا محكمًا يحقق سلطة مطلقة له، كما يحقق إدارة مركزية في كل شأن من الشؤون، وقد تحقق الأمن في ربوع البلاد نتيجة القبضة القوية لحكم محمد علي، ويلاحظ أن أي من الدواوين أو المجلس الاستشاري لم يكن له سلطة النظر في رسم سياسة البلاد، وخاصة السياسة الخارجية، فقد كان محمد علي يرسم وفق هواه الشخصي وعلى الجميع أن ينفذ ما تقتضيه تلك السياسة، ولعل قراءة اختصاصات مجلس الشورى كما أوردها الرافعي يؤكد ذلك فقد اقتصر على مسائل الإدارة والتعليم والأشغال العامة، كما أن القانون الأساسي لسنة ١٨٣٧ قد حصر السلطة في سبعة دواوين ليس منها ديوان لرسم السياسة الخارجية، بل كانت تتبع الباشا (محمد علي) رأسًا .

إذا فقد كانت المؤسسات السياسية في حكم محمد علي ما هي إلا وسائل لتشديد قبضته وتلبية احتياجات مشروعة، ولم يكن لها أي شأن في إطار رسم سياسة الحكم، فإذا أضفنا إلى ذلك انهيار الكيانات الاجتماعية المصرية، وتقليص دور الأزهر لعرفنا أن محمد علي انفرد تمامًا بالحكم، وكان حاكمًا مستبدًا لا يتورع عن سحق أي معارضة، أو من يجرؤ على التطاول بنظرته إلى أعتابه ولعل سلوكه مع الجبرتي مع سنه وجلاله يؤكد ذلك، بل إن محمد علي أنشأ جهازًا بوليسيًا قويًا حازمًا استطاع أن ينشر الأمن في البلاد، إلا أن هذا الجهاز لم يقتصر على الأمن الجنائي والتصدي لقطاع الطرق والمجرمين، بل تعدى اختصاصاته الطبيعية إلى متابعة كل نشاط معارض لمحمد علي والأمن السياسي.

وحسب رواية الجبرتي^(٤٦): " أن الباشا جند عددًا كبيرًا من المجندين السريين يقومون بالتجول في العاصمة والأقاليم ويندسون بين الناس وخاصة مجالس الأعيان والعلماء بحجة أنهم بائعي فول سوداني أو لب أو ترمس، وهم في الحقيقة جواسيس على الناس، ينقلون للباشا أخبارهم ويكتبون ضد المعارضين تقاريرهم" .

الأمر الذي أدى إلى خوف الناس من بعضهم بعضًا وإمساك أسننتهم على ما تنطوي صدورهم عليه، أي أن محمد علي لم يكتف بضرب الكيانات السياسية والاجتماعية للشعب، بل وصل إلى حد إخافة الناس من مجرد الهمس أو الكلام ضد عهده .

وإذا كان النظام القضائي قبل محمد علي كان من النزاهة بحيث أنه حكم ضد الوالي مرات بل وحكم ضد السلطان العثماني ذاته لصالح العلماء في شأن عزل الوالي وتولية آخر مكانه^(٤٧) .

فإن محمد علي بسيطرته على كل شيء، قد سيطر على القضاء وأحل قضاة تابعين لهواه محل غيرهم، ليس هذا فحسب ، بل أنشأ محاكمًا عسكرية سنة ١٨٤٢ تحت اسم (جمعية الحقانية) وهي مؤلفة من رئيس وستة أعضاء منهم اثنان من أمراء الجهادية واثنان من البحرية واثنان من ضباط البوليس^(٤٨) .

كما جعل للديوان الخديوي اختصاصًا قضائيًا، إذ كان يفصل في الدعاوى الجنائية، كما أنشأ محمد علي محكمة تجارية تسمى (مجلس التجارة) للفصل في المنازعات التجارية بين الأهليين أو بينهم وبين الإفرنج، وتتألف هذه المحكمة من رئيس ونائب رئيس وباش كاتب، وكاتب وثمانية أعضاء من التجار، خمسة من الوطنيين وثلاثة من الأجانب^(٤٩) .

وكان المديرون يجمعون بين السلطتين القضائية والإدارية، ولهم اختصاص جنائي واسع المدى يصل إلى الحكم بالإعدام، ومن هنا جاء إسرافهم في الظلم والإرهاق" (٥٠) .

وهكذا فإن محمد علي دمر استقلال القضاء ونزاهته، وخلط بين السلطتين التنفيذية والقضائية فأعطى للسلطة التنفيذية اختصاصات قضائية وأعطى الدواوين صلاحيات قضائية وصلت إلى حد الحكم بالإعدام، كما أنشأ محكمة عسكرية (جمعية الحقانية) كل قضاتها عسكريون، كما أدخل الأجانب إلى سلك القضاء الوطني عن طريق مجالس التجار .

ولعل هذا كله لم يؤد فقط إلى تدمير مؤسسة القضاء وإضعافها وفقدانها فاعليتها، بل أدى أيضاً إلى إضعاف الحركة الشعبية التي لا شك في أن استقلال القضاء ونزاهته أحد عناصر قوتها ونموها، وكل هذا في النهاية أدى إلى إضعاف حركة الجماهير وعزلها، وهو الأمر الذي زاد من مساحة القابلية للاستعمار داخل بنیان أمتنا، فما لا شك فيه أن حركة جماهيرية يقظة وواعية هي الضمان الأساسي للصمود أمام الغزو الأجنبي .

كان النظام السياسي والاجتماعي إذا يحقق استبداد محمد علي، ويقلص دور القوى الشعبية تماماً، وكان من الطبيعي إلا يسمح نظام الاستبداد برقي الوعي الفكري، بل يؤدي إلى انحطاطه على كل مستوى .

اكتفى محمد علي أن يكون عثمانى النزعة مملوكي الأساليب (٥١) ولم يشأ أن يدفع إلى الأمام وعياً سياسياً ولو حتى في الإطار الذي يريده (الإطار العثماني) بل كان يريد من الجميع أن يكونوا جنوداً يسمعون فيطيعون وكفى،

فالمدارس التي أنشأها، والبعثات التي أرسلها لم تكن إلا لخدمة طلبات الجيش ، ومع أن محمد علي كان عثماني النزعة، يريد بعث العثمانية بما تعنيه من إمبراطورية إسلامية واسعة، وبما يقتضيه ذلك من اهتمام ببعث ونشر العلوم الإسلامية، إلا أن نزعة محمد علي الاستبدادية من ناحية، واصطدامه بالدولة العثمانية من ناحية، قد جعله يقصر ذلك المفهوم على نفسه ورجاله ودولته، ولم يسمح له بالتفاعل مع القوى الشعبية، بل كان على العكس يضرب كل فكر حتى ولو توافق مع مشروعه، لأنه- ورغم عثمانية مشروعه- كان من الممكن لو سمح للقوى البشرية بالتواجد والفاعلية أن يجد من يقول له أن تصرفاته ربما تدمر الجامعة الإسلامية والدولة العثمانية، وهكذا فإن محمد علي لم يهتم بترقية الوعي بل تعمد اجتناب الوعي من عقول الجماهير، وهكذا حدث خلل كبير بين المجهود الضخم الذي بذله لبناء الجيش والإدارة والمشروعات الزراعية والصناعية، وبين إهمال محمد علي عن عمد مسائل اللغة والدين والأدب والفلسفة والتاريخ، فلم يهتم إلا بالمدارس والبعثات التي تلبي مطالب الجيش وكفى، وإذا كانت بعض أعمال التأليف والترجمة قد ظهرت إلا أنها قد أودعت المخازن، وإذا كان رفاة الطهطاوي قد عاد من باريس لينشر كتابه "تخليص الإبريز" في (١٨٣٠) تكلم فيه عن الديمقراطية والسلطات المقيدة للحكم، وثورة الفرنسيين ضد الملك والحكومة القومية، وانتماء الملك للأمة والشعب، فإن ذلك لم يكن موجهاً لمحمد علي بقدر ما كان في خدمة صراع محمد علي مع السلطان العثماني، ويؤكد هذا أن رفاة الطهطاوي لم يكن إلا موظفاً لدى محمد علي، ولم يعرف عنه شيئاً من روح التمرد والثورة والمخاطرة، كما أن الطهطاوي لم يهتم كثيراً في "تخليص

الإبريز....." بالنظام الاقتصادي في أوروبا لأن الليبرالية الاقتصادية الأوروبية كانت على طرف نقيض مع نظام محمد علي الاقتصادي القائم على الاحتكار، فقد جهده وقتها في الحديث عن الليبرالية السياسية التي تشكل في الأساس تحديًا للسلطان العثماني، وعلى عكس ذلك فعل الطهطاوي في (١٨٦٩) في كتابه "مناهج الألباب" فركز اهتمامه في الاقتصاد ولم يهتم بالنظام السياسي، إذ كان النظام الاحتكاري لمحمد علي قد تفكك منذ ثلاثين عامًا، وكان النظام السياسي في مصر قد استقر في أسرة محمد علي فتخلى رفاة كثيرًا عن ليبراليته السياسية، وأسقط عن رئيس الدولة مسئولية الدستورية إلا أمام ضميره ورببه والتاريخ وأمام الرأي العام بالنصح فقط.

اهتم محمد علي بنشر التعليم وأنشاء المدارس العليا أولاً ثم الابتدائية، ولا شك أن نشر التعليم والمدارس خير في ذاته بصرف النظر عن أهداف محمد علي من ذلك، ففي عام (١٨١٦) أنشأ مدرسة الهندسة بالقلعة، في سنة (١٨٣٤) أنشأ مدرسة أخرى للهندسة في بولاق، وفي سنة (١٨٢٧) أنشأ مدرسة الطب في أبو زعبل لوجود المستشفى العسكري بها، وألحقت بمدرسة الطب مدرسة خاصة للصيدلة ثم مدرسة للقابلات والولادة، وقد نقلت مدرسة الطب فيما بعد إلى القصر العيني، وأنشأ مدرسة الألسن بالأزبكية (١٨٣٦) ومدرسة المعادن بمصر القديمة (١٨٣٤) ومدرسة المحاسبة بالسيدة زينب (١٨٣٧) ومدرسة الفنون والصنائع (١٨٣٩) ثم مدرسة أخرى للصيدلة (١٨٢٩)، ومدرسة للزراعة بنبروه، ثم نقلت إلى شبرا سنة (١٨٣٦)، ثم

ألغيت سنة (١٨٣٩)، ومدرسة للطب البيطري بأبي زعل بالقرب من مدرسة الطب، ثم نقلت إلى شبرا .

وكذلك أنشأ محمد علي عددًا من المدارس التجهيزية (الثانوية) منها مدرسة بأبي زعل ثم نقلت إلى الأزبكية والمدرسة التجهيزية بالإسكندرية، كما أنشأ عددًا كبيرًا من المدارس الابتدائية في مختلف أنحاء القطر المصري^(٥٢)، ويقدر كلوت بك أن عدد التلاميذ بمدارس القطر المصري قاطبة بلغ في عهد محمد علي (٩٠٠٠) تلميذ، وباتساع نطاق التعليم والمدارس، أنشأ محمد علي إدارة خاصة لها سميت (ديوان المدارس) سنة (١٨٣٧) وكان موجودًا من قبل باسم (مجلس شورى المدارس) وكان التعليم في المدارس كافة عالية وتجهيزية وابتدائية مجانية، كانت الحكومة تنفق على التلاميذ من مسكن وغذاء وملبس، وقد استعان محمد علي بالخبرة الفرنسية في مجال التدريس وتنظيم المدارس، ويلاحظ أن معظم المدارس الابتدائية قد ألغيت في أواخر عهد محمد علي " (٥٣) .

إذن فقد نشأ التعليم أساسًا لتلبية احتياجات الجيش وجهاز الدولة ومشروع محمد علي، ولم يكن يقصد به إحداث نهضة علمية في البلاد، وبالتالي فبمجرد تقلص مشروع محمد علي العسكري ألغيت المدارس، حيث لم يعد هناك مبررًا لاستمرارها، وإذا أخذنا رؤية كلوت بك في كيفية إنشاء مدرسة للطب " فقد كان كلوت بك رئيسًا لأطباء الجيش، ولما كانت الخانكة حين مجيء كلوت بك إلى مصر مقرًا للمعسكر العام للجيش أشار علي محمد علي بإنشاء مستشفى عسكري بأبي زعل بجوار المقر العام لمعسكر الجيش فأنفذ محمد علي اقتراحه وأنشأ المستشفى، ثم خطر له أن ينشئ بجوار

المستشفى المذكور مدرسة لتخريج الأطباء من أبناء البلاد فعمل محمد علي باقتراحه وأنشأ بأبي زعل سنة (١٨٢٧) مدرسة الطب.

والأمر ذاته ينطبق على كل المدارس التي أنشأها، ومما يؤكد ذلك أن المدارس العالية أنشأت قبل المدارس الابتدائية، كما كانت مدرسة الزراعة من أواخر المدارس التي أنشأت بحساب الزمن لعدم حاجة الجيش المباشرة لها، والعجيب أنها ألغيت بعد عامين اثنين فقط من إنشائها، ومن ناحية المبدأ فلا مانع أن يساهم الجيش في ترقية أحوال البلاد العمرانية والتعليمية، ولكن أن تكون النهضة العمرانية والتعليمية مرتبطة بوجود الجيش وظروفه بحبل سري، فإن ذلك يعرض تلك النهضة للانهايار إذا أنهار الجيش، وهذا بالضبط ما حدث فعقب انهيار مشروع محمد علي العسكري أنهار الجيش وانهارت المدارس فألغيت معظمها في أواخر حكم محمد علي .

وإذا كان التعليم واجب شرعي وإسلامي حث عليه القرآن والسنة وكل الآثار الإسلامية، لأن التعليم يزيد قوة الشعب ووعيه، وبالتالي فإن النهضة التعليمية تزيد في صلابة الأمة، وإذا نظرنا في حالتنا هذه إلى النهضة التعليمية في عصر محمد علي فلا شك أنها كانت شيئاً إيجابياً برغم كل شيء، وأنها كان لابد أن تؤدي إلى تحصين أمتنا ضد الاستعمار المتربص بها، والسؤال الآن لماذا لم تؤدي تلك النهضة التعليمية إلى هذا الهدف؟! يرجع ذلك كما قلنا إلي ارتباطها بتلبية حاجة الجيش وجهاز الحكم فقط، فمن ناحية انهارت بانهايار الجيش، ومن ناحية ثانية فإن أهداف العملية التعليمية ووسائلها في عهد محمد علي لم تكن لبناء الإنسان المجاهد الواعي نو الشخصية

المستقلة البناء والواعية والإيجابية ولكنها كانت لبناء جندي أو موظف يؤدي أوامر الحاكم ويلبي مطالب المشروع العسكري لهذا الحاكم ليس إلا، فإذا أضفنا إلى ذلك أن محمد علي بانفراده بالحكم وضرب القوى الشعبية وتقليص دور الكيانات الاجتماعية، كان قد قضى على أي نهضة فكرية واجتماعية تستفيد بانتشار التعليم أو تكون قاعدة له بما يسمح بتحسين بلادنا وزيادة الوعي والإيجابية لدى الجماهير وتحقيق الإقلاع الحضاري .

وإذا أضفنا إلى ذلك كله أنه رغم مجهود محمد علي في إنشاء المدارس فإن ذلك لم يكن بالقدر الكافي لإحداث نهضة علمية، فعدد التلاميذ وصل إلى (٩٠٠٠) وهو رقم لا بأس به، إلا أنه بالمقارنة بعدد الجيش مثلاً ٣٧٦ ألف وجدناه متواضعاً .

وإذا أنتقلنا إلى تتبع مجهودات محمد علي في إرسال البعثات لتحصيل العلم وخاصة إلى فرنسا وإيطاليا، وقد بدأت هذه البعثات في ١٨١٣ وزادت تدريجياً زيادة كبيرة، وكان الهدف تحصيل العلوم العسكرية، وما يتصل بها، وكانت أولى البعثات الكبرى سنة ١٨٢٦، ثم توالى إرسال البعثات حتى (١٨٤٤) وقد بلغ عدد الطلبة جميعاً الذين أوفدهم محمد علي إلى أوروبا من سنة (١٨١٣) إلى سنة (١٨٤٤) حوالي (٣١٩) تلميذاً، وتكلفت تلك البعثات حوالي ٣٠٣ ألف جنيه، وقد حصل هؤلاء التلاميذ على معارف عسكرية وطبية وهندسية وصناعية مختلفة في بلاد فرنسا، إيطاليا ، إنجلترا، النمسا " وكان الهدف الأول من تلك البعثات هو توفير العدد الكافي من الضباط ومن الأساتذة والعلماء والمهندسين ممن يتصلون عن بعد أو قرب بالإدارة الحربية" (٥٤).

ومما لاشك فيه أن إرسال البعثات لتلقي العلم هو خير في حد ذاته، والرسول الكريم (ﷺ) يقول { أطلب العلم ولو في الصين }، ويقول فيما معناه { أن من يخرج إلى العلم فيموت يكون شهيداً } ولكن تلك البعثات مثل غيرها من إصلاحات وأعمال محمد علي لم تحقق النهضة المنشودة، لأنها كانت مرتبطة بحاجة الجيش فلما أنهار الجيش انهارت النهضة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن تلك البعثات وكذلك استقدام محمد علي للخبرة الأوروبية في بناء جيشه ومؤسساته قد أدت عملياً إلى إدخال بذرة التغريب في واقع أمتنا فلم يكن ممكناً بدهاء الحصول على الثمرة دون البذرة، ولو كان محمد علي لم يقم بضرب القوى الشعبية والكيانات الاجتماعية وصفى الحركة الفكرية الشعبية والتي كانت قد وصلت إلى ذروة هائلة خاصة بعد حملة فريزر، وكانت البعثات والخبراء الأجانب قد أسهمت في تطوير تلك النهضة الفكرية، وكانت تلك الحركة الفكرية قد استطاعت أن تهضم الآثار الاجتماعية لتلك البعثات وهؤلاء الخبراء الأجانب، إذ من الطبيعي أن نستفيد من تجارب غيرنا، والعلم في النهاية تراث إنساني وليس إنتاجاً أوروبياً أو آسيوياً، والحضارة الإسلامية استوعبت دائماً غيرها من الحضارات وأفادت منها، بل إن الانفتاح الفكري مطلب دائم من مطالب الدين الإسلامي، والإسلام لم يحجر يوماً على فكر أو رأي، ومهما تكون تلك الآثار فقد كانت ستكون في صالح أمتنا، ولكن بعد تدمير البنية الفكرية والشعبية في مصر على يد محمد علي، فإن من الطبيعي أن تكون تلك الآثار مدمرة على هوية أمتنا وتميزها وعناصر قوتها، وكان ذلك ل لبنة جديدة من لبنات القابلية للاستعمار .

وإذا كانت الحركة الشعبية قد خاضت آخر معاركها الجماهيرية عام (١٨٠٩) عندما فرض محمد علي الضرائب على الأراضي الموقوفة وكذلك أطيان الأوسية، وقد أدى ذلك إلى تبرم طبقة كبيرة من السكان منهم المحتاجون الذين لا يرتزقون إلا من غلة الأوقاف الموقوفة عليهم من أسلافهم، وكان من الطبيعي أن يلجأ هؤلاء بالشكوى إلى الشيوخ الذين هم ملجأ المظلومين في ذلك العصر وقيادة الجماهير الطبيعية، وخاصة السيد عمر مكرم، الذي أعلن اعتراضه واحتجاجه فاجتمعت الجماهير وقصدت الأزهر لرفع ظلمتها إلى الشيوخ والعلماء، وأعتقل ولاة الشرطة طالبًا من طلاب العلم في الأزهر مما أدى تفاقم الوضع فأقبل الناس أفواجًا من رجال ونساء إلى الأزهر يصرخون ويستغيثون، فاجتمع علماء الأزهر وشيوخه وأرسلوا إلى السيد عمر مكرم فحضر إليهم وأخذوا يتداولون الرأي فيما يجب عمله وانفقوا على الدفاع عن مصالح الجمهور، وأجمعوا الرأي على الاحتجاج على المحدثات الجديدة من المظالم والمغارم عامة وأهمها فرض الضرائب على الأطيان الموقوفة وضريبة التحفة على المنسوجات والمصوغات والأواني، واعتقال الطالب الأزهرى بغير ذنب جناه" وإذا كانت أحداث ٣٠ يونيو سنة (١٨٠٩) قد انتهت كما بينا سابقًا بنفي السيد عمر مكرم إلى دمياط فإن الحركة الشعبية بعدها أخذت في الضعف، وصحيح أنها أصبحت قوة كامنة، وظهرت مرة أخرى في سنة (١٨١٩) حينما سمح للسيد عمر مكرم بالعودة إلى القاهرة فاستقبله الناس استقبالا حافلا، إلا أن ذلك كله لم يغير من واقع الأمر شيئًا، فالقوة الشعبية أخذت تضعف لأسباب كثيرة، منها نفي السيد عمر مكرم ومنها تلويث سمعة علماء الأزهر، ومنها مصادرة

الأراضي الموقوفة على المساجد وتحويل الأئمة إلى موظفين مما أنهى عمليا وجود الأزهر كمؤسسة مستقلة، ومنها احتكار الزراعة والصناعة والتجارة مما أفقد الجماهير كياناتها الاجتماعية كقنابة الأشراف وشيوخ الحرف والمهن المختلفة، ومنها ما يرجع إلى استبداد محمد علي المطلق وسيطرته على المؤسسات السياسية والقضائية، ومنها بطش الشرطة، وقمع كل معارضة لمحمد علي وصلت إلي حد البطش برجل مسن مثل الجبرتي، ومنها خوف الناس من جواسيس محمد علي الذين انتشروا تحت ستار الباعة الجائلين يتجسسون على مجالس الناس ويقدمون التقارير .

كان من الطبيعي والحالة هذه أن تأخذ المعارضة الشعبية بعد أن فقدت كثيرا من عوامل قوتها شكلا جديداً، فمن ناحية التزم العلماء الشرفاء بيوثهم، وأمتنع الكثير منهم عن موالاته محمد علي أو الموافقة على أعماله فمثلا الشيخ الطحطاوي رفض التوقيع ومعه كثيرون على عريضة اتهام وتلويث لسمعة عمر مكرم، وأخذت المعارضة شكلا سرياً أو سلبياً واقتصرت على انتقاد سياسات محمد علي في مجالس العلماء أو الأعيان، وكان الباشا يترصده بكل قوة ولعل ما وقع بالجبرتي كان بسبب حديثاً داخل أحد المجالس، ويمكننا أن نعرف أهم الانتقادات التي وجهتها المعارضة إلى محمد علي ' فعلى حسب رواية عمر طوسون (٥٥) " أن المعارضة كانت تصف محمد علي بصفة مزرية في نظرهم وهي باشا النصاري" كانت المعارضة ترفض حروب محمد علي ضد الوهابيين وكتاب الجبرتي ناطق بالتعاطف معهم، وكانت ترفض حروب محمد علي ضد الخلافة العثمانية (حروب سوريا والأناضول)، وكانت

ترفض استعانة محمد علي بالخبراء الأجانب، وبديهي أنها كانت ترفض استبداد محمد علي، احتكار الزراعة والصناعة، فرض المزيد من الضرائب وغيرها، إلا أن المعارضة لم تكن تملك سوى أحاديث المجالس ولم تكن قادرة على تحريك الشارع والجماهير بعد أن فقدت مجالها الحيوي السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقضائي الذي دمره محمد علي وأقام على أنقاضه بنية تحقق له الحكم المطلق .

الجيش

والجيش في أي دولة هو جزء من البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية يؤثر فيها ويتأثر بها، ولكنه في حالة محمد علي كان هو البنية ذاتها، لقد بذل محمد علي جهده الرئيسي وجهد جهازه الحكومي وجهد الموارد كافة لبناء جيش يلبي حاجات مشروعه.

يقول الراجعي^(٥٦) " فلا غرو أن خص محمد علي الجيش بأعظم قسط من عنايته ومضاء عزمته، وليس في منشآت محمد علي ما نال عنايته مثل الجيش، ويكفيك دليلاً على مبلغ تلك العناية أن المنشآت الأخرى متفرعة عنه والفكرة في تأسيسها أو استحداثها إنما هي استكمال حاجات الجيش فهو الأصل وهي التبع، فتقرير محمد علي إنشاء مدرسة الطب مثلاً يرجع في الأصل إلى تخريج الأطباء الذين يحتاج إليهم الجيش، وكذلك دور الصناعة ومصانع الغزل كان الغرض الأول منها توفير حاجات الجيش والجنود من السلاح والذخيرة والكساء، واقتضى إعداد الأماكن اللازمة لإقامة الجنود بناء الثكنات والمعسكرات والمستشفيات، واستلزم تخريج الضباط إنشاء المدارس الحربية على اختلاف أنواعها، وكذلك المدارس الملكية كان الغرض منها

تتقيد التلاميذ لإعدادهم ليكونوا ضباطاً ومهندسين، وإرسال البعثات إلى أوروبا كان الغرض الأول منه توفير العدد الكافي من الضباط ومن الأساتذة والعلماء والمهندسين ممن يتصلون عن بعد أو قرب بالإدارة الحربية".

بدأ محمد علي تشكيل الجيش النظامي ابتداءً من (١٨٢٠) ووصل الجيش إلى أقصى قوته وعدده في (١٨٣٩)، ويقدر الراجعي^(٥٧) عدد الجيش البري بحوالي (٢٣٥٨٨٠) والبحري (١٦٨٠١) نقلاً عن كلوت بك وإسماعيل باشا سرهنك، ويقدره الأستاذ طارق البشري^(٥٨) نقلاً عن مصادر أخرى بحوالي (٣٧٦ ألف جندي)، ولاشك أن هذا العدد كبير جدًا بالقياس إلى عدد سكان مصر وقتها البالغ ٢,٥ مليون نسمة عام (١٩٢٣) حسب إحصاء المسيو مانجان والذي أثبتته الراجعي في ص ٥٤٣ من مرجعه السابق الإشارة إليه "عصر محمد علي"، وعدد ضخم مثل هذا بالنظر إلى عدد السكان يعطينا المؤشر والدلالة على أن كل شيء في مصر وقتها كان من أجل الجيش ولخدمته ولتلبية احتياجاته، كما يعطي الدلالة على أي مبلغ من القوة بلغه ذلك الجيش الذي فاق جيش إنجلترا وفرنسا أو أي دولة أوروبية منفردة وقتها.

على أن قوة هذا الجيش لم تكن في عدده فقط، فقد أنشأ محمد علي عددًا من المدارس العسكرية رفيعة المستوى وعهد بإدارتها إلى خبراء أوروبيين وخاصة الفرنسيين منهم، فأنشأ المدرسة الحربية الأولى بأسوان وأخرى في فرشوط وثالثة في النخيلة ورابعة في جرجا، كما أنشأ مدرسة تجهيزية حربية لإعداد التلاميذ لدخول المدارس الحربية في القصر العيني، وأنشأ مدرسة للمشاة بالخانكة ثم دمياط ثم أبي زعبل، وأخرى للفرسان

بالجيزة، ومدرسة للمدفعية بطره، ومدرسة لأركان الحرب بالخانكة ومدرسة للبحرية في الإسكندرية، ومدرسة للموسيقى العسكرية، ولم يغفل محمد علي صناعة السلاح والذخيرة فأنشأ ترسانة للأسلحة وصب المدافع في القلعة، وكانت هذه الترسانة تنتج كل شهر ثلاثة مدافع أو أربعة من عيار أربعة وثمانين أرطال، كما تصنع فيها مدافع الهاون ذات الثماني بوصات، ومدافع قطرها (٢٤ بوصة)، ويصنع بها أيضاً من ٦٠٠-٦٥٠ بندقية شهرياً وكل ما يلزم لتسليح الجنود من المشاة والفرسان والمدفعية، ويعمل بها حوالي (١٥٠٠ عامل)^(٥٩) وتستهلك كل شهر كمية عظيمة من الفحم والحديد، وقد أسس تلك الترسانة وأدارها أدهم باشا .

وأنشأ محمد علي (١٨٣٦) مصنعاً للبنادق في الحوض المرصود، بلغ عدد عماله ١٢٠٠ يصنعون في الشهر نحو ٩٠٠ بندقية من مختلف الأنواع والأشكال، فمنها ما هو للمشاة ومنها ما هو للفرسان وللطوبجية، ومصنعاً ثالثاً للأسلحة في ضواحي القاهرة، وأن المصانع الثلاثة تنتج ٣٦ ألف بندقية سنوياً عدا الطبنجات والسيوف^(٦٠)، كما أنشأ محمد علي عدداً من معامل البارود في المقياس بالروضة، وفي البدرشين - الأشمونين - الفيوم - أهناسي - الطرانه، بلغ إنتاجها (١٥٧٨٤) قنطاراً من البارود^(٦١) وعنى محمد علي عناية كبيرة بإقامة القلاع والاستحكامات للدفاع عن ثغور البلاد وعاصمتها فأصلح قلعة صلاح الدين بالقاهرة وشحنها بالمدافع وبنى على مقربة منها قلعة أخرى على ذروة المقطم تعرف بقلعة محمد علي وتشرف على الأولى، وأصلح قلاع الإسكندرية وأنشأ غيرها في الإسكندرية ورشيد، وأبو قير والبرلس ودمياط^(٦٢) .

وأهتم محمد علي أيضاً بإنشاء أسطول ضخم بلغ عدد جنوده (١٦ ألف جندي) حسب إحصاء إسماعيل باشا سرهنك (٦٤)، وقد بدأت صناعة السفن في ترسانة بولاق، ثم تأسست ترسانة الإسكندرية لصناعة السفن، كما عني محمد علي بشراء السفن الحربية من أوروبا، وعقب موقعة نافارين أنشأ محمد علي أسطولاً جديداً، فأنشأ دار الصناعة الكبرى بالإسكندرية لبناء السفن الحربية وبلغ عدد عمالها (٨٠٠٠) عامل، وبها استغنت مصر عن شراء السفن الحربية من الخارج، وقد تم بناء عدد كبير من السفن الحربية بها مثل البوارج والفرقاطات والكورفيت، ولم يهمل محمد علي أمر التعليم البحري فأنشأ المعسكر البحري للتعليم برأس التين لإعداد البحارة والجنود، كما أنشأ مدرسة بحرية على ظهر البحر لتخريج الضباط البحريين، كما أوفد محمد علي البعثات لدراسة فنون البحرية، وبذل محمد علي جهداً كبيراً في إصلاح الميناء وتوسيعه وتعميقه حتى أصبحت السفن ترسو على الشاطئ بعد أن كانت ترسو بعيدة عنه، وأنشأ رصيف داخل الميناء لترسو السفن عليها، كما أنشأ محمد علي في ميناء الإسكندرية حوضاً لترميم السفن، ومنارة بشبه جزيرة رأس التين لإرشاد السفن القادمة إلى الميناء والخارجة منها .

ويمكننا أن ندرك عظمة وقوة الأسطول الذي أنشأه محمد علي إذا نقلنا ما قاله "مارمون" (٦٤) أثناء زيارته لترسانة الإسكندرية (١٨٣٤) "زرت الترسانة والأسطول، وكنت شديد اللهفة لزيارة هذه المنشآت المدهشة التي لم يكن يتصور العقل تأسيسها، ففي سنة ١٨٢٨ لم يكن بالإسكندرية إلا ساحل مقفر، ولكن هذا الساحل أصبح في سنة ١٨٣٤ مغطى بترسانة كاملة بنيت

على مساحة واسعة وأحواض للسفن ومعامل ومصانع لكل نوع ولما استوقف نظري ورشة الحبال التي يبلغ طولها (١٠٤٠) قدمًا أي في طول ورشة الحبال بئر طولون، وقد شاهدت في الترسانة عمالا يعملون جميعًا من المصريين ويسود بينهم النظام والعمل والنشاط، وهذه الترسانة لم يمض على إنشائها أكثر من ست سنوات، صنع بها عشرة بوارج، سلاح كل منها مائة مدفع، هذا عدا السفن من الفرقاطة والكورفيت والإبريق .

وقد وصل عدد السفن المصرية حسب رواية المسيو مانجان^(٦٥) سنة (١٨٣٧) ٢٨ سفينة حربية منها ١٠ بوارج و ٦ فرقاطات و ٤ سفن من نوع الكورفيت ، و ٨ من نوع الإبريق، أما الدكتور كلوت^(٦٦) فقد قدر عدد السفن في (١٩٣٩) بـ ٣٢ قطعة - ١١ بارجة كبيرة - ٧ فرقاطات - ٥ سفن من طراز الكورفيت - ٩ من طراز الإبريق، أما إسماعيل سرهنك (٦٧) فقدرها بحوالي ٣٦ سفينة عليها من الرجال (١٦٨٠١) ومن المدافع (١٨٥٧) مدفعًا، وكان هذا الإحصاء عام (١٩٤٣)، وقد حصل إسماعيل باشا على بياناتها من وثيقة مكتوبة بيد المرحوم حسن باشا الاسكندراني ناظر ترسانة الإسكندرية، وجدها عند ابنه محسن باشا، ولعلها لهذا السبب أدق تلك الإحصاءات .

وإلى جانب ذلك أنشأ محمد علي عددًا من الصناعات التي تخدم مجهوده الحربي مثل صناعات الغزل والنسيج وصناعة الطرابيش، وكذلك معملًا لسبك الحديد في بولاق، وكان يصب في هذا المسبك خمسون قنطارًا من الحديد المعد لصناعة السفن والآلات اللازمة للمعامل والفابريكات، كما تم تأسيس مصنعًا لعمل أنواع النحاس التي كانت تبطن بها السفن، ينتج من ٧٠ - ١٠٠ لوح من النحاس يوميًا .

ولا شك أن نجاح محمد علي في بناء هذا الجيش الجرار، وتلك القاعدة العلمية والصناعية العسكرية يرجع إلى عدد من العوامل، منها أن محمد علي كان يمتلك قدرات تنظيمية، إدارية فذة، وأنه استعان بالخبرة الأوروبية، إلا أن ذلك لم يكن يجدي فتيلًا لو لم تكن هناك أرضية اجتماعية وعلمية تسمح بذلك .

والواقع فإن تفتح إمكانيات محمد علي الإدارية والتنظيمية يؤكد وجود الأرضية الاجتماعية الصالحة لإنبات مثل هذه العبقرية ذاتها فمحمد علي ليس إلا نتاج الأرضية الاجتماعية والفكرية لبلاد المسلمين في أوائل القرن التاسع عشر، ومن ناحية استعانة محمد علي بالخبرة الأوروبية في مجال الصناعة الحربية والتعليم العسكري، فإن ذلك أيضًا لم يكن يجدي لو لم تكن التربة الاجتماعية والفكرية للبلاد تسمح بتخريج التلاميذ والصناع المسلمين القادرين على استيعاب تلك الخبرة والاستفادة منها، وعلى كل حال فالعلم والإدارة والخبرة تراث إنساني، وليس أوروبي مثلًا ، والاستعانة بهم هنا من حيث المبدأ لا شيء فيها، إلا أنه ينبغي أن نؤكد أن تلك الاستعانة لم تكن الأمر الأهم في بناء الجيش والصناعة وأنه سواء توفرت تلك الخبرة أم لم تتوفر فالأمر لم يكن ليختلف كثيرًا، ربما كان يكون البناء أبطأ، ولكن لم يكن ليتوقف، ولعل ما حدث في واقعة نفارين البحرية ما يؤكد ذلك، حيث طلب الأميرال ريني قائد الأسطول الفرنسي من الضباط الفرنسيين الذين يعملون في إصلاح الأسطول المصري أن ينسحبوا حتى لا يحاربوا مواطنيهم على حد قوله، فلبوا الدعوة وتركوا الأسطول في أشد الأوقات حرجًا (١٨ أكتوبر

١٨٢٧)، ألا أن ذلك لم يغير في الأمر شيء ونجح البحارة المصريين في تعويض النقص المترتب على انسحابهم بسهولة .

إذن فقد كان العامل الحاسم في نجاح محمد علي في بناء الجيش والأسطول والقاعدة الصناعية والعلمية والعسكرية يرجع أساساً لوجود الواقع الاجتماعي والفكري الذي يسمح بذلك، واستعداد المسلمين من أتراك - مماليك - مصريين ممن كونوا جيش محمد علي وأسطوله وقاعدته الصناعية، استعدادهم للنبوغ في هذا الإطار وإظهار قدراتهم المتفوقة، وإذا رجعنا إلى الوراء قليلاً، نجد أن المسلمين استطاعوا في ثورة القاهرة الثانية أن يصنعوا المدافع تحت وهج الثورة في وقت قياسي، وإذا رجعنا إلى ما أثبتناه^(٦٨) من حديث الجبرتي عن العلماء وأدواتهم وقياساتهم في ترجماته للأعيان، لأدركنا أن قاعدة علمية واجتماعية وفكرية كانت بالفعل موجودة تسمح بقيام نهضة عسكرية وصناعية لا بأس بها، ولعل هذا كله يؤكد أن تأخر المسلمين الحالي لا يرجع إلى ظهور الثورة الصناعية في الغرب، أو اكتشاف البخار أو غيرها من الأسباب، ولكن يرجع أساساً إلى أن حكامهم لم يجيدوا استخدام الموارد المتاحة وأضاعوا بأخطائهم أو استبدادهم أو عدم فهمهم النهضة .

إن محمد علي استطاع في أقل من عشر سنوات بناء أكبر جيش وأقوى أسطول وأن ينشئ قاعدة علمية وصناعية هائلة، كانت كفيلة بجعلنا، لو أحسن استخدامهما، ولو استمرت، أقوى من كل دول أوروبا الآن .

إن تجربة محمد علي تعطينا الأسباب والمؤشرات الحقيقية لأسباب تخلفنا فيما بعد ونهضة أوروبا .

فالواقع يقول أنه كانت هناك قاعدة اجتماعية وفكرية وعلمية تسمح بقيام نهضة هائلة، والواقع يقول أن المسلمين كانوا قادرين على استيعاب أسباب التقدم العلمي الصناعي، والواقع يقول أن محمد علي نجح في إقامة جيش جرار وقاعدة صناعية وعلمية هائلة، والواقع يقول ن ذلك الجيش وتلك النهضة العلمية والصناعية كانت تضارع في ذلك الوقت مثيلاتها في أوروبا إن لم تتفوق عليها

فلماذا إذن انقطعت سبل النهضة عندنا واستمرت في أوروبا؟! ففعل دراسة تجربة محمد علي وتقييمها يعطينا الإجابة على تلك الأسئلة.

فبداية قام محمد علي بضرب الحركة الشعبية السياسية وأنهى الوجود العلمي للجماهير وللكيانات الاجتماعية المستقلة، وبالتالي ضرب أهم شروط نجاح النهضة، لأن تلك العملية عطلت ظهور قاعدة فكرية وشعبية تسمح بحراسة منجزات النهضة، وربط تلك النهضة به كحاكم فرد، فلما أنهار الحاكم الفرد انهارت النهضة، على حين أن أوروبا نجحت في إقامة مؤسسات سياسية تسمح بأوسع أشكال المشاركة الشعبية .

ثانيًا: أن محمد علي ربط إقامة القاعدة العلمية والصناعية بتلبية حاجات الجيش، فلما أنهار مشروع محمد علي أنهار الجيش وتقلص، وأنهارت القاعدة الصناعية والعلمية، بعكس أوروبا التي سمحت بإقامة النهضة على أسس اجتماعية وفردية محددة .

ثالثًا: أن محمد علي أدخل نظام الاحتكار في بنيانه الاقتصادي فأصبح الصانع الوحيد والزارع الوحيد والتاجر الوحيد، فمن ناحية قضى على إمكانية قيام

رأسمالية وطنية وأنهى إمكانيات تطور صناعة وطنية تعتمد على قوى اجتماعية وشرائح شعبية، ومن ناحية أخرى ربط كل ذلك بنفسه كحاكم فلما أنهار انهارت البنية الاقتصادية معه، ولم تكن هناك بنية اقتصادية شعبية بسبب ضربها من قبل علي يده .

رابعًا : أن محمد علي الذي أقام قاعدة صناعية هائلة وحديد وصلب - نحاس - نسيج - صناعة سفن - صناعة مدافع - صناعة بارود أغفل شرطًا هامًا من شروط استمرار تلك الصناعة، هو تأمين مصادر ثروات طبيعية وخاصة الحديد والفحم والنحاس، وكذلك أغفل ضرورة فتح أسواق، الأمر الذي أدى إلى انهيار تلك الصناعة فيما بعد، وكان علي محمد علي أن يلبي مطالب مشروعه الصناعي بفتح أفريقيا التي تؤمن له الثروات والأسواق، الأمر الذي أدركته أوروبا فقامت بعمليات الاستعمار في آسيا وأفريقيا على السواء، وفي الواقع فإن السبب الرئيسي للنهضة الصناعية في أوروبا وتطورها الرأسمالي، بل وظهور الرأسمالية ذاتها كان استعمار آسيا وأفريقيا مما يسر لها الحصول على الثروات الطبيعية والأسواق والرقيق .

وبديهي أنه لو توجه محمد علي إلى أفريقيا لكانت فرصة إقامة قاعدة صناعية وتطورها أكبر مما لدى أوروبا، فمن ناحية هناك ارتباط جغرافي وحضاري وسياسي أكبر بين مصر وأفريقيا، ومن ناحية أخرى كان قد حرم أوروبا من هذا الامتداد الاستراتيجي ولكان قد أقام إمبراطورية قوية تمنع وصول أوروبا إلى أفريقيا بالطبع، وتقطع سبل مواصلاتها إلى آسيا، الأمر الذي كان في النهاية سيحرم أوروبا من العامل الرئيسي لنهضتها .

وإذا كنا قد أكدنا من قبل أن قاعدة اجتماعية وفكرية كانت موجودة وتسمح بقيام نهضة شاملة، وأثبتنا نقلاً عن الجبرتي في الجزء الأول من هذا البحث ما يثبت وجود تلك القاعدة سواء عن طريق نجاح الثوار في ثورة القاهرة الثانية، في صناعة المدافع والبارود أو في النشاط العلمي لبعض من ترجم لهم الجبرتي، فإننا سنضع الآن عدداً من التفاصيل التي تؤكد وجود تلك القاعدة ووجود الخلفية والاستعداد الذي يسمح باستيعاب المسلمين في ذلك الوقت لأسباب النهوض الصناعي - العلمي - العسكري، مع ملاحظة أن مشروع محمد علي قام على أكتاف (المصريين - الأتراك - بقايا المماليك) الموجودين بمصر وقتها.

يقول المارشال مارمون (٦٩) في إطار إشادته بطلاب مدرسة الخيالة " عندما شاهدت هؤلاء الطلاب في الميدان يقومون بالمناورات خيل إلي أنني أمام طابور من أرقى آليات الخيالة عندنا" وفي إطار إعجابه بأحد قادة المدفعية المصريين (إبراهيم أدهم باشا) قال المارشال مارمون: (٧٠) " أنه متبحر في الرياضيات وفنون المدفعية، وأنه يتكلم الفرنسية بلهجة صحيحة، وأنه صار في نظري يضارع أحدث ضباط المدفعية وأكفأ مديري مهماتها، وهو من أقوى من عرفتهم في حسن الإدارة " أما عن إعجابه بترسانة القلعة فيقول " زرت دار الصناعة بالقلعة وعنيت بها محضاً وتقصياً، فألفيت البنادق التي تصنع فيها بالغة الجودة إلى حد أنها أفضل مما يصنع في بلادنا، وتتخذ فيها من الاحتياجات والوسائل ما يكفي لضمان جودتها، وكل ما يصنع فيها

يعمل قطعة قطعة ، ومعمل الأسلحة بالقلعة يضارع أحسن معامل الأسلحة في فرنسا من حيث الإحكام والجودة والتدبير " (٧١) .

ويقول المسيو مانجان (٧٢) " أن البنادق التي تصنع في معامل القلعة والحوض المرصود كانت صناعتها جيدة، ولا يستطيع الإنسان أن يلاحظ عيبًا فيها، مما يدل على مهارة الصناع " .

وفي إطار الإشادة بكفاءة الجنود المصريين يقول البارون بوكوفت : (٧٣) " إن العرب هم خير من رأيتهم من الجنود، فهم يجمعون بين النشاط والقناعة والجلد على المتاعب مع انشراح النفس وتوطيئها على احتمال صنوف الحرمان، وهم بقليل من الخبز يسيرون طول النهار، يحدوهم الشدو والغناء، ولقد رأيتهم في معركة (قونية) يثبتون سبع ساعات متوالية في خط النار محتفظين بشجاعة ورباطة جأش تدعوان إلى الإعجاب دون أن تختل صفوفهم أو يسري إليهم الملل، أو يبدو منهم تقصير في واجباتهم وحركاتهم الحربية " .

ويقول كلوت بك: (٧٢) ربما يعد المصريون أصلح الأمم لأن يكونوا من خيرة الجنود، لأنهم على الجملة يمتازون بقوة أجسام وتناسب الأعضاء والقناعة والقدرة على العمل واحتمال المشاق، ومن أخص مزاياهم العسكرية وصفاتهم الحربية الأمتثال للأوامر، والشجاعة، والثبات عند الخطر، والتذرع بالصبر في مقابلة الخطوب والمحن، والأقدام على المخاطر، الاتجاه إلى خط النار مع القتال بلا وجل ولا تردد " .

ويقول المارشال مارمون (٧٥) : عن جنود المشاة " كان لواء المشاة المؤلف من الآلاي التاسع والآلاي العشرين في طريقه إلى السويس للإبحار

منها إلى الحجاز وعرضت بنفسي هذا اللواء، فقام أمامي بمناورات دامت ثلاث ساعات في سهل القبة، فأعجبت أيما أعجاب، وإذا كان عساكره في مقتبل السن وحديثي عهد النظام في صفوفه، فقد لاحظت مبلغ تأثير القائد الأعلى للجيش في تشكيله ونظامه، والحق أن العساكر الذين عرضتهم يجمعون إلى الدقة والنظام والدراية بالفنون العسكرية، وقد رأيت في قائد اللواء وضباطه دلائل العلم والكفاءة، وشهدت أيضًا الآلاي السادس من الفرسان، ولم يكن مضي على جنوده في الخدمة أكثر من عشرة أشهر ومع ذلك رأيتهم يستحقون كل الثناء .

ويضيف المارشال مارمون (٧٦) " قامت أورطة المدفعية الراكبة أمامي بمناورات تدل على المهارة والنشاط والدقة، وكانت مؤلفة من ستة بلوكات، رجالها على ما يرام من الجمال والتعليم ونظام الحركات العسكرية، كما أن مركبات المدفع متقنة منتظمة رغم كون الجياد التي تجرها صغيرة الجسم شأن خيل القطر المصري، ورجال المدفعية مجهزون بما يلزمهم تجهيزًا حسنًا، أكفأ في الرماية، يصيبون الهدف بدقة وسرعة فالمدفعية المصرية جامعة لشروط الكفاية، تضارع مدفعات الجيوش الأوروبية، وقائدها رجل كفاء ممتلئ نشاطًا وغيره .

ويضيف أيضًا (٧٧) " أما أورطة المدفعية المشاة فتتألف من ١٨ بلوكًا، وقد قامت بمناوراتها فكانت مدافعها تصيب الهدف بأحكام ولا يسع المشاهد لهذه المدفعية إلا الإعجاب بالقوة التي حولت الفلاحين إلى جنود على جانب عظيم من الكفاءة .

وإذا تفحصنا تلك الشهادات ،وتابعنا تلك المعارك التي خاضها الجيش المصري لأدر كنا علي الفور السرعة في استيعاب العلوم العسكرية التفوق في كافة الأسلحة - مشاة - مدفعية خيالة - انضباط الجنود كفاءة القيادات ،لأدر كنا أن الواقع الاجتماعي والفكري للمسلمين في ذلك الوقت كان يسمح بإقامة نهضة عسكرية وعلمية وصناعية ، وإذا تركنا الجيش إلي الأسطول لوجدنا الملحمة تكتمل والأدلة تقطع بوجود تلك القاعدة الاجتماعية والفكرية وقدرتها علي تقديم أفضل العناصر البشرية للاضطلاع بمهام البناء والادارة والصناعة والتنمية والحرب.

وإذا أخذنا في اعتبارنا عددًا من الحقائق لأمكننا أن ندرك ونؤكد ذلك بسهولة، فمن ناحية فإن محمد علي قد قام ببناء الأسطول مرتين، الأولى قبل موقعة نافارين، والثانية بعد تدميره في تلك الموقعة بفعل الغدر والخديعة الأوروبية، مما يؤكد خصوبة واتساع القاعدة الاجتماعية والفكرية التي تسمح بذلك في سنوات قليلة، ومن ناحية ثانية فإن الدول الأوروبية وبيوت الخبرة الأوروبية حاولت عرقلة مشروع محمد علي لبناء السفن وبالطبع كان ذلك لأسباب سياسية واقتصادية، ومع ذلك تغلب محمد علي على تلك العقبات وأضطلع المصريون والأتراك بتلك المهمة كأحسن ما يكون.

يقول كلوت بك^(٧٨) " إن أنشاء ترسانة الإسكندرية قد أزعج البيوتات الأوروبية التي كانت تربح الأرباح الوفيرة من وساطتها في التوصية في الخارج على بناء السفن الحربية لمصر، فأخذت تدس الدسائس وتثبط العزائم وتذيع إشاعات السوء عن فشل المشروع وتحرض العمال الأوربيين على التمرد، ووصل الأمر إلى حد دفع وتحريض المستر سيريزي المسئول عن

الترسانة إلى الاستقالة، إلا أن المصريين قد سدوا الفراغ وخاصة حسن بك السمران ومحمد بك راغب، واستمر العمل في الترسانة بكفاءة وهمه بعد أن اقتصر العمل فيها على الوطنيين حتى بلغت العمالة الحربية المصرية درجة تفوق كثيرا من الدول الأوروبية، ولم تنقطع دسائس الأوروبيين بعد ذلك، فحاولوا تعطيل العمل في الترسانة عن طريق التحكم في المواد الخام اللازمة للعمل مثل الحديد والخشب والنحاس، إلا أن ذلك كله لم يؤثر في عزيمة محمد علي باشا واستطاع تدبير أمور الترسانة على يد المصريين واستمر العمل بها منتظما وتغلب على كل هذه العقبات.

ومن ناحية ثالثة: فإن حجم العمل في الأسطول والصناعات الملحقة به كان هائلا، فحسب إحصاء إسماعيل باشا سرهناك السابق التنويه عنه، صنعت مصر حوالي ٣٦ سفينة حربية بلغ عدد جنودها (١٦٨٠١) وعدد مدافعها (١٨٥٧) مدفعا، عدا السفن المعدة للنقل العسكري أو التجاري، فإن هذا الحجم يقطع بخصوبة القاعدة الاجتماعية والفكرية والاقتصادية التي أمدت تلك الصناعة بما يلزم من خبرات ومال، وإذا أخذنا ترسانة الإسكندرية كمثال لأدركنا خصوبة وعمق هذه القاعدة ومدى أتساعها، وصلاحيتها لتكون ربما أكبر قاعدة صناعية في العالم لو سارت الأمور في طريقها الصحيح .

وحسب ما ذكره كلوت بك، وإسماعيل باشا سرهناك في مراجعتهما السابق التنويه بها (أن أقسام الترسانة قد بلغت خمسة عشر) وهي :

١- ورشة الحبال أو التباله لعمل الحبال .

٢- ورشة الحدادين لصناعة الحديد .

- ٣- ورشة القلوع لصناعة أشرعة السفن .
- ٤- ورشة البوصلات والنظارات .
- ٥- ورشة السواري لعمل ساريات السفن .
- ٦- ورشة الدكمانية لصب الآلات وصنع الحديد .
- ٧- ورشة البوية لصنع الدهانات .
- ٨- ورشة المخرطة لعمل البكرات وغيرها وأعمال الخرط والنشر .
- ٩- ورشة الترزية لعمل الأعلام والريات .
- ١٠- ورشة الفلايك لصناعة الزوارق .
- ١١- ورشة النجارين لعمل النجارة اللازمة للسفن .
- ١٢- ورشة الطلومبات .
- ١٣- ورشة القلاطية لقلطة السفن .
- ١٤- ورشة البورنوجية لتقب الأخشاب .
- ١٥- مخازن الذخائر والمهمات .

وأنشئ بالترسانة خمسة مزلقانات لبناء السفن عليها، كما تم تعميق البحر من ناحية الترسانة حتى صار في عمق كاف لرسو أكبر السفن الحربية، واتسعت أعمال الترسانة وكثر عمالها حتى بلغ عددهم نحو (٨٠٠٠ عامل) من الأهالي حقق منهم (١٦٠٠) صناعة بناء السفن فاستغنت مصر عن ابتياع السفن من الخارج.

يقول الدكتور كلوت بك " من المستطاع التحقق بأن قسماً عظيمًا من التنسيقات والترتيبات المرعية في بناء السفن الحربية الفرنسية وجدت بالسفن التي أنشأت بالقطر المصري قبل وجودها في فرنسا بزمان طويل، أي أن

ترسانة الإسكندرية سبقت ترسانات فرنسا إلى الوسائل الحديثة في بناء السفن، ولما ظهر البخار أمر محمد علي دار الصناعة بإنشاء سفن حربية بخارية فصنعت عدة بواخر".

ويضيف كلوت بك^(٧٩) "مما لا ريب فيه أن إيجاد ترسانة وإنشاء أسطول على ذلك الوجه من السرعة لما يقضي بالعجب ويدل على قوة العبقرية، فقد كان شاطئ البحر في الإسكندرية كالصحراء الخالية من كل أثر لكائن، فلم تمض سنوات أربع حتى عمر بترسانة كاملة الأدوات مستجمعة لثبات اللوازم والتجهيزات فمن قواعد منحدره لإنشاء السفن عليها وتزليجها إلى البحر وورش ومخازن ومصنع للحبال يمتد طويلاً ألفاً وأربعين قدمًا وأنشأت خلال تلك المدة دوننمة (أسطول) مؤلفة من ثلاثين سفينة وسلحت وجهزت بالعدد والرجال، وما هي إلا فترة قصيرة من الزمن حتى أدهشت البحرية المصرية أساطين علم البحر وثقافته سواء بدقة حركة السفن وضبطها، بدرية البحارة وحسن قيامهم على الأعمال المنوطة بهم، وقد أصبح المصريون وكأنهم خلقوا لممارسة البحر".

ويضيف كلوت بك^(٨٠) أيضًا: "إن العمال المصريين هم الذين كانوا ينجزون أعمال إنشاء السفن، وقد أظهروا فيها من الأهلية والدراية ما يوجب الدهش، وترسانة الإسكندرية - التي يصنع فيها كل شيء بأيدي المصريين وتناظر لهذا السبب جميع ترسانات الدنيا - دليل ناطق على ما يمكن الاستفادة به من العمال المصريين ويقيني أن عامة الشعب في أوروبا لا يستطيعون أن

يؤدوا من جلائل الأعمال ما يؤديه العمال المصريون في هذا الوقت القصير الذي يقومون بها فيه".

وفي هذا الصدد يقول المارشال مارمون (٨١) " أن العربي له حظ عظيم من المقدرة على التعلم تبلغ درجة النبوغ وهو متصف بالاستقامة والنشاط والغيرة مع المرونة والطاعة وبهذه الصفات يمكن الوصول إلى تحقيق كل ما يريده الإنسان، وبفضل هذه المزايا صار العمال الذين خرجوا من صفوف الفلاحين أخصائيين في الفروع والفنون التي توفروا عليها، كل فيما خصص له، ولم يقتصر الأمر على تدريبهم على أعمال الخشابين والنجارين والحدادين، بل تخصص كثير منهم لأعمال بلغت الدقة فنجحوا في صنع آلات البحر كالبوصلات والنظارات، وقد شاهدت بنفسي المعامل التي تصنع فيها هذه الآلات والعمال الذين يصنعونها، ورأيت الإتقان في صنعها والعمال الفنيين الذين يصنعونها لم يمض عليهم سنتان في التمرن على تلك الأعمال، ومن الحق أن يقال أنه لا ينتظر الوصول إلى هذه النتيجة بمثل هذه السرعة من عمال أوروبيين يؤخذون من صنوف الفلاحين مهما كانت الأمة التي يختارون منها " .

وإذا تتبعنا ترجمة أحد صانعي السفن المصرية لأدركنا إلى أي حد حذقها المصريون وهو الحاج عمر، وهو الذي كان يرأس عملية إنشاء السفن في الترسانة القديمة، ثم عمل مساعدًا لرئيس ترسانة الإسكندرية الذي تقول عنه صحيفة الوقائع المصرية (٨٢) " والحاج عمر من أهالي الإسكندرية رئيس المعمارين في ترسانة الإسكندرية، زاول أعمال سفن التجارة مدة،

وصار كأنه مهندس رياضي بكثرة المزاولة في الأعمال وبسبب قوة ذكائه وفطنته "

ولم يقتصر الأمر بالطبع على مهارة العمال المصريين، بل كان هناك المهندسون المصريون الأفاضل مثل حسن بك السمران، ومحمد بك راغب الذين حلا محل سريزي بك عندما استقال ونجحا في إدارة الترسانة أيما نجاح .
ولعل كل ما سبق يؤكد أننا لم نتخلف فيما بعد وتقدمت أوروبا، لأن ذلك كان قدرنا مثلا، أو لغياب في تكويننا الاجتماعي والفكري، أو بسبب غياب نهضة علمية، أو بسبب نقص الموارد، أو بسبب اكتشاف البخار في أوروبا^(٨٣)، أو غيرها من الأسباب الموضوعية، بل تخلفنا رغم امتلاكنا كل عوامل النهضة في وقت مبكر بسبب أخطاء إستراتيجية قاتلة أخطأها حكامنا، وعلى رأسهم محمد علي رغم حسن نيته على ما يبدو، لقد وجد محمد علي أمامه كل العوامل وكان إداريًا فذاً، ولكنه أقام بنيانه على أسس غير صحيحة، فكان من السهل انهياره فيما بعد، وإذا كان حاكم ما يخطأ إذا تقاعس عن الاستفادة من عوامل النهضة، فإن محمد علي قد أخطأ خطأ مركباً إذا استخدم تلك العوامل بطريقة خاطئة أدت إلى انهيار النهضة من ناحية، وإلى ضياع الفرصة التاريخية في الوقت الحرج، وإلى تبديد الطاقة العملاقة التي كانت قد تجمعت في الواقع المصري الإسلامي والتي من الصعب تعويضها .

البنيان الاقتصادي

أحدث محمد علي تغيراً واسعاً في البنيان الاقتصادي للبلاد، فمما لا شك فيه أن محمد علي قد أستحدث عدداً هائلاً من المشروعات والمصانع ووسائل العمران، وأدخل محمد علي تعديلات هائلة على نظام الري بما يوفر المياه ويصلح الأراضي البور، ومن أهم أعماله في هذا الصدد شق ترعة المحمودية مما أدى إلى إحياء الأراضي الزراعية في مديرية البحيرة، كما جعل الترعة طريقاً للمواصلات النيلية بين الإسكندرية وداخل البلاد، كما أنشأ عدداً كبيراً من الترع في مختلف مديريات القطر المصري، وأقام محمد علي الجسور على شاطئ النيل لمنع طغيان المياه على الضفتين، وأنشأ قناطر عديدة على الترع لضبط مياهها تيسيراً للانتفاع بالري منها، وأصلح سد أبو قير القديم الذي كان متهدماً وسد فتحة بحيرة أبو قير بجسر من الأحجار يقيها تسرب مياه البحر إليها وبقي بالتالي ترعة المحمودية من طفيان المياه المالحة عليها، وكذلك سد فتحة الدببة من فتحات بحيرة المنزلة بالأحجار لتقليل تسرب مياه البحر إلى البحيرة، لأن هذه المياه كانت تظفي على الأراضي المجاورة لها فتتلفها، ولعل أهم أعماله إنشاء القناطر الخيرية التي حولت نظام الري في الوجه البحري من الحياض إلى الري الدائم، وتوفرت المياه للزراعة طوال السنة، وصحيح أنها لم تستكمل في حياته بسبب ما أصاب حكومته من التراخي في نهاية حكمه إلا أنها استكملت في عهد سعيد، ويقول المسيو شيلو (٨٤) : " إن مشروع القناطر الخيرية كان يعد في ذلك العهد أنه أكبر أعمال

الري في العالم قاطبة، لأن فن بناء القناطر على الأنهار لم يكن بلغ من التقدم ما بلغه اليوم، فإقامة القناطر الخيرية بوضعها وضخامتها كان يعد إقدامًا بداخله شيء من المجازفة " .

وقد أدت تلك المشروعات الزراعية الهائلة إلى زيادة الرقعة الزراعية إلى (٣,٨٥٦.٠٠٠) فدان سنة (١٨٤٠) ^(٨٥)، وكانت مساحة الأراضي الزراعية سنة (١٨٢٠) (٢ مليون فدان) أي أنها تضاعفت في غضون ٢٠ عامًا .

كما قام محمد علي بعمل مسح شامل للأراضي الزراعية، توصلًا إلى حصرها وفرض ضرائب سنوية ثابتة عليها .

وكان من الطبيعي أن تزداد الثروة الزراعية في البلاد، وأن تتنوع فيها المحاصيل الزراعية وخاصة أن محمد علي أدخل عددًا من الزراعات المستحدثة مثل غرس أشجار التوت لتلبية حاجات صناعة الحرير، كما عنى بزراعة الأشجار عمومًا لاستخدام أخشابها في بناء السفن وأعمال العمران، وأهتم محمد علي بإدخال أصناف القطن الجيدة طويلة التيلة، وانتشرت صناعة القطن في عهده حتى أنه قام بتصدير "٣٤٤ ألف قنطار" سنة (١٨٢٧)، كما لبي إنتاج القطن حاجات مصانع النسيج التي أنشأها محمد علي، وقام محمد علي بغرس أشجار الزيتون بعد أن كانت نادرة قبل عصره وذلك لاستخراج الزيت من ثمره، ولكونه غذاءً صالحًا للجنود وخاصة بحارة الأسطول، وجلب محمد علي بذور التيلة الهندية واستحضر بعض الهنود الأخصائيين في زراعتها

فأخذت زراعتها في النمو والتقدم إلى أن بلغ إنتاجها عام (١٨٢٦) حوالي (٧٧٣٠٠) أقة في السنة .

كما اهتم محمد علي بالصناعة أيما اهتمام، فإلى جانب الصناعات الحربية التي سبق الكلام عنها- أنشأ محمد علي عددًا كبيرًا من مصانع الغزل والنسيج، والحق بتلك المصانع ورش للحدادة والسباكة والخراطة والنجارة لصناعة آلات المصانع وإصلاح ما يعطب منها، وأنشأ كذلك عددًا من المبايض لتبييض الأقمشة وطبعتها، كما أنشأ مصانع لنسيج الصوف وخاصة ما يحتاجه جنوده البحارة من ملابس وبطاطين، وكذلك مصنعًا لصناعة الطرابيش لتلبية احتياجات الجيش أساسًا، وبالإضافة إلى ذلك تم إنشاء مصانع الحرير ومصانع الحبال، وكانت هذه المصانع تدار بواسطة أحدث الآلات والخبرة الفنية الرفيعة، وقد بلغت جودة إنتاجها مبلغًا كبيرًا لدرجة أن المسيو مانجان^(٨٦) شهد بأنها أجود مما تنتجه ألمانيا وإنجلترا .

ولكي تدرك حجم هذه الصناعة يمكننا أن ننقل ما قاله الرافي (٨٧) بخصوص إنتاج مصانع الغزل والنسيج " كان بمصانع غزل القطن كافة (١٤٥٩) دولابًا للغزل منها (١٤٥) دولاب للغزل السميك، و(١٣١٤) للغزل الدقيق وتصنع الأولى (١٤٥٠٠) رطل من الخيوط في كل يوم من أيام الصيف و(١٠١٥٠) رطلا في كل يوم من أيام الشتاء، وتصنع الثانية (١٣١٤٠) رطلا في كل يوم من أيام الصيف و(٨٥٤٠) من أيام الشتاء أي (٤٠٥ مليون) رطل سنويًا من الغزل السميك، حوالي (٤ مليون) رطل من

الغزل الدقيق سنويًا، وهو الذي يلبي حاجات البلاد ويصدر جزء منه إلى إيطاليا وألمانيا وسوريا والأناضول وجزر بحر الأرخبيل .

وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك صناعة الكتان حوالي ٣٠ مليون مقطع سنويًا، وصناعة الحديد والصلب، وكان ينتج حوالي ٥٠ قنطار من الحديد يوميًا، أي حوالي (١٨٥٢٠) قنطار سنويًا كانت تذهب معظمها لصناعة السفن والآلات اللازمة للمعامل والفابريقات، ولعل صلاحية ذلك الصلب لصناعة السفن يدلنا على مبلغ جودة إتقان وتقديم تلك الصناعة، وصناعة ألواح النحاس التي كانت تبطن بها السفن .

كما نشأت صناعة السكر والعسل، فأنشأ ثلاثة مصانع لهذا الغرض، وكذلك مصانع النيلة - الصابون - ودبغ الجلود - الزجاج - الشمع - الورق - معاصر الزيت، وغيرها من الصناعات .

ونظرة إلى تلك الصناعات في حجمها، وجودتها وتنوعها يعطيك الدليل على أن مصر في ذلك العصر كانت تمتلك قاعدة صناعية ضخمة كانت كفيلة لولا خطأ محمد علي في الصدام مع الدولة العثمانية وانهيار مشروعه العسكري، أن تصبح أكبر قاعدة صناعية في العالم، ولو أحسن محمد علي الحساب الاستراتيجي وأتجه إلى أفريقيا بدلًا من الصدام بالخلافة، لكان وجه التاريخ قد تغير، وقد كانت تلك الصناعة من التنوع بحيث شملت الحديد والصلب - النحاس - مصانع السلاح والذخيرة - صناعة الغزل والنسيج وغيرها مما يعطينا الدليل المؤكد على أن مصر بوضعها الاجتماعي والاقتصادي والفكري في ذلك الوقت كانت قادرة على الدخول في عصر

الثورة الصناعية، فقد كان أهلها أكفاء لعمل كل هذا وإدارته وإتقانه وتطويره، لولا أخطاء محمد علي الاستراتيجية ولولا ارتباط المشروع الصناعي بالجيش .

وكان من الطبيعي أن تزدهر التجارة بالنظر إلى ازدهار الزراعة والصناعة وخاصة صناعة السفن التي أعطت دفعة كبيرة للأسطول التجاري المصري، وكذلك إصلاح ميناء الإسكندرية، ولا بد هنا أن نسجل رقمًا هامًا يعطي دلالة خطيرة أورده علي باشا مبارك^(٨٨)، وهو أن صادرات مصر إلى تركيا سنة (١٨٢٣) بلغت (١,٥٨٥٧٦٤) ج، في حين بلغت واردتها حوالي (٨٠٤٥١٩) ج أي أن الميزان التجاري كان لصالح مصر بحوالي (٧٨١٢٤٥) ج سنويًا، مع ملاحظة أن الواردات كان معظمها مواد خام وخاصة الأخشاب والصادرات كان معظمها مواد مصنوعة مثل النسيج والذخائر، ولعل هذا يكون دليلًا قاطعًا ضد هؤلاء الدجالون الذين يتحدثون عن استعمار تركي لمصر !!!

على أن إصلاحات محمد علي لم تقتصر على الزراعة والصناعة والجيش، ولكنها امتدت لتشمل إقامة الدن الجديدة مثل الزقازيق، وإنشاء القصور والمباني الفخمة في مختلف المدن، وإنشاء الدفتر خانة لحفظ الوثائق، وإنشاء البساتين، ودار الرصد، ودار الآثار ومنع خروج الآثار القديمة من مصر، وعنى بإنشاء الطرق البرية وتطهير الطرق النيلية، ورتب البريد، وأنشأ خطوطًا تلغرافية .

إن نجاح محمد علي في تحقيق تلك المشروعات الضخمة جدًا في وقت قياسي يدل دلالة قاطعة على إمكانية تحقيق النهضة بوسائلنا الذاتية -

الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والفكرية، فمما لا شك فيه أن محمد علي ما كان يستطيع إقامة صناعة متقدمة، وجيش وأسطول ضخمين لولا وجود جنود أكفاء، وعمال مهرة، وضباط متميزين علمياً وإدارياً، وقواد من طراز فريد وعلماء في مختلف التخصصات، وإذا كان محمد علي قد استخدم الأتراك والمماليك المقيمين في مصر وقتها كقواد وضباط ومهندسين وبحارة ومشرفين على المصانع، وإذا كان قد استخدم المصريين كجنود وعمال وضباط صغار ومهنيين، فإن ذلك يقطع بأن المسلم في ذلك الوقت كان قادراً على إنجاز نهضة وتحقيق سبق القصب في كل مجال، ولولا أخطاء محمد علي القاتلة لكان لأمتنا شأن آخر، ولكان هؤلاء قد أصبحوا رواداً لحضارة ضخمة ورائعة تحقق الإنجاز المادي، وتحافظ على القيم وتمارس العدل بين الشعوب والأمم، ولا نقذت بالتالي كل الأمم المستضعفة التي استبعدتها الاستعمار ونهب ثرواتها، من ناحية ثانية فإن نظرة على الجيش والأسطول، صناعة السفن، صناعة السلاح والذخائر، صناعة الحديد والصلب، صناعة النحاس، صناعة النسيج، صناعة آلات المصانع والفابريكات، صناعة الزجاج وغيرها من الصناعات النهضة العمرانية، الأسطول التجاري، تعبيد الطرق، إنشاء الجسور شق الترع، إنشاء القناطر، إنشاء وسائل الاتصال كالتلغراف، إنشاء المرصد، الدفتر خانة، بناء المدن، البساتين، مسح الأراضي وغيرها من الأعمال تعطينا الدلالة على نوعية الإنسان المسلم في مطلع القرن التاسع عشر، وتعطينا الدلالة على مدى خصوبة الواقع الاجتماعي والفكري بحيث يسمح بذلك، وكيف أنه أعطى العامل المجتهد والجندي الشجاع، أعطى القائد

الفذ، المهندس العبقري والضابط الكفاء، أعطى خبير الصناعة، وخبير الري، وخبير الزراعة، وخبير صناعة السفن، وأعطى قبل كل هذا وبعده عقلية إدارية فذة مثل محمد علي الذي هو نتاج تلك القاعدة الاجتماعية والفكرية ذاتها وتعطينا الدلالة على أنه لولا أخطاء محمد علي الاستراتيجية فإن تلك القاعدة العسكرية والصناعية التي أنشأها محمد علي بسواعد المسلمين "أترك-ممالك-مصريين" كانت قادرة على التطور لتصبح الأعظم في العالم وربما في التاريخ الأمر الذي يؤكد حقيقة ثانية هي أن المسلم اليوم وأمس وغدا قادرا على الانطلاق الحضاري والعلمي والصناعي والعسكري مالم تكن هناك موانع تحول دونه، وقد كانت تلك العوامل في حالة محمد علي هي الاستبداد-الصدام مع الخلافة-تضييع فرصة فتح أفريقيا- ربط المشروع بكامله بشخص محمد علي وبجيسته.

نظام الاحتكار (الرأسمالية الدولية)

وحديثنا هنا عن نظام الاحتكار الذي مارسه محمد علي "رأسمالية الدولة" ليس مجرد حديث عن الماضي، بل هو يمس الحاضر والمستقبل، وهو حديث عن مدى صلاحية نظام ما لواقع إسلامي ما، ومن حيث المبدأ فإن مشروعية نظام ما من الناحية الإسلامية يرتبط بعدد من العوامل منها: هل النظام يحقق مصالح المسلمين ويحقق أفضل توظيف لطاقتهم، وهو يساعد في أداء مهمتهم الرسالية في تحرير العالم من الظلم والطغيان والقهر، هل يؤدي ذلك النظام إلى وجود مستضعفين ومستكبرين، هل أخذ هذا النظام في اعتباره واقع المسلمين، فما يصلح في حالة سيادة المسلمين، الحضارية والعسكرية

والصناعية، ربما هو ذاته لا يصلح في حالة عدم سيادتهم الحضارية، أو في أوقات التوازن الاستراتيجي بينهم وبين قوى الشر المتربصة بهم، وغيرها من العوامل، وهكذا فإن الحكم على نظام ما ينبغي أن يأخذ في الاعتبار كل تلك العوامل وغيرها .

أدخل محمد علي احتكار الزراعة والصناعة والتجارة، فأصبح الزارع الوحيد والصانع الوحيد والتاجر الوحيد (رأسمالية الدولة)، وقضى على نظام الالتزام في الزراعة الذي كان سائداً قبله والذي كان يقضي بأن ملكية الأرض هي ملكية عامة، وأن صاحب الأرض لا يملك رقبتها، بل حق الانتفاع بها، ويقوم مجموعة من الملتزمين بدفع ضريبة جزء من الأرض مقدماً على أن يجبي الضرائب من المنتفعين بتلك الأرض من الفلاحين، وقد تغير هذا النظام في عهد محمد علي فالغي نظام الالتزام ونزع الأراضي التي كانت تحت أيدي الملتزمين، واعتبر جميع الأراضي ملكاً للحكومة ووزع معظمها على الفلاحين كأطيان مؤجرة، وصارت علاقة الفلاحين بالحكومة مباشرة بعد أن كانت علاقتهم بالملتزمين، ولم يترتب على ذلك أي حقوق للفلاحين، بل كانت الحكومة تعتبرهم أجراء عندها أو منتفعين بأطيانها، فتستأجرهم للعمل في الأرض باليومية وتعين للواحد منهم قرشاً واحداً في اليوم ويبقى لهم حق الانتفاع بالأرض ماداموا يدفعون ضريبتها، فإذا تأخروا عن أداء الضريبة نزعت الأرض من تحت يدهم وأعطت لفلاحين آخرين ينتفعون بها وكان للحكومة أن تنزع الأرض من تحت يد من تشاء إذا اقتضت المصلحة العامة؛ وذلك دون أن تدفع له تعويضاً، وكانت تعطي الفلاحين ما يلزم الزراعة من

آلات الري والحراث والمواشي، وتشتري من الفلاح حاصلاته الزراعية بالثمن الذي تحدده طبعًا لنظام الاحتكار ولا تترك إلا الحبوب، ثم شمل الاحتكار الحبوب أيضًا، وكان قاصرا على المنتفع مدى الحياة فلا يتوارثه أعقابها، وكان المأمور الذي يحدد لكل فلاح مساحة الأرض التي تعطي له ومقدار ما يخص لكل نوع من الزراعات، كما كان المأمور يقوم بجباية الضرائب من المنتفعين، وبالنسبة للأراضي الموقوفة على المساجد ومعاهد البر والخيرات، فقد تركها محمد علي في البداية ثم ما لبث أن ألغاهما وضمها لأملك الحكومة .

من ناحية أخرى فقد أقطع محمد علي كثيرًا من أعيان الدولة ورجال الجهادية والموظفين، وبعض كبار الأعيان مساحات شاسعة من الأراضي البور قدرها كلوت بك^(٨٩) بـ (٢٠٠ ألف) فدان ليستحثهم على إصلاحها وأحياء مواتها، وقد أعفاها من الضرائب وأصدر أمرًا بمنعهم من أن يؤجروها ويأمرهم ويؤكد عليهم أن يشتغلوا بأنفسهم في إصلاحها، وخص أفراد أسرته وحاشيته بأراض أخرى أوسع سميت (جفالك) أو شفالك، وأعفاها أيضًا من الضرائب، وحقوق أصحاب هذه الأقطان من الأبعاديات والجفالك كانت مقصورة على حق الانتفاع، إلا أن محمد علي خولهم حق الملكية والتصرف فيها في أواخر حكمه سنة (١٨٤٢) .

وإذا كان الرافعي قد أنتقد ذلك بقوله " ولا نزاع في إلغاء الالتزام مع عدم تقرير حق الملكية لا يمكن أن يعد إصلاحًا، بل هو أبعد ما يكون عن الإصلاح" (٩٠) .

إلا أننا نختلف في ذلك مع الرافعي لعدد من الأسباب :

- فمن المبدأ فإن الفقه الإسلامي قد حسم مسألة ملكية الأرض حيث، أجمعت مدارس الفقه الإسلامي على أن الأراضي الخراجية، وهي الأراضي التي تروي بماء الخراج (كنهر النيل) أي كل أراضي مصر هي من نوع (ملكية الأمة) ولا يملك أحد أن يملك رقبتها لأحد، بل يكون فيها حق الانتفاع في إطار ملكية الأمة لتلك الأرض، ومنذ الفتح الإسلامي لم تشذ ملكية الأرض في مصر عن هذا الأمر، وفي الحقيقة فإن محمد علي لم يغير في موضوع ملكية الأرض شيئاً، فقد كانت ملكية رقبة الأرض من قبله للأمة، وما كان نظام الالتزام إلا طريقة لجباية الضرائب المترتبة على حق الانتفاع، إذاً فالتغير الذي أحدثه محمد علي قد طال نظام الجباية فبدلاً من تركها إلى الملتزمين أسندها إلى موظفيه وخاصة المديرين والمأمير، كما أنه أدخل إحتكار الحاصلات الزراعية.

والفقه الإسلامي حينما قرر ملكية الأمة لرقبة الأرض فإنه في الواقع أرسى مبدأ من مبادئ العدل، وهي ملكية الجميع للثروات الطبيعية التي لم يبذل أحد جهداً في إنشائها، وبديهي أن أي أرض تحصل على حاجتها من الماء فهي تستصلح وتنتج، أي أن الماء هنا هو عنصر الإصلاح الرئيسي والماء ثروة طبيعية ولا يمكن احتكار أحد لها، ويبقى الجهد المبذول في الزراعة هو الذي يترتب عليه ملكية ما يترتب عليه وهو إنتاج الأرض وليس رقبته، وإذا قال أحد أن لك يقضي على الحافز الفردي، وهو أمر معتبر لدينا،

لقلنا له أن مجالات الحافز الفردي كثيرة ، بل إن منع الملكية الخاصة للأرض يشجع الحافز الفردي في مجالات النشاط الأخرى التي تحتاج إلى مجهود كبير في الإنشاء أو الإدارة، أما الثروات الطبيعية لو سمح فيها بالملكية الخاصة لكان ذلك إجحافاً حيث انه سيؤدي إلى التفاوت الطبقي الرهيب ويؤدي أيضاً إلى تحكم بعض الناس في كل الناس وحرمانهم من أبسط حقوقهم، كما انه ظلم حيث لا تميز لأحد على أحد في الإنتفاع بالثروات الطبيعية والملكية لا تترتب إلا على العمل، ولا يدعي أحد أنه يحصل على الماء بعمله بل عمله هنا يترتب عليه امتلاك غلات الأرض وليس رقبته^(٩١).

والنقد الذي يوجه لمحمد علي هنا، ليس نقداً موجهاً لشكل الملكية الزراعية، ولكن ارتباط كل شيء بفرد ونظام، فما دام هذا النظام قوياً وصالحاً، فالنتائج جيدة وإذا أنهار النظام أو فسد كانت النتائج رديئة ومأساوية، ومن ناحية ثانية فإن السيطرة على أراضي الأوقاف والمساجد أدى إلى تقلص مؤسسة قوية كان يمكن أن يكون لها دور هام - كما كان دائماً - في توجيه النقد للنظام، والتقليل من استبداده، وحماية مصالح الجماهير ضد استبداده وظلمه وعسفه، وأولاً وأخيراً حشد الجماهير لمواجهة أي غزو خارجي، ومن ناحية ثالثة فإن الضرائب التي فرضها محمد علي كانت باهظة، كما أن طريقة تحصيلها قد فتحت الباب واسعاً لاستبداد وظلم وسيطرة موظفيه وخاصة المأمير والديرين، وبمناسبة الضرائب، فإن محمد علي استطاع أن يثبتها ويحددها بعد أن مسح أراض مصر سنة (١٨١٣)، فلما تمت عملية مسح القطر المصري قررت الحكومة فرض ضريبة ثابتة على

الأطيان، ثم عدلت الضرائب غير مرة على مر السنين، وكان الغرض من هذه التعديلات زيادة سعر الضريبة وبالتالي زيادة ما يجبي منها، وذلك لتمويل مشروع محمد علي العسكري والصناعي وتكاليف الحروب.

وكان بنتيجة زيادة الضرائب أن هجر كثير من الفلاحين من قراهم، كما عجزت كثير من القرى عن أداء التزاماتها الضريبية، ففكر محمد علي في طريقة أخرى وهي نظام العهد، وذلك أنه عهد إلى بعض الأعيان والمأمير ورجال الجهادية أن يكون في عهدتهم جباية ضرائب بلاد بأكملها على أن يكونوا مسئولين عن دفعها من مالهم الخاص إذا لم يجبوها، وهذا النظام قريب النسبة لنظام الالتزام الذي ألغاه محمد علي، وكأنه قد عاد إلى ذلك النظام من جديد بعد أن أسماه (عهدة) بدلاً من (التزام) .

وإذا كانت فداحة الضرائب هي سمة من سمات المستبدين، فإن الضرائب في عصر محمد علي كانت باهظة، وخاصة بعد أن تخلص من القوى الشعبية التي كان من الممكن أن تتصدى له لرفع الضرائب أو تخفيفها، وقد كان محمد علي يستشير العلماء فيما يقرونه من الضرائب في أول حكمه إلى أن تخلص من القوى الشعبية ونفى السيد عمر مكرم فأطلق يده في فرض ما شاء من الضرائب والإتاوات كلما احتاج إلى المال، ولعلنا ندرك فداحة تلك الضرائب إذا علمنا أن ضريبة الفدان وصلت إلى (٤٩ قرش) وأن الفلاح كان يدفع أيضاً الضرائب عن ماشيته (٧٠ قرش عن الجاموسة مع تسليم جلدها للحكومة)، وأربعة قروش للنعاج والجمال عن الرأس الواحد ، (٢٠٠

قرش) لكل قارب نقل، وكذلك قوارب الصيد، كما أن هناك ضريبة (١,٥ قرش) عن كل نخلة من نخيل البلح، ليس هذا فحسب، بل إن هناك ضريبة تعادل (١ ÷ ١٢) من الدخل وتسمى فريضة الرأس أو ضريبة الدخل، ولعلنا ندرك فداحة تلك الضرائب إذا ما قارناها بالأجر (اليومية قرش واحد يوميًا للفلاح ومرتب الجندي ١٥ قرش شهريًا) .

ومن أبرز ملامح سياسة محمد علي الاقتصادية هو نظام الاحتكار أو ما يمكن أن نطلق عليه رأسمالية الدولة، ذلك أن محمد علي قرر أن تحتكر الحكومة جميع الحاصلات الزراعية بحيث يحظر على الفلاحين أن يبيعوها للتجار، وفرض عليهم أن يبيعوها للحكومة بأثمان تقررها، فصارت الحكومة محتكرة للتجارة حاصلات القطر المصري بأكملها، وهكذا تسلسل نظام الاحتكار، فبعد أن تملكّت الحكومة معظم الأراضي الزراعية واحتكرتها بإلغاء نظام الالتزام واسترداد أملاك الملتزمين وإلغاء الأوقاف والسيطرة على أراضي المساجد ومعاهد البر والخيرات، احتكرت كذلك الحاصلات الزراعية، أي أن الحكومة كانت المالكة للأراضي الزراعية ثم المحتكرة لحاصلاتها جميعاً .

قررت الحكومة إذن شراء الحاصلات الزراعية بأثمان تحددها هي، وكانت تخصم من الثمن ما عليهم من الضرائب وتدفع لهم الباقي نقدًا، وصارت هي التي تتولى التصرف في الحاصلات وبيعها والاتجار فيها وتصديرها، وشمل الاحتكار حاصلات القطر المصري باجمعها، وصار

الفلاحون إذا احتاجوا للغلال للقوت يضطرون إلى شرائها من الحكومة ثانيًا وكثيرًا ما يحدث أن ترفع الحكومة سعر البيع لتربح من ثمن المبيع .

وقد ذكر الجبرتي^(٩١) احتكار الحكومة للغلال والسكر في حوادث سنة (١٢٢٧هـ) (١٨١٢م) وسنة (١٢٣٠هـ) (١٨١٥م) وذكر في حوادث ذي القعدة سنة (١٢٣١هـ) (١٨١٦م) احتكار حاصلات الكتان والسهم والعصفر والنيله والقطن والقرطم والقمح والبقول والشعير والأرز، وذكر في حوادث جمادي الأولى سن ١٢٢٢هـ (مارس ١٨١٧م) اشتداد أزمة الأقوات بسبب الاحتكار".

وصار مبدأ الاحتكار من الزراعة والتجارة إلى الصناعة فبعد أن صار محمد علي الزارع الوحيد ثم التاجر الوحيد صار الصانع الوحيد، فعند احتكار الصناعة، وقد أدى هذا إلى إفلاس الصناعات الصغيرة، وتحول أصحاب المصانع إلى موظفين لدى الحكومة أو أهملوا صناعاتهم واشتغلوا بالزراعة "

يقول الرافعي " إن الكلام عن الصناعة في عهد محمد علي يقتضي التمييز بين الصناعات الكبرى والصناعات الصغرى، أما الصناعات الصغرى فيمكن القول إجمالاً أنها تدهورت في هذا العهد بسبب نظام الاحتكار الذي شمل كل الصناعات بما فيها الصناعات القائمة فاضر بها ضرراً كبيراً، أما النهضة الصناعية التي حدثت في ذلك العهد فهي نهضة الصناعات الكبرى . ولا شك أن محمد علي قصد بهذا النظام الحصول على أكبر قدر من الموارد لتلبية وتمويل مشروعاته وفتوحاته، وإذا كان الجبرتي قد ذكر اشتداد

أزمة الأزمات بسبب الاحتكار فإن ذلك لم يكن في إطار الانتقاد بقدر ما كان في إطار تقرير واقع وسرد حادث، أما الراجعي فإنه حمل حملة كبيرة على ذلك النظام وأورد انتقادات شتى له بسبب انحياز الراجعي إلى الليبرالية الاقتصادية.

يقول الراجعي : (١٣) " أدى ذلك النظام إلى اشتداد الضائقة بالناس وارتفاع أسعار الغلال في الوقت الذي تفيض بها مخازن الحكومة " ولا جرم أن الاحتكار، وإن كان يعود على الحكومة بالمكاسب (زمنًا ما) إلا أنه من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية يشل حركة التقدم الاقتصادي، كما أنه نظام ينطوي على الظلم والإرهاق " ولكن هذه الطريقة أضرت بالحالة الاقتصادية في مصر ضررًا بليغاً " لأن الاحتكار يضر بالأهالي ومن طبيعته أن يتلف مصادر الثروة ويحرم الصانع نتيجة كده وتعبه " .

ولم يكتف الراجعي بما سبق بل نقل عن كتاب الإفرنج على حد وصفه انتقاد هذا النظام، فنقل عن المسيو مورييه " إن هذا الاحتكار هو الجانب السيئ في تاريخ محمد علي " وعن المسيو مريو " لا حاجة بنا إلى الإطالة في عيوب نظام الاحتكار - كما وصفه محمد علي - لقد ربح منه الباشا أرباحًا طائلة، لكنه أفضى إلى فقر الفلاحين المدقع وكاد يهوي بهم إلى المجاعة لولا ما اعتادوه من القناعة.

" ويصل الراجعي إلى قمة انتقاده بقوله " أن العمل بمثل هذا النظام فيه مصادرة لحق الملكية وحرمان المالك من الاستمتاع بحقه - يقصد ملكية الأراضي الزراعية - ومن الانتفاع من تزامم التجار على الشراء، ذلك

التزام الذي ينجم عنه مضاعفة الثمرة للبائع، كما أن العمل بمثل هذا النظام يقتل كل همة فردية ويقبض أيدي الناس عن العمل، ثم يحول دون تقدم البلاد أدبيًا وماديا، ويضرب على الشعب حجابًا من الفقر والجمود "

أنا هنا لا نوافق الرافعي على رأيه في نظام الاحتكار "رأس مالية الدولة " الذي أدخله محمد علي، فكون نظام الاحتكار يقتل الهمة الفردية، أو يحول دون تقدم البلاد، ويضرب على الشعب حجابًا من الفقر والجمود، أمر غير صحيح من وجهة نظرنا وهو محل نظر، وليس هنا مجال المفاضلة بين رأسمالية الدولة وغيرها من النظم الاقتصادية.

ونرى أن نقد الرافعي لهذا النظام كان مبعثه انحيازه إلى الليبرالية الاقتصادية، ولا يعني كلامنا هذا أيضًا الموافقة تمامًا على نظام رأسمالية الدولة، وكما قلنا فليس هنا مجال المفاضلة بين النظم الاقتصادية، إلا أنه ينبغي علينا أن نضع عددًا من الملاحظات حول تجربة محمد علي تلك.

فمن ناحية أن محمد علي جعل كل الأراضي الزراعية ملكًا للدولة، فهذا أمر لم يستحدثه محمد علي أصلاً، بل كان معمولاً به قبله، و محمد علي هنا لم يغير من وضع ملكية الأرض شيئاً، فلم يكن للمنتفعين بها قبله حق امتلاك رقبة الأرض، وكل ما فعله محمد علي أن غير نظام جباية الضرائب على الأراضي الزراعية فبدلاً من نظام الالتزام الذي يقضي بأن يقوم فرد بدفع ضريبة الأرض مقدماً ثم يقوم بجمعها من الفلاحين بعد ذلك، ألغى محمد علي ذلك النظام وجعل جباية الضرائب مسئولية الدولة مباشرة، ثم عاد إليه مرة أخرى في أواخر حكمه تحت اسم (العهدة) .

أن محمد علي استهدف من وراء هذا النظام زيادة الموارد المالية للحكومة والحصول على أكبر قدر من المال يسمح بتمويل مشروعاته الطموحة، وأنه لولا ذلك لما استطاع محمد علي أن يقيم كل هذه المنشآت والطرق ووسائل العمران ومشاريع الري والمصانع المختلفة، ويبني جيشاً كبيراً وأسطولاً ضخماً في وقت قصير .

أنه بغياب الرقابة الشعبية بعد أن ضرب محمد علي كافة أشكال التجمعات الجماهيرية والشعبية وأنفرد بالحكم والسلطة، كان من الطبيعي أن تحدث تجاوزات وانحرافات مالية في جهاز الحكومة، وكان من الطبيعي أن يحدث الإهمال في المصانع والمشروعات القائمة .

وبغياب المؤسسات الجماهيرية والقاعدة الشعبية لسياسات محمد علي كان من الطبيعي أن ينهار كل شيء إذا ما انهار الحاكم أو فشل مشروعه العسكري، وهذا ما حدث بالضبط فانهارت الصناعة والزراعة والجيش والأسطول عقب هزيمة محمد علي بعد تدخل الحلفاء وانسحاب الجيش المصري من سوريا والأناضول، وهنا ظهرت أخطر الآثار المترتبة على نظام الاحتكار، ولم يكن ذلك الأثر المترتب نتيجة عيب في نظام الاحتكار، ولكن نتيجة أخطاء محمد علي وسياساته عموماً، ولكن ما هو ذلك الأثر الخطير؟! لقد ترتب على نظام الاحتكار في الزراعة والصناعة والتجارة أن تلاشت الكيانات الاجتماعية المرتبطة بالنظام الاقتصادي القديم والتي لعبت دوراً هاماً في الدفاع عن البلاد ضد الغزو الأجنبي، وبانهيار جيش محمد علي ومشروعه عموماً، أصبحت البلاد بلا درع في ذلك الوقت، فإن انهيار

الكيانات الاجتماعية بسبب نظام الاحتكار قد أدى عمليا إلى عدم وجود قوة تسمح بتنظيم المقاومة ضد الغزو خاصة وأن محمد علي كان قد ضرب الأزهر والعلماء والزعماء، وحول الجميع إلى موظفين لديه، وكانت نتيجة ذلك أن وقعت البلاد تحت الاحتلال بعد أقل من ٣٥ عامًا من نهاية حكم محمد علي دون ظهور مقاومة فعالة مثل تلك التي ظهرت ضد الحملة الفرنسية (١٧٩٨-١٨٠١) أو الإنجليزية (١٨٠٧).

ومن ناحية ثانية فإن نظام الاحتكار أدى عمليا إلى انهيار القطاع الخاص المصري الصناعي والزراعي والتجاري وإذا كان المسيو مانجان (٩٤) قد قدر الأرباح المترتبة على تلك الصناعات بحوالي (١٥٠ ألف) جنيه سنويًا، أي أن قاعدتها المالية كانت تزيد على (١,٥ مليون) جنيه - وهو مبلغ كبير جدًا في ذلك العصر - ومعنى ذلك أنه كانت هناك قاعدة صناعية مملوكة للأفراد كبيرة لا بأس بها، وإذا رجعنا إلى ما كتبنا في الجزء الأول من البحث عن حالة الصناعة في ذلك الوقت، وأضفنا عليه ما قاله المسيو مانجان " كان في البلاد صناعات يتولاها الأفراد، ويربحون مما يبيعونه من مصنوعاتهم إلى أهل البلاد وما يصدرونه للخارج كنسيج أقمشة الكتان والقطن والحريير وصناعة الحصر والجلود واستقطار ماء الورد وصبغ النيلة وغير ذلك " أي أنها كانت صناعة لا بأس بها ومتطورة، بل وتقوم بالتصدير وتعتمد في إنتاجها واستهلاكها وتسويقها على الخبرة المحلية، وكانت تصلح بالتالي كقاعدة لا بأس بها لظهور رأسمالية فردية، وبانهيارها انهارت بالتالي إمكانيات تطور وظهور رأسمالية فردية، وبما أن القاعدة الصناعية لمحمد

علي والمعتمدة على الاحتكار (رأسمالية الدولة) قد انهارت بانتهاء مشروعه، فإن البلاد أصبحت عملياً بلا قاعدة صالحة لتطور صناعة رأسمالية فردية، أو رأسمالية دولة، ومعنى هذا كله أن الجو قد خلا للاستعمار فالاستعمار يستهدف دائماً ضرب كل الإمكانيات الصناعية لبلادنا، سواء كانت رأسمالية دولة أو رأسمالية فردية، ولم يسمح الاستعمار بعد ذلك أبداً بظهور أو تطور رأسمالية فردية أو قاعدة اجتماعية أو صناعية أو فكرية أو طبقية تسمح بظورها لأن معنى ذلك انهيار وعرقلة مشروعه الاستعماري الذي يعتمد أساساً على جعل البلاد المستعمرة مجرد حقول إنتاج للخامات وسوقاً لتصدير المنتجات، وبديهي أن الاستعمار لا يريد أيضاً ظهور صناعة وطنية عن طريق رأسمالية الدولة، ولكنه أكثر تسامحاً وتساهلاً مع رأسمالية الدولة في الدول المستعمرة، على أساس أنه من السهل ضربها حين يريد، ومن السهل توجيهها حسب هواه .

ومن السهل تصفيتها عن طريق الحلول العسكرية أو الانقلابية أو تغيير نظام الحكم، لأنها مرتبطة بشخص الحاكم ونوع الحكومة، ومن السهل التخلص من ذلك مادامت السيطرة للاستعمار، إما شكل الرأسمالية الفردية، فلا شك أن الاستعمار لا يتسامح معها، لأن الحافز الفردي هنا ومنافسات السوق ربما تسمح بتطويرها في الطريق الصحيح الذي يحرم الاستعمار من خامات البلاد، ويغلق أمامه أسواقها، ومن الصعب السيطرة عليها لامتداد قاعدتها الاجتماعية في شرائح سكانية أوسع تملك أدواتها، وبالتالي فالحرب على هذا النمط من الإنتاج سياسة استعمارية ثابتة، والاستعمار ينظر إلى مصالحه أولاً وثانياً وأخيراً ولا يهمه كون الإنتاج عن طريق القطاع العام أو القطاع الخاص أو غيرها من المسميات .

(٥) انهيار مشروع محمد علي

لا شك أن محمد علي كان يتمتع بمواهب نادرة، وقدرات متعددة وشخصية فذة، كان شجاعاً منذ أن كان جندياً بسيطاً، قوي العزيمة رابط الجأش لا ييأس بسهولة، كان ذكياً ولماحاً وداهية وإلا لما استطاع أن يتدرج من جندي بسيط إلى والي مصر بالاستفادة من توازنات القوى وضربها بعضها ببعض، كان شديد الطموح، أنشأ جيشاً ضخماً وأسطولاً قوياً، وحاول أن يمد أملاكه قدر ما استطاع، بل أراد أن يكون إمبراطورية واسعة، قوي الإرادة محب للعمل، عالي الهمة وإلا لما أنشأ أعمال العمران الضخمة والمصانع الحديثة، ويحكى عنه أنه لما شرع في إقامة القناطر الخيرية وسمع بالاعتراضات التي أبدت على المشروع والعقبات والمصاعب التي تحول دون نجاحه كان جوابه " إن هذا صراع بيني وبين النهر العظيم، ولكني سأخرج فائزاً من هذا الصراع " ، وكان محمد علي سياسياً بعيد النظر " لما عرض عليه مشروع حفر قناة السويس أعرض عنه، إذ رأى أنه سيؤدي إلى تدخل الدول في شئون مصر واتجاه الأطماع إليها وجعلها هدفاً للدسائس الاستعمارية، بما يؤدي إلى ضياع استقلالها، ومما يؤثر عنه أنه قال في هذا الصدد : " إذا فتحت قناة السويس فأنتي أنشيء بوسفوراً ثانياً، والبوسفور سيؤدي إلى ضياع السلطنة العثمانية، وبفتح قناة السويس تستهدف مصر للأطماع أكثر مما هي الآن، ويحقيق الخطر بالعمل الذي قمت به وبخلفائي من بعدي " .

وإن كنا لا نقره على رأيه ذلك وسوف نناقشه فيما بعد، إلا أنه يدل على بعد النظر السياسي، ويحكي أنه في هذا الصدد أيضاً "أن شركة إنجليزية طلبت إليه أن يأذن لها بإجراء إصلاحات هامة في ميناء السويس تزيد من اتساعها وجعلها مرفأ كبيراً فأبى أن يجب الطلب، وكذلك لم يطمئن إلى مد سكة حديدية بين مصر والسويس على يد شركة إنجليزية أخرى، وبعد أن اتفق وإياها على إنفاذ المشروع عدل عنه خوفاً من امتداد النفوذ البريطاني لمصر. وإذا كانت تلك مميزات محمد علي فإن هناك عيبان هامين في شخصيته تسببا في تدميره وتدمير مشروعه وألحقا أشد المخاطر بمصر خاصة والعالم الإسلامي عامة، وهذان العيبان هما (الاستبداد- الافتقار إلى الحساب الاستراتيجي والحس والتاريخي).

وإذا كان هناك شر في ذاته فهو الاستبداد- وإذا كان هناك شر مطلق فهو الحكم المطلق والديكتاتورية، وأي حكم مستبد فهو بالضرورة يعادي مبادئ الإسلام، ولا يتفق والفطرة التي خلق الله الناس عليها، والإسلام ذاته بما أنه رسالة الله إلى الإنسان في كل زمان ومكان منذ بدء الخليقة وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها هو أساساً دعوة للحرية، وهو دعوة لتحرير الإنسان من كافة أشكال الاستبداد والقهر والحكم المطلق.

إذا فالاستبداد شر في ذاته والاستبداد شر مطلق، ومهما كانت الظروف والأحوال والأوضاع والأزمان والأماكن فما زال الاستبداد مرفوضاً من الناحية الشرعية لا يسوغه ظرف أو مكان أو وضع أو ما شابهها من حجج المستبدين، وما زال الاستبداد تحت أي الظروف عاملاً أساسياً في تدهور الأوضاع والوصول إلى أسوأ النتائج.

وإذا كان هناك خير مطلق فهو الشورى والحرية، وإذا كان هناك عدل في ذاته فهو الشورى والحرية أيضاً- والشورى- الحرية- العدل- الجهاد هي الأساس الذي يقوم عليه النظام الإسلامي ، وإذا كان الجهاد هو فعل إيجابي لأداء رسالة الأمة في تحرير المستضعفين فهو إذا وسيلة من أجل الحرية وإنهاء الاستبداد والقهر، وبما أنه عمل إيجابي فهو عمل يستند على الحرية، فما لم يكن الإنسان حراً ما استطاع أن يحقق فعلاً إيجابياً واحداً، والشورى والحرية هما ضمان العدل، ويكذب من يدعي إمكانية ظهور مستبد عادل فالإنسان مهما سمت روحه هو في النهاية إنسان ولن يتحول يوماً إلى ملاك، وما لم تكن هناك شورى ملزمة وحرية تسمح بالتعبير عن الرأي وحشد القوى في مواجهة أي طغيان أو أخطاء يرتكبها الحاكم فإن العدل لن يتحقق، وهكذا فإن الشورى والحرية هما صماما الأمان لأي أمة وأي نظام حكم.

وإذا كنا قد قلنا أن محمد علي استطاع أن يضرب كل القوى الشعبية وأن يدمر كل الكيانات الاجتماعية وصاغ نظامه السياسي بما يحقق له السلطة المطلقة والانفراد بالحكم، فإنه بذلك قد تسبب في فشل مشروعه وتسبب في ضياع الفرصة التاريخية لتحقيق التفوق الحاسم على الغرب الصليبي، وتسبب في تمزيق وحدة العالم الإسلامي، وتسبب في ضياع مصر بعد ذلك ووقوعها تحت الإحتلال الإنجليزي ولكن كيف كان ذلك؟.

فلو كانت هناك رقابة شعبية وقوى شعبية شاركت في الحكم وقادرة على التصدي لأخطاء محمد علي لكانت تلك القوى قد منعت محمد علي من ارتكابه خطأه التاريخي القاتل في الصدام مع الخلافة العثمانية والدخول في

معارك سوريا والأناضول التي أدت عملياً-كما سبق بيانه- إلى تدمير قوة الخلافة تماماً ووقوعها تحت النفوذ الأوروبي، واستنفذت قوة مصر وأدت إلى إنهاء مشروع محمد علي ذاته، فلو كانت القوى الشعبية موجودة وفاعلة لما سمحت لمحمد علي بذلك وبالتالي أنقذته وأنقذت مشروعه وأنقذت الخلافة. وبما أنها لم تكن لتسمح لمحمد علي بالدخول في معارك سوريا والأناضول- فإن المجال الحيوي الطبيعي أمامه- وبما أن قواته العسكرية وصناعاته العسكرية والمدنية كانت في نمو طبيعي وسريع وهائل- هو السودان وأفريقيا، وفي هذه الحالة فإن القوى الشعبية كانت ستكون متحمسة جداً لنشر الإسلام في أفريقيا، وتحقيق إمبراطورية إسلامية فيها، وكانت ستحشد القوى خلفه ليس في مصر وحدها بل ربما في العالم الإسلامي كله، وعلى أي حال كانت قوة مصر تكفي وتزيد، ولو حدث هذا كنا قد حققنا الانتصار الحاسم على أوروبا كما سبق أن وضحنا.

لو كانت القوى الشعبية موجودة وفاعلة لحققت رقابة شعبية أكفأ للمؤسسات الاقتصادية التي أنشأها محمد علي، عقب انهيار مشروعه، وإذا كانت تلك القاعدة قد انهارت لارتباطها بالجيش عموماً وبشخص محمد علي خصوصاً، فإن وجود القوى الشعبية كان معناه عدم انهيارها بانهيار محمد علي لأنه بوجود القوى الشعبية لن يكون كل شيء مرتبطاً بشخص لحاكم، ولا شك أن المحافظة على تلك القاعدة كان سيحصن مصر ضد الاحتلال ويغير كثيراً من الأوضاع التي حدثت فيما بعد .

لو كانت القوى الشعبية موجودة، لما سمحت بدخول الاحتلال في ١٨٨٢ ولنظمت عملية مقاومة شعبية فاعلة وقادرة، وإذا كانت تلك القوى قد

نجحت في صد غزوتين في أقل من عشر سنوات فأنها لاشك كانت قادرة على التصدي بكفاءة للاحتلال الإنجليزي في ١٨٨٢، إلا ترى الآن أن استبداد محمد علي وانفراده بالحكم قد أدى عمليا إلى ضياع الخلافة، وضياع الفرصة التاريخية، وضياع مصر، أليس ذلك دليلا جديداً على الحقيقة القائلة بأن الاستبداد شر في ذاته، وأنه شر محض .

والعيب الثاني هو افتقار محمد علي للحساب الاستراتيجي والحس التاريخي، فبرغم أن محمد علي كان ذو بعد نظر سياسي جعله يدرك خطورة حفر القناة في مصر بما يترتب عليه من نفوذ أجنبي ومطامع، وجعله يرفض عروض الشركات الإنجليزية لإصلاح مرفأ السويس أو مد خط سكة حديد بين القاهرة والسويس لخوفه من تسلل النفوذ البريطاني إلى مصر، وأدراك أن الخلافة مستهدفة، وأنها ربما تسقط بسبب البوسفور مما سبق أن أثبتناه، برغم ذلك فإنه قد وقع في خطأ استراتيجي قاتل بصدامه مع الخلافة وخوضه معارك سوريا والأناضول، فإذا كان محمد علي يعرف أن الخلافة معرضة للضياع وأن الدول الأوروبية تتربص بها، وأن بريطانيا تريد مد نفوذها إلى مصر، فهل يسمح الظرف التاريخي بالصدام بين مصر والخلافة، أليس في ذلك أضعاف لهما معاً، مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف الاستعمارية فيهما، والتي لم يكن غافلا عنها، لو أمتلك محمد علي حسا تاريخيا لأدرك أن الظروف لا تسمح بالصدام مع الخلافة، وإنشاء خلافة أخرى على أنقاضها لأن الأوضاع الدولية غير موافية ، ولو أمتلك محمد علي الحس الاستراتيجي

والنظرة المستقبلية لأدرك أهمية فتح أفريقيا في حسم الصراع مع أوروبا الصليبية لصالح العالم الإسلامي .

الآن لنتابع انهيار مشروع محمد علي، فبعد موقعة نصيبين، أي بعد تدمير آخر قوة للخلافة، وانضمام الأسطول التركي بقيادة أحمد فوزي باشا إلى الأسطول المصري، تدخلت الدول الأوروبية كما سبق بيانه، وأضطر محمد علي في النهاية أن يسحب جيوشه ويقبل بمعاهدة لندره، وكان من الطبيعي أن يتقلص عدد الجيش وأن تتأثر القاعدة الصناعية للبلاد بالتالي .

يقول الرافعي^(٩٦) : " والواقع أن معظم المصانع التي أنشأها محمد علي قد أقفلت في أواخر عهده وأقلل باقياها في عهد عباس باشا الأول، وسبب اضمحلالها أن إدارتها كانت في يد موظفي الحكومة فأنعدمت فيها الإدارة الحرة التي هي مناط ارتقاء المشروعات الصناعية والاقتصادية، ولم يكن الموظفون أمناء ولا غيورين على عملهم فيها .

فأدى سوء الإدارة في معظم تلك المصانع وضعف الرقابة على الموظفين إلى اضمحلالها، وكذلك أن الحكومة كانت تستورد الفحم والحديد وتتفق على المصانع النفقات الطائلة، فكانت النتيجة أن إيراداتها قلت على مر السنين عن مصروفاتها وتسبب عنها خسارة على خزانة الحكومة، كما أن إنقاص الجيش والبحرية في أواخر عهد محمد علي قد عطل المصانع التي تصنع حاجات الجيش لعدم الحاجة إلى مصنوعاتها "

إذن فقد انهارت القاعدة الصناعية التي أنشأها محمد علي، وإذا كان الرافعي قد حدد أسباب ذلك في تقلص عدد الجيش، الحاجة إلى الخامات، سوء الإدارة، فإن ذلك يؤكد رأينا فلو كانت هناك قوى شعبية لحققت رقابة شعبية

على الإدارة وحسنت أداؤها، ولو اتجه محمد علي على أفريقيا لأمن موارد الفحم والحديد والأسواق اللازم لازدهار الصناعة، ولو لم يصطدم محمد علي بدولة الخلافة لما انهار جيشه وتقلص .

والمحصلة النهائية لكل ذلك، أن محمد علي دمر القوى الشعبية وأخطأ خطأ استراتيجيًا في الصدام مع الخلافة وضرب الصناعة القائمة على القطاع الخاص وأقام بدلا منها صناعة قوية قائمة على رأسمالية الدولة، فلما فشل مشروعه انهارت تلك الصناعة، وكان من الطبيعي والحالة هذه أن يكون سقوط مصر في قبضة الاحتلال مسألة وقت، فقد جرد محمد علي مصر من عوامل قوتها في مواجهة الغزو الأجنبي دون أن يدري، فإذا كانت صناعته قد انهارت بانهياف مشروعه، وكان هو قد ضرب الصناعة القائمة على القطاع الخاص، فإنه قد حقق أول شروط الاستعمار، فقد أصبحت مصر بذلك بلا صناعة، أي أنها صالحة لأن تكون مصدرًا للخامات وسوق لترويج المنتجات، وبضرب القوى الشعبية جرد مصر من القدرة على تنظيم مقاومة ضد الغزو الأجنبي، ولم يمض إلا (٣٥ عامًا) بعد حكم محمد علي الذي أنهى في (١٨٤٨) حتى وقعت مصر في قبضة الاحتلال الإنجليزي (١٨٨٢)، ولعل محمد علي قد أدرك متأخرًا أخطاءه الاستراتيجية الفادحة وما أدت إليه نتائج أعماله فلم يحتمل ذلك، وأصيب بالجنون بعد أن اكتشف أنه قد خدم مخططات الاستعمار خدمات جليلة وحاسمة دون أن يدري.

وإذا سألنا أنفسنا سؤالاً خياليًا، ماذا لو لم يظهر محمد علي؟!

كانت مصر تمتلك طاقة هائلة تولدت عقب انتصار شعبها على أقوى دولتين استعماريين، كانت مصر تمتلك حركة شعبية واعية وقادرة، كانت مصر تمتلك صناعة وطنية قدرها مسيو مانجان (١,٥) مليون جنيه، كان من الممكن أن تتطور بفعل الطاقة المتولدة، ووجود حركة شعبية واعية، وترك محمد علي مصر بعد أن استنفذ تلك الطاقة في مشروع فشل، وتركها بعد أن ضرب القوى الشعبية، وتركها بعد أن دمر الصناعة القائمة على القطاع الخاص، وانهارت صناعاته وأغلقت معظم مصانعه، تركها بعد أن أمتص مواردها في مشروعاته التي فشلت حتى آخر مليم، أي أنه تركها عزلاء من كل قوة جماهيرية أو صناعية، وتركها وقد أصبحت تحمل في داخلها شروط القابلية للاستعمار اقتصاديًا وسياسيًا .

ماذا لو لم يظهر محمد علي؟! في أقل الأحوال كانت القوى الشعبية الصاعدة والتركيبية الاجتماعية التي نجحت في هزيمة غزوتين كبيريتين قادرة على التصدي الكفء للاحتلال، وكانت الطاقة المتولدة عن الظروف الموجودة وقتها ستثمر عن شيء ما أفضل بالتأكيد مما حدث، وكانت الصناعات الموجودة ستستمر على ما هي عليه على الأقل، أو تتطور بفعل التطور الذاتي أو بفعل الطاقة المتفجرة في الشعب في ذلك الوقت، وكان ذلك أفضل قطعًا، كان سيوفر على الأمة الإسلامية الموارد التي تبذرت والدماء التي أريققت، وكان سيوفر على الخلافة استنفاد كل قوتها لتواجه بها الدول الأوروبية لمدة أطول على الأقل .

وإذا كان محمد علي قد تسبب بأخطائه الفادحة في تلك النتائج المأساوية فهل كان يقصد ذلك؟! من المؤكد أنه لم يقصد، ولكن هذا لا يغير من الأمر شيء، والطريق إلى جهنم مملوء بالنوايا الحسنة، وقد يكون من المفيد ولو من جانب حب الاستطلاع أن نعرف ماذا كان يقصد محمد علي، وما هي أهدافه التي أراد تحقيقها!!! .

إذا كنا قد أسقطنا من اعتبارنا أن أهداف ومقاصد محمد علي كانت مصرية أو عربية، لأن الأوضاع الفكرية والاجتماعية لم تكن تسمح بتلك الترهات أو الخرافات التي يحاول البعض أن يروجها اليوم، ولأن الأحداث ذاتها تقطع بعدم إمكانية ذلك وبعبكسه تمامًا، وإذا كنا قد حصرنا أهدافه ومقاصده في أمرين (تحقيق المجد الشخصي له ولأسرته من بعده، أو إقامة خلافة بديلة أو بعث أو تقوية الخلافة العثمانية تحت قيادته) .

وإذا كنا قد انحزنا إلى الرأي القائل بأنه كان يهدف إلى تحقيق مجده الشخصي وأقمنا ذلك على أنه لو لم يكن يستهدف ذلك لكان سلوكه مختلفًا تمامًا بأبسط قواعد الحساب السياسي البسيطة، ونضيف هنا قوله في إطار تعليقه على رفض إنشاء القناة " أن إنشائها سوف يلحق الضرر والخطر به وبمن بعده من أولاده وخلفائه " .

إلا أننا مازلنا نقدر الرأي القائل بأنه كان يحاول بعث الخلافة العثمانية تحت قيادته.

أولاً: لأنه رأي الدكتور محمد شفيق غربال وهو رجل له قيمته العلمية التي تجعل لرأي يقوله كل وزن واعتبار فلا شك أنه لم يقل بهذا الرأي اعتباطاً وهو المؤرخ المتخصص والكفاء .

ثانياً: لأن كثير من الوقائع التاريخية تمد هذا الرأي بالدليل ومنه قيام أحمد فوزي باشا بتسليم الأسطول العثماني إلى محمد علي ولا يمكن فهم هذا الحادث إلا في إطار أحساس أحمد فوزي باشا بأن هدف محمد علي هو بعث العثمانية تحت قيادته، وأنه مادام قد وصل بالقرب من الأستانة، ومادامت جيوشه أقوى، فمن الأفضل للخلافة أن يقودها محمد علي، ومنها أيضاً ترحيب الأتراك أنفسهم بحكم محمد علي، فأزمير مثلاً سلمت له بلا مقاومة، ومنها تلك الوثيقة التاريخية الهامة التي كتبها البارون (بوالكونت) (١٧) "أن محمد علي وحاشيته كانوا متشبعين بالفكرة التركية".

وعن مقابلة مع إبراهيم باشا قال البارون: حدثني إبراهيم باشا بلهجة طبيعية قائلاً: "أنه ليؤلموني أن الدول الأوروبية منعتني من متابعة الزحف".

فأجبت: إنني أظن العكس أنه قد آن الوقت الذي يحق فيه للدول أن تفكر في وقف سموكم عن الزحف، فإنه لم يكن أمامي سوى بضع خطوات لتصل الجنود المصرية إلى أسكدار وهناك تشب الثورة في الأستانة.

فأجابني: ولكنني كنت شديد الرغبة في دخول الأستانة على رأس جيشي.

فقلت له: وماذا تقصدون سموكم من الذهاب إلى الأستانة وماذا كنتم صانعين بها؟.

فأجابني: ما كنت أدخلها للهدم بل للإصلاح، ولكي أقيم حكومة صالحة مؤلفة من رجال أكفاء بدلا من الحكومة الحالية العاجزة عن الاضطلاع بحكم الإمبراطورية .

فقلت له: إن سموكم يؤكد بحديثه المخاوف التي ألمحت إليها في كلامي، فإن ما كنتم تتوون على إحداثه هو ما كنا نعمل على منعه لا لأننا مسوقون لفكرة عدائية نحوكم أو نحو أبيكم ولكن لأن الانقلاب الذي كنتم عازمين على إحداثه في الأستانة يفضي إلى مشاكل قد تشعل نار الحرب في أوروبا بأسرها.

فأجابني: إنك واهم فيما تظن فإن الانقلاب كان يحدث دون أية مقاومة، فإن السكان على جانبي البسفور والدردينيل كانوا يطلبونني لإحداث الانقلاب الذي يتم هدوء وسرعة دون أن تجدوا الوقت للشعور بوقوعه، تقولون أنكم تبغون الدفاع عن كيان تركيا وجعلها قوية، ولو تم هذا الانقلاب لكان من نتائجه بعث سلطنة قوية تقوم على أنقاض هذه السلطنة المفككة.

وهنا سكت إبراهيم عن الكلام كأنما استوقفته فكرة طارئة، ثم قال: إنني أبحث كثيرا وأتساءل لماذا تكن الدول الأوروبية كل هذا الحقد على الأمم الإسلامية؟

فقلت له إنني لم أفهم كلام سموكم .

قال : نعم ، فأنت تقول الآن أن وصولي جيش إلى إسكدار يحدث ثورة في الأستانة، وأني أوافقكم تماما، وأرى رأيكم ، ولكن أليس هذا دليلا على أن الأمة الإسلامية لا تريد حكم السلطان محمود، فبأي حق ترغمون هذه الأمة على ما لا تريده، وهل يحق لكم معشر الفرنسيين أن تمنعوها من اختيار

حكامها؟ عجبًا ! لقد كنتم حينما ثار البلجيكين وطلبوا تأليف مملكة مستقلة،
وحينما قام اليونانيون يطالبون باستقلالهم تتادون أن لكل أمة الحق في اختيار
ولي أمرها ونظام الحكم الذي تبتغيه، بل أنكم ساعدتم اليونانيين في ثورتهم،
فلماذا تحرمون الأمة التركية هذا الحق ؟

ولعل هذا الحوار يعطي الدليل الواضح على أن هدف محمد علي وابنه
إبراهيم باشا بعث سلطنة عثمانية قوية تقوم على أنقاض هذه السلطنة المفككة
على حد تعبير إبراهيم باشا، وأن إبراهيم باشا كان يريد دخول الأستانة لكي
يقيم حكومة صالحة مؤلفة من رجال أكفاء بدل الحكومة الحالية العاجزة عن
الاضطلاع بحكم الإمبراطورية على حد قول إبراهيم باشا أيضًا، بل أن
إبراهيم باشا كان يتحدث باسم الأمة التركية " فلماذا تحرمون الأمة التركية
هذا الحق؟ " وهو ما يؤكد رأي الدكتور غربال في أن محمد علي كان يريد
إحياء الخلافة العثمانية وبعثها على يديه وتحت قيادته، ومن ناحية أخرى،
فإن تلك الوثيقة تؤكد أن السكان الأتراك على جانبي البوسفور والدرنديل كانوا
لا يمانعون، بل يرحبون بتوحيد السلطنة تحت حكم محمد علي بعد أن
أصبحت حكومة الأستانة عاجزة عن الاضطلاع بمهام الإمبراطورية، أي أن
السكان كانوا يريدون أساسًا وحدة الإمبراطورية، وأنهم أيضًا كانوا يعرفون
أن محمد علي وابنه إبراهيم كانا يريدان ذلك، أي أن مشروع محمد علي في
بعث الخلافة العثمانية كان معروفًا للناس وأن الناس كانوا مقتنعين به .

ومن ناحية ثالثة فإن إبراهيم قد اكتشف بعد الاحتكاك بالحوادث أو ربما
قبلها أن أوربا تحقد كل الحقد على الأمة الإسلامية، وأنها تتربص بها الدوائر،
وتعجب من موقف فرنسا التي كانت تدعي صداقة محمد علي .

ومن ناحية رابعة فإن هذه الوثيقة تعطينا الدليل أيضاً على أن أوروبا لم تكن تريد إقامة حكومة إسلامية قوية وصالحة على رأس الخلافة، وأنها ما تمسكت بحكومة السلطنة ووجودها إلا خوفاً من ظهور تلك الحكومة القوية، وأنها كانت تريد المزيد من إضعاف الخلافة حتى آخر قطرة من قوتها ثم تتدخل، فقد حدث بعد تلك المحادثات أن وقعت معركة نصيبين واستمرت المعارك فترة طويلة، كانت تلك المحادثات في ١٨٣٣، وانتهت الحرب ١٨٤٠، بعد معاهدة لندره، فمادامت أوروبا تريد حماية السلطنة على حد قول البارون، فلماذا لم تتقدم وتتدخل بشكل حاسم، ألا بعد تدمير قوة الخلافة تماماً .

ولعل أهم دروس تلك الوثيقة أن فرنسا التي تدعي صداقة محمد علي كانت تحرص على المصالح الصليبية الأوروبية العليا وأنها حرصت على أداء دورها القدر والمميز في إطار هذه المصالح، وربما يحقق أقصى النتائج وأفضلها لأوروبا، ولعل هذا الدرس يكون عظة لنا حتى لا نأمن جانب الغرب الصليبي يوماً مهما ادعى بعض قادته أو دولة حرصه على صداقتنا، ولعل هذا الدور الفرنسي كان قريب الشبه بالدور الروسي مع مصر في تاريخنا القريب جداً، ولا يمنع هذا من وجود تناقضات ثانوية بين إنجلترا وفرنسا أو أمريكا وروسيا.

على أي حال وآيا كانت أهداف محمد علي، وآيا كانت نيته فإن النتائج كانت مأساوية .

هوامش

- (١) أسامة حميد (موجز تاريخ مصر في الحقبة العلمانية)
(١٨٠٩-١٩٨٦)، بحث غير منشور .
- (٢) طارق البشري (المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية) دار
الشروق، القاهرة - ١٩٨٨ .
- (٣) محمد علي الكبير، محمد شفيق غربال، سلسلة أعلام الإسلام أكتوبر
١٩٤٤ .
- (٤) الجبرتي ، مرجع سابق .
- (٥) الرافعي ، مرجع سابق عصر محمد علي ص ١٢٥ .
- (٦) الجبرتي ، مرجع سابق .
- (٧) الرافعي ، عصر محمد علي ص ١٣٤ .
- (٨) فولابل (مصر الحديثة) ج ٢ ص ٥٨ .
- (٩) في ذلك الوقت كانت المعارك محتدمة مع الروس في أجزاء الخلافة
الشمالية الشرقية .
- (١٠) الرافعي ، مرجع سابق .
- (١١) ديهبران، السودان المصري في عهد محمد علي ص ١٢٨ .
- (١٢) الرافعي ، مرجع سابق ص ١٥٩ .
- (١٣) الرافعي ، مرجع سابق ص ١٦٢ .
- (١٤) الرافعي ، مرجع سابق ص ١٧٣ .

(١٥) إبراهيم باشا فوزي، السودان بين يدي، غوردون وكتشنز جزء (١)
ص ٥٨ .

(١٦) الرافي، عصر محمد علي ص ١٨٧ .

(١٧) الرافي ، مرجع سابق .

(١٨) الرافي ، مرجع سابق .

(١٩) الرافي ، مرجع سابق ص ١٩٨ .

(٢٠) الرافي ، مرجع سابق .

(٢١) الرافي ، مرجع سابق ص ٢٠٩ .

(٢٢) الرافي ، مرجع سابق ص ٢٥٥ .

(٢٣) الرافي ، مرجع سابق ص ٢٧١ .

(٢٤) الرافي ، مرجع سابق ص ٢٨٣ .

(٢٥) الرافي ، مرجع سابق ص ٢٨٩ .

(٢٦) الرافي ، مرجع سابق ص ٢٩٨ .

(٢٧) الرافي ، مرجع سابق ص ٢٧١ .

(٢٨) الرافي ، مرجع سابق ص ٢٧٢ .

(٢٩) الرافي ، مرجع سابق ص ٢٥٦ .

(٣٠) الرافي ، مرجع سابق ص ٢٦٣ .

(٣١) محمد كرد علي، نقلا عن برييه، خطط الشام ج٣ ص ٧٠

(٣٢) الرافي ، مرجع سابق ص ٣٠٩ .

(٣٣) الرافي ، مرجع سابق ص ٢٥٢ .

- (٣٤) الرافعي ، مرجع سابق ص ٢٨٦ .
- (٣٥) طارق البشري، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، مرجع سابق ص ١٣ .
- (٣٦) يراجع في هذا الصدد التفصيلات الخاصة بذلك في الجزء الأول من البحث .
- (٣٧) الرافعي ، مرجع سابق ص ٥٤٨ .
- (٣٨) الجبرتي ، مرجع سابق .
- (٣٩) الرافعي ، مرجع سابق .
- (٤٠) الرافعي ، مرجع سابق .
- (٤١) الرافعي ، مرجع سابق .
- (٤٢) الرافعي ، مرجع سابق ص ٥٥ .
- (٤٣) الرافعي ، مرجع سابق ص ٥٢٨ .
- (٤٤) الرافعي ، مرجع سابق ص ٥١٥ .
- (٤٥) الرافعي ، مرجع سابق ص ٥٢٢ .
- (٤٦) الجبرتي، مرجع سابق .
- (٤٧) الجزء الأول من هذا المبحث .
- (٤٨) الرافعي ، مرجع سابق ص ٥٢٦ ، ٥٢٧ .
- (٤٩) الرافعي ، مرجع سابق .
- (٥٠) الرافعي ، مرجع سابق .
- (٥١) محمد شفيق غربال، مرجع سابق ذكره .
- (٥٢) أمين سامي باشا، التعليم في مصر .

- (٥٣) الرافعي ، مرجع سابق ص ٤٠٦ .
- (٥٤) الرافعي ، مرجع سابق ص ٣٢١ .
- (٥٥) عمر طوسون، لجيش المصري والبحري .
- (٥٦) الرافعي ، مرجع سابق ص ٣٢١ .
- (٥٧) الرافعي ، مرجع سابق ص ٣٥٥ ، ٣٩٥ .
- (٥٨) طارق البشر ، مرجع سابق .
- (٥٩) مانجان جـ٣ ص ١٣٣ .
- (٦٠) مانجان جـ٣ ص ١٢٣ .
- (٦١) مانجان جـ٣ ص ٢٢٤ .
- (٦٢) إسماعيل باشا سرهنك، مصر الحديثة .
- (٦٣) إسماعيل باشا سرهنك، مرجع سابق .
- (٦٤) رحلة المارشال مارمون جـ٣ ص ١٧١ .
- (٦٥) مانجان، مرجع سابق ص ١٤٤ جـ٣ .
- (٦٦) كلوت بك، مرجع سابق .
- (٦٧) إسماعيل باشا سرهنك، مرجع سابق .
- (٦٨) راجع الجزء الأول من هذا المبحث .
- (٦٩) رحلة المارشال مارمون جـ٣ ص ٢٨٨ .
- (٧٠) رحلة المارشال مارمون جـ٣ ص ٢٨٣ .
- (٧١) رحلة المارشال مارمون جـ٣ ص ٢٨٣ .
- (٧٢) مانجان ص ١٢٣ جـ٣ .

- (٧٣) رسائل البارون بوكونت، ص ٢٤٠ .
- (٧٤) كلوت بك، لمحة عامة إلى مصر ج ٢ ص ٢٢٦ .
- (٧٥) المارشال مارمون ج ٣ ص ٢٩٤ .
- (٧٦) المارشال مارمون ج ٣ ص ٢٩٥ .
- (٧٧) المارشال مارمون ج ٣ ص ٢٨٥ .
- (٧٨) كلوت بك ج ٢ ص ٢٦٤ .
- (٧٩) كلوت بك، لمحة عامة إلى مصر ج ٢ ص ٣٨٤ .
- (٨٠) كلوت بك ج ٢ ص ٢٨٨ .
- (٨١) رحلة المارشال مارمون ج ٣ ص ١٧٣ .
- (٨٢) العدد ١١٢ الصادر في (٢٧ شعبان سنة ١٢٤٥ هـ)، (فبراير ١٨٣٠ م) .
- (٨٣) استخدم محمد علي الطاقة البخارية، وأنشأت ترسانة الإسكندرية عددًا كبيرًا من السفن البخارية .
- (٨٤) المسيو شيلو (النيل في السودان ومصر) ص ٣٩٣ .
- (٨٥) كلوت بك ج ٢ ص ٢٦٤ .
- (٨٦) مانجان ج ٣ ص ٢٠٢ .
- (٨٧) الرافعي، مرجع سابق ص ٥٠٧ .
- (٨٨) علي باشا مبارك، الخطط التوفيقية ج ٧ ص ٥٩ .
- (٨٩) كلوت بك، مرجع سابق .
- (٩٠) الرافعي، مرجع سابق ص ٥٢٩ .

- (٩١) راجع في هذا الصدد، د. محمد مورو، دور الحركة الإسلامية في
تصفية الاقطاع، دار البحوث العلمية، الكويت ١٩٨٠ .
- (٩٢) الجبرتي، مرجع سابق .
- (٩٣) الرافي، مرجع سابق ص ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ .
- (٩٤) المسيو مانجان، مرجع سابق .
- (٩٥) الرافي، مرجع سابق ص ٣٧١ .
- (٩٦) الرافي، مرجع سابق ص ٥٠٩ .
- (٩٧) نص ما كتبه البارون (بوالكونت) منشور في كتاب عبد الرحمن
الرافي (عصر محمد علي) ص ٥٧٢ ، والبارون بوالكونت سياسي
وكاتب فرنسي تولى بعض المناصب الممتازة في وزارة الخارجية
الفرنسية، ولعب دورًا هامًا في توقيع اتفاقية (كوتاهية) سنة ١٨٣٣ .

إبراهيم وعباس الأول

تولى إبراهيم باشا حكم مصر لمدة قصيرة من أبريل ١٨٤٨ إلى نوفمبر ١٨٤٨م، وذلك أن محمد علي قد أصيب بالمرض في أخريات حياته ولم يعد قادرًا على الاضطلاع بمسؤوليات الحكم، فعقد إبراهيم باشا مجلسًا خاصًا برئاسته واستقر رأي المجلس على أن يرأس إبراهيم شئون الحكم بدلًا من أبيه فتولى الحكم في إبريل سنة ١٨٤٨م، وأبلغ الأمر الي الباب العالي فأرسل إليه في يوليو فرمان التقليد، إلا أن المنية عاجلته في "١٠" نوفمبر من نفس العام وإذا كانت فترة حكمه شديدة القصر فإنه كان طوال حكم أبيه الساعد الأيمن، وأهم الشخصيات التي نفذت سياسات محمد علي وخاصة حروبه الكثيرة، وكان إبراهيم يتمتع بمواهب عسكرية كبيرة وإمكانيات متعددة كقائد كفء وشجاع وذكي.

وبموت إبراهيم ووفقًا لنظام التوريث الذي أقرته السلطة تولى عباس الأول باعتباره أرشد ذرية محمد علي من الرجال، وحكم مصر من ١٨٤٨-١٨٥٤م.

وبطبيعة الحال شهدت أحوال حكم عباس الأول إغلاق عدد كبير من المصانع والمدارس والمشروعات التي أنشأت في عهد محمد علي ولم يكن ذلك إلا نتيجة منطقية لتقلص عدد الجيش وانهيار مشروع محمد علي، أي أن انهيار المشروعات لم يكن إلا استمرارًا لبدء انهيارها في عهد محمد علي ذاته

للأسباب التي سبق مناقشتها وبالتالي لا يمكن تحميل عباس وحده وزر انهيارها.

وقد حاول عباس الأول أن يحسن علاقته بتركيا، فسافر في ديسمبر ١٨٤٨م إلى استانبول ليتسلم فرمان التولية شخصيًا من الباب العالي، ولم ينس أن ينتقد جده محمد علي ووصفه بأنه كان مجرد أداة نذيلة في أيدي الأوروبيين المسيحيين، أما هو فلا يدين بالولاء إلا لخليفة المسلمين في استانبول.

ومن ناحية المبدأ فإن التنسيق بين قوى العالم الإسلامي أمر جيد ومرغوب وبالتالي فإن تحسين العلاقات مع استانبول أيضًا من حيث المبدأ أمر مرغوب ومطلوب إلا أنه من الواجب أن نضع في اعتبارنا عددًا من الحقائق التي برزن على السطح والتي جعلت الولاء في هذا الوقت أمرًا لا يؤتي ثماره المرجوة، فإذا كانت السلطنة قد فقدت معظم قوتها في حروبها مع محمد علي، وإذا كانت قد أصبحت الرجل المريض، وإذا كانت تعاني من الثورات على حكمها في أوروبا بتشجيع من الدول الأوروبية ومساعدتها، وإذا كانت في حرب دائمة مع روسيا عدوها التقليدي الذي بات يهددها في عقر دارها بعد أن فقدت الكثير من قوتها، فإنه لم يكن أمامها لمواجهة ذلك كله إلا اللعب على التناقضات الثانوية بين روسيا وانجلترا وفرنسا، أو غيرها من التناقضات الثانوية الموجودة في ذلك الوقت.

وبديهي أن تلك الدول الأوروبية برغم تناقضاتها الثانوية كانت لا تتخطى ما هو مسموح وفق تلك التناقضات الثانوية، وتعمل في مجموعها وفقًا لمصالح أوروبا الصليبية، وكثيرًا ما كانت تتفق إذا ما جد الجد وتعرضت

المصالح العليا لأوروبا الصليبية للخطر، وبديهي أن اللعب على تلك التناقضات الثانوية أمر محفوف بالمخاطر، وإذا كانت الظروف بمثل هذه القسوة على الخلافة المريضة والمحدق بها الخطر من كل جانب فإنها فضلت الانحياز إلى انجلترا على حساب روسيا لأن الأخيرة تهددها في عقر دارها، وبمعنى أصح لم تكن منحازة إلى انجلترا ولكنها كانت قد وقعت في القبضة الإنجليزية الناعمة الملمس الخطيرة الجوهر، وهكذا فإن ولاء عباس الأول إلى الخلافة العثمانية لم يكن ليؤتي ثماره في ذلك الوقت مع ما يترتب عليه من تسلل النفوذ الأجنبي عن طرق الخلافة إلى مصر ذاتها.

وإذا كان البعض يقول أن عباس الأول حاول التقرب من الخلافة ليتسنى له تغيير نظام وراثة العرش كي يؤول إلى ابنه "إلهامي"، وأنه لهذا السبب قرب إليه المستر "مري" القنصل البريطاني في مصر يومئذ، واستعان بنفوذ الحكومة الإنجليزية لدى الأستانة لتحقيق غرضه، أي أن النفوذ الإنجليزي تسلل إلى مصر عن طريق 'عباس الأول ذاته كنتيجة لرغبة عباس في استخدام الحكومة الإنجليزية بما لها من نفوذ لدى الأستانة لتغيير نظام الوراثة، أو أن النفوذ الإنجليزي قد تسلل إلى مصر عن طريق الأستانة، وسواء كان هذا أو ذاك فإن النتيجة لا تختلف كثيرًا.

وفي إطار إعلان عباس الأول ولائه للخلافة العثمانية، أرسل عباس الأول (٢٠٠٠مصري) ليشغلوا في البحرية العثمانية، كما أرسل عباس الأول حملة مصرية من (٢٠٠٠جندي) إلى الباب العالي في حرب القرم بين تركيا وروسيا ١٨٥٣م، كما أرسل ما أمكن تجهيزه من قطع الأسطول المصري،

واستمر الجيش المصري والأسطول يقاتلان ببسالة حتى عام ١٨٥٦م ووقع عبء الدفاع عن الدانوب وعن إيبانوريا من موانئ شبه جزيرة القرم" على عاتق الجيش و الأسطول المصريين اللذان أبليا بلاءً حسناً وحققا الكثير من المكاسب، وقد قتل سليم باشا فتحي قائد الجيش والأميرال حسن باشا الاسكندراني قائد الأسطول وحوالي ١٩٢٠ مقاتلاً.

وقد أعطت تركيا لعباس الأول حق إبقاء "حق الحياة والموت" في يده لمدة سبع سنوات بشرط أن يطلع الباب العالي على كل الإجراءات الخاصة بأحكام الإعدام "حق القصاص"، وكانت تركيا قد سحبت حق التصديق على أحكام الإعدام ومصادرة الأملاك وغيرها، وجعلت الحق في يد السلطان منذ عام ١٨٥٠م.

أهم أعمال عباس الأول

أنفذ عباس الأول بعض الإصلاحات الحربية، كتجديد الاستحقاقات وإنشاء الطرق الحربية، كما أدمج في الجيش نحو ستة آلاف من الأرناؤوط جعلهم خاصة جنده وسلحهم بالمسدسات إلا أن اخطر أعمال عباس الأول وأسواها هو تجريد الأهليين من السلاح وحظر حمله عليهم، وإذا كان ذلك يؤدي من وجهة نظر الحكام إلى استتباب الأمن، إلا أنه في الواقع لا يؤدي إلا إلى أضعاف الجماهير في مواجهة استبداد الحكام، كما أنه يقضي على فرصة المقاومة الشعبية في التصدي السريع والكفاء إذا ما تعرضت البلاد لغزو خارجي، ولا شك أن تجريد الأهالي من السلاح وحظر حمله عليهم، هو

سياسة ثابتة لكل الحكام المستبدين والعملاء الذين يخشون الشعب، حيث أن حكمهم لا يستند إلى قاعدة العدل والحرية، وهو أيضاً مطلب استعماري دائم لأن الاستعمار لا يقدر على مواجهة المقاومة الشعبية، ويقدر بوسائله المتقدمة على الجيوش النظامية بفرض تصديها له، ولا شك أن حمل السلاح وامتلاك الأهالي له يشجع على نمو صناعة السلاح شعبية من ناحية، ويعطي الفرصة لكل قادر على حمل السلاح والتدريب المستمر عليه والكفاءة في استخدامه، وهي أمور لا يقبلها الاستعمار ولا يريدتها الحكام المستبدون، وإذا كان البعض يتعلل بأن حمل السلاح يعطي الفرصة للأجرام الجنائي والأخذ بالثأر وغيرها، فإن تلك حجة مرفوضة وغير صحيحة، فمن ناحية فالسلاح لا يستخدم نفسه بنفسه، ولكن الإنسان هو الذي يستخدمه، وحسب قاعدة الوعي السياسي والاجتماعي والأخلاقي يتحدد أسلوب استخدام السلاح بصورته الصحيحة أو بصورته الخاطئة، ولا شك أن الأمم الواعية الإيجابية صاحبة الأهداف الكبرى يكون السلاح في يدها لصالحها ورادعاً أيضاً للمجرمين، ومن ناحية فإن تحريم حمل السلاح على الأهالي لم يكن حائلاً دون حصول عصابات الإجرام على الكثير من السلاح وفرض الإتاوات وإخضاع الأهالي بذلك السلاح، والواقع الاجتماعي في مصر يؤكد ذلك، فمزال السلاح موجود بغزارة لدى العائلات التي تهتم بالثأر، أي أن خطر حمل السلاح هو عملياً تجريد للأهالي الأمنيين الشرفاء من قوتهم في مواجهة عصابات الإجرام، وهو أيضاً كفيل بزيادة رقعة القابلية للاستعمار والاستبداد، ويحرم البلاد من فرصة ظهور مقاومة شعبية فعالة إذا ما ضر بها أمر أو غزو خارجي، وعلى

المستوى النفسي فإن حمل السلاح يعطي الإحساس بالأمان والعزة، ويساعد في بناء شخصية قوية ومتماسكة وإيجابية .

كانت أول أعمال عباس الأول بعد ولايته للحكم 'إصلاح طريق القاهرة والسويس ورصفه بالحجارة فجعله معبرًا تسير فيه العربات بسهولة، وإذا كان إنشاء طريق أو إصلاحه هو في حد ذاته عمل طيب، إلا أن الملاحظ أن طريق القاهرة السويس سهل سبيل المواصلات البرية إلى الهند عن طريق مصر، وسرعة نقل البريد إليها، وهو كله هدف إنجليزي ثابت كما قام عباس بمد سكة حديد بين الإسكندرية والقاهرة، ليكتمل الطريق من الإسكندرية إلى السويس، أي يسهل مواصلات إنجلترا على الهند .

على أن أهم أعمال عباس الأول: هو تخلصه من كثير من النفوذ الأوروبي وخاصة الفرنسي، فقد أقصى عنه الخبراء والموظفين الفرنسيين والأوروبيين الذين كانوا متغلغلين في كل المؤسسات المصرية بما فيها بطانة الحكم ذاتها، ويعد هذا الأمر عمل طيب من أعمال عباس الأول، فلا شك أن الخبراء والموظفين الأجانب كانوا بمثابة طابور خامس داخل الوطن خاصة في الحالات الحرجة، أو إذا ما ضعفت قبضة الحكام، ولاشك أن المؤسسات الأجنبية المالية والاقتصادية والاستخبارية تعتمد على رعاياها الموجودين لدى الكيان الوطني لتحقيق مصالحها وأغراضها والوقوف على نية الإدارة الوطنية في أي عمل من الأعمال مما يؤثر سلبيًا على مجمل السياسات الوطنية، إلا أنه في هذا الإطار ينبغي أن نذكر أن تخلص عباس الأول من الخبراء والموظفين الأوروبيين لم يحقق أثره المرجو منه، لأنه لم يستند إلى قاعدة سياسية وفكرية

واقتصادية وطنية، ولم يقضي أيضًا على الأسباب التي أوجدتهم أصلًا، فكان من الطبيعي أن يعود النفوذ الأوروبي من جديد وبكثافة في عهد "سعيد" أي بعد أقل من خمس سنوات.

وفي رأينا أن عباس الأول قد دفع ثمن تخلصه من النفوذ الأجنبي، وأن اغتياله الذي تم في ٤ يوليو ١٨٥٤م كان يرجع إلى هذا السبب رغم أن الروايات التاريخية تقول بأسباب أخرى مثل رواية إسماعيل باشا سرهنك^(٢) التي تقول: بأن غلامان من مماليكه قد اغتالاه لحساب المماليك الذين كانوا غاضبين على عباس الأول بسبب إهانته لهم وتجريدهم من ملابسهم العسكرية، وجلدهم وإرسالهم إلى الاصطبلات لخدمة الخيل على أثر وشاية من خليل درويش بك ضدهم، ورواية مدام أولب^(٣) التي تقول: أن عباس قد اغتيل لحساب عمته الأميرة نازلي هانم، والراويتان كما نرى ليستا موثقتان، كما أنهما متضاربتان في الدوافع، كما أن القتلة لم يعثر لهم على اثر، وبالتالي لم يحدث تحقيق أو تتبع لدوافع القتل، وظلت العملية كلها لغز، ومن ناحية أخرى فإن الرواية الأولى تفتقر إلى الدافع الحقيقي للقتل، لأن المماليك الذين أهانهم عباس الأول ما لبث أن عفا عنهم ورددهم إلى مناصبهم، وفقًا للرواية ذاتها، والرواية الثانية رواية فيها كثير من الخيال، فكيف يأتي شخصان ويدعيان أنهما مملوكان ثم يعرضان نفسيهما للبيع في أسواق القاهرة فيشتريهما وكيل الأمير، ثم يصعدان إلى حد جعلهما من خاصة أتباع عباس الأول وحارساه الخصوصيان.

ومن وجهة نظرنا فإن ضعف المتن والحبكة في الروايتان يؤكدان أن كلا الروايتان غير صحيحة، وأنهما مجرد خيال تبناه البلاط كي يخفي الحقيقة

التي لم يكن قادرًا على مواجهتها بسبب تغلغل النفوذ الأجنبي بصورة مخيفة، أو ربما الروايتان من ترويح عناصر المؤامرة الأصلية من الأجنب، وعلى أي حال فأيًا كانت الدوافع لاغتيال عباس الأول فإن اغتياله أمر مؤكد أجمعت عليه كل المصادر التاريخية، وهو أمر يثير التساؤلات في حد ذاته، كما أن من المؤكد ومن الأمور التي أجمعت عليها الروايات التاريخية أيضًا أن عباس الأول لم يفتح على مصر أبواب التدخل الأجنبي، فلم يمكن للأجانب في البلاد ولم يريد الاستدانة إليهم، بل ترك خزانة مصر حرة من أثقال الديون الأجنبية التي كبلها بها خلفاؤه من بعده، وكان يجتهد دائمًا في سد عجز الميزانية دون أن يلجأ إلى القروض، ولم يكن يميل إلى منح الأوروبيين امتيازات باستعمار مرافق البلاد، على عكس "سعيد" الذي منح المسيو فرديناند ديليسبس امتياز حفر قناة السويس وافتتح عهد الاقتراض من الخارج "وإسماعيل" الذي كبل مصر بالديون الجسيمة التي اقترضها من البيوت الأوروبية^(٤).

على أن هناك حادثة ذات دلالة هامة قد وقعت في عهد عباس الأول ذكرها ميخائيل شاروبيم في كتابه (الكافي) حيث يقول ميخائيل شاروبيم: " أن الوالي عباس، كان شديد النقمة على النصارى، وأراد أن يدبر أمر إبعادهم إلى السودان ولزمه لتنفيذ هذا الأمر أن يستصدر من الأزهر فتوى بجوازها، فطلب إلى الشيخ الباجوري شيخ الأزهر وقتها الرأي في جواز إبعادهم، فرفض إنفاذ رغبة الوالي قائلا إن نمة الإسلام لم يطرأ عليها طارئ ولم يستول عليها خلل، وهم في ذمته إلى اليوم الآخر " (٥).

يقول الأستاذ طارق البشري تعليقاً على هذه الحادثة " كان موقف شيخ الإسلام هو الموقف التقليدي الإسلامي منذ القدم في إطار مفهوم الجامعة الإسلامية ودار السلام، والحاصل أن التنظيم الإسلامي عبر التاريخ أظهر في نظرته إلى غير المسلمين من أهل الكتاب وإلى المسيحيين خاصة تعاملًا ساميًا ورحبًا إذا قورن بأي تنظيم آخر عبر هذه الحقبة " (٦) .

ويعد هذا الموقف من شيخ الإسلام، موقفاً تاريخياً فذاً لعدة أسباب أولها استبداد الوالي المعروف عنه، فبرغم هذا الاستبداد جاهر شيخ الإسلام بمعارضة رأي الحاكم، وثانيها: أن شيخ الأزهر وقتها لم يكن يستند على قاعدة جماهيرية أو حتى أزهريّة تحميه بعد أن تقلص دور العلماء في عهد محمد علي بسبب ضرب الأزهر ومصادرة الأوقاف، وضرب الحركة الجماهيرية عموماً، ولعل هذا الموقف يؤكد أن الروح كانت ما تزال كامنة في الأزهر تنتظر من يفجرها من جديد ويستعيد بها علاقة التاريخ الثابتة بين الجماهير والعلماء، وهذا الموقف فضلاً عما يعكسه من روح إسلامية ثابتة، فإنه يؤكد أن مصلحة الأقباط في مصر هي في التحالف مع الإسلام والمسلمين، وليس مع الحكام المستبدين، فبرغم كل الظروف وقف شيخ الإسلام معهم ضد حاكم مستبد، وهذا يوضح أنه لا عاصم للأقباط من الاضطهاد إلا الإسلام والروح الإسلامية، وليس الارتباط بالقوى الخارجية أو بالحكام الذين يستبدون بشعوبهم ويضربون الحركة الإسلامية، أو بالقوى العلمانية، وغيرها من القوى المختلفة المعادية للإسلام، فلعل جماهير الأقباط تدرك هذه الحقيقة التي تؤكدتها حوادث التاريخ القريب والبعيد، بل وتؤكدتها حقائق التراث الإسلامي الثابتة، وحقائق التراث المتميز للكنيسة القبطية .

(٧) سعيد باشا (١٨٥٤ - ١٨٦٣)

بعد أن نجحت القوى الاستعمارية في ضرب الخلافة الإسلامية العثمانية على يد محمد علي وإضعافها تمامًا، قامت بتصفية مشروع محمد علي العسكري والصناعي، وبدأت تتطلع لمد نفوذها وسيطرتها على العالم الإسلامي دولة بعد دولة وحسب ما تسمح به الأحوال، وإذا كانت فرنسا التي فشلت في احتلال مصر ورحلت عنها (١٨٠١) بفضل المقاومة الشعبية الباسلة، فإنها انتهزت فرصة ضعف الخلافة وصادم محمد علي معها وعلاقتها المتميزة مع محمد علي لبسط نفوذها وتثبيت أقدامها في الجزائر التي احتلتها (١٨٣٠)، كما أن بريطانيا لم تفوت الفرصة واحتلت عدن في نفس الوقت، وإذا كنا قد قررنا من قبل أن هناك تناقضات جوهرية متمثلة في الصراع الطويل والممتد بين أوروبا الصليبية والأمة، وأن هناك تناقضات ثانوية بين القوى الشيطانية، أي بين دول أوروبا الصليبية بعضها لبعض، وإذا كانت الأمور قد وصلت إلى وضع كالتالي: الاحتفاظ بالخلافة منهكة وشديدة الضعف حتى لا تظهر قوى إسلامية توحد العالم الإسلامي من جديد، وكان الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لا يسمح بسقوط الخلافة في ذلك الوقت بدون ردة فعل إسلامية هائلة ربما تنجح في إقامة خلافة جديدة قوية أو إعلان الجهاد في أرجاء العالم الإسلامي الممتدة، الأمر الذي يشكل أكبر الخطر على أوروبا الصليبية، فقد كان من الضروري المزيد من الترويض للمبارد الإسلامي وتقليم أظافره ونزع فتيل القوة من داخله عبر عدد من المراحل والوسائل المختلفة منها أنهاء الخلافة مع الاحتفاظ بها محنطة،

وبسط النفوذ والهيمنة عليها، ومنها اقتطاع أطراف العالم الإسلامي، ومنها منع ظهور نهضة صناعية في ذلك العالم الإسلامي، ومنها خلق رأسمالية زراعية أرسنقراطية تحقق مطالب الاستعمار في شكل وعلاقات الإنتاج، ومنها التغلغل بالقروض والبنوك ورأسمالية النهب والسمسرة والوكالات، ومنها إفقاد العالم الإسلامي هويته عن طريق التغريب و العلمانية، تغيير القوانين الإسلامية، نشر الأفكار الشعبوية وغيرها، وقد حدث هذا كله وكانت مصر مثالا شديد الانطباق على كل ذلك .

كانت الأوضاع في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عبارة عن كيان محتضر للخلافة العثمانية خاضع للنفوذ الإنجليزي، تناقضات ثانوية بين إنجلترا وفرنسا وروسيا، لاقتسام تركة الرجل المريض، نظام حكم مستبد في مصر يتمثل في أسرة محمد علي، وقوى شعبية إسلامية تحت السطح تكسافح لتنهض بعد الضربة المؤلمة التي تلقتها على يد محمد علي والآن لنتبع تفاصيل المسألة .

عقب مصرع عباس الأول (١٨٥٤) تسلّم سعيد باشا ولاية مصر، فماذا فعل بها .

يقول الرافعي: " بقى الحكم في عهد عباس وسعيد حكماً مطلقاً يتولاه الحاكم الذي كان يجمع في يده السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية في كليات الأمور وجزئياتها " (٧) .

وإذا كنا قد قررنا أن الاستبداد شر في ذاته وأنه شر محض، لأنه يحطم القوى الشعبية، ويغري الحاكم بالخطأ والولوغ في الخطأ وغيرها من الشرور، فإن سعيد باشا كان حاكماً مستبدًا، جمع في يده كل السلطات وصاغ

النظام السياسي بما يحقق له ذلك، ليس هذا فحسب، بل أنه لم يكن يحترم المؤسسات التي كان يقيمها هو، فسعيد باشا تارة يلغي مجلس الأحكام^(٨)، وتارة يعيده ثم يلغيه وهكذا " ففي سنة ١٨٥٥ غضب سعيد باشا على مجلس الأحكام فأصدر أمراً بإلغائه وأمر بإحالة الدعاوى التي كانت من خصائص المجلس على الأمير إسماعيل باشا (الخدوي فيما بعد) وكلفه عرض ما يلزم على سعيد باشا ذاته، أي أنه لم ينشئ هيئة أخرى مكان مجلس الأحكام المذكور، ولكنه رجع وأمر بإعادة تأليفه وأسند رئاسته إلى إسماعيل باشا (١٨٥٦)، وألفه من عشرين عضواً من الأعيان وتسعة من الذوات، ولم يمض عامان على تأليف هذا المجلس حتى عاد سعيد باشا وغضب عليه فارتأى إلغائه سنة (١٨٦٠) على أنه عاد بعد ذلك وأمر بإعادته (١٨٦١) وعين شريف باشا رئيساً له"^(٩)

أما مجلس الشورى الذي أسسه محمد علي، فبرغم أنه كان مجلساً شكلياً يعينه الباشا ذاته إلا أن ذلك المجلس أهمل تماماً ولم ينعقد لا في عهد عباس ولا في عهد سعيد " (١٠) .

وإذا كان التعليم شرطاً أساسياً لارتقاء الشعوب وزيادة فاعلية الأمم فإن سعيد لم يهتم بأمر التعليم فأغلق العديد من المدارس مثل مدرسة المهندس خانة ببولاق سنة (١٨٥٤) وألغى مدرسة المعزوزة سنة (١٨٥٥)، وأغلق مدرسة الطب بالقصر العيني، ولم يكتف بهذا بل ألغى ديوان المدارس ذاته (وزارة المعارف) .

وعلى مستوى الجيش والأسطول فإن سعيد قرر تقصير مدة الخدمة العسكرية وجعلها في الوقت نفسه إجبارية للجميع، وأمر أن تعم الخدمة العسكرية بحيث يقترح أبناء المشايخ والعمد وأقاربهم كسائر الفلاحين، ولا شك أن هذا عمل جيد يدفع الروح المعنوية إلى الأمام ، ويساوي بين الناس في المعاملة، كما أعتني سعيد بترقية حالة الجنود والترفيه عنهم من جهة الغذاء والمسكن والملبس، كما أهتم بترقية الضباط المصريين وإعطائهم حقهم في التقدم بعد أن كانت منحصرة في الترك والشراكسة على عهد محمد علي وإبراهيم وعباس، ولا شك أن كل هذه أمور محمودة له، إلا أن ذلك لم يوتي ثماره لأنه كان كثيرًا ما يصرف معظم الجيش فلا يبقى منه إلا النذر القليل ففي سنة (١٨٥٦) صرف معظم الجيش ولم يبق منه إلا ست أوط من المشاة، وثلاثة بلوكات من الفرسان وبلوكين من المدفعية، إلا أنه أعاد الجيش مرة أخرى سنة (١٨٦٠)، ونظم خياله حينما توترت العلاقات بينه وبين تركيا بسبب قناة السويس، وبلغ عدد الجيش في هذا الوقت (٦٤٠٠٠) مقاتل حسب إحصاء إسماعيل باشا سرهنك^(١٢)، ثم عاد وصرف الجيش بعد انتهاء المشكلة، وذكر ديليسبس^(١٣) أنه نقص عدد الجيش سنة (١٨٦٢) من ستين ألفاً إلى ثمانية آلاف جندي .

أما الأسطول فإن إسماعيل باشا سرهنك^(١٤) يقول: " أن سعيد باشا إذ رأى أن معظم السفن الراسية أمام دار الصناعة بالإسكندرية لا تصلح للقتال إلا بعد إصلاحها، أمر بتكسيروها وبيع أخشابها وإحراق مالا يصلح منها وسرح معظم ضباطها " .

ويعلق الرافعي على ذلك بقوله: " ولو كان سعيد باشا على شيء من العزيمة التي أمتاز بها أبوه لما ترك الأسطول الضخم يتبدد ويتكسر ".
وإذا كان البعض يدعي أن سعيد باشا أهمل شأن الأسطول لأن بريطانيا أوعزت إلى السلطان بعدم السماح له بإنشاء أسطول قوي، فإن ذلك دفاع متهافت، حيث أن سعيد لم يشرع أصلاً في شيء من ذلك حتى تتدخل إنجلترا لدى السلطان بمثل هذا الكلام، كما أن سعيد لم يكن ليستمع إلى نصائح السلطان لو كان لديه عزيمة أو رغبة، والسلطان لم يكن يريد شق قناة السويس، ومع ذلك لم يستمع سعيد لنصائحه .

وهكذا فإن الجيش والأسطول على عهد سعيد قد وصلا إلى أسوأ أحوالهما وأصابهما الاضمحلال التام .

وإذا كان فتح السودان هو لعمل الوحيد الذي أفاد مصر ومازال، وهو العمل الذي كان يشتمل على كل الميزات كما تقدم، فإن سعيد باشا كاد يتسبب في كارثة مبكرة، " حيث فكر في إخلاء السودان(١٦)، ولكن أعيان البلاد ومشايخها توسلوا إليه أن يعدل رأيه محتجين بأن إخلاء السودان يؤدي لا محالة إلى تفاقم الحالة فيه، إذ تعم الفوضى فعدل عن رأيه "، والحمد لله أن أعيان السودان ومشايخها كانوا أكثر من سعيد حكمة وألا لو فعلها في ذلك الوقت المبكر، فلربما تحولت السودان بكاملها إلى المسيحية، ولربما ضاعت مصر أيضاً .

على أن سعيد كان مضطربًا في شأن إدارته للسودان، فتارة يقسمها إلى مديريات، وتارة يعود على النظام المركزي تحت قيادة حاكم واحد (حكم دار السودان) .

على أن من أطرف تصرفات سعيد باشا وأكثرها مأساوية في نفس الوقت، أن سعيد قد أشترك بالجيش المصري في حرب المكسيك، وهي حرب لا ناقة فيها لمصر ولا جمل، ولكن سعيد غريب الأطوار أراد أن يجامل نابليون الثالث إمبراطور فرنسا في ذلك العهد، فلبى دعوته حينما طلب إليه أن يمده بقوة حربية مصرية تعاون الجيش الفرنسي بها .

كان نابليون الثالث يريد أن يمد نفوذه إلى المكسيك، فاستغل قيام ثورة بها سنة (١٨٦١) وقام بتجريد حملة على المكسيك كان مصيرها الهزيمة، فاستنجد بصديقه سعيد باشا الذي أمده بكتيبة من (١٢٠٠) جندي من السودانين، ووصلت تلك القوة إلى هناك (١٩٦٢) وقاتلت إلى جانب فرنسا لمدة أربعة سنوات، قتل في خلالها قائد الكتيبة البكباشي جبره الله، وحوالي (٩٠٠) جندي آخرين، ولم ينجو من هذه الكتيبة إلا (٣٠٠) من الجنود عادوا إلى مصر (١٨٦٧) .

ولعل هذا يدل على مدى السفه والاستخفاف بأرواح المصريين ومصائرهم وسوء تصرف سعيد بجيشه وجنده، ومدى تغلغل النفوذ الأجنبي في مصر، وخاصة الفرنسي في ذلك الوقت .

ولعلنا ندرك مدى تغلغل ذلك النفوذ، وكثرة نزوح الأجانب إلى مصر، وقيام سعيد باشا سنة في سنة ١٨٦١ بإنشاء قضاء خاص باسم (قومسيون مصر) أو مجلس القومسيون يتألف من رئيس مصري وعضوين مصريين

وعضو أوروبي، وآخر يوناني، وعضو إسرائيلي، وآخر أرمني، ويختص بنظر القضايا التي ترفع من الأجانب على الرعايا المحليين، وللقنصليات أن ترسل مندوبًا من قبلها لحضور الجلسات " (١٧) .

وإذا كان سعيد ألغى المدارس، بل ووزارة المعارف كلها ، وجمد التعليم إلى حد بعيد، فإنه في الوقت نفسه لم يبخل على البعثات التنصيرية الأجنبية بمساعداته، فمنح إعانات سنوية لراهبات البون باستور (الراعي الصالح) وكانت لهن مدرستان بمصر والإسكندرية، ولراهبات الصدقة بالإسكندرية، ووهب للبعثة الأمريكية بناء بمصر لتتخذ مدرسة لها، وأعطى أول مدرسة إيطالية أنشأتها الحكومة الإيطالية بالإسكندرية إعانة قدرها (٢٤٠٠٠) جنيه، ووهب لها قطعة أرض في أجود جهات الإسكندرية تنشئ بها المدرسة (١٨) .

وسمح سعيد باشا بتأسيس شركة الملاحة النيلية (كل مؤسسوها أجانب، وكذلك كل رأس مالها) سنة ١٨٥٤، ولعل هذه أول شركة أجنبية أسست في عهد سعيد، وقد سوغ سعيد باشا إعطاء هذا الامتياز لشركة أوروبية بقوله: إن الحكومة عهدت إلى الشركة ببعض أعمال الإصلاح في ترعة المحمودية دون تكليف الخزانة المصرية .

كما سمح بتأسيس شركة أخرى مختلطة بين المصريين والأجانب ، وهي شركة الملاحة البحرية (١٨٥٧)، وكانت تقوم بالملاحة بين السويس وثغور الحجاز واليمن والقصير وسواكن ومصوع، وتنقل الحجاج ذهابًا وإيابًا إلى ثغور الحجاز، ولها بواخر أخرى بالبحر الأبيض المتوسط، وقد صفت

تلك الشركة على عهد إسماعيل، ومن أعمال سعيد الأخرى إصلاح ميناء السويس، وعهد بذلك إلى شركة فرنسية تعرف بشركة ديسو، وتعاقد سعيد باشا مع هذه لشركة على إنشاء حوض عائم لإصلاح السفن و على توسيع الميناء.

وفي صدد تزايد النفوذ الأجنبي يقول الراجعي: (١٩) " اجتمع في سعيد باشا عيبان جوهرين، الأول: ضعف إرادته، وقلة حظه من الحزم، والثاني: وهو أكبر خطرا وأسوأ أثرا من الأول ونعني به ثقته بالأجانب ثقة مطلقة، بحيث لم يكن يقوي على أن يخالف أو يرد لهم طلبا، وقد أخذ منهم بطانته وموضع سره، فانفتحت في كيان مصر ثغرات التدخل الأجنبي، وأهم هذه الثغرات منح امتياز قناة السويس والاستدانة من لبيوت المالية الأجنبية، وسوف نفردهذين الأمرين فصل خاص لكل منهما لخطورته وأهميته وتأثيره على مستقبل مصر فيما بعد .

ومن الأعمال التي قام بها سعيد سنه لائحة المعاشات للموظفين المتقاعدين، وهي النظام الذي بني عليه نظام المعاشات المتبع في مصر فيما بعد، كما قام سعيد بإنشاء خطوط تلغرافية على الطريقة الحديثة من الإسكندرية والقاهرة والسويس بعد أن كان الموجود منها في عهد محمد علي على طريقة شاب، كما مد سعيد خط السكة الحديدية بين القاهرة والسويس كتتمة لخط الإسكندرية والقاهرة سنة (١٨٥٨)، كما أهتم بإعداد مخازن للآثار المصرية، وكلف العالم ماربيت بوضع خريطة مفصلة للقطر المصري .

وعلى مستوى الزراعة والري، وملكية الأراضي، قام سعيد بتطهير ترعة المحمودية، بعد أن كاد الطمي يطمرها ويفسد استعمالها فلا تعود

صالحة لمرور السفن، ولا تجري فيها مياه الري بالقدر الكافي، وقد قام بهذا العمل (١١٥ ألف) عامل في غضون (٢٢ يومًا) فرفعوا حوالي (٣ مليون) متر مكعب من الأتربة، استخدموها في عمل طريق زراعي معبد على جانب الترعة، كما أصدر سعيد باشا اللائحة السعيدية المشهورة في (٥ أغسطس سنة ١٨٥٨) التي خولت للناس ملكية رقبة الأرض لأول مرة مما فتح الباب لنشأة الرأسمالية الزراعية، وسوف نناقش هذه اللائحة وتطور ملكية الأرض الزراعية، ونشأة الرأسمالية الزراعية فيما بعد .

(٨) بين سعيد وإسماعيل

(أ) قناة السويس

كانت القوى الاستعمارية تعمل على قدم وساق للسيطرة على مصر، وإذا كانت قد فشلت في ذلك من قبل مرتين (١٨٠٧، ١٧٩٨)، فأنها راحت تمهد الأرض هذه المرة، وتزرع فيها القابلية للاستعمار، وتمهد العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بشكل يسمح لها بتحقيق السيطرة أولاً، ثم تحقيق أكبر قدر من الاستقلال والهيمنة، واستمرار تلك السيطرة ثانيًا.

وإذا كنا قد بينا فيما سبق شيئاً من الميكانيزم الاستعماري لتحقيق ذلك، فأنا الآن قد أصبحنا في المرحلة السابقة للاستعمار مباشرة، حيث تسارعت الميكانيزمات وأخذت أبعادًا واسعة، إننا سوف نرصد في تلك المرحلة زيادة التغلغل الأجنبي عن طريق الشركات الاقتصادية الأجنبية، عن طريق الديون، عن طريق إرساليات التبشير الأجنبية، عن طريق تغيير الأوضاع القانونية والاجتماعية والاقتصادية السائدة بما يلائم مصالح الاستعمار المتربص .

لمحة تاريخية

لم يكن التفكير في وصل البحرين الأبيض والأحمر جديدًا ، ففي عهد الفراعنة تم الاتصال عن طريق النيل (قناة سيزو ستريس) وفي عهد الفتح الإسلامي أنشأ عمرو بن العاص الخليفة المعروف بخليج أمير المؤمنين سن ٢٣ هجرية، وبذلك أوصل النيل بالبحر الأحمر .

ومنذ أن بدأت أوروبا الصليبية في تطويق العالم الإسلامي، ظهرت العديد من المشروعات لوصل البحرين الأبيض والمتوسط، ففي السابع عشر

كتب الفيلسوف لابيتر رسالة إلى لويس الرابع عشر يدرس فيه مشروع حفر قناة السويس، ويحاول إقناع هذا الملك تبني ذلك المشروع .

وإذا كانت أوروبا الصليبية بعد فشل الحملة الصليبية الأولى، قد قررت تطوير العالم الإسلامي بحريًا، وبالتالي تجاريًا، فنشطت الكشوف الجغرافية، وتم اكتشاف مضيق رأس الرجاء الصالح وغيره، ولكن ضعف العالم الإسلامي أغرى الأوروبيين بإمكان احتلاله من جديد، وبالتالي بدأ التفكير في تقصير طرق المواصلات، وبدأ الاهتمام بوصل البحرين الأبيض والأحمر .

وفي إطار التناقض الثانوي بين إنجلترا وفرنسا، بدأ التفكير الفرنسي مبكرًا في حفر قناة السويس في عهد لويس الرابع عشر، وعندما جاء نابليون إلى مصر فكر في حفر القناة بين البحرين مباشرة، إلا أن مهندسي الحملة أخطأوا الحساب، وتخللوا أن مستوى البحر الأحمر أعلى من مستوى البحر المتوسط بتسعة أمتار، وأوصوا بعمل قناة إلى النيل .

ثم تجدد المشروع في عهد محمد علي، حيث عرضت الشركات الأوروبية هذا المشروع على محمد علي، وقامت بدراسة مبدئية له أثبتت إمكانية وصل البحرين مباشرة عن طريق قناة، حيث أن منسوب المياه في البحر الأحمر لا يزيد عن البحر الأبيض إلا بحوالي (٤٨ سم) في أقصى مكان، إلا أن محمد علي تهرب من العرض الأوروبي لاعتقاده أنه سيزيد من مطامع الدول الأوروبية في مصر، ولما تولى عباس الأول حكم مصر (١٨٤٨) تجدد عرض مشروع قناة السويس عليه، إلا أن عباس أهمل هذا العرض، ثم عاد فردينان ديليسبس وعرض المشروع مرة أخرى على عباس

عن طريق المسيو رويسيز قنصل هولندا في مصر، ولكن عباس الأول رفض هذا المشروع أيضاً، فلما جاء سعيد باشا أعاد النفوذ الفرنسي إلى مصر بعد أن كان تقلص في عهد عباس الأول، استطاع صديقه القديم فردينان ديليسبس أن يقنعه به فمنحه امتياز مشروع القناة في (٣٠ نوفمبر ١٨٥٤)، أي بعد شهر من توليه العرش .

إذن فقد كانت فكرة القناة فكرة قديمة، نفذت في عصر الفراعنة، ثم بعد الفتح الإسلامي لمصر في عهد الخليفة العادل عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) إلا أن تنفيذها كان عن طريق النيل، وعادت الفكرة إلى الظهور مرة أخرى على يد الفرنسيين خاصة وأوروبا عامة منذ القرن السابع عشر، إلى أن تم تنفيذها في (١٨٦٩) .

لا شك أن القناة من الناحية العامة، مفيدة لمصر وللإسلام وللإنسانية عامة، فتقشير طريق المواصلات العالمية أمر مرغوب في حد ذاته، وهو مفيد على المستوى الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، وتقريب المسافات بين الشعوب أمر إسلامي، بل واجب شرعي، وألا لما فكر المسلمون في عهد الفاروق عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في شقها، إلا أن إي عمل كما قلنا ينبغي أن يدرس من الناحية الشرعية والناحية الاستراتيجية معاً، وحساب الواقع العالمي، والظروف الدولية في موضوع ما أمر ضروري، فقد يكون الموضوع مشروعاً ومفيداً من حيث المبدأ، إلا أن الظروف المحيطة به ربما تجعله عملاً شديداً خطورة وضاراً بأصحابه في ذلك الوقت بالتحديد .

تنفيذ المشروع:

ما أن علم فردينان ديليسبس بارتقاء صديقه سعيد باشا عرش مصر حتى سارع إلى الحضور إليها، وقابل الباشا، وخرج معه في رحلة صحراوية، كان سعيد باشا يقود فيها جيشه من الإسكندرية إلى القاهرة عن طريق الصحراء الغربية، وأظهر ديليسبس مهارة كبيرة في ركوب الخيل، فنال إعجاب قواد الجيش الذين شاهدوه، واستغل ديليسبس هذه الفرصة، ففاتح سعيد باشا في أمر المشروع وزين له إنه إذا وافق عليه خلد ذكره، واكتسب ثناء العالم^(٢٠)، فوافق سعيد ووعد بمساعدته وتأييد مشروعه، وما أن بلغ سعيد القاهرة حتى منح ديليسبس امتياز شركة عامة لحفر قناة السويس (في ٣٠ نوفمبر ١٨٥٤) وهو العقد المعروف بعقد الامتياز الأول، وذلك بعد أيام معدودات من الرحلة الصحراوية، بل وبعد أربعة شهور فقط من تولي سعيد الحكم في مصر (يوليو ١٨٥٤) .

وعلى أثر ذلك قام المسيو ديليسبس مع مهندسين من موظفي سعيد باشا بدراسة المشروع، وانتهوا إلى الاتفاق على أن تنشأ القناة في أضيق نقطة في البرزخ (بين بور سعيد والسويس) - ولمزيد من طمأنة الناس على نجاح المشروع تم تشكيل لجنة دولية لإبداء رأيها في المشروع، فذهب أعضاء اللجنة إلى السويس وأجروا دراستهم على الطبيعة، ووافقوا على المشروع، كما وصفه ديليسبس مع المهندسين لينان بك وموجيل بك .

ثم جمع المسيو ديليسبس من بعض المالين الأوروبيين حصص التأسيس، وجعل قيمة الحصة (٥٠٠٠ فرنك) وخصص قيمتها لنفقات

المشروع الأولى على أن تحول قيمة الحصص على أسهم خاصة في الشركة عند تأليفها .

شروط عقد الامتياز

أصدر سعيد باشا عقد الامتياز الثاني في ٥ يناير (١٨٥٦)، صدق فيه على الامتياز السابق منحة إلى المسيو ديليسبس، ومنحه شروط الامتياز التي حولها للشركة، وخلصتها .

- ١- منحت الحكومة الشركة امتياز إنشاء قناة السويس بين بور سعيد والسويس، وإنشاء قناة عذبة تتبع من النيل، وتصب في القناة .
- ٢- تنازلت الحكومة للشركة مجاناً عن جميع الأراضي المملوكة لها، والمطلوبة لإنشاء القناة الملحة، وترعة المياه العذبة وتوابعها، وكذلك عن الأراضي القابلة للزراعة لتستصلحها الشركة وترويبها وتزرعها مع إعفائها من الضرائب لمدة عشر سنوات من تاريخ استثمارها .
- ٣- حولت الشركة (عدا ما تقدم) حق انتزاع الأراضي المملوكة للأفراد مما ترى لزومها لإجراء الأعمال، في مقابل دفع تعويضات عادله لأصحابها.
- ٤- على أصحاب الشركة إذا أرادوا ري أراضيهم بمياهها أن يحصلوا على ترخيص بذلك من الشركة مقابل تعويض يؤدونه .
- ٥- منحت الحكومة الشركة طول مدة الامتياز الحق في أن تستخرج من المناجم والمحاجر الأميرية كل المواد اللازمة لأعمال المباني وصيانتها وملحقات المشروع دون دفع أية رسوم، كما تعفي الحكومة الشركة من الجمارك والعوائد عن جميع الآلات والمواد التي تستوردها من الخارج.

- ٦- حدد أجل الامتياز (٩٩ سنة) من افتتاح القناة، تؤدي بعدها إلى الحكومة المصرية .
- ٧- تحصل مصر على (١٥%) من صافي الأرباح السنوية .
- ٨- يكون أربع أخماس العمال من المصريين، وتعهدت الحكومة ببذل مساعدتها للشركة، وتكليف جميع موظفيها وعمالها في جميع دوائر المصالح أن يمدوا الشركة بالمساعدة، (وقد فسر هذا الفعل على أنه تعهد من الحكومة المصرية بتسخير (أربع أخماس العمال) اللازمين لإجراء أعمال الحفر والإنشاء .
- ٩- يرأس الشركة ويديرها المسيو ديليسبس بصفته المؤسس لها طول المدة التي تستغرقها الأعمال، ثم لمدة أخرى قدرها عشر سنوات تبتدى من تاريخ استغلال الامتياز .

الانتقادات الموجهة لشروط عقد الامتياز

في الواقع فإن مجرد قراءة للشروط تعطيك الانطباع بمدى التساهل والإسراف اللذين تعهد بهما سعيد للشركة، فمن ناحية فإن سعيد خول للشركة مزايا تشارك بها الحكومة المصرية ملكيتها العامة، وسيادتها وتملكها مرافق ليس للأفراد من أهل البلاد حق تملكها، مما جعل من الشركة دولة داخل الدولة، فقد أعطي سعيد للشركة حق تملك الأراضي على جانبي القناة، وعلى جانبي الترعة الحلوة وملحقاتها" ٢ كيلو في كل اتجاه"، كما خولها حق استثمار الأراضي الزراعية المستصلحة وأعفاها من الضرائب، ليس هذا فحسب بل إن المصريين المالكين للأراضي التي تمر الترعة العذبة بالقرب

منها إذا أرادوا الاستفادة منه عليهم أن يحصلوا على ترخيص بذلك من الشركة مقابل تعويض، كما أن مصر لم تتمكن بشرط أن يكون المدير العام للشركة مصريًا، بل تركت ذلك للمسيو ديليسبس، والتزمت الحكومة بتزويد الشركة بما يلزم من أدوات الإنشاء عن طريق مناجمها ومحاجرها بدون دفع رسوم، كما أعفت الآلات اللازمة للحفر والمستوردة من الخارج من الجمارك وتعهدت بأن تمد الشركة بأربعة أخماس العمال اللازمين لعمليات الإنشاء والحفر، وفي مقابل كل هذا تحصل مصر على ١٥% من صافي الأرباح السنوية، وهو نصيب ضئيل بالمقارنة بما قدمته مصر، ولو أن هناك حكومة مستنيرة لأخذت أضعاف هذا النصيب لمجرد موافقتها على مرور القناة بأرضها دون أن تقدم أي مساعدة.

ويعلق الرافي^(٢١) على هذه الشروط "كانت شروطًا فادحة لا ترضى بها حكومة رشيدة ساهرة على مصالح البلاد".

ولعل السرعة التي تمت بها موافقة سعيد على المشروع والشروط المجحفة بمصر التي تضمنها عقد الامتياز جعلت عددًا كبيرًا من المؤرخين الراسخين يتهمون سعيدًا بالسفه، فكيف يقوم سعيد بالموافقة بمجرد اعتلائه عرش مصر؟ وكيف يستغل ديليسبس صداقته القديمة لسعيد، وإعجاب سعيد بقدراته في مجال الفروسية؟ كيف يكون هذا مبررًا لاتخاذ مثل هذا القرار الخطير بمثل تلك السرعة؟.

وإذا كان البعض يدافع عن سعيد بأن الأمر لم يكن مجرد صداقة مع ديليسبس، أو أنه جمع بين سعيد وديليسبس رابطة حب المكرونة أو غيرها، ولكن من وجهة نظر سعيد فإن مشروع القناة لم يكن اقتصادي أو تجاري أو

حضاري، وإنما كان بمثابة إعلان لتغيير في سياسة مصر الخارجية تقوم على عمل محور مصر وفرنسا، وأن السرعة التي تم بها توقيع فرمان الامتياز بعد أسبوعين من تقديمه لم تكن إلا من قبل وضع تركيا وانجلترا أمام الأمر الواقع". (٢٢)

وفي الحقيقة فإن هذا التبرير أو الدفاع عن سعيد يزيد الطين بلة، بل ويجعل سعيد مداناً أكثر، فالإعلان عن سياسة خارجية جديدة لا يبرر التفريط والتساهل في حقوق مصر، كما لا يبرر اتخاذ قرار ضخم وخطير مثل هذا، وإذا كان قرار ضخم وخطير مثل هذا، وإذا كان مجرد الإعلان عن قيام محور مصر وفرنسا، يبرر التساهل في حقوق البلاد فإن على الأرض السلام، كما أن علينا أن ندرك أن محور مصر وفرنسا المزعوم، كان قائماً أيام محمد علي ومع ذلك فإن محمد علي رفض مشروع قناة السويس، إلا أن المدافعين عن سعيد يضيفون إلى ما سبق أن مصر اشترت (٥٠ ٠/٠) من أسهم القناة وبالتالي فلا داعي للحديث عن قلة نسبة الربح المخولة لمصر بموجب عقد الامتياز (١٥ ٠/٠)، إلا أن ذلك التبرير أيضاً يؤكد سفه سعيد باشا، ف شراء مصر لـ ٥٠ ٠/٠ من الأسهم بأموالها، لا علاقة بعقد الامتياز، فمن الناحية التجارية البحتة، فإنك تشتري أسهم في شركة ما في أي مكان وزمان يترتب عليه مشاركتك في لربح بنفس النسبة ولا شيء جديد في هذا، ولكن الاعتراضات موجهة إلى نسبة أ لـ ١٥ ٠/٠ في مقابل ما تنازلت مصر عنه من أموال وأراض ومحاجر وعمال وجمارك هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن شراء الحكومة المصرية لـ ٥٠ ٠/٠ من أسهم القناة يؤكد أن

سعيد اشترى التراواي من ديليسبس، فما دامت الأراضي لمصر، والترعة العزبة لمصر، والعمال لمصر، وكل شيء مقدم من مصر، والأموال لشراء الأسهم معظمها من مصر، ٥٠% أو أكثر فلماذا لا يكون العمل مصرياً خالصاً، وما الداعي للشروط المجحفة، وإدخال الأجانب في هذا العمل كشركاء ومديرين بما يترتب عليه من التزامات خطيرة على مصر، إن شراء مصر ٥٠% من الأسهم لم يكن إلا من قبيل تحميل مصر المزيد من الأعباء، أو تحميل مصر العبء كاملاً في حفر القناة لتسقط الثمرة في فم أوروبا، وجدير بالذكر هنا أن الحكومة المصرية باعت فيما بعد ٥٠% من صافي الربح أيضاً .

ومما يؤكد سفه سعيد أنه برغم أن العقد لا ينص على سخرة العمال المصريين في حفر قناة السويس، إلا أن سعيد فسر النص كما يريد ديليسبس تماماً، فسخر العمال المصريين للعمل في القناة، مما أدى إلى كوارث إنسانية باهظة .

الانتقادات الموجهة إلى إنشاء القناة من حيث المبدأ

يعتبر الرافي " أن قناة السويس كانت شؤماً على مصر واستقلالها، وأنها كانت أكبر غلطة لسعيد باشا في تاريخه، ويعدد الرافي مساوئ القناة كالتالي " (٢٣) :

أولاً: أن القناة عرضت استقلال مصر للخطر، فأنها أطمعت فيها الدول الأوروبية .

ثانيًا: أن سعيد باشا بقبوله إنشاء القناة على يد شركة أجنبية فتح ثغرة ثانية للتدخل الأجنبي .

ثالثًا: أنه أسرف في منح الشركة إمتيازات وحقوق جعلها شريكة مصر في سيادتها على أرضها، وجعلت منها حكومة داخل حكومة.

رابعًا: لم تستفد مصر من الوجهة الاقتصادية فائدة ما من القناة، بل على العكس أضرتها اقتصاديًا، لأن طريق التجارة بين أوروبا والشرق تحولت من داخل مصر إلى القناة المائية التي أصبحت ملكا لشركة أوروبية، فخرت مصر الأرباح التي كانت تعود عليها من مرور المتاجر في وسط الدلتا بطريق النيل أو السكك الحديدية.

خامسًا: على الرغم من مضار المشروع لمصر فإنها أنفقت عليه من مالها حوالي (١٦ مليون جنيه) .

أما الذين دافعوا على المشروع، ومعظمهم من المؤرخين الفرنسيين خاصة، والأوروبيين عامة، ومن لف لفهم وسار على وتيرتهم من متقفي المدرسة الاستعمارية في مصر، وعلى رأسهم لويس عوض، فإنهم استندوا في دفاعهم إلى أن القناة عمل حضاري وإنساني عظيم، يسهل طريق المواصلات العالمية، ويربط الشرق بالغرب، إلا أن أحدًا من المؤرخين الأوروبيين أو المصريين لم يجد بداً من الاعتراف بأن شروط الامتياز كانت مجحفة، وأن ديليسبس هو الذي صاغها واستغل سذاجة سعيد باشا في الموافقة عليها، وإصدار فرمان بها" (٢٤) ، ومما لا شك فيه أن النظرة الموضوعية

لمسألة إنشاء القناة من حيث العموم تفرض علينا أن نؤكد على عدد من الحقائق التالية:

- أن المسلم يتحمس لأي عمل حضاري وإنساني يخدم الحضارة أو الإنسانية وهو مأمور بالعمل على عمارة الأرض، وبالتالي فإن إنشاء قناة تربط بين البحرين الأبيض والمتوسط، وتقتصر سبل المواصلات البحرية، وتسهل عمليات التبادل التجاري والحضاري والثقافي، أمر يتوافق مع نظرة المسلم وأوامر الدين الإسلامي الحنيف .
- أنه لو كانت السيادة في ذلك الوقت لصالح المسلمين، لكانت القناة خيرًا محضًا، فهي تفيد في الربط بين أجزاء العالم الإسلامي، كما تفيد نقل التجارة والثقافة والحضارة بين الشرق والغرب، وهو أمر يفيد ويساعد على أداء رسالة المسلمين في تحرير العالم، ونشر العلم والنور بين ربوعه .

على أن للمسألة عددًا من الجوانب الأخرى والمخالفة لذلك، فمن ناحية فإن إنشاء القناة جاء في وقت حرج بالنسبة لظروف العالم الإسلامي، أي في الوقت الذي كانت فيه أوروبا الصليبية قد بدأت في بسط نفوذها على العالم، وإنشاء القناة يسهل لها تلك العملية كما يسهل لها عمليات النهب والاستغلال والقهر، ومن ناحية ثانية فإن ظروف الصراع على مصر كانت دقيقة بحيث أن إنشاء القناة جعلها أكثر تعقيدًا، ومن هنا نسأل أنفسنا سؤالاً، هل أدت القناة إلى احتلال مصر؟! والواقع أن سؤالاً مثل هذا هو تبسيط للأمور أكثر مما تحتمل، وإذا كان الرافعي مقتنع بأن القناة كانت سبب في ضياع استقلال مصر، فأننا نخالفه في النوع تمامًا، ونتفق معه في الدرجة، فلم تكن القناة سببًا

لإحتلال مصر، فالسيطرة على مصر سواء وجدت القناة أو لم توجد، كان هدفاً استعماريًا ثابتًا، ومصر قبل أن تحفر القناة تعرضت لغزوتين استعمارييتين على يد فرنسا، ثم إنجلترا في ١٧٩٨، ١٨٠٧، وكل ما فعلته القناة هو أنها سرعت وتيرة الإحتلال والتهاب الصراع على مصر، وبالتالي أدت إلى زيادة في درجة الرغبة في السيطرة على مصر، ويبقى أن ندرك أن السيطرة على مصر هدف استعماري ضمن أهداف الاستعمار في السيطرة على العالم الإسلامي وضمن الروح الصليبية الأوروبية التي كانت موجودة دائمًا ومنذ وقت طويل، ومن ناحية ثالثة فإن من الصحيح أن إنشاء شركة قناة السويس كان شكلا من أشكال النفوذ الأجنبي الذي تسلسل إلى بلادنا، ولكن شكل هذا النفوذ كان خطة ثابتة، أي أن النفوذ الأجنبي هو الذي أدى إلى أقناع سعيد بالقناة، ولم تكن القناة سببا في هذا النفوذ، بل كانت نتيجة له صارت بدورها وسيلة تعميقه وزيادته، وتوسيع قاعدته .

ويبقى بعد ذلك أن نقول أن شروط الامتياز كانت مجحفة بمصر، وأنه من المتفق عليه بين المؤرخين، أن سعيد قد تعرض لعملية خداع منظمة وفضيحة على يد ديليسبس، ولو كان سعيد مصرًا على إنشاء القناة برغم مخاطرها، فقد كان من الممكن وفقًا لما بذله من أموال لتلك الشركة أن تنشأ القناة مصرية لو توفر العزم والنية، فلم تكن إنشاء القناة أكبر من إنشاء القناطر الخيرية مثلاً، ولم تكن عملية الإنشاء مستحيلة على يد حكومة سعيد ذاته، الذي قام بإعادة حفر ترعة المحمودية، وإنشاء طريق على جانبها، الأمر الذي تكلف جهود عمل حوالي (١٣٥ ألف) عامل لمدة ٢٣ يومًا، وتم رفع

حوالي ٣ مليون متر مربع من التراب من قاعها، ومن يستطيع أن يحشد هذا الجمع من العمال وينجز هذا العمل في ذلك الوقت كان قادرًا على حفر قناة السويس .

بذل سعيد كل ما في وسعه لتنفيذ المشروع، ففي البداية دفع (١٠٠ ألف جنيه) مصري، وهي كل ما في خزانته لبدأ العمل، وفي ٥ نوفمبر (١٨٥٨) عرض ديليسبس أسهم الشركة للاكتتاب العام بفرنسا وغيرها من الدول الأوروبية، فلقبت إقبالاً عظيماً، وغطت أسهم الاكتتاب عدة مرات، واكتتب سعيد باشا بما يقرب من نصف مجموع الأسهم، وفي ٢٥ أبريل (١٨٥٩) أفتتح العمل في حفر قناة السويس، واستمر العمل في المشروع إلى أن تم تنفيذ الجزء الأول منه من البحر الأبيض حتى بحيرة التمساح، ومات سعيد باشا في ١٨ نوفمبر سنة (١٨٦٢).

إسماعيل يسعى في تخفيف شروط الامتياز

قال إسماعيل ما رآه من فداحة المزايا التي نالتها الشركة في شروط الامتياز الذي أبرمه سعيد باشا، فسعى جهده في تخفيفها، ويقال أنه فكر في أن يتولى بنفسه تنفيذ المشروع، وإلغاء فرمان الامتياز، ولو فعل ذلك لكان خيراً له ولمصر وللعالم الإسلامي، إلا أنه اكتفى بالاعتراض على أربعة شروط من شروط الامتياز، وسعى في إبطالها وهي:

١- تعهد الحكومة بتقديم العمال الذين تحتاج إليهم الشركة حتى (٢٠ ألف) باستمرار، وزعم الشركة أن لها مطالبة الحكومة بتعويض في حال تقصيرها أو عجزها عن تقديم هذا العدد.

٢- ملكية الشركة لترعة المياه العذبة .

٣- ملكية الشركة لجميع الأراضي التي ترى أنها في حاجة إليها لحفر القناة، أو الترعة العذبة، وإعفاؤها على الدوام من دفع الأموال الأميرية عليها ، وملكيتها لجميع الأراضي التي تستصلحها وتزرعها وإعفاؤها من دفع ضريبتها لمدة عشر سنوات .

٤- اضطرار الحكومة لنزع الملكيات والأطيان المملوكة للأفراد إذا احتاجت إليها الشركة لاستغلال امتيازها .

وقدفاوض إسماعيل الشركة لإلغاء هذه الشروط، واعتمد في مفاوضاته على حجج وأسانيد قوية، هي أن قوانين الدولة العثمانية لا تبيح السخرة التي

يؤدي تنفيذ الشرط الأول إليها عمليا، كما أن تلك القوانين لا تجيز التنازل للأجانب عن ملكية الأراضي والعقارات .

وبديهي أن الشركة عارضت في هذه المطالب، وساندها في تلك المعارضة الصحافة الأوروبية، والبيوت المالية الأوروبية، والحكومات الأوروبية، ولما أشد الجدل اضطرت الخديوي إسماعيل تحكيم الإمبراطور نابليون الثالث إمبراطور فرنسا، وكانت هذه من الأمور العجيبة، فكيف يكون إمبراطور فرنسا هو الخصم والحكم في نفس الوقت، ومن المعروف أن ديليسبس فرنسي، ومعظم المساهمين في الشركة فرنسيين، والشركة تكاد تكون فرنسية، والمشروع ذاته نشأ بتشجيع فرنسي، وبديهي أن الحكم سيكون مجحفاً بمصر إلى حد بعيد .

أصدر نابليون الثالث الحكم في ٦ يوليو سنة ١٨٦٤ كما يلي:

١- إبطال حق الشركة في مطالبة الحكومة بتقديم العمال المصريين، وإلزام الحكومة المصرية في مقابل ذلك بتعويض مالي تدفعه للشركة مقداره (٣٨ مليون فرنك) .

٢- تنازل الشركة للحكومة عن كل حق في ترعة المياه العذبة ، والتزام الحكومة بإتمامها، مع احتفاظ الشركة بحق الانتفاع بها، وإلزام الحكومة مقابل هذا بدفع تعويضات قدرها ١٦ مليون فرنك .

٣- جعل الأراضي المملوكة واللازمة للمشروع ٢٣ ألف هكتار تقريباً، "الهكتار يساوي ١٠ ألف متر، أي أكثر من فدانين" .

٤- إعادة الأراضي الأخرى التي أتضح عدم لزومها للمشروع ومساحتها ٦٠ ألف هكتار، مقابل تعويض تدفعه الحكومة للشركة مقداره ٣٠ ألف فرنك .

وإذا تأملنا نصوص ذلك الحكم المجحف الذي أصدره نابليون الثالث إمبراطور فرنسا، نجد أن إسماعيل وصل إلى شروط ربما أسوأ من التي وصل إليها سعيد، والشيء الإيجابي الوحيد هو إلغاء السخرة بما فيه من نظرة إسلامية وحضارية وأخلاقية لا تقدر بثمن، ولكن فداحة ذلك الحكم فيما يخص إلغاء شروط توريد العمال المصريين، هو أنه ألزم الحكومة المصرية بدفع ٣٨ مليون فرنك في مقابل ذلك، رغم أن النص الأصل لعقد الامتياز الذي أبرمه سعيد لم يكن ينص على التزام الحكومة بعدد معين من العمال، ولكن فقط (أربعة أخماس) العمال يكونون من المصريين، وأن الحكومة تعهدت ببذل مساعداتها للشركة، أي النص لم يكن يلزم الحكومة إلا بتقديم المساعدة في هذا الصدد، وكلمة المساعدة لا تعني إطلاقاً لا تقديم العمال، ولا تسخيرهم، وكان النص يلزم الشركة بأن يكون (أربعة أخماس) العمال من المصريين، أي أنه يحجب إلى حد ما العمالة الأجنبية، أي أن الإمبراطور نابليون الثالث قد حرر بذلك عملياً بذلك الحكم الشركة من الالتزام بالعمالة المصرية، وفتح الباب أمام العمالة الأجنبية، ليس هذا فحسب، بل ألزم الحكومة المصرية بتمويل ذلك عن طريق دفع تعويض قدره ٣٨ مليون فرنك، والعجيب أن الإمبراطور لم يخجل من ذكر ذلك صراحة في حيثيات حكمه، قال: " أن ذلك سيضطر الشركة على جلب عمال من أوروبا، وتدفع لهم فروقاً في الأجرة !! "

ولو تأملنا البند الثاني والثالث والرابع من الحكم، لوجدنا أن الإمبراطور
الزم الحكومة المصرية بدفع تعويض على أراض وأعمال لم تكن ملكاً لها
أصلاً، ولم تبذل فيها شيئاً من الجهد ثانياً.

والخلاصة أن هذا الحكم العجيب أعطى للشركة من الموارد ما يكفل لها
استكمال المشروع على نفقة مصر!! .

انتهى العمل في المشروع واتصلت مياه البحرين الأبيض والمتوسط سنة
١٨٦٩، وافتتحت القناة رسمياً للملاحة في ١٧ نوفمبر، وأقام الخديوي
إسماعيل بهذه المناسبة احتفالات ضخمة لم يسبق لها مثيل في الإسراف
والتبذير، وقد بلغت تكاليف تلك الحفلات ١,٤ مليون جنيه .

إذا كان مؤلف "تاريخ مصر المالي"^(٢٥) قد قدر ما خسرت مصر في
إنشاء القناة بحوالي ١٦,٨ مليون جنيه، فإن الراجحي وكثير من المؤرخين
المحترمين قد وافقه على هذا التقدير، وإذا كان تقرير الحكومة الذي قدمته إلى
مجلس شورى النواب بجلسة ٢٠ رجب ١٢٩٣ هـ قد قدر مجموع ما دفعته
مصر في قناة السويس (١٦,٠٧٥,١٩٩) وهو رقم قريب جداً من الرقم
السابق، مما يجعلنا نثق في ذلك الرقم، فإن هذا يدل دلالة قاطعة أن القناة قد
أنشأت بالكامل على نفقة مصر، وإذا كانت الشركة بحسب إحصائياتها
الرسمية تدعي أن نفقات إنشاء القناة بلغت نحو ١٨ مليون جنيه، إذا فقد أنفقت
مصر ٩٦,٣ % من نفقات إنشاء القناة، بالإضافة إلى تسخير العمال
المصريين للعمل فيها، وكذلك الأراضي والمنشآت المملوكة لمصر، وإعفاءات
الضرائب، والمحاجر وغيرها، أي المحصلة أن سعيداً كان مغفلاً كبيراً، وقع
ضحية نصاب هو ديليسبس، الذي أنشأ القناة على أرض مصرية وبأموال

مصرية، على أن تؤل فائدتها كاملة إليه وإلى المساهمين الأوروبيين، بل وربما خرج ديليسبس نفسه بمبلغ من المال لا بأس به ، فإذا كانت إحصائيات الشركة الرسمية تدعي أن النفقات ١٨ مليون، فإن الواقع يقول أن التكاليف الحقيقية أقل من هذا بكثير، وبالنظر إلى ما اختلسه ديليسبس، وبالنظر إلى المرتبات الضخمة التي أخذها لنفسه ولبطانته، ديليسبس نفسه قد طالت له الشبهات في عملية قناة بنما، فليس غريباً أن يفعل ذلك في قناة السويس، وإذا كانت بنما ذات صاحب يفتش ويبحث عن اختلاسات ديليسبس، فإن مصر عمليا كانت بلا صاحب أو بصاحب سفيه .

أي أن الحقائق المجردة تقول أن مصر بمواردها الذاتية كانت قادرة على تنفيذ المشروع بكاملة، وتوفر على نفسها ضياع المشروع كله بعد أن أنفقت عليه أكثر مما احتاجه من نفقات، وإذا قال قائل أن النفقات التي دفعتها مصر في القناة كانت معظمها قروض، لقلنا أن الأمر لا يختلف، فلو كان لابد من حفرها فلتحفر بالقروض، وتكون خالصة لمصر أفضل من أن تحفر أيضاً بقروض مصرية، وتقع ثمرتها بالكامل في فم الأجانب، وإذا لم تكن ضرورية فلا داعي لها أصلاً، إذا كانت الخزانة لا تسمح لأن القروض تفتح باب عدم الاستقرار والنفوذ الأجنبي، وهي عملية خاسرة بكل المقاييس .

وما زاد الطين بلة أن إسماعيل باع أسهم مصر في القناة سنة ١٨٧٥ لإنجلترا، أي أن مصر خسرت أسهمها وأدخلت النفوذ الإنجليزي لمصر في نفس الوقت!! ليس هذا فحسب، بل إن مصر تنازلت عن ١٥ % من الأرباح

التي كانت تؤول لها بمقتضى عقد الامتياز في مقابل أن تحصل على ٨٨٠ ألف جنيه .

أي أن مصر خسرت كل شيء، فخرجت من المولد بلا حمص كما يقولون، ووصل الأمر إلى حد أن حملة أسهم القناة عقدوا اجتماعاً للجمعية العمومية في ٢٤ أغسطس ١٨٧١، وقرروا تجريد مصر من حقها في التصويت في مجلس إدارة الشركة .

ولم يجد الخديوي إسماعيل أمامه لعلاج هذا الوضع المحرج إلا تعيين المسيو فردينان ديليسبس وكيلاً مفوضاً لمصر في مجلس إدارة الشركة إنقاداً للمظاهر، وحفظاً للشكل "أي أن ديليسبس يفاوض ديليسبس" .

أوراق لويس عوض (اليمن الفرنسي)

ومادام الشيء بالشيء يذكر، فإن إنشاء قناة السويس، بالظروف والأوضاع والملابسات التي تمت فيها تفتح ولا شك ملف النفوذ الفرنسي، وبالتالي ملف لويس عوض، وإذا قلنا أن المدرسة الإسلامية في تحليل التاريخ والنظر إليه تنقسم إلى عدة مدارس بعضها يخدم الاستعمار مباشرة، ويعرف عن نفسه ذلك ويعرف غيره عنه ذلك أيضاً، وبعضهما يخدم مخططات الاستعمار دون أن يدري، فهناك مثلاً اليمن الفرنسي، واليمن الإنجليزي، واليمن الأمريكي" وكلهم في إطار المدرسة الاستعمارية التي تخدم عن قصد مخططات الاستعمار وتروج له"، وهناك اليمن المصري الذي يخدم مخططات الاستعمار عن غير قصد "مثل مثقفي حزب الوفد مثلاً" وطبيعي أن تتداخل التحليلات لدى كل المدارس اللإسلامية، وتتفق وتختلف في إطار تناقضاتها الثانوية، بل في داخل المدرسة الواحدة ذاتها تظهر بعض

التناقضات الثانوية، وإذا كان علينا أن نضرب أمثلة توضيحية نجد مثلاً أن محمد حسنين هيكل ومصطفى أمين يمثلان المدرسة الأمريكية أو اليمين الأمريكي، رغم ما بينهما من تناقضات ثانوية تصل إلى اتهام كل منهما الآخر بالعمالة لأمريكا ذاتها .

ونجد أن المدرسة الإنجليزية يمثلها أعضاء حزب الأحرار القديم، وأمين عثمان مثلاً الذي قال أن احتلال بريطانيا لمصر مثل الزوج الكاثوليكي، ونجد أن المدرسة الفرنسية (اليمين الفرنسي) ممثلة في لويس عوض وغالي شكري، وبديهي أن أثر كل مدرسة وظهورها أو علو ضجيجها يرتبط بلحظات التماس بين مصالحنا كأمة إسلامية عموماً، وكدولة مسلمة في مصر خصوصاً، وبالتالي نجد أن اليمين الأمريكي حالياً في مصر هو الأعلى صوتاً والأكثر ضجيجاً وسيطرة، ولعلنا ندرك سمات المدرسة الاستعمارية عموماً، إذا أخذنا المدرسة الفرنسية (اليمين الفرنسي) وأخضعناه للدراسة، فلويس عوض ينحاز إلى النفوذ الفرنسي والثقافة الفرنسية، فإذا ما تعارض ذلك النفوذ مع مصالح مصر كان عليه أن يبرر ويدافع عن النفوذ الفرنسي، وفي هذا الصدد لا مانع لديه من انتقاد إنجلترا أو أمريكا إذا كان هناك تعارضاً مع مصالح فرنسا (التناقض الثانوي) فإذا لم يوجد ذلك التناقض الثانوي فهو ينحاز إلى إنجلترا ضد مصر، وإلى أمريكا ضد مصر .

لأن التناقض الثانوي هنا لا يمنع من الانحياز إلى توجهه الاستعماري، أي أنه استعماري التوجه عموماً فرنسي التوجه خصوصاً، ولا ينحاز أمثال لويس عوض أو كل اليمين الاستعماري "فرنسي-أمريكي إنجليزي" إلى مصر

إلا في حالة واحدة وهي الدس لارتباطها بالأمة الإسلامية أو مصالح عموم المسلمين، فهنا تذرّف دموع التماسيح على مصر ومصالح مصر، ليس من قبيل حب مصر ولكن من قبيل انحيازها الأساسي ضد الحضارة الإسلامية ومصالح المسلمين.

وإذا جئنا إلى اليمين المصريّ "الوفد مثلاً" نجده مقتنع بأن مجد مصر ونهضتها مرتبطاً باقتباس الحضارة الأوروبية واستخدام مناهجها في النهضة، ولكن على أن يكون الهدف هو مصالح مصر الذاتية وأن يكون لها مكاناً لاثقاً بين دول العالم، لا مجرد تابع ذليل لأحدى القوى، وطبيعي أن تلك النظرة قاصرة وتبسيطية لأن حقائق التاريخ والجغرافيا والوجدان الشعبي والمصالح ذاتها تجعل نهضة مصر مرتبطة بنهضة الإسلام وإلا فلا كيان لها، وهذا ما يجعل الوفد قد تخبط ووقع في أخطاء جسيمة وكان غير قادر على تحقيق استقلال مصر أو بعث نهضتها أبان صعوده بعد ١٩١٩ .

وعلى كل حال فكل هذه المدارس غير جماهيرية ولا وجود لها على المستوى الشعبي، وهي قاصرة على النخبة المثقفة وحوار الصالونات المكيفة، وهي أيضاً في برامجها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية منحازة للنخبة ومعادية للجماهير وغير قادرة على خوض معركة واحدة.

وليس عجباً أن نجد المدرسة الإسلامية هي ضمير الأمة وطليلة الجماهير وهي الموجودة على المستوى الشعبي، وهي التي خاضت المعارك التي يسيل فيها الدم ضد الاستعمار والصهيونية وقادرة على الاستجابة للتحديات المختلفة، ومنحازة في برامجها والاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلى الجماهير وغير نخبوية، وتلك المدرسة ممتدة في الزمان والمكان ولعل

أهم عناصرها في التاريخ المعاصر هي الكفاح ضد الحملة الفرنسية في كل قرية ومدينة مصرية تحت قيادة علماء الأزهر هي عمر مكرم، الأفغاني، النديم، أحمد عرابي، مصطفى كامل، محمد فريد، أحمد حسين، حافظ سلامة وغيرهم، وهي أنها شديدة الاتساع والعمق وغير مصمتة ونجد على جانبيها الكثير من الشرفاء أصابهم شيء من التشويش، لم يؤثر في جوهرهم كالرافعي مثلاً .

على كل حال فلنعود إلى لويس عوض، هل لقيمة لويس كمتقف أو كمؤرخ؟ بالطبع لا، فلا هو مؤرخ، ولا هو متقف، ، أنه مجرد طفيل يردد أقوال الكتاب الفرنسيين في أي موضوع ليس إلا، ولكن لأن فتح أوراق لويس عوض يعطينا نموذجًا للمدرسة الاستعمارية، فنفهم أساليبها وطرقها، ونعرف النقاط الإيجابية والسلبية، ولو بمفهوم المخالفة في تاريخنا، ونعرف ما يغيظ الاستعمار منا، أو بكلمة أخرى نقاط قوتنا التي تغيظه أو تعرقل مشروعه فنركز عليها ونجلوها ونشد عليها بالنواجز .

وإذا كنا قد تتبعنا في الجزء الأول من هذا البحث ما قاله لويس عوض في شأن الحملة الفرنسية وعمالها، فأنا سنحاول تتبعه مرة أخرى بمناسبة إنشاء قناة السويس، وملابساتها، وحكمه على عهد عباس وسعيد .

فإذا كان عباس الأول قد قلص النفوذ الفرنسي، فهو في رأي لويس عوض جاهل وغبي ومتخلف، أما سعيد فسياسي بارع من وجهة نظر لويس عوض لأنه أعاد النفوذ الفرنسي إلى مصر، وبرغم أن سعيد أغلق المدارس، وألغى وزارة المعارف ذاتها، فهو صاحب ثقافة رفيعة لأنه فتح الباب لمدارس

الإرساليات التبشيرية وقدم لها الهبات والمعونات، وإذا كان قد جرى العرف بين عدد كبير من المؤرخين أن يصوروا سعيد باشا في صورة المغفل الكبير أو الصعيدي الذي اشترى الترامواي من ديليسبس" كما يقول لويس عوض في إطار الاستنكار طبعًا في مرجعه السابق ص ٣٩، فإن لويس عوض يبرر ذلك بأن سعيد لم يكن ينظر إلى مشروع القناة كمجرد مشروع اقتصادي أو تجاري أو حضاري وإنما كان بمثابة إعلان لتغيير خطير في سياسة مصر الخارجية يقوم على محور مصر وفرنسا " (٢٦) " يا راجل أختشي، عيب عليك، فهل يمكن أن يقدم ذو عقل على مثل هذا المشروع الكبير والخطير على كل مستوى، لمجرد إعلان محور جديد، وهل إعلان المحاور يكون بهذه الطريقة، والأصل في السياسات الملوكية أخفاء المحاور وليس إعلانها، وهل تحتاج المحاور لإعلان أصلاً، هل كان قناصل الدول في غيبوبة مثلاً على سعيد أن يوقفهم منها، أم أن محور مصر وفرنسا كان صنفاً جديداً من مساحيق الغسيل تحتاج لإعلانها، لقد جعلت سعيداً بدفاعك الغبي عنه عبيطاً وأهلاً بهذه الطريقة، أننا نفهم مثلاً أن يكون سعيد مقتنع بالمشروع في ذاته أو في آثاره الإنسانية والحضارية، حتى ولو اختلفنا معه، أما أن يقدم سعيد على عمل بمثل هذه الخطورة لمجرد إعلان محور، فهذا من قبيل الاستهبال، وعلى كل حال فإن محور مصر وفرنسا، كان قائماً أبان حكم محمد علي، ومع ذلك فقد رفض محمد علي هذا المشروع عندما تم عرضه عليه. م.م. "

وفي إطار دفاع لويس عوض عن عقد الامتياز الذي أجمع المؤرخون على أنه كان مجحف فإنه يقول " وقد كتب المؤرخون باستفاضة عما تورطت فيه مصر بسبب هذه الشروط، مما جلب عليها الخراب، وفي اعتقادي أن

الأمر بحاجة إلى مزيد من الدراسة الموضوعية " (٢٧) (أدرس يا عم لويس م.م) .

"ففي تقديري - تقدير لويس عوض - أن خراب مصر الذي أفاض الرافعي وغيره في تصويره لم يكن نتيجة لعقد الامتياز وشروطه، وإنما كان بسبب ضعف مصر السياسي الذي مكن من إساءة تأويل نصوص هذا العقد، " لغاية هنا ماشي فالضعف السياسي يؤدي إلى كوارث طبعًا، ولكن عقد التأسيس كان ظالمًا أيضًا، وهو أحد أسباب الخراب وليس السبب، فلو لم تكن هناك قابلية للخراب لما تم توقيع العقد أصلا م.م " ، " كما أن الذي أول العقد أو أساء تأويله هو ديليسبس ونابليون الثالث الذي دافعت عنهم بحرارة م.م " ، لنستكمل أقوال لويس عوض " أما العقد نفسه فهو في صلبه عملية تجارية بموجبها أجرت مصر رقعة من أراضيها بقصد الاستغلال التجاري لمدة (٩٩ سنة) مقابل حصة في صافي الأرباح تبلغ ١٥% وهي قيمة إيجابية لا بأس بها " .

"يا راجل عقد تجاري أم نصب تجاري، يعني مصر تتنازل عن سيادتها على أراضيها للشركة، وتعطيها العمال، المال، الماء العذب، الأراضي الزراعية، والإعفاءات الجمركية، وحق استغلال المحاجر، كل ده بـ ١٥% من الأرباح يا بلاش م.م " ، ويختتم لويس عوض بقوله " وفي رأينا - رأي لويس - أن مشروع القناة كان عملية تجارية مغرية لمصر " . "يا راجل أختشي م.م "

يقول لويس عوض في ص ٤٦ " وفي رأبي أن سعيد رغم كل ما وصف به من سذاجة لم يكن مغفلا حقيقياً في كل ما عقد من اتفاقيات أو منح من امتيازات، وأكثر تساهلاته ناتج من أنه كان عملياً وبحسب أحوال زمانه فاقد القدرة على المساومة، لقد كان مقتنعاً بسلامة المشروع كعمل حضاري ، وكمشروع استثماري بوجه عام، وكمشروع استثماري فيه خير لمصر، لو استثمرت فيه، ولم يكن لديه شيء يقدمه للمشروع إلا الأراضي التي شقت فيها القناة وملحقاتها، ولم يكن لدى مصر المال اللازم لتمويل المشروع، ولم تكن لديها الخبرة الفنية الكافية " .

وهنا فإن لويس عوض يناقض نفسه، ربما لكون ذاكرته ضعيفة، فمنذ قليل منذ (٧ صفحات) لا أكثر قال: " أن سعيد لم يكن ينظر إلى المشروع كمشروع تجاري أو حضاري، إنما بمثابة إعلان محور مصر وفرنسا ".
وها هو يعود ليقول إن سعيد كان مقتنعاً بسلامة المشروع حضارياً وتجارياً!! .

ليس هذا فحسب، بل لويس عوض يدعي أن مصر لم يكن لديها المال والخبرة لتنفيذ المشروع، وعملياً قدمت مصر ٩٣,٣ % من تكاليف المشروع (تكلف المشروع ١٨ مليون جنيه أنفقت مصر ١٦,٩ مليون جنيهه) وإذا خصمنا اختلاسات ديليسبس وبطانته ومرتباتهم الضخمة لكان مجموع ما أنفقته مصر أكثر من تكاليف إنشاء المشروع، من ناحية الخبرة، فهذه لعمرى حجة المدرسة الاستعمارية دائماً ومصر حققت في عهد محمد علي من المشروعات التي تحتاج إلى الخبرة أكثر بكثير من قناة السويس، ألم يبق من تلك الخبرة شيء!! .

ويصل لويس عوض إلى قمة ابتداله في ص ٤٧ حيث يقول: " وليس من داع للإسراف الرومانتيكي في النكير على تسخير الفلاح المصري في حفر قناة السويس كما فعل عبد الرحمن الراجعي ومحمد صبري" (إذا لم تستحي فقل ما شئت يا لويس).

وفي ص ٥٥ في إطار تبرير الحكم الجائر الذي أصدره نابليون الثالث كان جائراً، ولكن بما أن العرف القانوني يقول " العقد شريعة المتعاقدين، ومادام عقد سعيد مع شركة القناة (عقد تغجيل) أو (عقد تساهل) أو عقد جهل، وليس عقد إذعان، فنابليون الثالث كان مسوقاً للظلم تحت ضغط مساهمي شركة قناة السويس " وفي هذا النص تظهر بعض ملامح المدرسة الاستعمارية فهي ضعيفة الذاكرة، تقول الشيء وعكسه، فعلى حين يصف العقد هنا بما يعني أن سعيد كان مغفلاً، ومتساهلاً وجاهلاً، وكان منذ قليل يدافع عن سعيد ويقول أنه كان يرى المشروع ذا فائدة استثمارية وتجارية، وكان يقول أن نسبة أرباح ١٥ % من الأرباح لا بأس بها، وغيرها من الدفاعات التي ساقها للدفاع عن صيغة العقد، أو عن ذكاء سعيد وعدم غفلته، كما أن تلك المدرسة ذات منطق غير متماسك ومفكك، فعلى حين أن نابليون الثالث كان مضطراً للظلم بسبب صيغة العقد فيرد ويقول أنه فعل ذلك تحت ضغط مساهمي شركة قناة السويس، وهما دافعان متعارضان، فإذا كان نابليون الثالث قد قرر أن يعتمد على صيغة العقد وحده في حكمه لما كان من العدل أن يسمع إلى الضغوط، وإذا كان قد سمع إلى الضغوط فلا داعي للمحاكمة والكلام عن صيغة العقد، والسمة الثالثة للمدرسة الاستعمارية تظهر هنا أيضاً في

الأعتراف بشيء ما حيث لا يمكن إنكاره ثم الالتفاف من حوله وتبريره فنجد لويس عوض يعترف أولاً بأن الحكم كان جائراً، ثم يعود يبحث عن المبررات سواء كانت غفلة سعيد أو ضغوط المساهمين، والسمة الرابعة والهامة للمدرسة الاستعمارية تظهر حين يضطر لويس عوض في سبيل الدفاع عن نابليون الثالث أن يصف سعيداً بأنه مغفل ومتساهل، وكان من قبل شديد التحمس لذكائه ومراعاته لمصالح مصر، وعدم غفلته في توقيع العقد، أي أنه في سبيل الدفاع عن حاكم فرنسا فلا مانع من وصف سعيد بأي شيء .

على أي حال إذا عدنا لمناقشة النص من حيث موقف نابليون الثالث نجد أن لويس عوض اعترف بأن الحكم جائر، ثم راح يلتمس الأعذار، وهي أعذار واهية، فليس من العدل أن يحكم إمبراطور فرنسا لصالح الشركة تحت ضغوط المساهمين، كما ليس من العدل أن يحكم ذلك الحكم الجائر بدعوى أن العقد شريعة المتعاقدين، فهناك دائماً روح القانون، ولو اكتشف القاضي مثلاً أن أحد قد تعرض لعملية نصب فإنه يحكم لصالحه حتى ولو كان النصاب قد استطاع أن يجعل الطرف الآخر يوقع على عقد ما تحت إغراء ما .

وفي ص ٥٦ يبتذل لويس عوض نفسه إلى أقصى درجة حيث يقول: " لقد كانت مصر بسبب ضعفها السياسي شيئاً إذا لم ينهبه الفرنسيون نهبه الإنجليز، وإذا لم ينهبه الإنجليز نهبه الترك " "أين أنت يا حمرة الخجل، هل تريد أن تقول يا لويس أن من الأفضل لمصر أن تنهبها فرنسا بدلاً من إنجلترا وتركيا، مادمت منهوبة . منهوبة م.م " هل هذا منطوق؟! .

لم يكتف لويس عوض بالدفاع عن الحكم الجائر لنابليون الثالث ملك فرنسا، بل لم ينسى أن يدافع عن ديليسبس، وإذا كان المؤرخ الكبير د. محمد

صبري^(٢٨) يقول: " هذا هو ديليسبس صاحب مشروع القناة، لم يكن مهندسًا أو رجلاً فنيًا يرمي إلى تحقيق عمل فني جليل تستفيد منه الدول جمعاء، وإنما كان تاجرًا سياسيًا بني على حب المقامرة وعبادة المال"، فإن لويس عوض لم يعجبه هذا الكلام برغم صدوره من مؤرخ متمكن كالدكتور محمد صبري، خاصة وأن الدكتور صبري جمع من الأدلة ما يكفي لإصدار مثل هذا الحكم على ديليسبس .

ولكن كل هذا لا يعجب لويس عوض، وليس غريبًا على لويس عوض أن يدافع عن ديليسبس فقد دافع بل أشاد من قبل بالجنرال يعقوب الرجل الذي عمل مع الفرنسيين جاسوسًا وجلادًا ومصاصًا لدماء الشعب المصري أبان الحملة الفرنسية، وبدلاً من أن يصفه بما يستحقه كعميل خائن أشاد به لويس عوض وجعله رائدًا للقومية المصرية، فلا مانع إذاً من اعتبار ديليسبس بناءً موهوب ومقاوم مبدع أو على الأقل إنسان حسنة أكثر من سيئاته مادام الدفاع عنه لا يجدي أمام الإجماع المنعقد على كونه نصابًا.

تأخر تصديق السلطان

لم يوافق السلطان العثماني على التصديق على امتياز قناة السويس في البداية، وقد استند في رفضه التصديق على سببين:

- ١- موضوع السخرة للعمال المسلمين، وبما أنه خليفة المسلمين ولشريعة الإسلامية لا تقر السخرة وهناك فرمانات سلطانية بعدم مشروعية السخرة وبمنعها من بلاد السلطنة فإنه أصر على رفضه السخرة .

٢- موضوع تمليك أراضي وعقارات للأجانب، فقد كان القانون العثماني يمنع تملك الأجانب للأراضي والعقارات في الأراضي التابعة للسلطنة.

وهكذا وبرغم أن امتياز القناة صدر في ٣٠ نوفمبر ١٨٥٤، والثاني في ٥ يناير ١٨٥٦، وبدأ تنفيذ المشروع عملياً في ٢٥ أبريل ١٨٥٩ إلا أن تصديق السلطان تأخر حتى ١٩ مارس ١٨٦٦، وقد صدق السلطان بعد توصل الخديوي إسماعيل إلى اتفاق في ٣٠ يناير ١٨٦٦ مع الشركة الذي ألغى بموجبه السخرة وقلص نفوذ الشركة على الأراضي.

وفي الواقع فإن تصديق السلطان كان مجرد شكل، حيث أن العمل كان قد بدأ بالفعل في ١٨٥٩، وكان سعيد يطمئن ديليسبس أن المشروع سينفذ سواء صدق السلطان أو لم يصدق، وذلك يرجع بالطبع إلى ضعف أحوال السلطنة عموماً في ذلك الوقت.

مقاومة إنجلترا للمشروع

كانت السياسة الإنجليزية ترمي حينذاك إلى عرقلة المشروع خشية امتداد النفوذ الفرنسي في مصر، وذلك في إطار التناقض الثانوي بين دولتين استعمارييتين هما إنجلترا وفرنسا.

وحاولت إنجلترا أن تلقي في روع الأوساط المالية في أوروبا أن المشروع خيالي لا يمكن تحقيقه، كما استخدمت نفوذها لدى السلطان العثماني لتحريضه على رفض التصديق، وبالطبع كانت إنجلترا تريد احتلال مصر خالصة من دون فرنسا فكانت تنظر بعين الريبة لكل عمل من شأنه زيادة النفوذ الفرنسي لمصر .

وعلى كل حال فإن قناة السويس لم تكن سببًا في احتلال مصر، ولكن كانت مسألة السيطرة على مصر هدفًا استعماريًا، ثابتًا ربما تكون القناة قد أسرعت وتيرته، أو أعطته دفعةً جديدًا، وقناة السويس صفحة من صفحات التسابق الاستعماري بين إنجلترا وفرنسا للسيطرة على مفترق القارات الثلاث، وطريق المواصلات مع الشرق الأوسط والأقصى، وقد كان جزءًا لا يتجزأ من هذه السياسة إضعاف مصر باستمرار وشل إرادتها، بحيث تصبح غير قادرة على الحركة تمامًا، فقد تعلمت أوروبا منذ تجربة محمد علي أن مصر القوية أخطر على مصالحها من تركيا المريضة والمحتضرة .

على كل حال لو لم تحفر القناة لما تغير الأمر، وكانت إنجلترا حاولت احتلال مصر، واحتلال مصر أو عدم احتلالها يرجع أساسًا إلى قواها الذاتية، وحركة الجماهير التي كان محمد علي قد دمرها فوضع أول مسمار في نعش استقلال مصر .

وسياسة إنجلترا كانت دائمًا الوقوف مع الأضعف للقضاء القوتين معًا، مصر وتركيا، فوقفت مع المماليك ضد السلطان، ثم وقفت مع السلطان ضد محمد علي، وقد ظلت عين إنجلترا على مصر، خاصة بعد إنشاء القناة على يد شركة فرنسية .

وإذا كان سعيد وإسماعيل قد لعبا على التناقض الثانوي بين إنجلترا وفرنسا، فإن التقارب بينهما (١٨٧٠) عقب انتهاء حرب السبعين وانكسار شوكة فرنسا، فإن متاعب إسماعيل قد بدأت بعد ذلك التقارب، وانتهى بخلع إسماعيل ذاته (١٨٧٩) .

وبالتقارب الإنجليزي الفرنسي، تم لإنجلترا شراء أسهم مصر في القناة، وأصبحت ذات مركز متميز في إدارة القناة بفضل امتلاكها لأكثر من ٤٤% من الأسهم، وقد تركت فرنسا تلك الأسهم لإنجلترا عن عمد بفعل التقارب بينهما، فقد كانت تلك الأسهم معروضة أصلاً على فرنسا، إلا أنها رفضت شرائها، وتركتها لإنجلترا، وفي مقابل ذلك ولمحاولة تحقيق التوازن عقب شراء إنجلترا لـ ٤٤% من الأسهم (الأسهم المملوكة لمصر) قام البنك العقاري الفرنسي في مارس (١٨٨٠) بشراء حق مصر السنوي ولمدة ٩٩ سنة (مدة الامتياز) في نسبة أُلـ ١٥% من أرباح شركة قناة السويس .
وبذلك يكون قد حدث توازن بين نصيب كل من فرنسا وإنجلترا في قناة السويس .

(ب) نشأة الرأسمالية الزراعية

" الملكية الكبيرة " الأرسطراطية

من الأهداف الاستعمارية الثابتة ضرب أي صناعة وطنية سواء كانت عن طريق القطاع العام أو القطاع الخاص، ولا يهمله شكل الإنتاج أو علاقات الإنتاج، ما يهمله فقط هو استمرار تأمين الخامات واستمرار تواجد الأسواق في المستعمرات، والاستعمار يستهدف دائماً صياغة البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد المستعمرة، بطريقة تخدم مصالحه الاستراتيجية، وتقطع إي قدرة أو أمل في تواجد جماهيري، أو مؤسسي يهدد مصالحه .

وإذا كان الاستعمار يضرب بلا رحمة أي تطور صناعي، ولا يسمح بنشأة رأسمالية وطنية، بصرف النظر عن مزاياها أو عيوبها، فإنه في المقابل يحاول خلق رأسمالية تأمن له أوسع قدر ممكن من الخامات، وتتعاون معه في

خلق نمط من الحكم السياسي خاضع له، وتحقق أيضاً نمطاً من العلاقات الاجتماعية موات له، وبكلمة فإنه يستهدف خلق رأسمالية زراعية أرستقراطية، أي خلق طبقة قادرة على إنتاج الخامات اللازمة، وتعمل وفق إدارته السياسية، وتتخصص في إنتاج السلع التي يريدها الاستعمار، "مثل القطن في حالة الاستعمار الإنجليزي لمصر"، ولا تعبأ حتى بزراعة حاجات البلاد الأساسية اللازمة لتلبية احتياجات البلاد الغذائية أو الصناعية، وكل ما تريده تحقيق أكبر قدر من الربح عن طريق زراعة المحاصيل التي تحقق ذلك، وبداهة فإن الاستعمار يصمم البنية الاقتصادية بحيث تحقق المحاصيل التي يريدها أعلى عائد للرأسمالية الزراعية، فيضرب عدداً من العصابات بطلقة واحدة، فهو يأمن حاجاته من ناحية، ويجعل السوق الوطنية معتمدة في غذائها وحاجاتها الأساسية عليه من ناحية ثانية، ويخلق أنماطاً استهلاكية تتصف بالسفه والترف لدى الرأسمالية الزراعية الأرستقراطية التي تنهب عرق الفلاح، وتحوله إلى قصور وأثاث ومصايف محلية أو حتى في أوروبا ذاتها، مع الانقطاع الدائم عن التفاعل أو التواصل مع الجماهير، ومن ناحية أخيرة فإن الاستثمار الزراعي يمتص ما يمكن تراكمه من رأسمال لدى بعض الوطنيين من كبار الموظفين أو غيرهم، أي أنه يقطع الطريق على هذا المال للوصول إلى القطاع الصناعي .

ولا مانع لدى الاستعمار في هذا الصدد أن يتسامح مع ظهور مشروعات الري، مثل شق الترعة أو القنوات أو القناطر والسدود وغيرها،

فهي تخدم في النهاية مشروعه في تحصيل أكبر قدر من المحاصيل اللازمة لصناعاته .

ليس هذا فحسب، بل إن الاستعمار يتسامح مع قيام مشروع تحسين المواني أو إنشاء شبكات الطرق والمواصلات السلكية واللاسلكية لأن كل هذا يخدم ويسهل له عمليات النقل والتصدير والاستيراد .

تطور الملكية الزراعية في مصر

منذ الفتح الإسلامي لمصر، ووفقاً للشريعة الإسلامية، كانت الأراضي الزراعية داخله في نطاق ملكية الأمة، أي أن الأرض لمن يزرعها، وغير قابلة للبيع أو التوريث، أي ليست ملكية خاصة، أي أن حق الانتفاع بالأرض لمن يزرعها في إطار ملكية الأمة لرقبة الأرض، ووفقاً للمصطلحات الشرعية، فإن الأراضي الزراعية في مصر هي أراض خراجية، أي تلك الأراضي التي تروي بماء الخراج، أي ما النيل .

ووفقاً للشريعة الإسلامية فإن التملك لا ينتج إلا عن عمل، ولا تبيح الشريعة ملكية الثروات الطبيعية أو غيرها، لأن تلك ملكية عامة للأمة، كما لا تبيح الحيازة، أي قيام شخص ما بحيازة غابة أو نهر أو بئر أو غيرها .

وإذا جئنا إلى الأراضي في مصر، نجد أنها إما أنها كانت مستصلحة قبل الفتح فهي ملكية عامة، أو مستصلحة بعد الفتح بما النيل (ماء الخراج) فهي أيضاً ملكية عامة، والعمل المبذول فيها لا يمتد إلى إيجادها، لأن الأرض والماء كانا موجودان قبل العمل البشري، وبالتالي لا يترتب على العمل إلا حق الانتفاع به، وترتب على الانتفاع بالأرض، ودفع ضريبة للدولة، وبديهي أن تلك الضريبة من حيث كميتها كانت تدور مع الأحوال،

ففي حالات الحكم العادل تكون الضريبة عادلة وغير جائرة، أما إذا كان الحكم جائراً كانت الضريبة جائرة، وآيا كان نظام الحكم عادلاً أو جائراً، ومنذ الفتح الإسلامي وحتى عهد سعيد، فإن أحداً لم يجرؤ على مخالفة الشريعة الإسلامية من الناحية الرسمية، فلم تعرف مصر الملكية الخاصة للأراضي الزراعية .

وفي فترة الحكم العثماني، عرفت مصر ما يسمى بنظام الالتزام بدفع الضريبة المقررة على مساحة معينة من الأرض الزراعية (مقدماً)، على أن يقوم هو بجمعها م الفلاحين فيما بعد، أي أن وظيفة الملتزم هو جمع الضرائب ليس إلا، وبديهي أن نظام الالتزام كانت له الكثير من العيوب، حيث كان بعض هؤلاء الملتزمين يجمع من الضريبة أكثر مما هو مقرر، ويختلس الباقي، إلا أن ذلك كان من الناحية القانونية غير مشروع، وربما تسبب في فقد الملتزم لالتزامه إذا ما علمت السلطات بعمله، ولم يكن الملتزم بداهة من الناحية القانونية والواقعية مالكا للأرض، وليس هناك من الناحية القانونية سنداً للملكية، أو التوريث أو خلفه، وقد كان هناك عدد كبير من الملتزمين وصل قبيل حكم محمد علي إلى حوالي (٦٠٠٠) ملتزم من الموظفين والعلماء ومشايخ البدو والعمد ومشايخ القرى والنواحي والممالك .

وقد وقع بعض الجهلاء أو الذين يريدون تطويع التاريخ لتأييد تحليلاتهم السياسية، أو الأيدلوجية في خطأ خطير، حينما قالوا أن نظام الالتزام كان شبيهاً بنظام الإقطاع في أوروبا، والواقع فإن أي خلفية علمية عن الإقطاع في أوروبا ولو بسيطة كانت تقطع باستحالة عقد الشبه بين هذه وتلك،

فالإقطاع الأوروبي كانت فيه ملكية خاصة، أي أن النبيل أو الإقطاعي يملك الأرض، ويملك العاملين عليها ويملك المواشي ويملك المنتجات ويملك الطرق، وله حق فرض رسوم جمركية على الطرق التي تشق أرضه، وله أن يصدر القوانين أو يلغيها، وله أن يحاكم رعيته أو يعفو عنهم، وهو مطلق التصرف في حدود إقطاعيته، وكان الإقطاعي يمتلك سلطة بيع الأرض ومن عليها من الاقنان، وغيرها من الحقوق القانونية الثابتة، وفي الواقع فإن تاريخنا لم يشهد ظهور إقطاع بالمعنى الفني للكلمة، بل أن فتح المسلمين للأندلسي ألغى النظام الإقطاعي فيها، وحال دون تطوره، وكل هذا يقطع بخطأ التفسير الماركسي للتاريخ، حيث أن تطور الإنتاج هنا خضع للعامل السياسي، وليس العكس فلم ينشأ إقطاع ولم تنشأ علاقات إقطاعية، وما كان موجوداً منها في الأندلس قبل الفتح الإسلامي قد ألغى وأبطل، أي أن القانون (الشريعة الإسلامية) أدت إلى تغير علاقات الإنتاج وليس العكس كما يدعي الماركسيون "في كلامهم عن البنيان التحتي والبنيان الفوقي"

إذاً فلم يكن نظام الالتزام قريباً الصلة أو شبيهاً أو حتى يمت بصلة لنظام الإقطاع، فمن الناحية القانونية لم يكن الملتزم يمتلك رقبة الأرض، وكل مهمته تنحصر في جمع الضرائب، وكان ذلك يحدث بأن تدخل مساحة معينة من الأرض في مزاد لدفع ضريبتها مقدماً، ثم يقوم بجمعها فيما بعد لمدة سنة واحدة، وربما استطاع أن يحصل عليها سنة بعد سنة في مزاد علني كل عام، ولم يكن الملتزم يملك حق السخرة، ولم يكن يملك حق بيع الأرض أو توريثها، كما لم يكن يملك حق فرض الجمارك على ما يمر بأرضه، ولم يكن من مهمته تزويد الوالي بالجنود أو غيرها .

من ناحية أخرى، فإن المساحات الداخلة في التزام شخص بعينه لم تكن كبيرة، وإذا درسنا توزيع الأراضي قبيل محمد علي لاكتشفنا ذلك بسهولة .
فهناك أراضي الأوقاف، الموقوفة على المساجد وأعمال البر والخير حوالي (٦٠٠,٠٠٠) فدان في القاهرة والصعيد، ناهيك عن الوجه البحري .
وهناك من بقى من الأراضي مقسمة في جمع ضريبتها على حوالي (٦٠٠٠) ملتزم من ضباط الجيش الكبار والموظفين والعمد والمشايخ والأعيان والعلماء .

لما تولى محمد علي حكم مصر، ألغى نظام الالتزام، وأصبحت العلاقة مباشرة مع المنتفعين بالأرض، أي أن موظفي محمد علي كانوا يقومون بجمع الضريبة مباشرة من الفلاحين، كما صادر أملاك الأوقاف، وأحتكر جميع الأراضي الزراعية، بل وأحتكر أيضًا الحاصلات الزراعية، وذلك للحصول على أكبر قدر من المال لتمويل مشروعاته الطموحة، واستطاع محمد علي أن يسيطر سيطرة مطلقة على معظم الأراضي الزراعية، ويدخلها في نظام الاحتكار في سبع سنوات من (١٨٧٠٨ - ١٨١٤) إلا أن محمد علي عاد إلى نظام شبيه بنظام الالتزام في أواخر حكمه وهو نظام (العهد) الذي يقضي بأن يقوم متعهد بدفع الضريبة مقدمًا عن مساحة ما من الأراضي الزراعية، على أن يقوم هذا المتعهد بجمع تلك الضريبة من الفلاحين فيما بعد، وكان محمد علي في أول الأمر بعد إلغاء نظام الالتزام، يقوم باستتجار الفلاحين مباشرة لزراعة الأرض (بالمياومة) مقابل أجر قدره قرش واحد يوميًا، ثم عدل من هذا النظام توفيرًا للنفقات الإدارية، ووزع الأطيان على صغار

الفلاحين عن طريق شيخ البلد أو مأمور المركز، على أساس حق الانتفاع لا حق الملكية، وكانت هذه الأرض تسمى (الأثرية) لصغر مساحتها ثم لجاء في النهاية إلى نظام العهدة .

على أن محمد علي كان قد وضع البذور الأولى في نشأة الأرستقراطية الزراعية عن طريق منح (الأبعديات) والشفالك، والأبعديات هي الأراضي التي لم تكن مزروعة حيثما قام محمد علي بعمل مسح للأراضي الزراعية في مصر، أي أنها مستبعدة من المسح، أو من سجلات الأراضي الزراعية الذي قام به محمد علي، وقد قام محمد علي بإعطائها لكبار الموظفين ورجال الدولة لاستصلاحها وزراعتها، كما فعل سعيد وإسماعيل نفس الشيء .

وقد بلغت تلك الأبعديات في الوثائق الرسمية حوالي (٧٢٥,٠٠٠) فدان، قام محمد علي بإعطاء (٢٠٠ ألف) منها لكبار موظفيه، وبلغت في عهد سعيد الأبعديات الممنوحة لكبار الموظفين نصف مليون فدان، أما الشفالك فهي الأراضي التي منحها محمد علي لأقاربه، والشفالك أكبر مساحة من الأبعديات، وبلغت الشفالك في عهد محمد علي (٣٧٠ ألف) فدان، كان شفلك سعيد باشا منها مثلاً قرب الإسكندرية (٢٠ ألف) فدان، وشفلك الخديوي إسماعيل في الروضة (١٨ ألف) فدان، وشفلك الخديوي توفيق ببني سويف (١٥ ألف) فدان، وهناك شفالك إبراهيم باشا ابن محمد علي ولطوسون بن سعيد وثلاثة شفالك لإلهامي باشا بن عباس الأول .

والشفالك كانت أصلاً أراض زراعية خصبة ليس لها صاحب بسبب هجرة الفلاحين للأراضي بسبب فداحة الضرائب، أما الأبعديات فهي أراض تحتاج لشيء من الإصلاح .

وكان من الطبيعي وفقاً لنظام العهدة أن يقوم المتعهد بالسيطرة على الأراضي التي ليس لها صاحب أو منتفع في حدود عهده، ومع تطور شكل الملكية الزراعية، حاز هؤلاء المتعهدون تلك الأراضي وأصبحت مملوكة لهم. وظهرت أسماء لأسر كانت أصلاً من المتعهدين، أصبحوا فيما بعد من كبار ملاك الأراضي مثل السلحدار - الشواربي - أباطة - البدراوي . ومع ثقل أعباء الديون على إسماعيل قام بجمع الضرائب مقدماً على الأراضي، مما جعل كثير من الفلاحين الصغار يفقدون ملكياتهم لصالح الملاك الكبار أو الموظفين الكبار، أو الأغنياء عموماً مصريين وأجانب . وكل ذلك يعطينا فكرة عن النشأة الواقعية للأرستقراطية الزراعية، فهم أما من أبناء الأسرة المالكة، أو من كبار الموظفين أو من الأغنياء والمرابيين المصريين والأجانب، وكل هؤلاء من ساكني المدن، أي أن الأرستقراطية الزراعية في مصر نشأت أصلاً من عناصر لا علاقة لهم بالزراعة، وهي تسكن القاهرة أساساً مما جعلها طبقة نموذجية لتحقيق شكل التطور الزراعي المرغوب فيه من الاستعمار .

وإذا كان ما سبق هو التطور الواقعي لنشأة الرأسمالية الزراعية الأرستقراطية، فإن التطور القانوني كان أيضاً في صالحها ، ففي نهاية حكم محمد علي في (١٦ فبراير ١٨٤٢) صدر قانون يبيح لأصحاب الأبعاديات بيعها أو نقلها للغير، ثم صدر في (١٨٤٦) قانون يبيح نفس الشيء للأراضي الاثرية (أراضي صغار الفلاحين)، وكان ذلك على أساس بيع حق الانتفاع لا

لبيع الرقبة، أي أن قانوني (١٨٤٢ ، ١٨٤٦) لم يزعزعا مبدأ ملكية الدولة للأراضي الزراعية .

ثم ساءت الأمور في طريق الملكية الزراعية الفردية بالمعنى الكامل لأول مرة في عهد سعيد باشا، ففي ٢٧ يناير ١٨٥٥ أصدر سعيد قانوناً يجعل نقل حق الانتفاع الزراعي أو توريثه بحجة من المديرية وليس مجرد شهادة يعطيها شيخ البلد، وبذلك أدخل عملية تداول الحقوق على الأراضي الزراعية في سجلات الدولة، وحصنها بقوة القانون والإدارة بعد أن كانت عمليات شبه عرفية تجري داخل القرية .

ولكن القانون الأساسي الذي غير معالم الملكية الزراعية في عهد سعيد، كان قانون الأراضي في ٥ أغسطس ١٨٥٨، وقد بدأ سعيد باشا فمّنع حق الملكية الكاملة لأبناء طبقته من أصحاب الأبعاديات والشفالك، أما صغار الفلاحين فقد منحهم نوعاً من الملكية الناقصة، فقد قسم قانون ١٨٥٨ الأراضي الزراعية في مصر إلى نوعين، الأراضي العشورية وتشمل الأبعاديات والشفالك التي منحها ويمنحها والي مصر لكبار وجوه الدولة مقابل خدماتهم أو ولائهم، وهذه الأراضي أخضعت لضريبة عقارية موحدة هي العشور (١٠%) ومنح حائزها حقاً كاملاً فيها بموجب المادة ٢٥ من قانون ١٨٥٨، حيث تقول تلك المادة " أنها ملك خالص لمن تسلمها أيا كان، وهو يستطيع أن يتصرف فيها على أي وجه يشاء كمالك لها "، كما تنص المادة ١٠ من ذلك القانون على حق التعويض النقدي أو العيني إذا رأت الدولة نزع ملكيتها للمنفعة العامة مقدراً على أساس سعر السوق وقت نزع الملكية "، كان قانون ١٨٤٢ يبيح حق بيعها ورهنها ونقل ملكيتها في حدود حقوق الانتفاع " .

أما النوع الآخر من الأراضي، وهي الأراضي الاثرية المملوكة لصغار الفلاحين فإن قانون ١٨٥٨ أباح توريثها ورهنها وبيعها ومبادلتها أو نقل ملكيتها في أي صورة من الصور بموافقة السلطات المحلية، ولكنها اشترطت أن تكون غير قابلة للتعويض إذا نزعت الدولة ملكيتها للمنفعة العامة، كما كانت الضريبة عليها غير شخصية، وإنما كانت من مسئولية زمام القرية كلها، كذلك لم يبح القانون جواز التصرف فيها بالهبة أو بالوقف، أي أن قانون ١٨٥٨ أباح حق الرقبة لكبار الملاك (الأبغاديات والشفالك)، ولم يعطه لصغار الملاك .

وفي عهد إسماعيل صدر القانون في ١٠ يناير ١٨٦٦ أباح لحائزي الأراضي الخراجية حق هبة أراضيهم دون حق وقفها، وفي ٣٠ أغسطس (١٨٧١) أعلن إسماعيل كل من يدفع للدولة الضرائب المستحقة على أرضه مقدمًا عن ست سنوات من نصف الضرائب المستحقة على هذه الأرض مستقبلاً مع تنازل الدولة له عن حق (الرقبة) أو عن الملكية الخاصة بكل معنى قانوني أو فعلي، وفي ١٠ مايو ١٨٧٣ جعلت الدولة ذلك إجباريًا، فأضطر كثير من الفلاحين على ترك أرضهم فوَقعت ملكية تلك الأرض في يد الأغنياء والمرابين الذين استطاعوا أن يدفعوا الأموال اللازمة لذلك، أي أن معظم الأراضي قد آلت لكبار الملاك .

وفي إحصاء (١٨٩٤) عن توزيع الأراضي الزراعية في مصر بلغت الملكيات الزراعية الزائدة عن (٥٠ فدان) ٤٢,٥ % وبلغت مساحة الأراضي

التي تمتلكها أسرة محمد علي في نهاية حكم الخديوي إسماعيل حوالي مليون فدان أو ٢٠ % من الأراضي المنزرعة في مصر في ذلك الوقت .

أما عن الذوات والأعيان ومشايخ البدو الذين امتلكوا الأراضي، فهناك حصر تقريبي لهم في الخطط التوفيقية لعلي مبارك، وفي جابربيل باير عن تاريخ الملكية الزراعية في مصر الحديثة .

فهناك مثلاً محمد سلطان باشا (١٣ ألف فدان في نهاية عصر إسماعيل، وهو من موظفي القصر، الحاج مصطفى الهجين "كان تاجراً" وكذلك والسدة الحاج محمد الهجين بقي من ثروته الزراعية (١٤٢٥) عند قيام ثورة ١٩٥٢ ، في صورة وقف خيرى، حسن الطرزي - تاجر - " تخلف عنه وقف قدره (٢٣٧٩ فدان) إسماعيل باشا صديق (المفتش) (٣٠ ألف فدان)، وكان وزيراً للمالية في حكومة إسماعيل، مصطفى بهجت باشا (٢٢٠٠ فدان) حسن أبو سليمان عمدة بني عبيد (١٢ ألف فدان)، حسن باشا الماسترلي، كان كتحدا أيام محمد علي، ترك وقفاً قدره (٢٥٠٠ فدان) ، أحمد باشا المنيكلي حاكم السودان، وقف قدره (٢٥٠٠ فدان) وإبراهيم باشا الألفي - محافظ القاهرة في ١٨٥٠-١٩٨٠ فداناً، إبراهيم باشا قائد السواري في عهد إسماعيل، ترك وقفاً قدره ٥٢٨ فداناً، عثمان باشا غالب ١١٨١ فداناً، السردار راتب باشا ١٥٠٠ فدان، خورشيد باشا ٢٢٠٠ فدان ، وهكذا .

ومن مشايخ البدو حسن أغا أباطة ٤٠٠٠ فدان، عدد كبير من أسرة أباطة يملكون ما بين ٥٠٠ لأحدهم ٢٠٠٠ للآخر ٦٠٠٠ للثالث، وهكذا ومن عائلة الشواربي ٢١٠٠ فدان .

ومن العلماء والوجهاء رفاة الطهطاوي ٢٥٠٠ فدان ، علي بك
البدراوي- تاجر- ٤٠٠٠ فدان، إبراهيم النبراوي - طبيب-١٧٠٠ فدان
وهكذا .

أي أن طبقة كبار الملاك تكونت أساسًا من الأسرة المالكة، كبار رجال
الدولة وقواد الجيش والموظفين من أتراك وشركس تجار مصريين من العلماء
والأطباء، ومشايخ البدو .

أي أنها طبقة أرستقراطية كانت تسكن المدن وخاصة القاهرة، وبالتالي
جاءت خصوصية الرأسمالية الزراعية في عدم اهتمامها بمستقبل مصر
السياسي أو الاجتماعي أو بتحسين أوضاع الزراعة وكان كل همهم هو
الحصول على أكبر عائد من الزراعة، وليكن ذلك بزراعة المحصولات
النقدية مثل القطن لبيعه في أوروبا، وكذلك تمسك تلك الطبقة بنمط من الحياة
المترف والمتعالي، وثالثًا أن ظهور التجاريين تلك الطبقة تؤكد أن الرأسمالية
الزراعية والاستثمار الزراعي قد استقطب الأموال المتراكمة لدى التجار،
ولدى كبار الموظفين، أي أنه حرم الاستثمار الصناعي منها، أي أن طبقة
كبار الملاك الأرستقراطية الزراعية قد حققت عددًا من الأهداف الاستعمارية
في:

- حرمان صغار الفلاحين من ملكية تلك الأراضي، بما يترتب عليها
زراعتها بمحاصيل غذائية تلبي حاجات هؤلاء أولاً، ثم باقي السكان ثانيًا
مما فتح السوق واسعا أمام الاستعمار للتصدير .

- سحب التراكمات المالية لدى التجار، التراكمات المالية لدى التجار هي التي بدأت عصر الرأسمالية الأوروبية، ولدى الموظفين واستثمارها في الزراعة .
- بناء نمط اقتصادي زراعي يحقق أكبر عائد للملاك بصرف النظر عن حاجة البلاد إليه من عدمه.
- زراعة المحاصيل النقدية كالقطن .
- خلق طبقة أرستقراطية لا تتصادم مصالحها مع الاستعمار، إلا في أضيق الحدود والاعتماد عليها سياسيًا واجتماعيًا في حكم مصر .
- أن الملكية الأجنبية في مصر للأراضي الزراعية لم تظهر بكثرة إلا بعد عام ١٨٧٦-عام إنشاء المحاكم المختلطة-وقد منع ظهورها قبل ذلك بكثرة لأن قوانين السلطنة العثمانية لم تكن تبيح للأجانب تملك العقارات والأراضي الزراعية في بلاد السلطنة، وصحيح أن محمد علي كان قد منح بعض الأجانب عددًا من الأبعاديات ولكن ذلك كان بالمخالطة لأحكام السلطنة وقوانينها، وبصدور قانون المحاكم المختلطة بعد ١٨٧٦ اهتم رأس المال الأجنبي بالاستثمار في مصر، وفي سنة ١٨٨٧ كانت مساحة الأراضي الزراعية التي يملكها الأجانب ١٨١,٢٢٥ فداناً وفي ١٨٩٧ تجاوزت ٥٥٠,٠٠٠ فدان بسبب أو متواكبة مع الاحتلال ثم وصلت إلى ٤٣,٤% من مساحة مجموع الملكيات الكبيرة والمتوسطة (١٩٠١) وقد بلغت أقصاها في (١٩١٢) حوالي ٧١٧ ألف فدان ١٣% من مجموع المساحة.

كما قامت عدد من شركات استصلاح الأراضي مثل شركة الكوم الأخضر "فرنسية" سنة ١٨٨٠، وشركة البحيرة المساهمة ١٨٨١ "مختلطة برئاسة نوبار باشا" وفي سنة ١٨٨٨ سجلت في لندن شركة أبو قير للصرف وفي ١٨٩٧ تأسست "الشركة الزراعية الصناعية المصرية المساهمة" وهي شركة "بلجيكية" وفي ١٨٩٨ تأسست "شركة الدائرة السنية" برأسمال بريطاني لإدارة أملاك الدائرة السنية لحساب دائني مصر وفي ١٨٩٩ تأسست في لندن "الشركة المصرية الجديدة لاستصلاح الأراضي وبيعها، وبين ١٨٨٠-١٨٩٠ تأسست شركتان للانتماء العقاري، إحداهما هي "شركة مصر للأراضي والرهونات" برأسمال بريطاني، والثانية هي "البنك العقاري المصري" وأغلب رأس مالها فرنسي.

(ج) رأسمالية التوكيلات والنهب

إذا كانت بنية الاستثمار الزراعي في مصر بعد محمد علي قد صممت بحيث تخدم أهداف الاستعمار- كما سبق أن وضحنا- فإن التطور الصناعي وبتدخل مباشر من الاستعمار سار في الطريق الخطأ تمامًا بحيث تصبح البنية الاقتصادية شديدة الملائمة للاستعمار، ولن نضيف جديدًا هنا أن نقول أن الهدف الثابت للاستعمار هو ضرب أي صناعة وطنية بأي صورة من الصور بحيث يجعل العملية الاقتصادية في البلاد تعمل لصالحه ومرتبطة به تمامًا، ولنبدأ الآن في قراءة تفاصيل ما حدث.

يقول جبران: "كانت أهم الصناعات الموجودة في مصر قبل الحملة الفرنسية هي صناعة الأواني الفخارية في الوجه القبلي وخاصة قنا وكانت

صناعة الحصير منتشرة أيضاً مع التركيز في المعصرة وستورس وطامية ومنوف، وكانت المنسوجات القطنية موزعة بينما كانت المنسوجات الصوفية والكتان موزعة في الوجه البحري والفيوم، وكانت صناعة السكر مركزة في الوجه القبلي ولاسيما فرشوط وأخميم وبالقرب من القاهرة، كما كانت صناعة تقطير العطور وصناعة النبيذ مركزتين في الفيوم، وكان تمليح السمك مركز في بحيرات شمال الدلتا، وضرب الأرز مركز في رشيد، أما صناعة الزيوت فكانت موجودة تقريباً في كل بلد و قرية، وكانت صناعة الحرير موجودة في دمياط والمحلة الكبرى بصفة خاصة.

ويقول الرافي^(٣٠): "والصناعات المتعلقة بال عمران كضرب الطوب ونحت الأحجار وصنع الجير والجبس والمصيص والبناء وقطع البلاط وتركيبه وصناعة أواني الزجاج وتنجيد الأثاث وصناعة الفخار والخزف وصنع الشمع والنجارة وبناء السفن وصناعة البارود والجلل وصناعة الأسلحة وإصلاحها وصناعة النحاس والحدادة والخراطة، وكانت هذه الصناعات رائجة في ذلك العصر رواجاً كبيراً، وكذلك أعمال الخزف كالمشربيات والصياغة وسك النقود وتركيب الأحجار الكريمة، ومنها الصناعات المتعلقة بالمواد الغذائية كطحن القمح والذرة وضرب الأرز وتبييضه واستفراخ البيض وعصر الزيت من السمسم وبذر الكتان ومن القرطم والشلجم واستخراج السكر من القصب واستقطار ماء الورد، والصناعات الخاصة بالملبس مثل غزل القطن ونسجه وصناعة الأنسجة الحريرية والكتانية والصوفية وصناعة الفرو اللباد والطرابيش واللبد- جمع لبدة- وصناعة السجاد وقلوع المراكب، وكذلك صناعة الجلود وصناعة الأحذية وسروج الخيل.

وكان هناك فئة اجتماعية كبيرة وذات نفوذ سياسي واسع مرتبطة بتلك الصناعات (وهي الطوائف) أي عمال كل مصنع كانوا ينظمون في طائفة تشبه النقابات المهنية والعمالية الحالية، ولكل طائفة شيخ يرأسها يسمى شيخ الطائفة وإليه النظر في شئونها، ولمشايع الطوائف الصناعية نواب أو وكلاء يعرفون بالنقباء، وكان نظام الطوائف فضل في تعليم المبتدئين أسرار كل صناعة، فكان لكل صناعة مدة يتدرب في خلالها العمال على العمل فيها، فإذا أراد الصبي المتعلم أن يصبح "معلمًا" أو "أسطى" بعد حذقه الصنعة التي اختارها ذهب إلى شيخ الطائفة مصحوبًا بمعلمه الذي يشهد له بأنه أتقن الصنعة ومهر فيها وعندئذ ينادي به الشيخ عضوًا من أعضاء الطائفة.

وعن طبقة التجار يقول الرافعي^(٣١): "أما التجار فكانوا يشغلون حيزًا كبيرًا في المجتمع المصري، وكانوا أغنى طبقات الشعب ووصل بعضهم إلى درجة عظيمة من الثراء، واتسعت تجارتهم الداخلية والخارجية، وكانوا يستمدون ثروتهم من نشاطهم ومركز مصر التجاري فهي الملتقى الطبيعي للقارات الثلاث فنالت بسبب ذلك مركزًا تجاريًا ممتازًا وصارت تجارة الشرق بيدها وربحت منها المكاسب الطائلة، وقد اجتذب هذا المركز التجاري عددًا من التجار الأجانب مثل البنادقة والفرنسيين والأروام، وكان لمصر عددًا كبيرًا من الموانئ وهي القاهرة ومصر القديمة "على النيل" والسويس ودمياط والإسكندرية والقصير.

وفي ترجمة لأحد التجار في تلك الفترة يقول الجبرتي^(٣٢): "هو السيد أحمد المحروقي كبير تجار القاهرة عين الأعيان النبيه النجيب الحسين النسيب

السيد أحمد بن أحمد الشهير بالمحروقي، كان من تجار الحرير بسوق العنبريين بمصر واشتهر بالصدق والأمانة والتدين والصلاح فأحسن تربية ابنه، فلما ترعرع خالط الناس ومرن على الكتابة وكان في غاية الحذق والنباهة، وأخذ وأعطى وباع واشترى وشارك وتداخل وحاسب على الألف".
ويضيف الجبرتي: " أن الأمراء كانوا يبتاعون منه مطالبهم ومطالب الحكومة فاتسعت تجارته وذاع صيته في الأقطار البعيدة وصار أكبر تجار الصادرات والواردات، وتعددت معاملته التجارية مع سائر الأقطار الشرقية وبعض الأقطار الإفريقية، وذكر أنه بمناسبة زواج ابنه محمد أقام مهرجاناً فخماً وحمل الجمال بالهدايا الكثيرة للأمراء والتجار وعظماء الناس والنصارى والأروام والأقباط الكتبة وتجار الأفرع والأتراك والشوام والمغاربة وغيرهم وخلع الخلع الكثيرة.

ويضيف الجبرتي: " أنه في أيام الحرب يقصد المقاومة الشعبية - ساعد وتصدى بهمته وصرف أموالاً ضخمة في المهمات والمؤن" فلما قمع الفرنسيون ثورة القاهرة الثانية وكان السيد المحروقي أحد زعمائها هرب إلى سوريا بصحبة السيد عمر مكرم نقيب الأشراف ولازمه في منفاه وهجرته وصار الفرنسيون أملاكه في غيبته، ولم يعد إلى مصر إلا بعد جلاء الفرنسيين وازدادت مكانته وعظم جاهه بعد عودته من منفاه وصار موضع احترام عند ولاة الأمور والجمهور معاً، وزاره الصدر الأعظم يوسف باشا ضيا في بيته تكريماً له ودامت الزيارة ساعة من الزمن.

يقول الجبرتي: " فصار السيد المحروقي هو المشار إليه في الدولة التزم بالإقطاعات والبلاد وحضر الوزير إلى داره وقدم إليه التقادم والهدايا وباشر

الأمور العظيمة والقضايا الحاسمة، وازدحم الناس ببابه وكثرت عليه الأتباع والأعوان والقواصة والفراشون وعساكر رومية ومترجمون وكلارجيه ووكلاء وحضر مشايخ البلاد والفلاحون بالهدايا والتقادم والأغنام والجمال والخيول، وضافت بهم داره فاتخذ دورًا بجواره وأنزل بها الوافدين".

ويضيف الجبرتي: " أن الناس بمصر والأراضي الحجازية والشامية والرومية-التركية- اعتمدوه وراسلوه وأودعوا الودائع وأصناف التجارات والبضائع وكان ديوانه العلمي أعظم الدواوين في مصر، " وأنه جهز الحملة على الوهابيين أيام محمد علي باشا".

وإذا تأملنا ما سبق نجد أنه كانت هناك صناعة مصرية واسعة ولا بأس بها، وكانت تعتمد على الموارد المحلية والخبرة المحلية إنتاجًا وتسويقًا، وفي أسوأ الحالات لو لم تكن قابلة للتطور لكانت بمنظومتها الخاصة أفضل في مواجهة النهب الاستعماري الذي يستهدف خنق كل صناعة وطنية إنتاجًا واستهلاكًا ليحول البلاد إلى مصدر للخامات وسوقًا لتصريف المنتجات، وبما أن تلك الصناعات كانت تعتمد على موارد البلاد وتوجه إنتاجها إلى سد الحاجات المحلية فكانت من الطبيعي أن يكون ذلك أفضل في مواجهة الاستعمار-وقد كتبنا عن ذلك في الجزء الأول- ولكن يبقى أننا ووفقًا للمعطيات السابقة فإن تلك الصناعات كانت قابلة للتطور، فإذا عرفنا مثلاً أنها كانت متنوعة تشمل الحديد والنحاس وتشمل الصناعات الغذائية وتشمل صناعة البارود والسلاح وتشمل الصناعات النسجية وتشمل الكيمائية، وإذا أخذنا في اعتبارنا الإمكانيات العلمية المتبلورة في ذلك الوقت- والتي نقلناها

عن الجبرتي في الجزء الأول- وأضفنا إليه ما أثبتته المصريون من تفوق وكفاءة في تحصيل العموم والهندسة وإنشاء المصانع والعمل بها وإدارتها -كما سبق أن أوضحنا في عصر محمد علي- وإذا أخذنا في اعتبارنا أن المصريين في ثورة القاهرة الثانية قد صنعوا المدافع والقذائف، وكذلك نجاح محمد علي في بناء قاعدة صناعية ضخمة ومتقدمة وعالية الجودة في وقت قياسي لأدركنا أن الصناعة الوطنية كانت قادرة على التطور الهائل بفضل الإمكانيات الاقتصادية والعلمية الوطنية-ليس هذا فحسب- وإذا قلنا أن الأموال التجارية كانت السبب في نشأت الصناعة الرأسمالية في أوروبا، وعرفنا أن مصر كانت تمتلك بفضل موقعها الجغرافي قاعدة تجارية ضخمة، وأن السيد أحمد المحروقي كمثال كان قادرًا على تجهيز حملة عسكرية"هي الحملة الوهابية" لأدركنا أن التمويل الصناعي عن طريق التجارة كان ممكنًا، والسيد أحمد المحروقي كمثال كان موضع ثقة الناس، ومكان لوضع ودائعهم عنده أي كان من الممكن إنشاء نظام للبنوك-ليست ربوية بالطبع- ونظام مشاركة في الأرباح، إذا لم يكن ينقص مصر شيء من هذا، وكانت مصر تمتلك ميزة فريدة وهي أن أعيانها في مجملهم وطيون ويؤدون دورًا هامًا في الكفاح الشعبي يصل إلى حد هروبهم ومصادرة أموالهم، فهامو أحمد المحروقي-شاه بندر التجار- يشارك في ثورة القاهرة الثانية ويمولها ويضطر بعد قمع الفرنسيين لها أن يهاجر مع زعيم الثورة السيد عمر مكرم إلى الخارج فيصادر الفرنسيون أمواله، أي أن الأمور لو سارت مسارها الطبيعي لاستندت الصناعة المصرية على رأس مال وطني ومكافح ومغامر أيضًا برغم أن رأس المال جبان إلا أنه في حالتنا كان من الوطنية بحيث يصطدم

بالسلطة في سبيل مصالح الأمة، فبديهي أنه كان يمول مشروعات ذات عائد بسيط لو رأى في ذلك مصلحة وطنية، أضف إلى ذلك أن السيد أحمد المحروقي كنموذج للرأسمالية الوطنية كان مستنيراً، فهو يعقد الدواوين العلمية في منزله، وكان كريماً يعطي ويأخذ ويوزع الهدايا والخلع وغيرها، إذا فقد كانت كل العوامل تقود إلى نهضة صناعية ضخمة خاصة أن طاقة هائلة تفجرت لدى الشعب المصري في ذلك الوقت عقب انتصاره بقواه الذاتية على غزوتين أجنبيتين في أقل من عشر سنوات "الحملة الفرنسية ١٧٩٨-١٨٠١" والحملة الإنجليزية "١٨٠٧" ولو سمح لتلك العوامل كلها أن تؤتي ثمارها لكان لمصر قاعدة صناعية ضخمة غير قابلة للتصفية لأنها تعتمد على المبادرات الفردية وتعتمد على قاعدة شعبية واسعة، ولكن الأمور سارت مساراً مختلفاً.

فقد قام محمد علي بالاستفادة من كل تلك العوامل، وأقام نهضة صناعية ضخمة وخطيرة ومنتسعة ولكن على أساس رأسمالية الدولة حيث احتكر كل شيء فصار هو الصانع الوحيد وارتبطت النهضة به وأصبح هو محورها وكذلك بالجيش، ومن حيث المبدأ فلا مانع من استخدام أسلوب رأسمالية الدولة في بناء النهضة الصناعية ولكن لكل شيء أوانه ولكل عمل ظروفه، فلولم تكن هناك قوى متربصة ولولم يخطئ محمد علي في الصدام مع الخلافة ولو اتجه لأفريقيا لكانت النتائج مختلفة، ولكن خطورة وخطأ نظام رأسمالية الدولة في ذلك الوقت نشأ لعدة أسباب.

أولها: ارتباطه بشخص محمد علي وبجيسته، فلما انهار المشروع العسكري انهارت القاعدة الصناعية، ولو كانت القاعدة الصناعية قائمة على

المبادرات الشعبية لكان سقوط مشروع محمد علي العسكري لم يؤثر فيها كل هذا التأثير.

ثانيها: أن دول أوروبا الصليبية كانت تطمع في مصر في ذلك الوقت، وبديهي أنها لن تسمح بقيام نهضة صناعية فيها فكان من الطبيعي أن تتصدى لمحمد علي في محاولة لتصفية القاعدة، ولو نجح محمد علي في مواجهتها لكان الأمر مختلفاً، ولكن فشله في مواجهتها جعل تصفية تلك القاعدة المرتبطة به وبالجيش وبنظام رأسمالية الدولة أسهل كثيراً، فلو كانت قاعدة صناعية معتمدة على القاعدة الشعبية ومملوكة للناس وبمبادرات فردية لأصبح أمر تعقبها وتصفيتها أصعب كثيراً جداً.

على كل حال فبقية نظام الاحتكار انهارت الصناعات الفردية والشعبية القائمة، وبانهيار مشروع محمد علي انهارت لقاعدة الصناعية التي أقامها، أي أن مصر عملياً أصبحت بدون قاعدة صناعية وهذا هو أفضل الأحوال لدخول الاستعمار وإحداث آثاره المدمرة علينا.

وكان من الطبيعي أن تسارع أوروبا الصليبية بعد أن رأت بأم عينها إمكانية قيام صناعة متقدمة غي مصر أن تسارع في قطع كل طريق على ظهور أي شكل من الأشكال الصناعية التي تهددها، وبدأت العملية في ضرب القاعدة العلمية أولاً فأغلقت المدارس والمعاهد، ثم بدأت في تشكيل أرسناتية زراعية تمتص فوائض المال لدى كبار الموظفين وتحقق في الوقت نفسه أكبر قد من الإنتاج الزراعي اللازم لها، وكذلك بدأت عملية إغراق مصر في الديون وإغراقها بالشركات الأجنبية التي تعمل في مجالات الخدمات والسمسرة والوكالات، وإذا كانت تلك الدول قد سمحت بقيام

مشروعات زراعية واستصلاح أراضي وشق ترع وإقامة قناطر وخزانات وسدود، وكذلك سمحت بقيام مشروعات إصلاح الموانئ وتعبيد الطرق وإنشاء شبكات التلغراف وغيرها ، وكذلك شركات الشحن والتفريغ، أي إقامة بنية أساسية صالحة لعمليات الاستيراد والتصدير والوكالات والسمسرة مع وجود حكومات مدينة بل غارقة في الديون حتى أذنيها وإدارة حكومة عاجزة، وكل هذا تمهيداً للاستعمار.

لنستمع إلى المحصلة إذاً من فم اللورد كرومر " من يقارن الحالة الراهنة بما كانت عليه من قبل يرى فرقاً ضخماً في الشوارع التي كانت مكتظة بدكاكين أرباب الصناعات والحرف من غزالين ونساجين وخياطين وصباعين وخيامين وحدادين ونجارين وصانعي أحذية قد أصبحت مزدحمة بالمقاهي والدكاكين المليئة بالبضائع الأوروبية، أما الصانع المصري فقد تضاعل شأنه وانحطت كفايته على مر الزمن وفسد لديه الذوق الفني الذي طالما أخرج في العصر القديم المعجزات في مفاخر الصناعة".

لم يكن إنقاص عدد الجيش من ٢٧٦ ألف جندي، وفشل مشروع محمد علي العسكري هما وحدهما السبب في انهيار رأسمالية الدولة والقاعدة الصناعية لمحمد علي ولكن ضعف السلطة العثمانية بسبب حروبها مع محمد علي وخضوعها للنفوذ الأوروبي قد اضطر السلطان العثماني إلى توقيع معاهدة "بلطه ليمان" مع الدول الأوروبية وهي المعاهدة التي تقضي بسياسة الباب المفتوح وحرية التجارة في جميع أرجاء السلطنة العثمانية بما فيها مصر ولم يكن محمد علي بعد انهيار جيشه في ١٨٤٠ بقادر على معارضة

تلك الاتفاقية ووقف العمل بها في مصر، وقد أدت تلك المعاهدة إلى فتح أبواب مصر أمام الصادرات والواردات الأوروبية في وقت حرج هو وقت تقلص حجم الجيش الذي كانت الصناعة الوطنية القائمة على الاحتكار تعتمد عليه في تصريف منتجاتها.

إذا فقد انتهى انكسار محمد علي في ١٨٤٠ واثتمار الدول الأوروبية به إلى حل نظام الاحتكار شيئاً فشيئاً وإغلاق المصانع واحد بعد الآخر، ثم استكمل الإلغاء في عهد عباس الأول وسعيد، كما بدأ الاستثمار الأجنبي يجد طريقه إلى مصر فسمح محمد علي بإنشاء بنك الإسكندرية برأسمال قدره ٧٠٠ ألف ريال يكون نصيب مصر منه ٤٠٠ ألف ريال واكتتب الممولان المعروفان "توسيجا وباستري" بـ ٣٠٠ ألف ريال^(٣٣) وذلك في عام ١٨٤٧، بل إن الحكومة لم تدفع نصيبها في البنك ولذلك كان لمديره الأجنبي سلطة واسعة.

وكان من الصعب أن يظهر عمود فقري حقيقي لطبقة متوسطة، أو استثمار صناعي قائم على الملكية الفردية أو الشركات المساهمة بعد أن ضرب محمد علي فئة التجار وفئة الصناع ضربة قاصمة بنظام الاحتكار ورأسمالية الدولة، ولكن اقتصررت الطبقة المتوسطة على طبقة الفنيين مدنيين أو عسكريين، وهم موظفون في الدولة يتقاضون راتباً منها، يمكن أن يوجهوا فائضه إلى الاستثمار، ولكن ما قيمة ذلك الفائض لإنشاء صناعة، خاصة وأنه تم امتصاصه في الاستثمار الزراعي، كما لم تظهر طبقة عمالية صناعية بصورة طبيعية، بل ظهرت كعمال وموظفين يعملون في كنف الحكومة، فإذا ما ألغت الحكومة المصانع أو أغلقتها عادوا إلى زراعة الأرض، وحتى

أرباب المهن التي كانت قد انهارت بسبب الاحتكار، وفي نفس الوقت جاء المال الأجنبي ليقطع الطريق ويوجه الجهود نحو الاستثمار الزراعي، والتمويل الإقراضي، وفي قطاع الخدمات السريعة الربح، بل واعتماد الاستثمار الأجنبي على مئات الألوف من الأجانب النازحين إلى مصر، وكل هذا أدى إلى عدم اتساع قاعدة الملكية الخاصة في بنية مصر الاقتصادية، اللهم إلا في الزراعة، وكان يتم امتصاص الملكيات الصغيرة والمتوسطة في الزراعة لصالح الملكيات الكبيرة بوسيلة أو بأخرى، أي أنه لم تنشأ طبقة متوسطة صناعية تحمل عبء قيام صناعة، كما تم ظهور أرستقراطية زراعية وبقية الطبقة المتوسطة في المدن قاصرة على شريحة المتعلمين أو الفنيين الذين يعملون في جهاز الحكومة بكل ما يحمله ذلك من آثار تشويهية على البنية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، فهذه الطبقة كانت مرتبطة بالنظام دائماً أياً كان هذا النظام لأنها تعمل عنده في وظائف تؤمن لها ارتفاع مستوى معيشتها عن بقية السكان بصورة مرضية .

بانتهاء الصناعة المصرية بعد ١٨٤٠م، وعدم قدرة الواقع المصري
للأسباب السابق ذكرها على إفراز طبقة صناعية، كان من الطبيعي أن يتجه
إلى مصر عدد كبير من المرابين والنصابين والتجار من كل حدب وصوب،
خاصة وأن هناك مظلة الامتيازات الأجنبية التي يتمتع بها هؤلاء الأوروبيين،
وقد تعلم مسيحيو الشام واليهود و الأرمن أن يستفيدوا من تلك الحماية
القنصلية بأن يدفعوا مبلغاً من المال مقابل الحصول على جواز سفر من أي
من القنصليات التي يعطيها القانون حماية أو امتيازاً، وهكذا شهدت مصر
أفواجاً من اليونانيين القبارصة، والإيطاليين، الإنجليز، والفرنسيين، واليهود،
الأرمن، الشوام وغيرهم .

ففي سنة ١٨٦١ دخل مصر حوالي (٣٠ ألف) أجنبي، ١٨٦٢ دخلها
(٣٢ ألف)، وفي ١٨٦٣ دخلها (٣٤ ألف)، في ١٨٦٤ (٥٦,٥ ألف)، وفي
١٨٦٥ دخلها (٨٠ ألفاً)، وهكذا .

وأتجه هؤلاء إلى إنشاء البنوك، ليس بمعنى تصدير رؤوس أموال
أوروبية إلى مصر، ولكن بهدف جمع رؤوس الأموال المصرية وإعادة
إقراضها أو استثمارها في مشاريع محددة أو حتى نهبها مباشرة، وكان أول
بنك أسسه الأجانب في الإسكندرية هو (بنك مصر) عام ١٨٥٧ بالتعاون مع
بض البيوت المالية في إنجلترا، وكان مديره تاجر يوناني يدعى "بسكال"،
كانت كل مهمة هذا البنك إقراض أمراء البيت العلوي!! (٣٤) " وكانت طبيعة
الأعمال التي تقوم بها هذه البنوك عموماً هي إقراض الخديوي والحكومة
المصرية ومساعدتها على الاقتراض من الخارج في أوروبا، وتمثيل البيوت
المالية البنوك الأوروبية في مصر، خدمة الحكومة المصرية مقابل عمولة في

أعمال الاستيراد والتصدير، وكإقراض بعض الأمراء وإدارة ممتلكاتهم العقارية ولاسيما الأقطان، كما كانت تلك البنوك المحلية تقدم تسهيلات ائتمانية لمؤسسي الشركات مثل: شيكولاني - وروسوس - ورويسناير وأنطونياس، ولشركات الامتيازات الأجنبية، وشركة قناة السويس، وكانت تضارب في سندات الخزانة التي كانت تصدرها الحكومة المصرية، وقد حصلت البنوك الخاصة على كثير من عقود الامتياز وتأسيس الشركات .

وفي زمن سعيد وإسماعيل أيضاً ظهر على جانب الممولين الأوروبيين من أصحاب البنوك الخاصة عدد آخر من اليهود الشرقيين واليونانيين والشوام مثل: عائلات قطاوي- ومنشه وسوارس وسرسق، فقد أسس هؤلاء أيضاً بنوكاً خاصة، و كانت لهم صلات ببعض البيوت المالية في أوروبا، وبعض كبار الممولين اليهود فيها، كذلك ظهرت البنوك المساهمة مثل بنك الإسكندرية التجاري (١٨٦٨) الذي أدمج في بنك الأنجلو إيجبسيان في (١٨٨٤)، البنك الصناعي (١٨٨٩) وغيرها، بنك مصر (١٨٦٥) ولم يقتصر الأمر على إنشاء بنوك برؤوس أموال أجنبية في مصر، بل ظهرت فروع لبنوك أوروبية مثل (مون دي بيتيه) أي الرهونات الفرنسي (١٨٦٠) (العثماني الإمبراطوري) "إنجليزي" ، (الكريدي) " فرنسي " (١٨٧٤) (بنك روما) "إيطالي" (١٨٨٠) وغيرها .

على أننا يجب أن نتنبه إلى أن تلك البنوك الأجنبية، لم تكن تأتي برأسمال أجنبي حقيقي لتوجيهه إلى الاستثمار، بل قل أنه كان هناك أجنب ي نهبون الاقتصاد المصري ويستثمرون خبرتهم بشئون المال وصلاتهم ببيوت

المال الأوروبية من جهة وبالبلاد المصري من جهة أخرى في تشغيل أموال المصريين والاستثمار بأرباحها أو الحصول على نصيب الأسد منها . وأن كل ما يحدث أن بنكاً ما يوجر مكاناً في أحد شوارع القاهرة، ويوفد مديراً أجنبياً ومعه بعض المعاونين الأجانب من ذوي الخبرة في الشؤون المصرفية، ويستخدم موظفين محليين من العارفين باللغات ولاسيما من اليهود والشوام، والأرمن واليونانيين والإيطاليين، وربما احتاج الأمر إلى نقل مبلغ تافه من المال السائل إلى مصر ليكون في خزائن البنك في بداية العمل، ثم تتدفق عليه.

ودائع المصريين والأجانب المقيمين في مصر وتحويلاتهم ومدفوعاتهم فتجمع في خزائنه الملايين التي يستغلها في استثمارته وعملياته المصرفية، وحتى رأس المال السائل التافه الذي يبدأ به نجده بعد فترة قصيرة يعيد تصديره إلى البنك الأصلي في أوروبا .

وهكذا لم يأت هؤلاء المستثمرين الأجانب بأي أموال لاستثمارها في

القطاع الصناعي الجاد، بل جاءوا لجمع الأموال المصرية وتوجيهها في الخدمات الحكومية والمشروعات ذات العائد السريع، وفي الاستثمار الزراعي والعقاري على أن ينالوا هم نصيب الأسد من الأرباح، وهكذا لم تنشأ في مصر استثمارات صناعية جادة لا على يد المصريين ولا يد المستثمرين الأجانب حتى ذلك الوقت، ولمدة طويلة بعده " حتى طلعت حرب " .

(٩) الاستعمار يرسل طلائعه

(أ) الديون

كانت الديون ومازلت أحد الوسائل الاستعمارية الخبيثة، لمد يد النفوذ الأجنبي إلى البلاد، والسيطرة على مقدراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية واربك أحواله من أولها إلى آخرها، بل والتحكم في مجمل سياساته، إذن فالديون كانت إحدى الوسائل التمهيدية للاحتلال، بل أهم هذه الوسائل على الإطلاق، وإذا كان النفوذ الأجنبي قد تسلل عبر شركة قناة السويس، وعبر الأرستقراطية الزراعية وشكل الاستثمار الزراعي، وعبر رأسمالية السلب والنهب والشركات الأجنبية، فإن الديون قد فتحت الباب على مصراعيه أمام النفوذ الأجنبي، وأفقدت تلك الديون "عمليًا" مصر استقلالها، بل وأضاعت من إسماعيل عرشه ذاته، ولم تلبث مصر خلال سنوات جد قليلة أن أصبحت مستعمرة أوروبية دون أن تطلق رصاصة واحدة .

وعلاقة الديون الخارجية بالتبعية وبهيمنة الأجانب على مقدراتنا لا يحتاج إلى دليل، وهو أمر يجمع عليه علماء السياسة والتاريخ والاجتماع فضلاً عن الاقتصاد .

يقول الاقتصادي البارز محمد رشدي^(٣٥) " إن من يتعرض بالدراسة للوسائل التي أتخذها الأجانب معبرًا للوصول إلى أغراضهم يجد أنها كانت تتسم بالعمق المقترن بالحدق والجشع اللذين ازدادا على طول الأيام مرارة وضراوة، تلك كانت طبيعة الأوروبيين، ومسلكهم مع مصر منذ زمن طويل فهم يتربصون بنا الفرصة للانقضاض علينا، فإذا لم تواتهم الفرصة عمدوا

إلي خلقها والاستفادة منها، وقد كانت الديون الأجنبية هي رأس الحربة التي طعن بها الاستعمار مصر".

هل يمكن أن تكون للقروض الأجنبية ضرورة؟ أو فائدة؟

وفي هذا الصدد يقول الأستاذ محمد رشدي، في نفس المرجع السابق، وفي رأينا أن السبب المعقول والمنطقي للأقدام على عقد القروض الخارجية هو حاجة الدولة للقيام بمشروعات إنتاجية مباشرة أو غير مباشرة لازمة لتحقيق أهدافها من حيث النمو الاقتصادي، على أن يكون التمويل الأجنبي بالقدر الذي يكفل الغلبة، والسيطرة للتمويل المحلي، فضلا عن الرفض بصيغة قاطعة لأية قيود يملها الجانب المقرض في شأن استعمال القرض أو الإشراف عليه، ذلك ما تقتصد به طبيعة العلاقة بين المقرض والمقترض، إذ أنه من أول المبادئ الأساسية التي تركز عليها سلامة القرض أن ينعقد على أساس من الندية والتكافؤ، أما إذا توصلت الدولة المقرضة إلى سبيل يمكنها من التحكم في استعمالات قروضها فإن ذلك لا يدل على ضعف الدولة، وإنما يتيح الفرصة لرأس المال الأجنبي لأن يبسط سيطرته على البلاد" (٣٦).

وبالطبع هذا كلام مثالي، لم يعرفه العالم أيام سعيد أو إسماعيل، ولا يعرفه حتى اليوم، والقرض الأجنبي شر كله، لأن العالم عالم مصالح من ناحية، ومن غير الطبيعي ولا المنطقي أن يقرضك أحدهم بدون شروط أو بدون أهداف معلنة أو خفية، ومن غير الملائم اقتصاديًا القيام بمشروعات جادة بواسطة القروض، وإذا كنا قد قررنا من قبل أن بلادنا كانت مستهدفة للسيطرة الاستعمارية وقتها، وحتى الآن بوسيلة أو بأخرى لعرفنا استحالة الحصول على قرض من أجل سواد العيون.

وإذا كان الإسلام يبيح القرض الحسن - بلا شروط - وبلا ربا متفق فمن البديهي أنه لا الشرق ولا الغرب سوف يعطي أحدًا قرضًا بلا شروط ولا ربا، ومن السذاجة الأمل يومًا في تحقيق ذلك مادام العالم هو العالم، ومادامت البنية الاقتصادية والسياسية للعالم كله كما هي اليوم .

يضيف الأستاذ محمد رشدي " في حالة إسماعيل فإنه لو تم صرف القروض البالغ قيمتها مائة مليون جنيه تقريبًا على مشروعات إنتاجية لتغير وجه تاريخ مصر الاقتصادي تغييرًا جذريًا، ولأصبحت مصر قوة لا يستهان بها في المجال الدولي، ولا يمكن منع الكثير من الولايات التي جرّها لأجانب على مصر نتيجة تدخلهم كمقرضين للحكومة المصرية، إلا أنه للأسف الشديد قد تم صرف هذه القروض على نواح ترفهية واستهلاكية بحتة، والقليل منها هو الذي أنفق في حفر وإنشاء الكباري التي كان الغرض الحقيقي من إنشائها خدمة أراضي الأسرة الحاكمة" (٣٧) .

ومع احترامنا الشديد للأستاذ محمد رشدي، فإن هذا الكلام أيضًا مغرق في المثالية وحسن النية، إذ لو علم المقرضون رشدًا في المقترض لما أقرضوه، لقد كان المقرضون طلائع احتلال، والغرب الذي لم يتورع عن التدخل المباشر ضد محمد علي في الوقت الحرج وقاموا بتصفية قاعدته الصناعية، رغم أنه لم يقترض منهم شيئًا، لم يكونوا ليعطوا إسماعيل أموالًا للإنفاق منها على مشروعات جادة، و لولا تأكدهم من أن هذه الأموال ستنفق فيما يحقق مصالحهم، لما مدوا له حبل القروض .

هل كان التوريط في الديون مقصود ؟

نعم بكل تأكيد، لأن المسألة لم تكن إطلاقاً علاقة تجارية بحثه فأوروباً كانت تتطلع للسيطرة على مصر، ولم تكن لتبعث جيوشها لاحتلال مصر قبل ذلك (١٧٩٨، ١٨٠٧) من قبيل التسالي .

يقول الأستاذ عادل حسين: (٣٨) " والقول بأن الغرب تعمد إغراق مصر بالديون لا يعكس أي رغبة في التحامل، فهو استنتاج موضوعي من سياق الأحداث، وهو يستند أيضاً إلى فهم مصالح وسياسات الدول الغربية " .

ويقول محمد رشدي: " أن الأجانب كانوا يشجعون حكام مصر بشتى الوسائل والطرق على الاستزادة من القروض إلى حد إنشاء فروع لبعض البنوك الأجنبية التي تخصصت في إقراض الحكام والطبقات الغنية " (٣٩)، ويقول جون مارلو " أن الممولين الفرنسيين والإنجليز والألمان الذين شجعوا بطريقتهم المعهودة الوالي على الإسراف والتبذير لتمكين أنفسهم من ممتلكاته، وقد ترتب على هذا النهب الذي كان يتم على نطاق عالمي كبير أن أخذ تدخل القناصل المحدود لصالح أصحاب التعويضات يتحول تدريجياً إلى تدخل دبلوماسي تقوم به حكومات الدول لصالح أصحاب السندات الأوروبية " (٤٠).

ويضيف نفس المؤلف " أنه لم يكن أحد من الدائنين يرغب في خروج إسماعيل من الديون ذلك أن عملية إقراضه قد أثبتت أنها عملية رابحة، وفوق ذلك فقد كانت هناك أرباح أخرى إضافية تأتي من العمولات على طلبات الشراء من الخارج التي لم يكن ممكناً تقديمها إلا إذا كان إسماعيل والخزانة المصرية يتلقيان المال باستمرار من القروض " (٤١) .

ويقول روتشتين " أن جميع ما يسمونه المالية العليا بلندن وباريس قد تأمر رسميًا على سلب الخديوي فكان يظهر في الليلة الواحدة كما يظهر النباتات الدن ئ مصارف مفتعلة طنانة الأسماء كالمصرف الإنجليزي المصري، والمصرف الفرنسي المصري وغير ذلك، غرضها الوحيد إغراء الخديوي بعقد قروض جديدة فاحشة الربا " (٤٢) .

سعيد يبدأ القروض وإسماعيل يتوسع فيها

بقيت مصر سليمة من آفة الديون الأجنبية في عهد محمد علي وإبراهيم وعباس الأول، وبدأت الديون تجد طريقها إلى الحكومة المصرية في عصر سعيد باشا الذي مات وترك على الحكومة المصرية ديناً قدره (١١,١٦) مليون جنيه من الديون الثابتة^(٣٤)، والديون السائرة^(٤٤)، أما في عهد إسماعيل فقد قفز الرقم إلى (١٢٦,٤) مليون جنيه، كما يقدرها الرافي^(٤٥)، وهي كالتالي:

- ١٨٦٤ (٥,٧ مليون) جنيه، من بيت فرو هلينج وجوش الإنجليزي .
- ١٨٦٥ (٣,٤ مليون) جنيه، من بنك الأنجلو .
- ١٨٦٦ (٣ مليون) جنيه ، من بنك أوبنهايم .
- ١٨٦٧ (٢,٧ مليون) جنيه .
- ١٨٦٨ (١١,٩ مليون) جنيه من بنك أوبنهايم .
- ١٨٧٠ (٧,١ مليون) جنيه من البنك الفرنسي المصري .
- ١٨٧٣ (٣٢ مليون) جنيه من بيت أوبنهايم .
- ١٨٧٨ (٨,٥ مليون) جنيه من بنك روتشيلد الإنجليزي .

بالإضافة إلى :

- الدين السائر (٢٥ مليون) جنيه من المرابين والمغامرين أو مستحقاً للمقاولين والتجار والشركات .
- طرق أخرى حصل بها إسماعيل على المال :
- المتحصل من المقابلة (١٣,٥ مليون) جنيه .
- دين الرزنامة (٣,٣ مليون) جنيه .
- ما أخذ من الأوقاف الخيرية وبيت المال (٥٣٧ ألف جنيه) .
- مطلوبات من الحكومة لم تدخل في تسوية الدين العام سنة ١٨٧٦ (٦,٢ مليون) جنيه .

قراءة في مفردات الديون

- إذن فإن مجموع ما حصل عليه إسماعيل من الأموال والديون كان حوالي (١٢٦,٤ مليون) جنيه أنفقها إسماعيل في بناء القصور وتأثيثها، وتمويل الحفلات الفخمة التي كان يقيمها إسماعيل، أو رحلاته إلى أوروبا، أو دفع الرشاوى شمالاً ويمينا، ومنح الهدايا والهبات لكل من هب ودب، أو اقتناء اللوحات الفنية والجواهر وغيرها، وكذلك إسراف الأسرة العلوية، فقد بلغت ثمن خياطة فساتين إحدى الأميرات حوالي (١٥٠ ألف جنيه) لخياط فرنسي .
- أنه من الطبيعي أن يلتف حول إسماعيل مجموعة من الأفاقين والمغامرين للاستفادة من تذييره وسفهه أو التوسط بينه وبين البيوت المالية لعقد صفقات القروض مقابل عمولة أو سمسرة، كما كان من الطبيعي أن تمتد

مظاهر الإسراف والاختلاس إلى الجهاز الحاكم، وشهدت مصر ظهور شخصية مثل شخصية إسماعيل باشا صديق (المفتش)، وقد كان وزيراً للمالية، وهو شخصية أفاقه كانت تبتكر لإسماعيل وسائل جمع المال بطرق شتى، أو عقد الصفقات، وبديهي أنه يسهل لإسماعيل وسائل تحويل تلك القروض إلى حسابه الخاص والإنفاق منها بلا حساب، ويقول الرافعي: أن إسماعيل باشا المفتش قد قتل على يد رجال الخديوي إسماعيل ليطوي معه أسرار تبديد الأموال والتلاعب بالخزانة العامة .

- أنه مع حالة السفه والتبذير التي تفشت في إسماعيل وبطانتته والأسرة الحاكمة، كان من الطبيعي أن يلجأ لأساليب عجيبة في جمع الأموال من الناس حتى آخر قطرة، أو السطو على أموال اليتامى والأوقاف، وفي ذلك الصدد فقد أبتكر إسماعيل باشا المفتش فكرة جهنمية لجمع (١٣,٥ مليون) جنيه في سنة (١٨٧١)، وذلك بصدور قانون المقابلة، ويقضي هذا القانون بأن يقوم ملاك الأراضي بدفع الضرائب المربوطة على أطيانهم لمدة ست سنوات مقدماً، مقابل إعفاء أطيانهم من نصف الضريبة المربوطة عليها على الدوام، وبديهي أن الحكومة لجأت في تنفيذه إلى الإكراه والتوريط، مما أدى عملياً إلى تخلي الكثيرين عن أرضهم أو بيعها للقادرين، أو بيع أجزاء منها لكبار الملاك والأغنياء ليتمكنوا من دفع هذه الضريبة الظالمة أو السلفة الإجبارية، وأدى ذلك وغيره إلى انهيار طبقة الملاك الصغار، وزيادة الأرستقراطية الزراعية وطبقة الملاك، وكذلك لجأ الخديوي إلى

الاستيلاء على ما في خزائن بيت المال والأوقاف الخيرية من الأموال المودعة على نمة الخيرات، أو لحساب القصر والأيتام .

- وبلغ ما أخذ من هذا الباب (٥٣٧ ألف جنيه)، وكذلك لجأ الخديوي إسماعيل بإيعاز من المفتش إسماعيل باشا إلى إجبار الأهالي على استثمار أموالهم في سندات في مصلحة الرزنامة، وهي مصلحة تودع فيها رؤوس أموال للمستحقين مقابل دفع معاشات لهم، وقد بلغ هذا القرض الإجباري (٣,٤ مليون) جنيه، وبديهي أن أموال المقابلة، وقرض الرزنامة، وأموال الأوقاف الخيرية ضاع في هاوية الإسراف السحيقة.

- لجأ الخديوي إسماعيل إلى التفريط في أسهم مصر في قناة السويس " حوالي (٧ ÷ ١٦) من مجموع أسهم شركة قناة السويس " فباعها إلى إنجلترا مقابل (٤ مليون) جنيه، وبصرف النظر عن أن الثمن قليل أو بخس، فإن إسماعيل بتفريطه في هذه الأسهم، أدخل النفوذ الإنجليزي إلى مصر من أوسع الأبواب، فضلا عما فيه من خسارة وطنية، ونتائج وخيمة على سيادة مصر على أهم مشروعاتها في ذلك الوقت، وبهذه الصفقة لم يعد لمصر شيء في القناة(تمت الصفقة في نوفمبر ١٨٧٥) اللهم الـ ١٥ % في صافي الأرباح، وقد باعها الحكومة المصرية فيما بعد إلى بنك الائتمان العقاري الفرنسي .

- أنه يجب أن نلاحظ أن هذا الدين البالغ (١٢٦,٤ مليون) جنيه، لم ينفق على أي مشروعات جادة، أو مصاريف الحكومة العادية، لأن هذا الدين كله عبارة عن قروض أجنبية، أو ضرائب وسلف إجبارية، أو اختلاس من بيت المال، أي أنه يختلف تمامًا عن الموارد الطبيعية للبلاد التي كانت

تكفي وتزيد لو أحسن التصرف فيها، كانت تكفي قطعاً لتمويل إنفاق حكومي معتدل، وتمويل مشروعات جادة ومفيدة، مثل الحروب في أفريقيا لتأمين منابع النيل فهذه كانت تتكلف أقل بكثير من الموارد العادية التي لم تدخل أصلاً في حساب الدين، والمؤرخون الذين قدروا الديون لم يضيفوا عليها الموارد العادية للبلاد، ولكن القروض الأجنبية والضرائب المستجدة والسلف الإجبارية .

- أن الوقوع في هاوية الديون يؤدي قطعاً إلى عدد كبير من التصرفات المالية العجيبة، منها مثلاً أنه لأداء دين حكومي يبلغ (٧٢ ألف جنيه)، عقدت الحكومة صفقة مع صاحب الدين أخذ بمقتضاها (٢٣٠ ألف جنيه) في مقابل دينه، أي بعبارة أخرى لكي تسدد (٧٢ ألف جنيه) حملت الحكومة (٢٣٠ ألف جنيه)، وأن دين ١٨٧٣م الذي يبلغ (٣٢ مليون) جنيه لم يدخل منه إلى يد الحكومة سوى (٢٠,٧ مليون) جنيه فقط " ١١ مليون نقدًا - ٩ مليون سندات" والباقي خصم لحساب السمسرة وخدمة الدين وخلافه، وقرض ١٨٧٠م الذي بلغ (٧ مليون) جنيه لم يتسلم منه إلا خمسة ملايين، أما الدين السائر فلم يكن له ضابط، وكان يبلغ ثلاثة أمثال قيمته الحقيقية، بل وأربعة أمثال قيمته أحياناً: بلغت الديون السائرة ٢٥ مليون جنيه " .

- بل أن الحكومة كانت تلجأ أحياناً إلى بيع بعض المحاصيل إلى التجار دون تسليم، ثم تعود فتشترىها منهم على الورق، وتدفع فرقاً هائلاً، ففي صيف ١٨٦٩م مثلاً باع وزير المالية إلى التجار الإفرنج مقادير كبيرة من بذور القطن (حوالي ٥٠٠ ألف إردب) وقبض ثمنها نقدًا ووعد بتسليمها بعد

خمسة أشهر بعد جني محصول القطن، ولما أنقضى الميعاد باعت الحكومة ما لديها من محصول القطن ثانية وقبضت الثمن، ولتسوية الفضيحة طلبت الحكومة من التجار أن يبيعوها بسعر (٧٨ قرشاً) ما اشتروا بسعر (٧١ قرشاً)، واتفقت معهم على السداد بإفادات مالية تسري عليها فوائد ١٢ % سنويًا من الثمن الجديد، أي بواقع ١٨ % من الثمن الأصلي، وقد تكررت هذه العملية أكثر من مرة " (٤٧) .

- يقول المسيو جابر بيل شارم (٤٨) " إن الخديوي إسماعيل أقترض في الثمانية عشر عامًا التي تولى فيها الحكم نحو (١٢٠ مليون جنيه)، ولكن الواقع أن نصف هذا المبلغ على الأقل بقي في يد المالكين وأصحاب البنوك، والمضاربين من مختلف الأجناس ممن كانوا يحيطون به على الدوام .

- أنه إذا استبعدنا الديون السائرة، ودين الرزنامة، أموال المقابلة والدين الذي عقد ١٨٧٨^(٤٩)، أي إذا حسبنا الديون الثابتة في الفترة بين ١٨٦٣، ١٨٧٦ " وهي الفترة التي احتفظ فيها إسماعيل بسلطة حقيقية على البلاد" كانت حوالي (٥٣ مليون جنيه)، وصل منها إلى الخزنة فعلا (٣٢ مليون جنيه)، " كان الفرق يذهب مصاريف خصم وعمولة " وطوال الثلاثة عشر عاما كانت الفائدة وأقساط استهلاك الدين تحسب على أساس القيمة الاسمية، ودفع فعلا مبلغ (٣٥ مليون جنيه)، أي أكثر من كل ما حصلتته الخزنة من ديون ثابتة، ومع ذلك فإن رأس مال الدين الثابت بلغ ١٨٧٦م حوالي (٥٢ مليون جنيه)، أي ما يزيد على كل ما تلقته الخزنة من القروض بـ (٢٠ مليون جنيه)^(٥٠)، أي أنه كان نهبا واضحا .

- أنه في مقابل هذا الديون رهن مصر كل ما تمتلك تقريبًا من أطيان ومرافق وضرائب وجمارك وعوايد، بل وباعت ما تملكه من أسهم قناة السويس، أي أن الديون أدت عمليًا إلى رهن مرافق مصر، وكانت النتيجة الطبيعية هي الإفلاس، ثم الاحتلال، ففي قرص ١٨٧٣م مثلاً رهن إسماعيل لسدادته ما يلي: " إيرادات السكك الحديدية - الضرائب الشخصية والضرائب غير المقررة - عوايد الملح - مليون جنيه من ضريبة المقابلة - كل الموارد التي خصصت للقروض السابقة حتى أصبحت حرة " (٥١) .

التدخل الأجنبي في شئون مصر

" لم يكن ممكناً أن يبقى استقلال البلاد سليماً مع بلوغ القروض إلى هذا الحد، لأنها أموال أجنبية، دفعها ماليون ومرابون ينتمون إلى دول أوروبية تطمح من قبل إلى التدخل في شئون مصر، وهذه القروض من شأنها أن تفقد البلاد استقلالها المالي، كما أن القروض صار لها من الفوائد ما يبتلع معظم ميزانية الحكومة، فلا عجب أن تكون النتيجة فتح أبواب التدخل الأجنبي في شئون مصر على مصراعيه، وقد بدأ هذا التدخل ماليًا ولكنه كان يطوي في ثناياه عوامل التدخل السياسي، فكان تدخلًا مزدوجًا " (٥٢) .

" أنضجت الربكة التي سببتها الديون الخارجية والديون السائرة ظروف التدخل الأجنبي السافر، وتساعد التدخل السياسي ترسيخاً وتطويراً للنتائج التي أحدثها غزو القروض " (٥٣) .

بعثة كيف

وجاءت بعثة كيف الإنجليزية (ديسمبر ١٨٧٥م)، بعد صفقة قناة السويس (نوفمبر ١٨٧٥م)، وكان إسماعيل تحت ضغط الاختناقات المتلاحقة قد طلب من الحكومة البريطانية إعاره خبيرين " يشرفان على الدخل والخرج خاضعين لإرشاد ناظر المالية وأوامره " ويكون أحدهما على الأقل ملماً بموضوعات علم الاقتصاد السياسي التي أوضحت للناس في العصور الحديثة المبادئ الصحيحة التي تنمو بها موارد البلاد .

وكان إسماعيل يستهدف أن تقدم تلك البعثة تقريراً يسمح له بمزيد من الاقتراض على أساس تجديد الثقة في ماليته من قبل هذه البعثة تحت إغراء الرشوة أو غيرها، وقد أتجه إسماعيل صوب إنجلترا، بعد أن كان الواقع الدولي جعل لها سبق والسيطرة بعد هزيمة فرنسا في الحروب السبعينية، ولكن الحكومة البريطانية فهمت هذا الطلب بطريقتها الخاصة، وبدلاً من إرسال موظفين من للحكومة يكونان طوع إرشاد وزير المالية وأوامره، حول اللورد دربي ذلك الطلب إلى طلب نصح من الخديوي في الشئون المالية، وتألقت بالفعل بعثة برئاسة كيف عميد رجال البنوك الإنجليز في ذلك الوقت ليفاوض الخديوي وحكومته في إدارة مصر ومركزها المالي، وإذا قرأنا ما كتبه اللورد دربي وزير الخارجية البريطاني إلى المستر كيف في خطاب تعيينه للبعثة لفهمنا التكتيك الإنجليز الذي أستخدم تمهيداً للسيطرة على البلاد قال دربي: " أنه على الرغم من أن الغرض الأول لبعثتك هو المداولة مع الخديوي فيما يطلب من نصيحة ومساعدة، إلا أنه لا يمكن أن يفوتك أن تتقيد المعلومات الوفيرة ذات القيمة العظيمة لكل من مصر وبريطانيا، إن حكومة

صاحبة الجلالة لا ترى من الضرورة تزويدك بتعليمات تفصيلية، فهي تفضل أن تدع لفطنتك إدارة البعثة، معتمدة على أنك سوف تكون حذراً فلا تلزمهم بإتباع أي أسلوب إجرائي، سواء بطريقة النصيحة أو غيرها، يمكن أن يؤخذ على أنه رغبة منا في التدخل دون وجه حق في الشؤون الداخلية المصرية " .

" الخطاب واضح الدلالة، الهدف الحقيقي هو أنه يكفي في تلك المرحلة عملية استكشاف واسعة لأرض المعركة القادمة، الظاهر مداولات بريئة مخلصه، وفي كل الأحوال حرص على تجنب أي شبهة تدخل، وبالتأكيد كانت إنجلترا في تلك المرحلة لا تخطط فقط للتدخل، ولكن للسيطرة الكاملة، وكانت تتقدم بانتظام عبر كل السبل التي تؤدي إلى هذه النتيجة، فمع السديون الخارجية التي أغرقت فيها الحكومة حرصت إنجلترا على احتكار التجارة الخارجية منذ أوائل عهد إسماعيل، وكان يساند نشاط الإنجليز في ميدان التجارة نشاطهم في ميدان المال، وذلك عن طريق البنوك أو فروع البنوك التي أنشأوها في مصر، وبذلك يمكن القول أن الاقتصاد المصري أصبح تابعاً للاقتصاد الإنجليزي في عهد إسماعيل ثم للفرنسي، ولالاقتصاد بلاد أوروبا الغربية الأخرى " (٥٥) .

جاءت بعثة كيف إذا إلى مصر في (ديسمبر ١٨٧٥م) وفحصت حالة المالية المصرية ووضعت تقريرها، الذي أشارت فيه إلى سوء حالة المالية المصرية، واقترحت كشرط لإصلاحها أن تخضع للشورى الأوروبية، بأن تنشئ الحكومة مصلحة للرقابة على ماليتها برئاسة شخص ذي ثقة، أشارت

تلميحا بأن يكون إنجليزيا واشترطت أن يحترم الخديوي قرارات هذه المصلحة، ولا يعقد قرضا إلا بموافقتها " كأن القرض قدر م.م " .

ويعلق الرافي على ذلك قائلا " كأن إنجلترا لم توفد بعثة كيف للسبب الذي يطلبه إسماعيل، بل جعلت لها مهمة سياسية، وهي تمهيد السبيل للتدخل الإنجليزي " ^(٥٦)، ويقول روتشتين " أي أن المطلوب من الخديوي أن يخضع بطريقة ما صاغرا للإرشاد الإنجليزي، ويعهد إلى إنجلترا بإدارة مالية مصر " ^(٥٧)

كان من الطبيعي إلا يعجب تقرير البعثة الخديوي إسماعيل، وكان من الطبيعي أن يعرف ما هو الهدف السياسي وراء التقرير، فحاول أن يلعب على التناقض الثانوي بين إنجلترا وفرنسا، وأوفدت فرنسا أحد موظفيها، وهو المسيو فيليه ليعاون إسماعيل على تنظيم ماليته، إلا أن إنجلترا التي قررت الإنفراد بالهيمنة وإنضاج الطبخة لصالحها، ضغطت على إسماعيل بالتلويح بنشر تقرير "لجنة كيف" وصرح رئيس الوزراء الإنجليزي أنه لا يعارض في نشر التقرير وأن الخديوي إسماعيل هو الذي يمانع في ذلك، فكان ذلك التصريح أشد وطأة من نشر التقرير بما فيه من تلميحات عن سوء أحوال المالية المصرية، وأدى ذلك إلى نزول أسعار السندات المصرية نزولا هائلا، وتدهورت مالية مصر بسرعة، وعجزت عن الوفاء بالتزاماتها، فأصدر إسماعيل مرسوماً في ٦ إبريل سنة ١٨٧٦م بتأجيل دفع السندات والأقساط المستحقة على الحكومة ثلاثة أشهر وقد أدى هذا الأمر _الذي يعني في حقيقة الافلاس _ الي هياج الدائنين في أوروبا فقدم وكلاء المال الفرنسيين مشروعاً بإنشاء صندوق الدين وتوحيد الديون .

صندوق الدين _ توحيد الدين

أصدر الخديوي إسماعيل مرسوماً في ٢ مايو ١٨٧٦ يقضي بإنشاء صندوق للدين ومهمته أن يكون خزانة فرعية للخزانة العامة تتولى تسلم المبالغ المخصصة للديون من المصالح المحلية _ ويتولى إدارته مندوبون أجانب تتدبهم الدول الدائنة وأن يوردوا ما يحصلون عليه إلى صندوق الدين لا إلى وزارة المالية، وأعطى المرسوم هذا الصندوق الحق في منع الخديوي من عقد قروض أخرى أو إصدار إفادات مالية إلا بموافقة صندوق الدين، وكذلك عدم تعديل الضريبة تعديلاً يقضي إلى إنقاصها إلا بموافقة أعضاء الصندوق، أي أن الصندوق دولة داخل دولة، واعتداء صارخ على سيادة مصر المالية والإدارية.

كما أصدر الخديوي مرسوماً آخر بتحويل ديون الحكومة وديون الدائرة السنية والديون السائرة إلى دين واحد سمي الدين الموحد وبلغ ٩١ مليون جنيه (٧ مايو ١٨٧٦).

وصدر مرسوم ثالث لتطمين الدائنين في (١١ مايو ١٨٧٦) بإنشاء مجلس أعلى للمالية يتكون من ١٠ أعضاء (٥ مصريون) (٥ أجانب) ويتألف من ثلاثة أقسام

القسم الأول: يختص بمراقبة خزائن الحكومة.

القسم الثاني: يختص بمراقبة الإيرادات والمصروفات.

القسم الثالث: ويختص بتحقيق الحسابات ويبيدي هذا المجلس رأيه في ميزانية الحكومة السنوية التي يضعها وزير المالية قبل نهاية كل سنة بثلاثة أشهر، وعين السنيور شالويا - أحد أعضاء مجلس الشيوخ- رئيساً لها.

الرقابة الثنائية

سوى الإنجليز والفرنسيين ما بينهما من تناقضات ثانوية، واتفقا معاً على الخطة المقبلة للسيطرة على مصر، لم يكن كافياً لهما ما تم إنجازه من تدخل وهيمنة ونفوذ في شئون مصر عن طريق صندوق الدين أو إنشاء مجلس أعلى مختلط، ذهب مستر جوشن الإنجليزي إلى فرنسا لكي يتفق معها على التعديلات اللازمة وعلى الخطة المشتركة لإكراه الخديوي على قبول هذه التعديلات، وندبت الحكومة الفرنسية من ناحيتها المسيو جوبير مندوباً عن الدائنين الفرنسيين ليشارك مع المندوب الإنجليزي في عرض مطالب الدائنين على الخديوي، وجاء كل من جوشن وجوبير إلى مصر في أكتوبر ١٨٧٦ وطلبوا إلى الخديوي قبول التعديلات وهي:

- فرض الرقابة الأوروبية على المالية المصرية وإبقاء صندوق الدين بصفة دائمة حتى استهلاك الدين بأكمله.

- تسوية الديون بالطريقة التي يراها جوشن وجوبير.

وبرغم ظهور حركة استياء شديدة في البلاد إلا أن الخديوي أذعن لتلك المطالب تحت ضغط قنصلي إنجلترا وفرنسا وأصدر مرسوماً بذلك في ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ وقضى المرسوم بفرض الرقابة الأجنبية على المالية المصرية، وأن يتولاها رقيباً أحدهما إنجليزي والآخر فرنسي، ولها سلطات مطلقة من توظيف أو عزل، والتفتيش على حسابات الخزانة وجميع صناديق

الحكومة، والاعتراض على ما يشاءان في الميزانية أو الصرف، أو إيقاف أو إصدار أذونات وتمويلات وغيرها .

وبديهي أن علاج الرقابة الثنائية لم يؤد إلى شيء، بل زاد الحالة سوءاً، وهي ما جاءت إلا للسيطرة وتحقيق النفوذ، وبعد تلك اللجنة كان من الطبيعي أن تسير أمور التدخل الأجنبي من سيء إلى أسوأ، ففي (٢٧ يناير) صدر مرسوم خديوي بتشكيل لجنة أوروبية للتحقيق عرفت باسم لجنة التحقيق العليا الأوروبية .

لجنة التحقيق العليا الأوروبية

وبهذه اللجنة - تكون أوروبا - وتحديد إنجلترا قد وجهت الضربة الأخيرة لاستقلال مصر، فهذه اللجنة من حقها التحقيق في أبواب الإيرادات والمصروفات، وأوجه النقص في القوانين واللوائح وإصدارها، وتحقيق موارد الميزانية، وأن على الموظفين إعطاء اللجنة ما تشاء من البيانات، وأن للجنة الحق في استدعاء من ترى لزوماً لسماعه لجميع البيانات التي تطلبها، وتألقت اللجنة من فردينان ديليسبس فرنسي، والسير ريفرس ويلسون إنجليزي، ورياض باشا "عميل إنجليزي"^(٥٨)، وأعضاء صندوق الدين، ووفقاً لما تم من اتفاق بين إنجلترا وفرنسا فإن ديليسبس سافر إلى فرنسا وترك شئون اللجنة كلها إلى السير ريفرس ويلسون الذي كان صاحب النفوذ الحقيقي في اللجنة، وقدمت اللجنة تقريرها إلى الخديوي، وقبل الخديوي التقرير رغم ما فيه من إهانات، وانتهت اللجنة إلى التوصية بإنشاء وزارة مختلطة برئاسة نوبار باشا، يدخلها وزيران أوروبيان أحدهما إنجليزي لوزارة المالية، والثاني فرنسي

لوزارة الأشغال، وأصدر الخديوي إسماعيل في (٢٨ أغسطس ١٨٧٨)
أمرًا بإنشاء مجلس نظار وتخويله مسئولية الحكم، وعهد إلى نوبار باشا في
ذات الأمر تأليف الوزارة على هذه القاعدة، وتألقت وزارة نوبار باشا من كل
من نوبار باشا لمجلس النظار (الوزراء) وناظرا للخارجية والحقانية، رياض
باشا للداخلية، راتب باشا للحربية، السير ريفرس ويلسون للمالية، المسيو دي
بليبيز للأشغال، علي باشا مبارك للمعارف والأوقاف، وأي قارئ للأسماء
السابقة يدرك مدى النفوذ الأجنبي، وبالتحديد الإنجليزي فيها، فهناك وزيران
أحدهما إنجليزي والآخر فرنسي، وهناك عميلان لأوروبا عامة وإنجلترا
خاصة هما نوبار ورياض، والاثنتين الآخرين مجرد موظفين .

انتهت إذا مأساة الديون، بفقدان مصر استقلالها عمليًا، وخضوعها
المباشر للنفوذ الأوروبي وخاصة الإنجليزي، بل أن إسماعيل ذاته فقد عرشه،
وانتهى به الأمر إلى الخلع عن عرشه وتولية ابنة توفيق مكانه في (٢٦
يونيو ١٨٧٩) .

كانت الديون - ومازلت - أحد الوسائل التي يتسلل من خلالها النفوذ
الأجنبي، وإذا كانت السيطرة الاستعمارية على مصر كانت هدفًا أوريًا ثابتًا،
فإن الديون الأجنبية كانت رأس الحربة في التكتيك الشيطاني لتحقيق هذا
الهدف .

لم تكن سياسة إغراق مصر في القروض مجرد تسلسل عفوي أو تلقائي
أدى إلى خضوعها للنفوذ الأجنبي بحجة حماية مصالح الدائنين، ولكنه كان
جزءًا من مخطط ذي مائة رأس وألف ذراع، لم تكن القروض مجرد وسيلة
أفضت إلى الاحتلال، ولكنها أيضًا أسلوبًا لتمهيد البنية الاقتصادية والاجتماعية

والسياسية المحلية وصياغتها بما يخدم استقرار ذلك الاحتلال، وتحقيق أقصى قدر من النهب، لقد أدت تلك القروض إلى:

- اعتصار مالية مصر حتى آخر قطرة، مما قطع الطريق على إمكانية قيام صناعة وطنية سواء عن طريق رأسمالية الدولة أو حتى الرأسمالية الفردية، حيث تركت الديون خزينة حكومية خاوية، وتولت الضرائب المتلاحقة لمواجهة القروض إلى تفرغ وامتصاص كل ما لدى الأهالي من أموال .

- أدى قانون "المقابلة" الذي أبتكره الخديوي لجمع المال من الأهالي لمواجهة أعباء الديون إلى ضياع الملكيات الزراعية الصغيرة والمتوسطة، وتحويل الاستثمار الزراعي إلى طبقة كبار الملاك، بل وأدى إلى زيادة أملاك الأجانب والمرابين من الأراضي الزراعية، حيث لجأ صغار الزراع ومتوسطيهم إلى رهن أرضهم لدى الأغنياء والمرابين، وخاصة الأجانب للوفاء بدين المقابلة للحكومة التي استعملت الكرباج والإحراج في تحصيله .

- أدت القروض إلى ضياع أسهم مصر في شركة قناة السويس، وانتهاء نفوذ مصر على ذلك الممر الحيوي، وتركه فريسة بين الأجانب، وخاصة الإنجليز والفرنسيين، ليس هذا فحسب بل كل مرافق البلاد الأساسية، وأطيانها ومواردها رهنّت لدى الأجانب وفاءً للدين .

- أدت القروض إلى عملية نهب منظم لمصر .

- أفضت القروض الأجنبية في النهاية إلى التدخل الأجنبي السافر في شئون مصر .

التناقض الإنجليزي الفرنسي

هل يمكن الاعتماد على ما يسمى بالتناقض بين الدول الاستعمارية، بين إنجلترا وفرنسا أو أمريكا وروسيا .

من ناحية المبدأ لا مانع من الاستفادة من التناقضات بين القوى الشيطانية وبعضها، والتناقض بينها سمة أساسية من سماتها، ولكن يجب أن ندرك حقيقة وطبيعة هذا التناقض، فمن ناحية فهذا التناقض ثانوي ولا يرقى مهما أشد إلى تجاوز التناقض الجوهرى بين مجمل القوى الشيطانية وبين الأمة الإسلامية، وبما أن هذا التناقض ثانوي فيجب ألا نرتكن عليه، لأنه قابل للتصفية في أي لحظة تحت مسميات الاتفاق الودي الأنجلو فرنسي، أو الوفاق الدولي الأمريكي الروسي أو غيرها، بل أن خبرة التاريخ تقول أن ذلك التناقض الثانوي ربما لعب دورًا قدرًا لصالح معسكر الاستكبار والشيطان ذاته، أي أنه ربما وظفت القوى الشيطانية هذا التناقض الثانوي في خداع واستدراج بعض الأمم والحكومات، وخبرة التاريخ تؤكد أن الذين اعتمدوا على هذا التناقض دفعوا الثمن غاليًا.

وإذا كنا قد تبينا الدور الفرنسي القدر أبان حكم محمد علي وكيف أن التناقض بين إنجلترا وفرنسا لم يحل في الوقت المناسب دون تغليب فرنسا المصالح الأوروبية وقيامها بدور قدر أدى إلى تخدير محمد علي في اللحظات الحاسمة، وخضوعه في النهاية لقرارات الدول الأوروبية بعد أن ضرب

القوى العسكرية للخلافة العثمانية ، ودمر طاقة مصر الصاعدة في نفس الوقت .

وإذا تتبعنا التناقض الثانوي بين إنجلترا وفرنسا في مسألة قناة السويس، ثم مسألة الديون لعرفنا المزيد من الخبرة التاريخية والتجارب المريرة، فبريطانيا في إطار تناقضها الثانوي عارضت في البداية إنشاء شركة قناة السويس تحت النفوذ الفرنسي، بل وقامت بإشاعة جو من عدم الثقة في جدوى المشروع لدى البيوت المالية الأوربية، وكل هذا في إطار التناقض الثانوي بين إنجلترا وفرنسا، فلما حان وقت الجد وأصبح المشروع أمرًا واقعًا، وجد الاتفاق طريقه بين الإنجليز والفرنسيين والضحية هي مصر، ففي عام (١٨٧٥) قام أحد رجال المال الفرنسيين هو إدوارد درفيو باستغلال حاجة الخديوي إسماعيل إلى المال فأوعز عن طريق شقيقه المسيو أندريه درفيو "وكان مقيمًا بمصر" أن يقنع الخديوي ببيع أسهم قناة السويس المملوكة لمصر "حوالي ٤٤% من الأسهم" فلما أحس أندريه درفيو بأن الخديوي موافق أبرق إلى أخيه بذلك، وبدأ الكلام في البيوتات المالية عن هذه الصفقة، وبالطبع تلكأت الحكومة الفرنسية في ذلك لتسقط الثمرة في يد إنجلترا، التي ما أن علمت بتلك الأنباء حتى تحرك قنصلها في مصر، وفي أقل من أسبوع تم عقد الصفقة في مقابل (٤ مليون جنيه) .

(ب) البعثات التبشيرية الأجنبية

أصبح من الأمور المعروفة تلك الصلة الوثيقة بين إرساليات التبشير الغربية وظاهرة الاستعمار، وإذا كان الاستعمار هو الاسم الجديد للحروب الصليبية التي تشنها أوروبا الصليبية على العالم الإسلامي، وعلى مجمل المستضعفين، فإن إرساليات التبشير كانت إحدى طلائع الاستعمار وأحد أذرعه الأخطبوطية في السيطرة على العالم .

كانت أوروبا الصليبية قد وعت درس الحروب الصليبية جيدًا وأدركت أن هناك عوامل قوة ذاتية داخل العالم الإسلامي لا يمكن مع وجودها إمكانية إخضاعه، وكان لابد من الالتفاف حول هذه العوامل ومحاولة تعطيل عملها وحرث الأرض تمهيدًا للاستعمار، وتؤكد الاستعمار من مدى فاعلية تلك العوامل حينما حاول من جديد السيطرة على مصر في ١٧٩٨، ١٨٠٧ دون جدوى، وكانت تلك العوامل هي:

- وحدة المسلمين - إيمانهم بالجهاد - العلاقة التاريخية بين العلماء وعموم الأمة - وجود بنية اقتصادية واجتماعية لاتسمح بالغزو الأجنبي وتقف صلبة في مواجهته.

وكان على الاستعمار أن يدمر ما استطاع فاعلية تلك العوامل، فإذا كان المسلمون مرتبطون بالوحدة تحت راية الخلافة كان لابد من إضعاف الخلافة تمهيدًا لتدميرها، وقد حقق محمد علي -سواء كان مدركًا أو غير مدرك- ذلك فقام باستخدام طاقة مصر الهائلة في تدمير القوة العسكرية للخلافة وتبديد الطاقة المصرية في وقت واحد، وإذا كان الجهاد هو العامل الخطير الذي يجعل المسلمين في حالة إيجابية مستمرة قادرة على التصدي كان لابد من

تفسير لتقدمه فريق للإسلام يقصره على الجوانب التعبدية ويستبعد منه عن عمد العوامل الإيجابية وخاصة الجهاد، وإذا كانت العلاقة التاريخية بين العلماء والجماهير هي الضمان الأكيد للقدرة على تنظيم طاقات الجماهير وحشدها في المواجهة كان لابد من ضرب تلك العلاقة، ومن هنا جاءت عمليات القضاء على الأزهر وقتل أو شل دوره التاريخي، وإذا كانت البنية الاقتصادية والاجتماعية لا تسمح بنجاح الغزو الأجنبي أو استمرار الحالة الاستعمارية فكان لابد من العمل على تفكيك تلك البنية وصياغتها بالشكل الملائم للاستعمار.

واستخدم الاستعمار لتحقيق ذلك عشرات الوسائل والمخططات والتكتيكات الخبيثة:

استخدم الدس والوقية، استخدم الحكام المستبدون، استخدم البنوك والشركات الأجنبية، استخدم القروض، استخدم البعثات التبشيرية، استخدم القوة العسكرية كلما لزم الأمر، استخدم العملاء والجواسيس والمفكرين والكتاب الخونة، استخدم الصحافة العميلة والمرشئية، استخدم النعرات الطائفية القومية، ولم يترك شيئاً إلا استخدمه لتحقيق ذلك.

إذا فقد كانت الإرساليات التبشيرية هي إحدى الوسائل الاستعمارية لتحقيق أهداف الاستعمار وتهيئة المناخ وحرث الأرض للنفوذ الأجنبي أو الاستمرار في تكريس هذا الوجود.

يقول الدكتور خالد نعيم: "لقد كان هموم الإرساليات التنصيرية الغربية التي نظمتها أوروبا الصليبية في بداية القرن التاسع عشر امتداداً لحلقات

الحروب الصليبية وحتى اليوم ولكن بطريقة سلمية والواقع أنه بعد أن فشلت الحملات الصليبية في مهمتها أخذت القوى المسيحية الغربية تعمل على تحويل العالم الإسلامي إلى المسيحية أو القضاء على الإسلام فيه باعتباره قوة أساسية ومصدرًا للانتصار والمقاومة، وذلك عن طريق الإرساليات التنصيرية والتي تقوم بمحاولات صليبية لإخراج المسلمين عن الإسلام وإخضاع العالم الإسلامي كله للغرب أو إخضاعه للثقافة الغربية والنفوذ المسيحي، وبدأت عمليات الغزو التنصيري المنظم لمصر وغيرها من دول الشرق الإسلامي مع بدايات القرن التاسع عشر نتيجة للعوامل التي أعدتها القوى المسيحية الغربية، كالامتيازات الأجنبية، وتميز نفوذ القناصل الأجانب وسيطرة الدول الغربية على الأمراء والحكام المسلمين، ولما كانت الدولة العثمانية دولة الخلافة الإسلامية- والتي كانت تضم وقتها (٣٥ مليون مسلم) وتشغل مساحة ضخمة تمتد عبر قارات ثلاث، وتحتل مكانة متميزة لتزعمها العالم الإسلامي- هي الهدف المباشر للقوى المسيحية الغربية، وكقدمة لتمزيقها وتقسيمها فقد ركزت القوى المسيحية جهودها بتوجيه إرسالياتها التنصيرية إلى ولايات دولة الخلافة بصورة مكثفة وانطلقت هذه الإرساليات من مختلف دول أوروبا المسيحية والولايات المتحدة وروسيا بعد أن اتخذت من مالطة في أواخر القرن السادس عشر قاعدة ونقطة انطلاق للهجوم على المشرق الإسلامي كله، فبدأت ببلاد الشام ومنها وصلت إلى مصر، وكانت حركة التنصير قد بدأت تظهر أفعالها في مصر عقب الحملة الفرنسية مباشرة عندما امتد نطاق نشاطها من جزيرة مالطة عام ١٨١٥ وإلى الحبشة وفلسطين ومختلف ولايات دولة الخلافة العثمانية، ولما كانت مصر في ذلك الوقت تمثل رمزًا للقيادة

الفكرية على أساس التعليم والثقافة والصحافة فإنها غدرت قاعدة المواجهة لخطط القوى المسيحية الغربية، وكان المخطط الصليبي قد وضع أساسًا للسيطرة الاستعمارية ولذلك عمدت منذ البداية إلى القضاء على القوى الجديدة الوليدة في المشرق الإسلامي عمومًا ومصر خصوصًا.^(٦١)

إذا فقد كانت الإرساليات التبشيرية الأجنبية طليعة استعمارية متقدمة تستهدف الاستكشاف، جمع المعلومات، تجنيد العملاء، بث روح الثقافة الغربية تحت ستار المدارس والمستشفيات والمؤسسات الاجتماعية المختلفة.

وإذا كان معلومًا لدى الغرب عمومًا ومؤسساته الكنسية خصوصًا أنه من الصعب جدًا بل من المستحيل تحويل المسلمين إلى المسيحية بحكم الجوانب العقلية والمنطقية في الإسلام والتي تفتقد إليها المسيحية تمامًا، وأن تحويل مسلم إلى المسيحية أصعب مائة مرة من تحويل مسيحي إلى الوثنية، فإن إرساليات التبشير استهدفت نشر الثقافة الغربية وإنشاء جيل من المسلمين فاقد الصلة بالجوانب الإيجابية في الإسلام ومرتبطة بالحضارة الغربية على مستوى السلوك والفكر السياسي والاجتماعي وهذا كله يمهد الأرض لقبول الاستعمار والتعايش معه وعدم لفظه، ومن ناحية أخرى نشر المسيحية في المناطق الوثنية وخاصة في أفريقيا لحصار العالم الإسلامي ولمنع امتداد الإسلام إلى تلك المناطق. وهكذا فإن الهدف، كان حصار العالم الإسلامي، تذويب هوية أبنائه، جمع المعلومات وتجنيد العملاء، بث روح الحضارة الغربية، وكان التبشير المسيحي الغربي قد بدأ طريقه مبكرًا جدًا في مصر إلا أنه ازداد كثافة في بداية القرن التاسع عشر، كما ارتبطت حركة الإستشراق

بالإرساليات التبشيرية الأجنبية ولا يخفى على لبيب أن للإستشراق أهداف استكشافية استعمارية واضحة ولم يكن ذا طابع علمي برئ.

النشاط التبشيري الألماني في مصر

بدأ التبشير الألماني في مصر مبكرًا ففي عام ١٦٣٣م جاء أول مبشر من جهة الكنيسة الألمانية إلى مصر وهو "بيتر هيلنج" ومكث بها عامًا كاملًا وذلك لدراسة أوضاع مصر الدينية وإمكانية نجاح التبشير بين المسلمين، وفي عام ١٧٥٢م أرسلت الكنيسة المورافية الألمانية أحد المبشرين وهو الدكتور "فردريك وليم هوكر" فقام بتأسيس أول إرسالية ألمانية في القاهرة، واستهدفت تلك الإرسالية دراسة اللغة العربية على أساس أنها ضرورية لممارسة التبشير، وفي عام ١٧٥٦ انضم إليه مبشرًا آخر وهو "جورج بيلدر" وفي عام ١٧٥٧ جاء مبشر ألماني ثالث وهو "هنري كوسارت" وأخذت الإرساليات الألمانية تمارس نشاطها تحت ستار "التطبيب" في كل من القاهرة وبني سويف، وفي عام ١٧٦٨ جاء المبشر "جون هنري" وفي عام ١٧٧٠ وصل إلى القاهرة المبشر "جون أنتس" وفي عام ١٧٧٤ جاء المبشر "جورج هنري وينجر"، إلا أن النشاط التبشيري الألماني توقف فيما بعد عقب قرار "السنودس العام للكنيسة المشيخية الأمريكية" بوقف النشاط التبشيري الألماني المورافي لتتولى الكنيسة الأمريكية العمل بمعرفتها. (٦٢)

الإرساليات الإنجليزية إلى مصر (١٨١٩)

في ١٨١٩ وصل المبشر الإنجليزي "وليم جوبت" إلى مصر موفدًا من جانب "جمعية إرساليات الكنيسة الإنجليزية" وقضى هذا المبشر بعض الوقت

في مصر (١٨١٩-١٨٢٣) فتعلم اللغة العربية وأخذ يوزع المنشورات باللغة العربية، كما أسس هذا المبشر "مجلة الشرق والغرب" لسان حال كافة الإرساليات التبشيرية في مصر والشرق الإسلامي، وأسس مستشفى "هرقل" في منطقة مصر القديمة الذي تحول إلى مركز تنصيري خطير، وفي عام ١٨٢٥ وصل إلى مصر خمسة مبشرين فأقاموا مقرًا دائمًا بالقاهرة في ميدان الأزهار "الفلكي" وقد مارس المبشرون الإنجليز عملهم تحت ستار المساجلات الأدبية والبحث في العقائد وإنشاء المدارس ففي عام ١٨٣٩-١٨٤٠ تم إنشاء ثلاثة مدارس ثم أضيفت إليهم رابعة، مع ملاحظة أنه في ذلك الوقت كان التعليم الوطني قد بدأ ينهار، وفي عام ١٨٤٢-١٨٤٣ أنشأت الإرساليات الإنجليزية في مصر معهد لاهوتيا^(٦٣) لتخريج المنصرين والمبشرين، وفي عام ١٨٦٤ منح الخديوي إسماعيل قطعة أرض مساحتها ٨٠٣,٣ ذراع مربع لإنشاء كنيسة للإرساليات الإنجليزية "بروتستانت".

الإرساليات الفرنسية

يرجع اهتمام فرنسا بالتبشير إلى وقت مبكر جدًا، على أساس أن فرنسا تعتبر نفسها ثبات الكنيسة الكاثوليكية، وأن عليها أن تحمل لواء التبشير الكاثوليكي إلى الشرق، وقد اهتمت فرنسا بالاستشراق بالإضافة إلى التبشير "فروجر بيكون مثلًا" (١٢١٤-١٢٩٤) كان يرى ضرورة معرفة اللغات الشرقية من أجل التبشير المسيحي".

وقد شارك بيكون في أفكاره "ريموندل لول ١٢٣٥-١٣١٦" كما صادق مجمع فينا الكنسي (١٣١٢) على أفكار بيكون ولول بشأن تعلم اللغات

الإسلامية، وتمت الموافقة على تعليم اللغة العربية في خمس جامعات أوروبية مسيحية هي: جامعات باريس - أكسفورد - بولونيا - سلمنكار - روما، ويقول رايوند لول في هذا الصدد " أن الوقت قد حان لإخضاع المسلمين عن طريق التنصير وبذلك تزول العقبة الكبرى التي تقف في سبيل تحويل الإنسانية كلها إلى العقيدة الكاثوليكية " .

وأنشأت فرنسا أول كرسي للغة العربية في " الكوليج دي فرنس"، وفي ١٧٩٥ قامت الحكومة الفرنسية بإنشاء " مدرسة اللغات الشرقية الحية " وذلك لإعداد الكوادر التبشيرية، وفي ١٧٩٨م جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر ومعها (١٧٥) عالمًا، كان بينهم عدد كبير من المستشرقين، وفي عهد محمد علي زار "الأب إثنين" مصر على رأس بعثة تبشيرية، وقام بتأسيس عددًا من المدارس الكاثوليكية الفرنسية في القاهرة والأقاليم، وهي مدرسة الراعي الصالح (بون باستور) للبنات في القاهرة ١٨٤٥م، مدرسة فتيان الإحسان (١٨٤٥)، ثم مدرسة اللعازريين (١٨٤٦)، كما شهد الصعيد المصري تزايدًا ملحوظًا في نشاط الرهبان والراهبات الفرنسيين الذين مارسوا نشاطهم تحت شعار الطب وبالتعاون بين الإرسالية الفرنسية والفرنسيين تم افتتاح مدرسة للآباء الفرنسيين في منطقة "نقاده" ١٨٥٠م، وأخرى في "جرجا" ١٨٥٣م، وفي بور سعيد "مدرسة الراعي الصالح" ١٨٥٣م، وفي القاهرة "الفرير" ١٨٨٥٣م، و أهدى سعيد باشا مقرا دائما بالقاهرة لبيت "الأخوات الفرنسيين"، كما سمح بإنشاء عشر مدارس للفرنسيين بالوجه القبلي والبحري (١٨٥٥-١٨٦٣)، وقد تراوح عدد المدارس التبشيرية في نهاية عهد سعيد ما بين (٣٢ ، ٣٧) مدرسة، كما منح سعيد منحًا مالية وعينية سخية

للكنائس التابعة للإرساليات التنصيرية، ويقدر أحد المؤرخين (٦٥) " أنه بغض النظر عن المباني الحكومية التي تنازل عنها سعيد للإرساليات التنصيرية فإن المبالغ التي وهبها لمدارس الفرير بالقاهرة، ومدارس الرهبان بالإسكندرية كانت على الأرجح تفوق ما تم صرفه على ميزانية التعليم الحكومي خلال فترة حكمه الطويلة" .

ويضيف إدوارد دوت سعيد " بأنه القديس الحامي للإرساليات" كما يقول راستون أندرو (٦٦) " لولا المساعدات الأميرية التي كان يقدمها إلينا سعيد باشا ما أستمر عملنا ضد الإسلام في مصر" ويضيف نفس الرجل " أن الأجانب مدينون بالكثير لعهد سعيد باشا حيث وضعت الإرساليات التبشيرية أثناء عهده أسس عملها تلك الأسس التي لم يكن من المستطاع بعد ذلك هدمها بواسطة اشد المقاومات عنفاً من جانب الحكام والدينيين مجتمعين " .

الإرساليات الهولندية

بدأ نشاط الإرسالية الهولندية (١٨٧١) بإنشاء مدرسة ابتدائية للبنين والبنات في منطقة القناطر الخيرية، وفي عام ١٨٧٤م أسس المبشر الهولندي "بنجس" ملجأً للأيتام في قليوب، وفي (١٩٠٢) أنشأت الإرسالية الهولندية كنيستها في قليوب أيضاً، ومدرسة أخرى وعيادة طبية، وكان عدد أعضاء الإرسالية الهولندية (٦ أفراد) فقط.

الإرسالية الأمريكية

يرجع بدء اهتمام "إتحاد الإرساليات الأمريكية" بمصر إلى (١٨٤٦) عندما قام الأمريكي "دكتور ثمبسون" أحد أساتذة الدراسات الإنسانية بزيارة

لمصر، ووضع كتابًا شهيرًا عنها بعنوان "مصر قديمًا وحديثًا"، حيث أشار فيه إلى ضرورة الاهتمام بالتبشير، وفي (١٨٥١-١٨٥٢) زار مصر المبشر الأمريكي دكتور "بولدنج" عضو الكنيسة المشيخية الأمريكية وأحد أعضاء الإرسالية التنصيرية الأمريكية بدمشق، ورأى بولدنج أن مصر تصلح كمركز لرجال الإرسالية التنصيرية الأمريكية المنتشرين في سوريا ولبنان وفلسطين، حيث تتمتع مصر بحكم متساهل تجاه التبشير، كما أن لها موقعًا متوسطًا في تلك البقعة من الأرض، بالإضافة إلى أنها أرض خصبة - من وجهة نظره - للتبشير، كما أن بها الأزهر الشريف الذي يجعلها تتمتع بمركز فكري وثقافي وتأثير على الدول المحيطة بها، وقد رفع بولدنج تقريرًا بهذا المعنى إلى "الكنيسة المشيخية" التي وافقت عليه وبدأت ترسل وفودها التبشيرية إلى مصر تبعًا، ففي عام ١٨٥١م وصل المبشر الأمريكي "نيفي تافسونز" من دمشق إلى القاهرة بهدف زيارة مدن وقرى مصر ونجوعها وتقديم تقرير عن كافة الأحوال الاجتماعية والدينية للسكان، فقام ذلك المبشر بمهمته ورفع تقريرًا إلى الكنيسة، مؤيدًا لتقرير بولدنج، فقامت الكنيسة المشيخية الأمريكية بإيفاد أول إرسالية تنصيرية إلى مصر (١٨٥٤)، وكانت تلك الإرسالية تتكون من رجلان وسيدة، فقاموا بإرساء أول إرسالية أمريكية في القاهرة، وفي عام (١٨٥٤) أيضًا تم تأسيس إتحاد "جمعية إتحاد مبشري أمريكا الشمالية" كما تم تأسيس معهدًا للتبشير .

ثم توالت على مصر حشودًا من المبشرين الأمريكيين في (١٨٥٦، ١٨٥٨، ١٨٦٠، ١٨٦١) وأنشأوا لهم مجمعًا مشيخيًا في القاهرة (١٣ أبريل ١٨٦٠) برئاسة "جيمس بارنيت"، ومن القاهرة أمتد نشاطهم إلى بقية

المدن والقرى بسرعة، وفي عام ١٨٦٢م منح سعيد باشا للإرسالية الأمريكية مبنى كبيراً في أول شارع الموسكي، الذي كان وقتذاك الشارع الرئيسي في القاهرة، بلغت قيمته في ذلك الوقت (٢٥ ألف دولار) .

وفي عام ١٨٧٣م منح الخديوي إسماعيل للإرسالية الأمريكية قطعة أرض مساحتها (٢١٢٦) متراً مربعاً بالقرب من النيل، كما منحهم هبة مقدارها (٧ آلاف جنيه) من الذهب ليبدأ بها البناء، وعلى وجه السرعة قامت الإرسالية الأمريكية ببناء كنيسة وعمارة في ذلك الموقع الجديد "في الأزبكية"، وانتهت أعمال التشييد في هذا المقر في (١٨٧٦)، واستخدمت الإرسالية الأمريكية العيادات الطبية والمستشفيات والمدارس وملاجئ الأيتام كوسيلة من وسائل التبشير .

كما كانوا يطوفون المدن والقرى لتوزيع الإنجيل، وكانوا يستأجرون القوارب بهدف الوصول إلى الأماكن البعيدة، وخاصة في الوجه القبلي، وتم تأسيس "مدارس الأحد" لتخريج المبشرين، وقد أنشأت الإرسالية الأمريكية في القاهرة وحددها حوالي ١٢ كنيسة، منها كنيسة حارة السقايين بعابدين - كنيسة القللي - كنيسة شبرا - كنيسة مصر الجديدة - كنيسة العباسية - كنيسة الزيتون - كنيسة حلوان، وفي الإسكندرية تأسست كنائس في حي العطارين وفي كرموز - السري - سيدي بشر، وكنيسة في أسيوط والفيوم وقوص، وفي المنيا وعدد آخر بمدن القطر المصري، وفي ميدان التعليم اهتمت البعثة الأمريكية بإنشاء المدارس فأنشأت عدداً منها في القاهرة مثل مدرسة بولاق، درب الجنينة، حارة السقايين، مدرسة الأزبكية، كلية رمسيس للبنات، جامعة

القاهرة الأمريكية، كما تم تأسيس مدرسة للاهوت لتخريج المبشرين، وفي الأقاليم تأسست في الإسكندرية مدرسة للبنات وأخرى للبنين، ثم مدرسة مشتركة هي "مدرسة شوتس" .

وتأسست في الدلتا حوالي ٣٠ مدرسة تبشيرية (تقرير ١٩٠٤)، ووصلت إلى ٥٨ مدرسة في عام ١٩٢٦م، وفي الصعيد تأسس عدد كبير من المدارس منها: مدرسة أسيوط للبنات، كلية أسيوط الأمريكية، وفي تقرير الدكتور خالد نعيم^(٦٧) أن عدد المدارس التبشيرية الأمريكية في مدن وقرى مصر وصل إلى حوالي (٢٧١) مدرسة في ١٩٠٧م، بلغ عدد المصريين فيها (١٢٣٥٦) طالبًا .

(ج) التشريع الأجنبي يتسلل إلى البلاد

كان التشريع الأجنبي هو أحد الأزرع الشيطانية التي امتدت إلى بلادنا تمهيدًا للاستعمار وتكريسًا له، كان الاستعمار يدرك منذ الوهلة الأولى أنه ما من سبيل إلى هيمنته علينا إلا بطمس هوية الأمة على كل مستوى وتغيير المزاج الوطني لكي يتكيف معه أو يقبل وجوده، ومن هنا جاء اهتمام الاستعمار بتغيير الأنماط التشريعية في بلادنا .

بدأ التشريع الغربي يتسرب إلى النظام التشريعي والقانوني في مصر بعد معاهدة لندن ١٨٤٠م، وذلك من خلال أحكام التجارة ومجالس التجار، وذلك بعد أن انفتحت السوق المصرية أمام الأجانب بموجب تلك المعاهدة، وفي عهدي سعيد وإسماعيل توغل الأجانب حتى من المرابين والمغامرين وغيرهم، يجمعهم جميعًا حتى في سلوكهم غير المشروع نظام الامتيازات

الأجنبية الذي يمنع النظام القانوني والقضائي المحليين عن الوصول إلى الأجانب القاطنين في مصر سواء في معاملاتهم المدنية والتجارية، أو سلوكهم الجنائي، فكان الأجانب حتى في معاملاتهم مع المصريين أو في جرائمهم يخضعون لقضائهم القنصلي، وبلغ الأمر أن الأجانب كانوا تابعين لسبعة عشر دولة يخضعون ويخضع المصريون معهم لسبع عشرة محكمة قنصلية، ولسبعة عشر نظامًا قانونيًا كل حسب جنسيته ولغته، وجاء نوبار باشا وقام باستبدال المحكمة المختلطة بالمحاكم القنصلية المتعددة، وأن تشكل هذه المحكمة الواحدة التي يخضع لها كل الأجانب من قضاة فيهم الغلبة للأجانب ولهم الرئاسة في الدوائر القضائية والنيابة العامة، ولغاتها المستعملة هي الفرنسية والإيطالية، وتطبق تقنيات أخذت كلها من فرنسا على مستوى القانون المدني أو التجاري والبحري، وقانون المرافعات والإجراءات، وتحقيق الجنايات والعقوبات أيضًا .

وتم ذلك كله في ١٨٧٥م (سنة فتح المحاكم المختلطة)، وفي ١٨٨٠م شرعت الحكومة المصرية في إنشاء القضاء الأهلي والمحاكم الأهلية، وأنشأت تلك المحاكم في سنة ١٨٨٣م بسنة من التقنيات أخذت جميعها من القوانين المختلطة بتعديلات طفيفة .

"ويبدو أن هدف تحويل مصر إلى النظام القانوني الفرنسي، قد بيت بليل من منتصف الستينيات في بواكير عهد الخديوي إسماعيل، فقد صدر الأمر العالي الخديوي بتعريب مجموعات القوانين الفرنسية وترجمت فعلاً بقلم

الترجمة القوانين المدنية والدوائر البلدية، والمحاكمات والمرافعات والحدود والجنایات وطبعت ما بين (١٨٦٦ - ١٨٦٨) " (٦٨) .

وفي ١٨٦٥م استدعى إسماعيل من فرنسا مهندسًا فرنسيًا وأسمه "فيكتور منيدال"، وذلك لإعداد الشباب المصري لدراسة الهندسة، وكان في الثانية والثلاثين من عمره حينما جاء إلى مصر وأتفق أنه كان حاصلًا على ليسانس الحقوق سنة ١٨٦٠ ، فكلفه خديوي مصر بإعداد لائحة تأسيسية، وقانون للإجراءات الجنائية، وقوانين أخرى، وأن يدرس القانون الإداري لولي العهد، ثم أنشأ مدرسة أسميت "مدرسة الإدارة والألسن" في أكتوبر ١٨٦٨م، قام منهجها على دراسة الشريعة الإسلامية والقانون المدني للدول الأوروبية، والقانون الطبيعي والقانون الروماني والقانون التجاري وقانون التجارة البحري والمحاسبة التجارية وقانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون العقوبات وقانون تحقيق الجنایات، فضلا عن اللغات العربية والتركية والفارسية والفرنسية والإيطالية واللاتينية .

إذا فهي كلية حقوق بالمعنى الكامل، أو خفي معناها تحت اسم لم يكن لمنهجها منه نصيب وهو "مدرسة الإدارة" ولا حتى القانون الإداري والدستوري كانا من مواد التدريس بها، ولم يضاف إلى منهاجها إلا بعد ٢٠ عامًا من نشأتها (١٨٨٨م)، رغم ما أذيع عند إنشائها من أن الغرض منها هو تخريج موظفين للإدارة ، وكان علم المالية والاقتصاد هو أشد ما يحتاجه جهاز الإدارة وقتها، ومع ذلك فلم يكن لهذين العلمين فيها أدنى نصيب، وكان المهندس فيدال هو مؤسس هذه المدرسة ومنظمها وتولى نظارتها ٢٤ عامًا حتى ١٨٩٢م، ودلالة هذا الأمر لا تتراءى فقط من إنشاء مدرسة تدرس

مناهج القوانين الغربية، فقد يكفي تفسيراً لذلك ما عسى أن كانت تفكر فيه الحكومة من إنشاء للمحاكم المختلطة، وإعداد من يساهم فيها من المصريين، ولكن تبقى دلالة أخرى تترأى من هذا التخفي الذي أنشئت به المدرسة، والذي يكشف عنه أسماها وهدفها الصوريان، وقد يصلح تفسيراً لذلك أن في نشأة المدرسة على هذه الصورة هو استنباط الفكر الغربي القانوني في البيئة المصرية، وحذراً في الوقت نفسه من أن تلقى المدرسة مقاومة من الأزهر أو رجال الشريعة الإسلامية .

إذا فقد كانت عملية إحلال التغريب في القانون أمر مقصود وبيت بلبيل وبفعل عامل خارجي، ومما يؤكد ذلك أنه في ١٩٠٨م طبع حزب الإصلاح الدستوري كتاباً مترجماً بعنوان " رسائل مصري لسياسي إنجليزي كبير في ١٩٠٥م" تضمن الكتاب ١٤ رسالة كتبها " المصري" بالإنجليزية، وعثر عليها في أوراق العضو الليبرالي في البرلمان الإنجليزي "سير روبرتسون"، وورد بالرسالة الخامسة "أن النظام التشريعي القضائي الجديد نشأ في مصر فجأة وفي يوم واحد وبالقوة القاهرة ، وعلى يد أمة أجنبية، وجعلوا نظامه على نمط نظم بلاد بعيدة دون أن ينبهونا إليه ولا راعوا عواطفنا وإرادتنا وأخلاقنا الوطنية وتقاليدنا القومية، وأنهى رسالته بقوله " أقول الحق الذي لا نزاع فيه أن هذا الغرس الأجنبي كان سيء التأثير، وأنه أفسد وشوه تقاليد هذه البلاد، وشكلت أعضائه الممتدة ظلاً مظلماً على الشعب .

وإذا كان من البديهي أن استبدال القوانين الفرنسية بالشريعة الإسلامية أمر يخالف أوامر الله تعالى، ويعد افتتاناً على دين الشعب، فإنه كان أيضاً

عمل أحقق من الناحية القانونية البحتة، فمن الأمور المقررة في العلوم الاجتماعية أن نظام قانوني لا يحقق النجاح ما لم تكن موافقة لميول الشعب الذي وضعت لأجله ادعاءاته وشعائره وتقاليده، وتستند إلى وجدانه وعقله معاً .

وفي هذا الصدد يقول مونييسكية " عبثاً نرجو صلاحاً من نقل شرائع وقوانين أمة إلى أمة أخرى "، وبالتالي فإن استعمال القوانين الأجنبية لم يكن لمصلحة الأمة بقدر ما كان أمراً مقصوداً وبيئاً بليل استهدف الاستعمار منه إفقاد الشعب روح الهوية والانتماء والشعور بالغرابة، مما يحقق عزلة هذا الشعب وعدم إيجابيته، خدمة لمشروع الاستعمار الذي كان يعده ويخطط له ويمهد التربة لقبوله وعدم لفظه .

وقد يقول قائل " إن اللجوء إلى القوانين الفرنسية كان بسبب جمود الشريعة الإسلامية ورجالها، ورفضهم تقنين أحكامها" وفي هذا الصدد نعتمد على شهادة الأستاذ طارق البشري باعتباره مؤرخاً ضليعاً، ورجل قانون في نفس الوقت " مستشار ونائب رئيس مجلس الدولة" حيث يقول " أن التحقيق التاريخي يظهر هذا السبب غير سليم، وأنه لم يكن حاسماً لأن المجلة العثمانية كانت قائمة من قبل هذا الوقت، وقت تسرب القوانين الأجنبية، و لأن محمد قصري باشا في مصر كان يقوم فعلاً بتقنين الأحكام وقتها، وأن الوثائق التاريخية تكشف عن أن السبب الذي دعا المصريين على الأخذ بهذه التقنيات هو رغبتهم في أن يقدموا لدول الأمتيازات نظاماً قانونياً ينشأ على شاكلة ما ارتضته هذه الدول بالمحاكم المختلطة فترضي بخضوع رعاياها له وتسترد مصر سيادتها القانونية المنقوصة، ولكن ويل للمغلوب إن ساوم عطاء يأخذ،

سلب عطاؤه وجدد أخذه"، ويضيف الأستاذ طارق البشري " إن لغة الشريعة من مرونة وتقبل للمعاصرة، وقابلية للتقنين تظهر بوضوح في مجلة الأحكام العدلية وهي مجلة تقنين شكلت لها لجنة برئاسة أحمد جودت باشا بدأت (١٨٦٩) وانتهت في (١٨٧٦)، وأخذت أحكامها من كتب ظاهر الرواية في المذهب الحنفي إلا القليل أخذ فيه بأقوال المتأخرين من الحنفية مراعاة للأنسب والأفنع في تقرير الأحكام، وأن هذه المجلة كانت عملاً تقنينياً، أي تجميع الأحكام وتصنيفها وترتيبها بتبويب منطقي علمي على هيئة حوارات متتابعة، وأنها كانت أكمل تقنين أخذ عن الفقه الإسلامي في ذلك الوقت، كما أنه قد سبقها في هذا الإطار الجهد التجميعي الذي قام به شيخ الإسلام أبو السعود بن محمد بن مصطفى العماد، وكذلك الخلاصة التي صنعتها من جزايع الشيخ إبراهيم الحلبي باسم "ملتقى البحر"، ثم جاء في القرن السابع عشر الجهد التجميعي الفذ الذي أعده فقهاء الهند في ستة مجلدات ضخمة بتكليف من السلطان محمد أورنگ زيب، واشتملت باسم الفتاوى الهندية الشاملة للعبادات والمعاملات والعقوبات على مذهب أبي حنيفة، ثم هناك "القوانين نامه" التي كان يصدرها سلاطين العثمانيين مشتملة على تقنيات إدارية وجزائية " (٦٩) .

(١٠) صعود إسماعيل وسقوطه

صعد إسماعيل إلى سدة الحكم في مصر في ١٨ يناير ١٨٦٣م واستمر في حكمها حتى عام ١٨٧٩م، وطوال هذه السنوات شهدت مصر أخطر التطورات في تاريخها المعاصر، وقد انطبعت الأحداث والسياسات، ولفترة طويلة بعد إسماعيل بما حدث في تلك الفترة، بل كانت نتيجة مباشرة له .

شهد عصر إسماعيل أحداثاً كبرى، مثل الحملات الحربية المباركة في أفريقيا، والتي طبعت المسألة السودانية بطابعها فيما بعد، وشهدت إغراق مصر في الديون، مما أدى إلى ضياع استقلالها ووقوعها في قبضة الإنجليز، وشهدت تسلل النفوذ الأجنبي، كما شهدت صعود حركة الجماهير بقيادة جمال الدين الأفغاني، شهدت توسعاً كبيراً في التعليم والعمران، وشهدت أيضاً تسلل البنوك الأجنبية والأفكار الغربية على مستوى التشريع والفكر الاجتماعي .

كان عصر إسماعيل إذاً هو عصر البانوراما .

(أ) السياسة الخارجية

اهتم إسماعيل اهتماماً بالغاً بالسياسة الخارجية، وخاصة في علاقته مع تركيا، واستهدف إسماعيل الحصول على أكبر قدر من السلطة والصلاحيات والاستقلال عن الخلافة العثمانية، وفي نفس الوقت أهمل إسماعيل أو تجاهل المخطط الأوروبي للسيطرة على مصر، وفي هذا الصدد يقول الراجعي " بينما كان إسماعيل يعمل على التحرر من بقايا السيادة التركية إذ هو لا يفادي مصر من النير الأجنبي المالي والسياسي، بل كان يتسبب في تطويقها بسلاسل التدخل الأوروبي، بحيث لم يوشك عهده أن يقارب نهايته حتى كانت مصر

تحت السيطرة الأجنبية المتمثلة في صندوق الدين، وفرض الرقابة الثنائية على مالية البلاد " (٧٠).

وموضع العجب في هذا الأمر، أن أي مضطلع على الأحوال السياسية في ذلك الوقت كان يعرف أن تركيا في طريقها إلى الاحتضار، وأنها أصبحت ضعيفة وعاجزة، ولم يبق أمامها إلا اللعب على بعض التناقضات الثانوية بين الدول الأوروبية، فلماذا الاهتمام بالتحرر من بقايا السيادة الشكلية لها على مصر، حتى بصرف النظر عن المضمون اللا توحيدي واللا إسلامي لذلك، وفي نفس الوقت فإن أكثر الناس غباءً ما كان ليفوته إدراك المطامع الأوروبية في مصر، وخاصة الإنجليزية والفرنسية وبالتالي كان من الأولى تحصين مصر ضد تلك المطامع والتصرف بصورة تنقذ مصر من تلك القوى المتربصة وليس العكس.

سياسة إسماعيل حيال تركيا

استهدف إسماعيل كما قلنا التخلص من بقايا السيادة التركية التي فرضتها معاهدة لندن ١٨٤٠م، وفرمانات ١٨٤١م، وبدأ إسماعيل حكمه بالتودد إلى السلطان عبد العزيز سلطان تركيا ورجال حاشيته، بدأ إسماعيل حكمه بزيارة تركيا، كما دعا السلطان عبد العزيز لزيارة مصر، فلبى الدعوة وجاء إلى مصر في إبريل ١٨٦٣م، حيث استقبله إسماعيل بحفاوة منقطعة النظير، وبذل له ولرجال الحاشية من الهدايا والتكريم ما يفوق الوصف .

نجح إسماعيل بفضل هداياه وأمواله التي بذلها للسلطان ورجال الحاشية أن يحصل على فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦م الذي يقضي بانتقال حكم مصر

وملحقاتها إلى أكبر أولاد إسماعيل، ومن هذا إلى أكبر أبنائه وهلم جرا، وكان فرمان ١٨٤١م ينص على انتقال الحكم إلى أكبر أفراد أسرة محمد علي من الذكور، وبهذا استطاع إسماعيل أن يحصر الحكم في ذريته هو ومن بعده، كما نص فرمان علي زيادة عدد الجيش المصري إلى ٣٠ ألف جندي، وإقرار حق إسماعيل في ضرب نقود مختلفة العيار عن نقود السلطنة العثمانية، ومنح الرتب المدنية لغاية الرتبة الثانية " (٧١) .

واستمرت العلاقات الودية بين مصر والأستانة، وظل إسماعيل يبذل المال بسخاء على ضفاف البوسفور إلى أن حصل على فرمان جديد (١٨ يونيو ١٨٦٧) يخوله وخلفاءه لقب "خديوي" بعد أن كان وليًا، وأقر هذا فرمان حق الحكومة المصرية واستقلالها في إدارة شئونها المالية والداخلية، وحققها في عقد المعاهدات الخاصة بالبريد والجمارك ومرور البضائع والركاب في داخلية البلاد وشئون البلاد وشئون الضبط للجاليات الأجنبية" (٧٢) .

فتور العلاقات

في عام ١٨٦٩م، وفي خلال حملة كريت، طلب إسماعيل من الباب العالي أن يخوله حق تعيين سفراء لمصر لدى الدول الأجنبية، فرأى الباب العالي أن مقصده الاستقلال والانفصال عن تركيا، فرفض طلبه، فغضب إسماعيل وتهدد الحكومة التركية بسحب جنوده من جزيرة كريت، أو يستحوذ على الجزيرة إذا لم تجب الحكومة طلباته " (٧٣) .

وفي نفس الوقت دخل إسماعيل في مفاوضات مباشرة مع الدول الأوروبية رأسًا في صدد إنشاء النظام القضائي المختلط، كما أشترك في

معرض باريس سنة ١٨٦٧م، وظهر فيها بمظهر الملك المستقل، وأقام قسمًا خالصًا لمصر جمع فيه صنوف البهجة والعظمة ليكون جديرًا بتمثيل مملكة مستقلة، كما بدأ يستورد السلاح، واستعد للدفاع والحرب، وأنشأ حصونًا بين الإسكندرية وبور سعيد خوفًا من وصول حملة تركيا، كما قام إسماعيل بدعوة دول أوروبا وملوكها ورؤساء حكوماتها على حضور حفل افتتاح قناة السويس دون وساطة تركيا، كما تجاهل دعوة السلطان .

وكان من نتائج هذا كله صدور فرمان ٢٩ نوفمبر ١٨٦٩م قيد فيه السلطان حقوق الخديوي إسماعيل، فنص على أنه لا يجوز له أن يقترض قروضًا جديدة دون أن يبين وجه الحاجة إليها، ويحصل على إذن من السلطان بعقدها " (٧٤) .

ولعل هذا فرمان كان خيرًا لمصر ولإسماعيل لو أنه عمل به أو نفذه !! .

تحسين العلاقات

بعد أن اشتدت ورطة إسماعيل، وأحس بالمخطط الأوروبي في السيطرة على مصر، حاول إسماعيل أن يسعى في تحسين علاقاته مع تركيا، فقصده إلى الآستانة في ١٨٧٢م، وبذل فيها المساعي والمال ومظاهر الولاء فحصل على فرمانين هما فرمان ١٠ سبتمبر ١٨٧٢م، يثبت الامتيازات السابق منحها إياه، وينسخ القيود الواردة في فرمان ١٨٦٩م، وخط شريف في ٢٥ سبتمبر يؤكد مزايها فرمان ١٠ سبتمبر ويخوله صراحة حق الاستدانة من الخارج " (٧٥) ، ولم يكتف الخديوي إسماعيل بهذا فرمان، بل أراد أن يحصل على فرمان جامع للمزايا التي حصل عليها فقصده إلى الآستانة في صيف ١٨٧٣م،

وما زال يسعى بالمال وبغيره حتى نال الفرمان الجامع^(٧٦) في ٨ يونيو ١٨٧٣م، الذي ثبت المزايا الواردة في الفرمانات القديمة والحديثة، ويتلخص في:

- ١- توارث عرش مصر في أكبر أنجال الخديوي ، ومن بعده إلى أكبر أولاد هذا الأكبر وهلم جرا .
- ٢- تشمل أملاك الخديوية المصرية مصر وملحقاتها (السودان) وسواكن ومصوع وملحقاتها .
- ٣- حق الحكومة المصرية في سن القوانين والنظامات الداخلية على اختلاف أنواعها.
- ٤- حق عقد الاتفاقات الجمركية والمعاهدات التجارية.
- ٥- حق الاقتراض من الخارج من غير استئذان الحكومة التركية.
- ٦- زيادة الجيش إلى أي عدد يريده الخديوي.
- ٧- حق بناء السفن الحربية عموماً.

سياسة إسماعيل حيال أوروبا

"كانت القاعدة العامة لسياسة إسماعيل الخارجية الركون إلى الدول الأوروبية وحسن الظن بها والعمل على كسب رضاها، وهذا من غلطاته السياسية لأنه معروف أن الدول والجاليات الأوروبية على اختلاف أجناسها إنما ترمي إلى تحقيق أطماعها الاستعمارية في بلاد الشرق قاطبة، ومصر في طبيعتها."^(٧٧)

"إن علاقات الدول الأوروبية بمصر لم تقم إلا على قاعدة تحقيق مصالحها ومصالح رعاياها، وأن سياستها المبنية على الأثرة والأنانية لم

يتخللها أي شعور بالعطف أو بالرأفة أو بالواجب نحو مصر، ومعظم الأوروبيين الذين جاءوا إلى هذه البلاد كانوا م أخط الطبقات ولم يكن همهم إلا الإثراء على حساب هذه البلاد.»^(٧٨)

كانت الشهادة الأولى لعبد الرحمن الرافعي، والثانية لقاض هولندي عمل في المحاكم المختلطة على عهد إسماعيل، إذا فالمطامع الأوروبية تجاه مصر من الأمور المعلومة بالضرورة، لا يهملها أو يتجاهلها إلا مغفل أو عميل . وكان إسماعيل مغفلاً، لم يحسب حساب هذا التدخل في ذلك الوقت الحرج، دفع الثمن في النهاية استقلال بلاده، وفقدانه وخلعه عن عرشه ذاته .

سياسته تجاه فرنسا

كان إسماعيل فرنسي التربية، كان يتقن الفرنسية كأحد أبنائها، وكان يميل إلى تقليد السلوك الفرنسي في العادات والمعيشة والثقافة، الهم إلا في شئون الاقتصاد!! وكان إسماعيل على علاقة وثيقة بالإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث وبزوجته الملكة، ووصل النفوذ الفرنسي في عصر إسماعيل إلى ذروته في مصر عن طريق شركة قناة السويس، وكذلك البنوك والمرابين الفرنسيين الذين أقرضوه الأموال بلا حساب، وتمثل ذلك النفوذ في قيام الملكة أوجين ملكة فرنسا بترأس احتفالات افتتاح قناة السويس، كما إن إسماعيل أمر بترجمة القوانين الفرنسية وأقام كلية حقوق على أساس القانون الفرنسي، وصاغ الحياة القانونية المصرية بروح فرنسية، واسند الكثير من مشروعاته لشركات فرنسية، ومع كل هذا وبرغم كل هذا فإن فرنسا خذلت أكثر من مرة، المرة الأولى حينما رضي إسماعيل بحكم الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث

في نزاعه مع شركة قناة السويس، وجاء الحكم لصالح الشركة في كل شيء ومجحفًا بحقوق مصر تمامًا، والمرة الثانية حينما اتفقت إنجلترا وفرنسا ونسقتا معًا في إدارة المفاوضات مع إسماعيل بشأن حقوق الدائنين الأوروبيين، وانتهى الأمر بفرض الرقابة الثنائية على مالية البلاد، والمرة الثالثة حينما اتفقت فرنسا مع إنجلترا وباقي دول أوروبا في عزل إسماعيل عن عرشه سنة ١٨٧٩م .

سياسته تجاه إنجلترا

كانت سياسة إسماعيل مع إنجلترا ودية أيضًا مثلها مثل باقي الدول الأوروبية التي ركن إليها إسماعيل ففقد عرشه وفقدت مصر بسبب ذلك استقلالها فيما بعد .

وصحيح إن إسماعيل كان على علاقة أوثق مع فرنسا في بداية حكمه، إلا أن هزيمة فرنسا في الحرب السبعينية جعل إنجلترا هي الطرف الأقوى في محاولة السيطرة على مصر ومد نفوذها إليه، ولم يفعل إسماعيل سوى الرضوخ لتلك الرغبات الإنجليزية .

ففي سنة ١٨٧٠م عهد إسماعيل على شركة إنجليزية تدعى شركة جرنفلد إنفاذ مشروع توسيع ميناء الإسكندرية، والقيام بأعمال الإصلاح فيها مقابل (٢,٦) مليون جنيه في حين أن أعمال الشركة لم تتكلف سوى (١,٤) مليون جنيه، كما أعترف بذلك اللورد كرومر^(٧٩)، وفي سنة ١٨٧٥م قام إسماعيل ببيع أسهم مصر في قناة السويس (حوالي ٤٤ % من أسهم الشركة) لإنجلترا مقابل ٤ مليون جنيه، أي أنه أدخل النفوذ الإنجليزي إلى مصر من أوسع أبوابه .

وفي سنة ١٨٧٧م قام إسماعيل بأسوأ أعماله قاطبة، حينما أطاع رغبة إنجلترا في تعيين غردون باشا حكاماً "حاكمًا عامًا" للسودان وهو منصب خطير أضر بمستقبل مصر فيما بعد ووضعها تحت النفوذ الإنجليزي مع ما لها من خطر معروف على أمن مصر واستقرارها الاقتصادي، وكان إسماعيل قد عين من قبل بناء أيضًا على طلب إنجلترا السير صمويل بيكر الرحالة الإنجليزي المعروف حاكمًا لمديرية خط الاستواء، ولما انتهت مدة عمله أطاع إنجلترا مرة أخرى وعين في هذا المنصب الخطير الإنجليزي آخر هو الكولونيل غردون باشا وخوله سلطة كبيرة، وانتهى الأمر بتعيين الكولونيل الإنجليزي غردون حاكمًا عامًا للسودان .

" ولا حول ولا قوة إلا بالله م.م " .

وفي سنة ١٨٧٥م جرد الخديوي إسماعيل حملة إلى شواطئ الصومال الواقعة على المحيط الهندي لبسط نفوذ مصر في شرق أفريقيا والوصول من هذه الجهة إلى أملاكها في خط الاستواء إلا أن إنجلترا استاعت من ذلك "طبعًا م.م" وأرسلت إلى إسماعيل تعترض على إنفاذها فبادر الخديوي إلى الاستجابة إلى احتجاجاتها وأسترجع الحملة إلى مصر .

(ب) أعمال العمران

بذل الخديوي إسماعيل جهدًا كبيرًا في إقامة أعمال العمران، فعلى مستوى الزراعة والري تم شق وإصلاح نحو ١١٢ ترعة وأهمها الترعة الإبراهيمية والترعة الإسماعيلية، كما أقيمت قناطر التقسيم، وأصلحت القناطر الخيرية وتقرر إنشاء مجالس تفتيش الزراعة والغرض منها البحث في

الوسائل الكفيلة بتحسين الزراعة وتوزيع مياه الري كما أنشأت وزارة الزراعة للعناية بالشئون الزراعية عامة وكان لذلك كله فضل كبير في ازدياد مساحة الأقطان الزراعية بمقدار مليون فدان في عهد إسماعيل فبلغت ٤,٨ مليون فدان .

وقد أهتم الخديوي إسماعيل بزراعة المحاصيل النقدية كالقطن والقصب، وعلى مستوى الصناعة أهتم إسماعيل بصناعة السكر من القصب، فبلغت عدد المصانع التي أنشأها سبعة عشر معملاً، كما أعاد العمل في مصنع الطرابيش بفوه، ومصنع النسيج بها، وهما المنشآن من عهد محمد علي، كما أنشأ مصنعان لعمل الجوخ، وأنشأ معمل لضرب الطوب، ومصنع لدبغ الجلود، ومعامل للزجاج، ومعمل للورق .

كما أهتم إسماعيل اهتماماً بالغاً بإصلاح إدارة السكك الحديدية وتوسيع مداها، فبلغ ما أنشاه منها حوالي (١٠٨٥) ميلاً، كما يقدرها علي مبارك في الخطط التوفيقية، وكان ما أنشئ منها في عهدي عباس الأول وسعيد حوالي (٢٤٥)، كما عمم إسماعيل الخطوط التلغرافية في مدن مصر، ومدت أيضاً إلى السودان، وبلغ طول الخطوط التلغرافية سنة ١٨٧٢ في مصر والسودان (٥٥٨٢) كيلو متر، وطول أسلاكها (١١٩٥١) كيلو متر، وبلغ عدد مكاتب التلغراف في مصر والسودان سنة ١٨٧٨م حوالي (١٥١) مكتباً، منها (٨٦) مكتباً بالوجه البحري و ٤٤ مكتباً بالوجه القبلي، و ٢١ مكتباً بالسودان .

وأنشأت الشركة الإنجليزية الشرقية في عهده خطاً تلغرافياً بحرياً من الإسكندرية إلى مالطة وصقلية فأوروبا، وخطاً آخر من الإسكندرية إلى السويس إلى عدن فالهند، ويتصل بخط الشرق الأقصى وأستراليا فاتصلت

مصر بأوروبا بخط الشركة الإنجليزية، كما اتصلت بتركيا عن طريق خط غزة .

كما أنشأ إسماعيل إدارة مصرية للبريد سنة ١٨٦٥م، وأنشأت لها المكاتب في الإسكندرية والقاهرة والأقاليم، وبلغ عددها في عهد إسماعيل (٢١٠) مكتب ، وأنشأ إسماعيل دارا للآثار، وأخرى للرصد ومصالحة للإحصاء وأخرى للمساحة، وأهتم إسماعيل بالحالة الصحية ومكافحة الأوبئة، وأنشأ العديد من المستشفيات بلغت ٣٦ مستشفى في مصر والسودان . وعلى مستوى عمران المدن فإن إسماعيل أهتم بتجميل القاهرة، وأزال الأتربة التي كانت تحيط بها، وخطط شوارع وميادين جديدة كشارع الفجالة، كلوت بك، محمد علي، عبد العزيز، عابدين، كما أنشأ أحياء بكاملها كحي الإسماعيلية، التوفيقية، عابدين، ميدان الأوبرا، ونظم جهات الجزيرة، الجزيرة، وأنشأ بها قصوره العظيمة، وأنشأ حديقة النبات بالجزيرة وقد بقى منها الآن حدائق الحيوان الحالية، وجزء من حديقة الأورمان، وأنشأ حدائق الجزيرة التي بقى منها الآن حدائق الزهور والأسماك، وبنى مسرح الكوميدي ومسرح الأوبرا، ونسق حديقة الأزبكية تنسيقاً جميلاً وأنشأ كوبري قصر النيل وكوبري البحر الأعمى "الجلاء حالياً" وأنشأ الطريق المعبد بين القاهرة والأهرام ورصفه بالحجارة، ومد أنابيب المياه العذبة بعد أن كان يحملها السقاعون في القرب، وعنى بتعميم الكنس والرش في شوارع القاهرة، وأدخل فيها نظام الإنارة بغاز الاستصباح، وأمر ببناء حمامات حلوان، وأنشأ طريقاً من النيل إلى حلوان، وأنشأ السكة الحديدية التي تصلها بالقاهرة .

وفي الإسكندرية أختط إسماعيل بها شوارع وأحياء جديدة، وأنارها بغاز الاستصباح، وأنشأ بها البلدية للعناية بأعمال النظافة والتنظيم والصحة والصيانة بها، وعملت المجاري تحت الأرض للتصريف، وأصلح ميناء الإسكندرية ووسعه، وأنشأ الحدائق وأوصل إليها المياه العذبة من ترعة المحمودية .

وأهتم إسماعيل ببناء القصور مثل سراي عابدين، سراي الجزيرة، سراي الجيزة، سراي بولاق الدكرور، قصر القبة، قصر حلوان، سراي الإسماعيلية، سراي الزعفران بالعباسية، سراي الرمل بالإسكندرية، قصر النزهة بشبرا، سراي المسافر خانة، وقصر النيل، وسراي رأس التين، وأنشأ عدة قصور أخرى في مختلف البنادر كالمنيا والمنصورة والروضة .

وإذا أردنا أن نقيم أعمال العمران التي أنشأها إسماعيل، نجد أن إسماعيل أنشأ عددًا كبيرًا من القصور، وهذه طبعًا له ولأقاربه وحاشيته ولا فائدة تعود على الشعب منها، ونجد أنه أهتم بإنشاء الحدائق والمنتزهات وهذه لمسات جمالية لا بأس بها، فضلًا عن أهميتها الصحية، ونجد أنه أهتم بتنظيم المدن وخاصة القاهرة والإسكندرية، وتخطيط الشوارع والاهتمام بإدخال الإنارة والمياه العذبة، وإنشاء البلدية وهي كلها أمور جيدة تعود بالنفع على الأمة .

كما أهتم بترقية الأحوال الصحية وإنشاء المستشفيات وهذا أيضًا أمر طيب وضروري، على أن أضخم أعماله وأكبرها هي مد الخطوط السكك الحديدية والتلغراف والكباري، بحيث أصبحت المواصلات في مصر متقدمة جدًّا في عهده، بل وأصبحت مصر والسودان مرتبطان بوسائل النقل

والتلغراف والبريد بالعالم الخارجي، وهذه كلها تخدم المصريين، إلا أنها أيضًا تخدم المشروع الاستعماري، لأنها تسهل له وسائل المواصلات إلى مستعمراته ونقل البضائع والمنتجات منها وإليها .

وعلى مستوى الزراعة حقق إسماعيل تقدمًا ضخماً، فأنشأ العدد الكبير من الترع والقناطر وزادت مساحة الأرض الزراعية في عهده حوالي مليون فدان، وهذا أيضًا أمر طيب إلا أنه عاد في المقام الأول على كبار ملاك الأراضي، كما أنه من المعروف أن الاستعمار لا يمانع بل يشجع الاستثمار الزراعي لتحقيق أكبر قدر من الخامات اللازمة لصناعاته، ونجد أن إسماعيل قد ركز على المحاصيل النقدية اللازمة لمصانع أوروبا مثل القطن .

وعلى المستوى الصناعي، كان إنجاز إسماعيل غير متلائم بالمقارنة بإنجاز عمران المدن والمواصلات والزراعة، فاقصر الأمر على إنشاء مصانع السكر وبعض مصانع النسيج .

ومحصلة كل هذا أنه على الرغم من الجانب الإيجابي لهذه المشروعات وخيرها المؤكد لصالح الشعب المصري، إلا أنها في نفس الوقت خدمت المخطط الاستعماري، لأنها سهلت له مواصلاته وهذا أمر ضروري للاستعمار، كما صاغت البنية الاقتصادية المصرية بحيث تنتج المحاصيل النقدية كالقطن، وكل هذا يزيد من مساحة القابلية للاستعمار، ولو كان إسماعيل منصفًا لاهتم بالصناعة قدر اهتمامه بالقصور مثلاً، ولو فعل لكان حصن مصر شيئاً ضد القابلية للاستعمار، إذًا فمحصلة مشروع إسماعيل كان لخدمة الأرستقراطية المصرية من ناحية، وخدمة المشروع الاستعماري من

ناحية أخرى، إلا أنه رغم ذلك كان مفيدًا للشعب المصري، وليس هناك بالطبع شيء مهمما كان يكون سلبيًا تمامًا، اللهم إلا في حالات نادرة .
والملاحظة الهامة هنا هو أن إسماعيل أعتمد في تنفيذ مشروعاته على الشركات الأجنبية، الأمر الذي فتح باب النفوذ الأجنبي في مصر واسعاً .

(ج) الجيش والأسطول

" خلاصة تاريخ الجيش في عهد إسماعيل أنه عنى بترقيته وتنظيمه ومضاعفة قوته، وعنّى أيضاً بنهضة التعليم الحربي فأنشأ المدارس على أرقى طراز حديث، ولكنه في السنوات الأخيرة من حكمه أهمل شئون الجيش جملة واحدة فاختل نظامه، ثم أقفل معظم المدارس الحربية التي أنشأها وذلك لنضوب معين المال وارتباك أحوال الحكومة بسبب فداحة الديون التي اقترضها من غير حساب بحيث لم ينته عهده حتى كان الجيش المصري قد وصل إلى درجة محزنة من الضعف والارتباك " (٨٠).

بدأ الخديوي إسماعيل بإرسال بعثة حربية إلى فرنسا تتألف من ١٥ ضابطاً من أفضل ضباط الجيش لدراسة العلوم العسكرية وقيادة الجيوش والمناورات وفنون القتال المختلفة، كما أستقدم إسماعيل بعثة فرنسية لتنظيم المدارس الحربية المصرية.

وأنشأ إسماعيل عدداً كبيراً من المدارس الحربية، وجعل لتلك المدارس إدارة واحدة سميت "إدارة المدارس الحربية"، والمدارس الحربية التي أنشأها إسماعيل هي:

١- مدرسة البيادة "المشاة" أنشأها سنة ١٨٦٤م، وكان عدد تلاميذها حين تأسيسها ٤٩٠ تلميذاً.

٢- مدرسة السواري "الفرسان" أنشئت سنة ١٨٦٥م وعدد تلاميذها ١٦١ تلميذاً.

٣- مدرسة الطوبجية "المدفعية" والهندسة الحربية أنشئت سن ١٨٦٥ وعدد تلاميذها ٢٨٠ تلميذا .

٤- مدرسة أركان الحرب بالعباسية أنشئت سنة ١٨٦٥م، ويختار تلاميذها من نوابغ المدارس الحربية .

٥- مدرسة الخطرية بالقلعة أنشئت سنة ١٨٦٤م، لتخريج صف الضباط .

٦- مدرسة صف الضباط سنة ١٨٧٤ .

٧- مدرسة الطب البيطري .

٨- مدرسة قلفاوات الشيش .

٩- مدرسة الجناججية .

وقد أقيمت هذه المدارس في أواخر عهد إسماعيل في فبراير سنة

١٨٧٩م، وأنشئت بدلا منها المدرسة الحربية المستجدة في إبريل سنة ١٨٧٩، وذلك لتوفير النفقات بسبب ارتباك الأحوال المالية .

ومن ناحية أخرى استخدم الخديوي إسماعيل عددا من الضباط

الأمريكيين في تأسيس هيئة أركان الجيش المصري مع الضباط المصريين الذين عادوا من البعثة الحربية في فرنسا .

كما نشأت صحيفتان حربيتان لتثقيف عقول التلاميذ والضباط، إحداهما

تدعى "جريدة أركان حرب الجيش المصري"، والأخرى "الجريدة العسكرية المصرية" .

وأهتم إسماعيل بالحصول على السلاح والذخيرة، فاستورد الكثير منها

من فرنسا، كما رمم الحصون وجدد أسلحتها ومدافعها، كما أعاد العمل في

مصانع محمد علي الحربية فنظم معمل الحوض المرصود وأصلح من شأنه، وصارت تصب فيه المدافع وشيد بطرة معملا لصنع الأسلحة وآخر لصب المدافع وآخر للبنادق عدا معامل الخرطوش والقنابل، وأصلح مصانع البارود التي كانت موجودة بمصر، وأصلح معمل الأسلحة بالإسكندرية، كما أنشأ إسماعيل ميداناً للرماية والتمرينات العسكرية .

وعقب انتصار ألمانيا في الحرب السبعينية على الفرنسيين حاول إسماعيل إدخال النظام الألماني في الجيش المصري، فأمر بترجمة النظاميات الألمانية وتعديل الملابس وتغيير الأسلحة، ولكن ارتباك شئون الحكومة المالية في أواخر عهده حال دون الإنفاق على الجيش وتجديده .

وقد بلغ عدد الجيش في ١٨٧٣م حوالي ١٢٠ ألف جندي في مصر والسودان^(٨١)، وقد تناقص عدد الجيش في أواخر عهد إسماعيل نظراً للتدخل الأوروبي في شئون مصر، وارتباك الحكومة المالي .

الأسطول:

كان الأسطول قد وصل في عهد سعيد باشا إلى أسوأ حالاته، ولكن إسماعيل بدأ يهتم به، ويعني بتجديده فبعث النشاط في ترسانة الإسكندرية "دار الصناعة" وأحيا معاملها ومصانعها، وجلب لها العمال من الإسكندرية ومن داخل البلاد، وأستحضر لها العتاد والآلات، فعاد إليها نشاطها وأنشأ بها السفن الحربية، كما أستورد عدد آخر من السفن الحربية وغيرها، وجدد المدرسة البحرية بالإسكندرية، وأنشأ مدرسة بحرية أخرى بجوار الترسانة لدراسة العلوم الحربية البحرية وفن إنشاء السفن والميكانيكا البحرية، وقد وصل عدد

السفن الحربية في عهد إسماعيل حوالي ١٤ سفينة بحرية^(٨٢) بلغ عدد مدافعها ١٣٥ مدفعًا، وقد لعبت تلك القوة البحرية دورها في حروب كريت والبلقان، وكانت تصل بين مصر وثورها البعيدة في أفريقيا مثل مصوع وزيلع وبربرة ورأس جردفون وقسمايو "بر إسماعيل" على شاطئ المحيط الهندي .
وإلى جانب ذلك اهتم إسماعيل بإصلاح ميناء الإسكندرية وأقام به حوضًا عائمة من الحديد صلاح السفن، ثم أنشأ بها حاجزًا للأمواج، وأنشأ رصيفًا للشحن والتفريغ وأرصفتة أخرى، كما أتم أعمال الإصلاح في ميناء قناة السويس، فجعل من الثغر مرفأين، وأقام حاجزًا لصد الأمواج، وحوضًا لعمارة السفن، كما أنشأ عددًا من الفنارات في ثغور البحر الأبيض والبحر الحمر لإرشاد السفن وتسهيل الملاحة البحرية فبلغ عددها ٢٠ في مصر والسودان والصومال، كما أنشأ أسطولاً تجاريًا ضخماً بلغ عدد سفنه ٢٦ باخرة تجوب البحار وتنقل الناس والبريد والمتاجر بين ثغور مصر وأوروبا وآسيا وأفريقيا حتى المحيط الهندي .

حروب إسماعيل

يمكننا أن نقسم الحروب التي خاضها إسماعيل إلى قسمين القسم الأول: هو الحروب التي خاضها الجيش المصري تلبية لطلب تركيا .
القسم الثاني: كان من ابتكار إسماعيل لبسط نفوذ مصر في أفريقيا، والوصول إلى الحدود الطبيعية لوادي النيل .

ومن الناحية الإسلامية والواقعية فإن الحروب الأولى لا باس بها، وهي وإن كانت إحدى وسائل إسماعيل في الحصول على مزايا وحقوق جديدة من

السلطان فيما يختص بسلطة الخديوي في مصر، إلا أنها كانت في النهاية دفاعًا عن الخلافة العثمانية ضد التحديات التي تواجهها، وقد كانت كثيرة في ذلك الوقت، أما القسم الثاني من تلك الحروب فقد كان عملاً إسلاميًا رائعًا، وهو تصرف طبيعي لأي حاكم مصري يعرف ويؤمن بمصالح بلده وحدودها الطبيعية ويفكر في مستقبلها، وصحيح أن حروب إسماعيل في أفريقيا جاءت في وقت متأخر بعد أن كانت الدول الأوروبية قد بدأت تمد نفوذها إلى هناك، وبالتالي لم تكن تسمح له بإنشاء إمبراطورية إسلامية في أفريقيا بعد أن أضاع محمد علي تلك الفرصة، ولكن تلك الحروب على أي حال كانت في الاتجاه الصحيح .

إخماد ثورة العسير:

في أوائل عهد إسماعيل ثار الأمير محمد بن عائض أمير العسير على الدولة العثمانية وأستفحل أمره واستولى على بعض المدن فاستجد السلطان عبد العزيز بالخديوي إسماعيل وطلب إليه أن ينفذ جيشاً مصرياً لإخماد الثورة فلبى إسماعيل طلبه وأنفذ ثلاث أورط من المشاة مزودة بالمدافع وكتائب الفرسان بقيادة الأميرالاي إسماعيل صادق بك- فنجحت في إخماد الثورة .

حرب كريت:

في ١٨٦٦ نشبت ثورة عارمة في جزيرة كريت وعجزت تركيا عن إخمادها لانشغال جنودها في حروب البلقان- فاستجد السلطان بمصر- فلبى إسماعيل الطلب وأنفذ جيشاً مكوناً من خمسة آلاف مقاتل- أستطاع أن يهزم الثوار في موقعة " أرفادي " واستمرت الحرب إلى أن تم إخماد الثورة .

حرب البلقان:

كانت روسيا لا تفتأ تحرص إمارات البلقان على الانتفاض ضد تركيا ونجحت روسيا في بذر بذور الفتنة في بلاد البلقان فنشبت ثورة في الهرسك ١٨٧٥ وامتدت إلى البوسنة والصرب، فطلبت تركيا من الخديوي أن يمدّها بجنده من الجيش المصري فأعد الخديوي قوة من نحو سبعة آلاف مقاتل شاركت في القتال إلى جانب الجيش العثماني إلى أن توقفت تلك الحرب .

ثم تجدد النزاع بين تركيا وروسيا وأعلنت الحرب بين الدولتين وهي الحرب المعروفة بحرب البلقان" إبريل ١٨٧٧ " فطلبت تركيا من الخديوي إنجادها في هذه الحرب. ولكن إسماعيل أعذر في البداية بسوء الأحوال المادية إلا أن مجلس شوري النواب وافق على ربط ضريبة جديدة تدعى "ضريبة الحرب" قدرها ١٠% من مجموع الضرائب لسد نفقات الحملة. وأظهر الأهالي روحًا طيبة في دفع تلك الضريبة لمساعدة الخليفة العثماني ضد روسيا وتم إعداد جيش مكون من ١٢ ألف جندي شاركوا في القتال إلى جانب جنود الخلافة العثمانية إلى أن وضعت الحرب أوزارها في مارس ١٨٧٨م .

حروب إسماعيل في أفريقيا

لا يختلف اثنان على أن من أعظم الأعمال هو ما قام به إسماعيل من حروب في أفريقيا، فكما قلنا أن أفريقيا وخاصة وادي النيل هي الامتداد الطبيعي لمصر، وتأمين منابع النيل لا غنى عنه لحياة مصر وأمنها ومستقبلها، ومن لا يملك منابع أنهاره لا يأمن مستقبله ويكون دائمًا منقوص

السيادة والاستقلال معرضًا للابتزاز والتهديد، وأفريقيا أيضًا هي القارة
البكر وقتها، ومن الطبيعي أن مد نفوذ مصر إليها يرفع من شأن تلك القارة
ومصر معًا ويحقق امتدادًا لأمة الإسلام كان ضروريًا لصالح مصر والسودان
والعالم الإسلامي عمومًا .

وإذا كان العمل الصحيح لمحمد علي هو فتح السودان، فإن ذلك الفتح
المبارك قد ظل موجودًا وامتد في عهد إسماعيل، فوصلت مصر في عهد
إسماعيل إلى فاشودة وضمت محافظتي مصوع وسواكن نهائيًا إلى أملاكها،
وفتحت إقليم خط الاستواء ومملكة أونبور، وبسطت حمايتها على مملكة
أوغندا وفتحت إقليم بحر الغزال ثم سلطنة دارفور، واتسعت أملاك مصر بين
الحبشة والبحر الأحمر بفتح سنهيت وبلاد البوغوس، وامتدت سلطتها إلى
سواحل البحر الأحمر حتى بوغاز باب المنذب، وضمت محافظتي زيلع
وبربرة الواقعين على خليج عدن فيما يلي بوغاز باب المنذب، وفتحت سلطنة
هرر الواقعة في الجنوب الشرقي للحبشة، ودخلت سواحل الصومال في أملاك
مصر حتى رأس جردفون على المحيط الهندي، ثم إلى رأس حافون وبذلك
إنفست رقة الفتوح المصرية فوصلت جنوبًا إلى بحيرة البرت وبحيرة
فكتوريا وشرقًا إلى البحر الأحمر وخليج عدن، وغربًا إلى حدود واداي .

فتح فاشودة ١٨٦٥:

في سنة ١٨٦٥ احتلت الجنود المصرية فاشودة احتلالاً رسميًا، وذلك
على عهد جعفر صادق باشا حاكم دار السودان، واتخذت الحكومة بها نقطة
حربية دائمة لمنع تجارة الرقيق فسدت الطريق أمام النحاسيين الأوروبيين

الذين كانوا يجلبون الأرقاء بطريق النيل من أقاليم بحر الغزال وخط الاستواء، وصارت فاشودة عاصمة المديرية المسماة باسمها، ولفاشودة أهمية كبرى، فهي تعد مفتاح النيل الأعلى لوقوعها على ملتقى الطرق المختلفة الواصلة من الخرطوم والحبشة على جنوبي السودان، وعلى مقربة من ملتقى روافد النيل كنهـر سوباط وبحر الغزال، والنيل الأبيض وبحر الزراف، وهي نقطة الاتصال بين السودان وجهات خط الاستواء، ومن يملكها يضمن النفوذ في شمالي السودان وفي الجهات الجنوبية منه إلى البحيرات الاستوائية .

ضم سواكن ومصوع: (٨٣)

دخلت كل من سواكن ومصوع في حدود السودان المصري على عهد محمد علي لأنه إذا رأى ضرورتهما للسودان وأنها منفذاه على البحر الأحمر، وخاصة لإقليم التاكا "كسلا" أستأجرهما من السلطان (وكانت من أملاك السلطنة العثمانية) مقابل إيجار سنوي قدره (٢٥ ألف جنيه)، ولم يمانع السلطان في ذلك حيث كان يشجع محمد علي على التوسع في أفريقيا لما في ذلك من خدمة للأمة الإسلامية ومد رقعتها جنوباً .

على أن إسماعيل رأى إلحاقهم بصفة نهائية إلى أملاك مصر فاستصدر في سنة ١٨٦٥م فرماناً من السلطان بإحالة قائمقامي سواكن ومصوع إلى عهده، وجعلهما فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦ من ملحقات مصر، وصارت كل منهما محافظة بذاتها .

فتح إقليم خط الاستواء والوصول إلى منابع النيل:

وصلت الحملات والتجاريد المصرية التي قام البكباشي سليم بك قبطان في عهد محمد علي إلى جزيرة جونكر تجاه عندكرو، ولكن هذا الفتح لم يكن إلا وقتياً، بمعنى أنه لم يقترن بوضع حاميات عسكرية دائمة في تلك الجهات تفر سلطة الحكومة فيها، فاعتزم إسماعيل أن يبسط نفوذ مصر بصفة دائمة في تلك الأصقاع وما يليها جنوباً حتى منابع النيل، ولكنه لم يحذو حذو محمد علي في أن يعهد بهذه المهمة الخطيرة إلى ضباط الجيش المصري، بل عهد بها إلى جماعة من الإنجليز، الأمر الذي أدى إلى بداية النفوذ الإنجليزي في تلك الأصقاع، وأنهاء الوجود المصري فيها فيما بعد، فناط إلي صمويل بيكر الرحالة الإنجليزي المشهور الزحف إلى الجهات الجنوبية لغاية منابع النيل وضمها إلى أملاك مصر .

ولعل قصة السير صمويل بيكر توضح لنا التكتيك الإنجليزي المتبع في ذلك الوقت، فإنجلترا كانت تخطط للهيمنة على مصر واحتلالها، وبالتالي تخلفها على أملاكها في أفريقيا، أي إنجلترا أرادت أن تأكل الملك رأسا وليس البيادق، وبالتالي تحتل الرقعة كلها، وهكذا كانت إنجلترا تعمل على اكتشاف أفريقيا، فأرسلت الرحالتان أسبيك وجرانت عن طريق زنجبار، واكتشف بحيرة اكروي ومنبع النيل منها في ٢٨ يوليو سنة ١٨٦٢م، وأسمتها بحيرة "فيكتوريا" ملكة إنجلترا في ذلك الوقت .

ولاستكمال عملية الاكتشاف أوفدت السير صامويل بيكر عن طريق آخر هو طريق الخرطوم، فصعد جنوباً في النيل فبلغ في ٢ فبراير سنة

١٨٦٣م، عند كرد التي وصلت إليها حملات البكباشي سليم بك قبطان في عهد محمد علي سنة ١٨٤١م، وأخذ يتأهب لمتابعة سيره، والتقى بالرحالتان أسبيك وجرانت وأخبراه باكتشافهما "اكروي" التي أسماها بحيرة "فكتوريا" وأنهيا إليه أن هناك بحيرة أخرى أخبرهما بها الأهلون، فتابع سيره حتى اكتشفها في ١٤ مارس ١٨٦٤ وسماها بحيرة البرت باسم الأمير البرت زوج ملكة إنجلترا، ثم عاد إلى غندكرو وسار منها إلى الخرطوم، وعاد من هناك إلى بربره فسواكن واقلع إلى إنجلترا ليتفاهم مع حكومتها ويقدم تقريراً عن رحلته، وفي عام ١٨٦٩ جاء صمويل بيكر إلى مصر بصحبة الأمير إدوارد ولي عهد إنجلترا لحضور احتفالات افتتاح قناة السويس، فرغب أمير إنجلترا على الخديوي إسماعيل أن يعهد إلى السير صمويل بيكر بمطاردة تجارة الرقيق في السودان نيابة عن الحكومة المصرية، فلم يتردد إسماعيل في قبول الطلب إذا كان يبغى التودد إلى الحكومة الإنجليزية، وأصدر مرسوماً إلى السير صمويل بيكر عهد إليه ببسط نفوذ مصر في الأصقاع الكائن جنوب غندكرو وتنظيمها ونشر التجارة بها ومطاردة الاتجار بالرقيق، وإنشاء المحطات الحربية فيها وجعله قائداً لحملة جردها لهذا الغرض مؤلفة من ١٧٠٠ مقاتل، وأنعم عليه برتبة فريق، فصار يعرف بيكر باشا وجعله حاكماً على مديرية خط الاستواء لمدة أربعة سنوات تبدأ من أبريل ١٨٦٩، براتب قدره ١٠ آلاف جنيه في السنة .

والتكتيك إلى هنا واضح جداً، فهناك مطاعم إنجليزية واضحة في أفريقيا، وهناك بعثات استكشافية إنجليزية، وهناك نفوذ مصري متزايد في تلك

الأصقاع، ومن الطبيعي أن يحدث صدام بين الطرفين، وفضل الإنجليز بدلاً من الصدام أن يقوم الخديوي إسماعيل بكل شيء وينالوا هم الثمرة، ولم الخوف منه وهم يغرقونه في الديون ونفوذهم يتسلل إلى مصر على قدم وساق، ويوماً ما سيرثون كل شيء بعد أن يأكلوا الملك في القاهرة، المهم أتفق السير صمويل مع أمير إنجلترا وبلغ إسماعيل الطعم، فدفع الرواتب الضخمة للسير وجهاز له الجيوش المطلوبة وجعله حاكماً على مديريةية خط الاستواء تحت شعار محاربة الرقيق، مع أن هذه التجارة ذاتها أنشأها وأدارها الأوروبيون وخاصة الإنجليز .

بدأ السير صمويل مهمته، وأمد الخديوي بكل ما يحتاجه من سفن وأبل ومعدات، وبلغ عنركو في ١٥ إبريل سنة ١٨٧١م، فرفع العلم المصري عليها في احتفال عسكري مهيب، وأعلن ضمها رسمياً إلى أملاك مصر، ثم أستأنف السير في النيل الأبيض فأسس نقطاً حربية وحصوناً في عدة بلاد بأعالي النيل، واستطاع أن يفتح مملكة أونبورده المتاخمة لبحيرة البرت شرقاً، واحتل عاصمتها ماسندي في أبريل سنة ١٨٧٢م، ثم ما لبث أن أعلن ملك أوغندا "الملك أمتيسي ولاءه للحكم المصري"، وانتهت عند ذلك مدة خدمة بيكر فعاد إلى إنجلترا، وقد تكلفت تلك الحملة (٨٠٠ ألف جنيه) .

وإذا أردنا أن نقيم تلك الحملة، نجد أنها تكلفت (٨٠٠ ألف جنيه)، وهو مبلغ زهيد بالنظر إلى الفوائد العظيمة التي تعود على مصر من اكتشاف منابع النيل والسيطرة عليها، وهو مبلغ يقارب ما كان ينفق وقتها على بناء وقصر واحد من قصور الخديوي، ومن ناحية ثانية كان عدد جنود تلك الحملة حوالي

١٧٠٠ جندي فقط، أي أن ١٧٠٠ جندي استطاعوا أن يحققوا فتوحًا ضخمة لمصر، فماذا لو كان محمد علي قد وجه جهوده إلى تلك المناطق، وكان يملك ٢٧٦ ألف جندي، وفي وقت مبكر قبل أن يفطن ويفرغ الأوروبيون لمشاركته أو منعه، على أن الخطأ الكبير في هذه المسألة هو إسناد قيادتها إلى أجنبي، فبديهى أن أمير إنجلترا لم يكن يلعب حينما ألح على الخديوي في إسناد تلك المهمة إلى إنجليزي، لقد كان يجهز الأمور لسيطرة إنجلترا على هذه المناطق ولعل المفيد هنا أن نذكر أن قيادات الحملة من المصريين كانت تفتن إلى المخاطر المترتبة على إسناد قيادتها إلى إنجليزي، فجعفر مظهر باشا حاكم السودان حينذاك (١٨٧١) رأى بثاقب نظره أن في إسناد هذه المهمة إلى أجنبي خطرًا كبيرًا على البلاد، وكتب بذلك تقريرًا أرسله إلى الخديوي إسماعيل ينبهه فيه إلى ذلك الخطر، وأشار بإسناد هذه المهمة إلى ضباط أركان الحرب من الجيش المصري، ولكن إسماعيل لم يلتفت إلى هذا الرأي الحكيم، ولم يعمل به، وأستمر يحسن الظن برواد الاستعمار .

تعيين الكولونيل غردون باشا مديرًا لخط الاستواء (١٨٧٤ -

(١٨٧٦)

لم يكد يمضي قليل من الزمن على انتهاء خدمة السير صمويل بيكر، وخلو منصب مدير خط الاستواء حتى خلفه آخر هو الكولونيل غردون الذي صار فيما بعد غردون باشا، ومن الغرابة أن يتعاقب على هذا المنصب الخطير إنجليزيان لهما مقام معلوم في نظر الجمهور البريطاني والحكومة الإنجليزية، ولم يكن ذلك من قبيل المصادفات، بل أن أصابع السياسة

الإنجليزية كان لها دخل في هذا التعيين، فكما أن الحكومة الإنجليزية هي التي أوعزت إلى الخديوي إسماعيل بواسطة ولي عهد إنجلترا أن يسند هذا المنصب الخطير إلى السير بيكر، فإنها هي أيضاً التي سعت لديه في إسناده على الكولونيل غردون سنة ١٨٧٤م، فالسياسة الإنجليزية كانت تنفذ خطتها من التمهد للتدخل في شئون السودان، واختارت باديء ذي بدء منطقة خط الاستواء، لأنها المنطقة التي جعلتها المرحلة الأولى لبرنامجها، إذ فيها منابع النيل، فهي مفتاح السودان من جهة الجنوب، كما أنها مصدر الحياة لمصر، وليس من المصادفات أن يقع اختيارها على الكولونيل غردون بالذات فإنه الرجل الذي كان قلبه ينبض وطنية وحباً وإخلاصاً لبلاده، فلا جرم أن يبذل كل ما لديه من تضحية في سبيل التوسع البريطاني، ويعمل على تدخل السياسة الإنجليزية في تعيينه، أنها أقنعت الخديوي بأن يجعل له من السلطة أكثر مما كان للسير بيكر باشا، فقد كان هذا خاضعاً لحكمдар السودان، ولكن غردون عين حاكماً لإقليم خد الاستواء، على أن يكون مستقلاً في عمله، وقصر الخديوي سلطة حكمدار السودان على الجزء الشمالي حتى فاشودة، وجعل الأقاليم الاستوائية التي تمتد من جنوبي فاشودة إلى خط الاستواء تحت سلطة غردون^(٨٤).

توسيع نطاق الحكم المصري في مديرية خط الاستواء

نقل غردون باشا عاصمة خط الاستواء إلى "اللدو" بدلاً من "الإسماعيلية"، وقد توسعت أملاك مصر فيها فوصلت إلى بحيرة "البرت"، وبسطت مصر حمايتها على مملكة أوغندا على يد ضابط أمريكي "شابي

لونج"، وكان من أخلص وأنزه من خدم مصر في تلك البلاد، ودافع عن حقوق مصر فيها بعد ذلك بلسانه وقلمه عن طريق المجلات والكتيب، واستنكر المطامع الإنجليزية في وادي النيل، وأرسل وزير خارجية مصر في ذلك الحين مذكرة إلى الدولة خاضة بضم منطقة البحيرات إلى مصر وخلصتها أن مصر ضمت كل البلاد الواقعة حول بحيرة فكتوريا وبحيرة البرت، كما تم اكتشاف بحيرة "إبراهيم" وهي إحدى البحيرات التي ينبع منها النيل، وتقع شمال بحيرة فكتوريا .

بقى الكولونيل غردون مديراً لعموم خط الاستواء إلى أن استعفى من منصبه (١٨٧٦)، وعاد إلى القاهرة ومنها إلى إنجلترا ولعله رحل إليها ليطلع حكومته على أحوال المنطقة التي تولى حكمها، وليتلقى تعليمات جديدة بشأنها، لأنه لم يلبث في إنجلترا إلا ثلاث سنوات إلا قليلا حتى تدخلت الحكومة الإنجليزية لدى الخديوي لتعيينه في منصب أكبر من منصبه القديم، إذ جعله حكمدار عموم السودان فصارت أقاليم السودان تحت مطلق سلطته .

خلف غردون باشا في منصبه الأول سنة ١٨٧٦ الكولونيل "بروث"، وهو ضابط أمريكي التحق بخدمة الجيش المصري، ثم فصل بروث وجاء بعده الدكتور إدوارد إسنتزار، وهو طبيب ألماني اعتنق الإسلام وعرف باسم أمين بك، وظل متمسكاً بسلطة مصر على مديرية خط الاستواء رغم حصارها، ونقل عاصمتها من اللادو إلى ودلاي جنوباً، وبقي في مركزه حتى اضطرت الحكومة المصرية بضغط من الإنجليز إلى إخلاء السودان .

منع الاتجار بالرقيق

كانت تجارة الرقيق ممنوعة من الناحية القانونية منذ عهد محمد علي، إلا أن تجارة الرقيق ظلت موجودة تستند إلى بيوت تجارية أوروبية قوية، واستطاعت تلك البيوت أن تبسط نفوذها وسيطرتها في أفريقيا، فلما تبوأ إسماعيل حكم مصر اعتزم على إبطال تجارة الرقيق تمامًا، ففي سنة ١٨٦٣م أرسل إلى موسى باشا حمدي حاكم دار السودان وقتئذ يأمره بتعقب تجار الرقيق، وحربهم فصدع الحكمدار بالأمر وضبط سبعين سفينة مشحونة بالأرقاء بين "كاكا" وفاشودة، وأطلق سراحهم وأعادهم إلى بلادهم، كما كان لاحتلال فاشودة سنة ١٨٦٥م، أثر كبير في سد طريق النيل في وجه تجار الرقيق الذين كانوا يقتنصون الرقيق في جهات بحر الغزال وخط الاستواء، ويشحنوهم في السفن إلى أوروبا وأمريكا .

وفي عهد حكمدارية جعفر مظهر باشا وإسماعيل أيوب باشا بذلت الحكومة جهودًا موفقة في محاربة تجارة الرقيق، وهكذا فإن إسماعيل بذل جهودًا جبارة لمنع تلك التجارة اللإنسانية .

فتح سلطنة دار فور وضم أملاك الزبير باشا رحمت

أمتلك الزبير باشا بلاد بحر الغزال ووسع سلطانه فيه بعد أن هزيمة ملك بحر الغزال، وكان الزبير من أكبر تجار الرقيق في السودان، إلا أنه جنح إلى مسالمة مصر في سنة ١٨٦٩م، فألت إلى مصر ملكية بحر الغزال ودار فور وشكا وأبطلت فيها تجارة الرقيق .

ضم زيلع وبربرة وفتح هرر:

وهما من بلاد الصومال الشمالية الواقعة على خليج عدن، ومن يملكها يتسلط على الملاحة في خليج عدن إلى مدخل البحر الأحمر، وقد حصل عليها الخديوي إسماعيل من الحكومة العثمانية بفرمان صدر في يوليو ١٨٧٥م، كما تم فتح سلطنة هرر شرقي الحبشة، "وهي إمارة إسلامية مستقلة، كان يبلغ سكانها نحو ٢ مليون نسمة وهم على مذهب الأمام الشافعي، وأهلها متعلمون وفيهم الشعراء والأدباء، ويندر لديهم الطلاق، وكانت هرر بها منتجات زراعية وصناعية وفيرة" (٨٥).

محاولات فتح الصومال الجنوبي والحبشة

اعتزم الخديوي إسماعيل فتح بقية بلاد الصومال، فجرد لهذا الغرض سنة ١٨٧٥م حملة مقصدها فتح بقية شواطئ الصومال، والوصول إلى مصب نهر جوبا، ثم فتح الطريق من هناك إلى منطقة البحيرات لكي تتصل مصر بأملأها في هذه المنطقة عن طريق البحر الأحمر والمحيط الهندي، وطريق مجرى النيل، إلا أن تلك الحملة أخفقت بسبب تقاعس غردون باشا عن مساعدتها والاتصال بها بعد وصول تعليمات من الحكومة الإنجليزية إلى غردون توجب عليه عدم التعاون مع هذه الحملة.

من ناحية أخرى فتحت قوة مصرية قوامها ١٥٠٠ جندي "سنهيت" وبلاد البوغوس وضممتها إلى مصر، كما اشترت مصر مقاطعة "إيليت" الواقعة بين مصوع والحماسين، وشملت سلطة مصر في هذه النواحي سواكن ومصوع وبلاد البوغوس والتاكا والقضارف والقلابات وأميديب وبركه "أي السودان

الشرقي في أقصى حدوده "، وبسبب فتح سنهيت وبلاد البوغوس وهرر الغربية من الحبشة " تقع بين الحبشة والبحر الأحمر"، حاول إسماعيل فتح الحبشة وجرّد عدد من الحملات إلا أن نصيبها كان الفشل .

تواجهنا حروب السودان بعدد من الحقائق المذهلة كالتالي:

أن تلك الحملات استغرقت من ١٨٦٥ - ١٨٧٦، أي حوالي ١٢ عامًا وكان عدد الجنود المصرية فيها حوالي ٣٠ ألف جندي، وبلغت تكاليفها ٤ مليون جنيه في ١٢ عامًا، أي أقل من ٣٥٠ ألف جنيه سنويًا، وهو مبلغ أقل من ثمن فساتين إحدى الأميرات " ومع ذلك حققت تلك الحملات فضلًا عن تثبيت الحكم المصري في السودان الذي فتح أيام محمد علي حققت امتداد أملاك مصر جنوبًا إلى بحيرة ألبرت وبحيرة فيكتوريا وشرقًا إلى البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي. وغربًا إلى حدود واداي أي أنها أمنت لمصر منابع النيل. وجعلت البحر الأحمر تحت النفوذ المصري خالصًا ومدت أملاك ونفوذ مصر في المحيط الهندي فضلًا عن إضافة أملاك شاسعة لمصر ممثلة في ١٨ مديرية ومحافظة وحكمارية هي مديرية الخرطوم - مديرية سنار وفاز وعلی - مديرية بربر - مديرية دنقلة - مديرية كسلا أو التاكا - مديرية فاشودة - مديرية كردفان - مديرية الفاشر - مديرية داره ومديريات دارفون" مديرية كبكبه - مديرية بحر الغزال - مديرية خط الاستواء - محافظة سواكن - محافظة مصوع - حكمارية هرر - محافظة زيلع - محافظة بربره - وعلينا أن نقارن ذلك الإنجاز الضخم الذي تم ب ٣٠ ألف جندي، وحوالي ٤ مليون جنيه على ١٢ عامًا بما كان يمكن أن ينجزه

محمد علي بجيشه الذي بلغ ٢٧٦ ألف جندي وأسطوله الضخم وقاعدته الصناعية الضخمة جداً مع الأخذ في الاعتبار سوء الأحوال المالية في عصر إسماعيل وجودتها في عصر محمد علي، وكذلك التوازن الدولي في عصر إسماعيل وعصر محمد علي الذي كان ولاشك في صالح محمد علي، فبرغم ضعف الخلافة في عهد إسماعيل وارتفاع قوة الدول الأوروبية بالمقارنة بالخلافة في ذلك الوقت وبالمقارنة بمجمل أوضاع العالم الإسلامي استطاع إسماعيل وبرغم سوء الأحوال المالية أن يحقق كل هذا، فماذا لو توجه محمد علي تلك الوجهة مبكراً قبل أن تصل أوروبا إلى قوتها، وقبل أن تكون قد تفرغت من تحطيم الخلافة عسكرياً، وقبل أن تكون قادرة على التصدي لمشروع محمد علي الأفريقي .

- أن الحكم المصري في أفريقيا أبان حكم إسماعيل قد حقق استقرار الأمن في ربوع تلك البلاد وسهل مواصلاتها مما مهد للكشوف الجغرافية، كما أن ذلك الحكم أدخل الزراعة الحديثة على مستوى المحاصيل وطرق الزراعة ومشروعات الري، وأنشأ بها العديد من طرق المواصلات، وشرع في بناء خطوط السكك الحديدية بينها وبين مصر " إلا أنها لم تستكمل" ، كما أنشأ بها خطوط التلغراف -بلغت عدد المكاتب سنة ١٨٧٧ في السودان حوالي ٢١ مكتباً- وكذلك مكاتب البريد مما مهد لنهضة تجارية ضخمة ومزدهرة، كما تم إنشاء المدارس والفنارات البحرية، وكذلك دور الصناعة وخاصة ترسانة الخروم.

- أن الحكم المصري في أفريقيا قد تسبب في إبطال تجارة الرقيق، والفضل في هذا الصدد يرجع إلى محمد علي الذي أصدر القوانين التي تحرم

بيع الرقيق، ثم جاء إبراهيم فالغى تلك التجارة تماماً، وكانت أفريقيا تعاني من تلك التجارة الفظيعة حيث كان الرقيق يخطف ويبيع لحساب أوروبا التي أقامت نهضتها على سواعد الرقيق، بل إن تجارة الرقيق نفسها كانت السبب في نشأة معظم البنوك الأوروبية.

- أن الخطأ الفظيع الذي ارتكبه إسماعيل هو استخدامه لرواد الاستعمار من الإنجليز بالذات، فلم يكن خافياً على أحد أن إنجلترا تخطط للسيطرة على أفريقيا، وبرغم أن جعفر مظهر باشا قد نبه إسماعيل إلى ذلك الخطر إلا أن إسماعيل لم يلتفت إلى هذا الرأي الحكيم ولم يعمل به ، واستمر يحسن الظن برواد الاستعمار " على حد قول الرافي" (٨٦).

وعلينا أن نفرق بين نوعين من هؤلاء الضباط والقواد الأجانب الذين استخدمهم إسماعيل في حملته الإفريقية، فعلى حين أخلص "شابي لونج" الأمريكي والطبيب الألماني " إدوارد" الذي أسلم وتسمى باسم " أمين بك" وعملا لمصلحة مصر لأن بلادهما لم يكن لها مخططات وأطماع أفريقية في ذلك الوقت أو لشرف ونزاهة كل منهما، فإن كلاً من " صامويل بيكر" و"غردون باشا" قد عملا لحساب إنجلترا مباشرة، وفي الواقع فإن قصة استخدامهما كانت تؤكد ذلك فمن ناحية كانت أهداف إنجلترا في مصر والسودان وأفريقيا واضحة ومن الطبيعي أن تعمل لتحقيق ذلك، ومن ناحية ثانية أنها هي التي رشحت كلاً من "صامويل بيكر" و"غردون باشا" بل وضغطت على إسماعيل لقبول هذا الترشيح، وبديهي أنهما لم يكونا مرشحين إلا لخدمة بلادهما، فالأمير إدوارد ولي عهد إنجلترا هو بنفسه الذي طلب من الخديوي إسماعيل

ترشيح السير "صامويل بيكر" لقيادة الحملة على منابع النيل، كما أن الحكومة الإنجليزية هي التي ضغطت على إسماعيل لتعيين "غردون باشا" مديرًا لخط الاستواء (١٨٧٤-١٨٧٦) ثم حاكمًا عامًا للأقاليم السودانية جميعًا في ١٨٧٧، وهو أمر غير معقول أن يسند مثل هذا المنصب الخطير إلى أجنبي بل ومن رعايا دولة ذات مآرب استعمارية واضحة في مصر وأفريقيا، وإذا كان الراجح قد عزا ذلك إلى غفلة إسماعيل فإننا نعزوّه إلى قوة النفوذ الأجنبي في مصر خاصة بعد الرقابة الثنائية على مالية مصر عام ١٨٧٧، أي أن إسماعيل لم يملك أن يرفض في مثل هذا الوقت بسهولة، ومن ناحية ثالثة فإن كلاً من "صامويل وغردون" كانا من المعروفين بميولهم الوطنية الإنجليزية الشديدة وخاصة "غردون باشا"، ومن ناحية رابعة فإن كل منهما قد أمد بريطانيا بالمعلومات المطلوبة والتمهيدية لاحتلال أفريقيا، كما أمداهما باستمرار باتجاهات ونوايا الحكومة المصرية في السودان وأفريقيا .

وإذا قرأنا في سجلات وأعمال غردون باشا، نجد أنه بمجرد توليه منصب الحاكم العام للسودان قد قام بإقضاء المديرين المصريين، واستخدم بدلاً منهم أجنب، كما لم يهتم بتوطيد سلطة الأمن في المقاطعات الاستوائية فكأنه كان يبغى إقصائها عن الحكم المصري تمهيدًا لإدخالها في منطقة النفوذ الإنجليزي، وأقفل المدارس التي فتحها من كان قبله، وتذرع إلى ذلك بقلّة المال ومنع إرسال الطلبة الناجحين بمدرسة الخرطوم إلى مصر وعزل الموظفين منهم، وتصرف بطريقة تبعث على الفتن والثورة في تلك البلاد، لزعة الوجود المصري فيها تمهيدًا للسيطرة الإنجليزية عليها .

وفي هذا الصدد أيضًا فإن غردون باشا أثناء توليه مديريةية خط الاستواء كان السبب في فشل الحملة المصرية على الصومال الجنوبي، ويقول شابي لونج " إن من أسباب إخفاق الحملة إغضاء غردون من الاتصال بها رغم الأمر الصادر له من الخديوي إسماعيل، وأن ذلك الإغضاء يرجع إلى وصول تعليمات من الحكومة الإنجليزية إلى غردون توجب عليه عدم التعاون مع هذه الحملة " (٨٧)، وقد أعترف غردون باشا في رسائله " أنه بالرغم من تكليف الخديوي له بالاتصال بالحملة فإنه وجد ذلك سيكون على غير جدوى " (٨٨)، وفي نفس الرسائل يقول غردون " أنه لم يكن مرتاحًا إلى إحكام مصر روابطها بأوغندا وملكها، وأنه كان يبغى بقاء ملك أوغندا مستقلاً ولكنه (أي ملك أوغندا) هو الذي دعا الحامية المصرية لدخول بلاده " (٨٩) .

ومن ناحية المبدأ فإن الاستعانة بالأجانب في الحملات العسكرية أمر محفوف بالمخاطر، وخاصة إذا كانوا قيادات كبيرة وإذا كان من غير الصحيح استعمال الأجانب في هذا الصدد عمومًا، فإن استعمالهم بترشيح من دولة ذات أطماع استعمارية واضحة هو الحمق بعينه .

أنه على الرغم من أن تلك الحملات صحيحة من كل الوجوه ومفيدة للإسلام ولمصر ولإسماعيل ذاته، إلا أن ارتباك مصر وديونها المتراكمة واحتلالها فيما بعد قد بدد الفائدة المرجوة، وجعل الثمرة تسقط بفم الإنجليز، ولو جاء هذا المشروع مبكرًا أيام محمد علي مثلًا لكانت نتيجته هائلة .

السير لويس والمسيو عوض

وإذا كان ليس هناك مصري أو عربي أو مسلم واحد يعتبر توحيد مصر والسودان عملاً من أعمال الاستعمار، بل هو عمل توحيدي واستراتيجي تفرضه حقائق الدين والتاريخ والجغرافيا، فإن المسيو لويس عوض يسخر من الرافعي في هذا الصدد قائلاً "؟؟" وفي الرافعي كلام كثير عاطفي لتسويغ فتح مصر للسودان لعقول السودانيين مؤسس على الاعتذار بأن الحروب كثيراً ما كانت دعامة للوحدة القومية كحروب إنجلترا مع اسكتلنده والحرب الأهلية الأمريكية، ..إلخ" ، ويضيف المسيو عوض "ولكن ألا يكفي أن نقول أن السودان بغض النظر عن شركة النيل " بغض النظر ليه ؟!" م.م" كان مقدراً له في زمان التسابق الاستعماري أما أن يكون سوداناً مصرياً أو أن يكون سوداناً إنجليزياً " (٩٠) .

إذا فالمسيو لويس يريد أن يوجه كلامه إلى المستقبل قائلاً " ليس هناك مبرر للوحدة مع السودان "، ومضيفاً ولا تخدعوا السودانيين يا دعاة الوحدة فالمسألة ليست حرباً قومية كما يدعي الرافعي، بل هو تسابق استعماري، ويوجه كلامه إلى الماضي قائلاً " مادام الموضوع مجرد تسابق استعماري، فلا داعي لانتقاد تصرفات إنجلترا التي حدثت فيما بعد حين استولت على السودان وغيره من أملاك مصر في أفريقيا " .

وإذا كان لويس عوض فرنسي الميول، فإنه أوروبي الميول وإنجليزي الميول، مادام الأمر يرتبط بمصلحة مصر والسودان في مواجهة إنجلترا،

وكل ما هو توحيدي، أي كل ما يجعلنا أقويا في مواجهة الاحتلال أو النفوذ الأوروبي لا يروق المستر عوض .

والمسيو عوض طبعًا لا ينسى أن يشنع على الحكم المصري في السودان، فهو يصف محمد بك الدفتردار بالقسوة والوحشية، ويصف خليفته على حكم السودان عثمان بك بأنه كان سفاخًا قاسيًا^(٨١)، ونسى المستر لويس أعمال العمران والبناء وتنظيم الري، وأستتاب الأمن الذي أحدثه الحكم المصري للسودان أو إنشاء المدارس بها .

وإذا كان من المسلم به لدى كل علماء التاريخ والاجتماع والاقتصاد السياسي أن الرق وتجارته الأفريقية بالتحديد كان أوروبيًا خالصًا في إدارته وتمويله والاستفادة منه، وأن الكثير من البنوك الأوروبية الحالية نشأت أصلًا في مقاهي المواني الأوروبية على هامش تجارة الرقيق^(٩١) .

وأن الرأسمالية الأوروبية ذاتها نشأت نتيجة الاستعمار وليس العكس وأن الرقيق هم الذين بنوا حضارة أوروبا وأمريكا، وأن الدليل مازال قائمًا حتى اليوم يلطخ وجه الحضارة الأوروبية ممثلًا في الأقليات السوداء في أمريكا وإنجلترا بالتحديد، وفي التفرقة العنصرية التي مارسها السيد الأبيض في جنوب أفريقيا حتى وقت قريب!!، ولم نسمع عن مسلم واحد مارس تلك التفرقة العنصرية أو عن مشاكل أقليات سوداء في أي مكان من العالم الإسلامي الممتد من آسيا إلى أوروبا إلى أفريقيا، رغم كل تلك الحقائق ورغم مسلسل جذور الذي فضح عمليات الاسترقاق الأولى ووضع الحقائق المجردة أمام الجمهور الأمريكي والعالم كله، رغم كل هذا فإن المسيو لويس عوض

ما زال يردد أقوال ملفقة ومزورة وعفى عليها الزمن، يقول المسيو لويس " وقد استفحلت تجارة الرقيق في السودان مع استتباب الحكم العربي بعد القرن السابع الميلادي "، ويستمر لويس في كذبه قائلاً " يجب أن يكون ماثلاً في الذهن أن حكمداري السودان المعينين من طرف محمد علي كانوا يشتركون خلال السنوات التالية في إرسال الغزوات لصيد الرقيق، لا نعرف لحسابهم الخاص أو لحساب محمد علي، وعلى كل فقد اخرج محمد علي الذي أحتكر التجارة في أكثر السلع والمنتجات تجارة الرقيق من قائمة السلع التي تحتكر الدولة تجارتها، ولكن هذا لا يمنع طبعاً قيام تجارة الرقيق كتجارة خاصة حرة يشترك فيها بعض حكام مصر اشتراكاً فعلياً، وربما منظماً على أساس أن الدولة تخمض عينيها عما يجري، وبالتالي يكون التعيين في منصب المديرين في أقاليم السودان يتضمن نوعاً من الامتياز غير المكتوب لاحتكار تجارة الرقيق خارج إطار الدولة، كذلك فإن اهتمام محمد علي بإرسال البكباشي سليم قبودان في ثلاث حملات (١٨٣٩-١٨٤١) لاستكشاف منابع النيل، وهي المنابع الأساسية للرقيق وللسيطرة على مداخل النيل الأبيض الجنوبية قد يكون للقضاء على تجارة الرقيق، كما قد يكون لاحتكارها، وعلى كل حال فإن فتح النيل الأبيض للملاحة قد نظم لتجار الخرطوم تجارة العاج، ومصدرها الأساسي أعالي النيل، وفتح الطريق منذ ١٨٤٣م للمشاركة في هذه التجارة، وفي تجارة الرقيق " (٩٣) .

[يخرب بيتك يا لويس، أنت كذاب بشكل م.م]

استخدم إذاً لويس عوض كل أساليب الكذب والتلفيق والقص والللق هنا ليرى ساحة الأوروبيين من تجارة الرقيق ويلصقها بمحمد علي وحكمداية السودان من المصريين، على أن الكذب كما يقولون ليس له رجلين، فلويس عوض مثلاً يقول أن حكمداي السودانيين من قبل محمد علي كانوا يشتركون خلال السنوات التالية في إرسال الغزوات لصيد الرقيق، " يشتركون مع من ؟! م.م"، ويضيف "لا نعرف لحسابه الخاص أو لحساب محمد علي" ومادمت لا تعرف فاسكت م.م" وقبل تلك الفقرات نجد لويس يبدأ كلامه بقوله " يجب أن يكون ماثلاً في الذهن" " أي يجب أن تصدق الكذب الذي ليس عليه دليل، فمن أين هذا المثل في الذهن، ولم هذا القول؟!، وأنت لم تقدم حادثة واحدة أو دليلاً واحداً يثبت صحة كلامك م.م ."

وعلى كل حال فمادام لويس كذاب فمن الطبيعي أن تجد منطقته مفكك، فهو لا يعرف إن كان ذلك لحساب المديرين أو لحساب محمد علي، ثم هو يعترف بأن تجارة الرقيق لم تكن من ضمن تجارات الدولة المعتمدة لدى محمد علي وهو التاجر الوحيد كما نعرف والمحتكر لجميع التجارات، ومادام ذلك يبرئ محمد علي، فإن لويس عوض لابد أن يجد طريقة يغمز بها من تحت إلى تحت فيقول " ولا يمنع هذا طبعاً من قيام تجارة الرقيق كتجارة خاصة حرة يشترك فيها بعض حكام مصر " أنتبه بعض، أي كلام لويس مفكك، فمن هم هؤلاء البعض ؟! م.م " اشتراكاً فعلياً وربما " انتبه ربما ؟! م.م " منظماً على أساس ان الدولة تغمض عينيها عما يجري " " أي أن لويس يقول انه مصر على اشتراك مصرفي تلك التجارة وإذا كانت الوقائع الثابتة تقول

بعدم اشتراكها إذا لابد أنه كان هناك بعض الحكام أو أن هناك تجارة غير رسمية، أو أنها كانت لحساب المديرين أو لحساب محمد علي، وأن الدولة تغمض عينيها وربما؟! يعني لويس إذا وجد الحقائق الثابتة تخذله فعليته أن يستخدم ربما- بعض- تجارة خاصة - الدولة تغمض عينيها، المهم أنه لابد أن يكون ماثلاً في الذهن أن مصر وليس أوروبا هي تاجر الرقيق " الله يخرّب بيتك يا لويس م.م" ولا مانع أن يقول لويس طبعاً أن حكم السودان كان مجرد امتياز لتجارة الرقيق : يعني ليس فقط إصاق التهمة بالمصريين في تجارة وإدارة الرق، ولكن لم يكن لهم هدف آخر سوى تلك التجارة، وربما أن وقائع التاريخ لا تثبت ذلك، تجد لويس يقول أنه امتياز "غير مكتوب"، ويستمر لويس في حملة أكاذيبه ليجرد مصر من كل شرف، فبدلاً من أن يكون محمد علي قد أرسل البكباشي سليم قبطان في ثلاث حملات لاكتشاف منابع النيل، فهو قد أرسله لاحتكار تجارة الرقيق!! وبما أن الوقائع التاريخية الثابتة تقول بعكس ذلك، فإن لويس يستخدم أسلوب الغمز واللمز قائلاً " قد يكون ذلك للقضاء على تجارة الرقيق وقد يكون لاحتكارها "، والخطورة هنا ليس في إصاق تهمة تجارة الرقيق بمحمد علي فقط فهو قد غمزه ولمزه في هذا الشأن من قبل، وكذلك غمز حكمدارية السودان المصريين، ولكن يريد لويس أيضاً أن يلقي ظللاً من الشك حول القيمة العلمية والإنسانية لكشوف سليم قبطان ليعود بعد ذلك فيشيد برواد الحضارة الذين اكتشفوا منابع النيل من الأوروبيين، وسوف يفرد لهم لويس أنصع صفحاته !!، وإذا كان اشتراك الأوروبيين بل احتكارهم لتلك التجارة أمراً ثابتاً فإن لويس يذكره بشكل

عارض في آخر الفقرة قائلاً: " أنه مادام محمد علي وحكمدارية السودان والحملات الكشفية كانت كلها لتجارة الرقيق فإن المغامرين الأوروبيين جاءوا للمشاركة في تلك التجارة- جاءوا للمشاركة أم هم الذين ابتدعوها وأداروها وقاموا بها من ألفها إلى يائها م.م- ونذكر لويس بأن محمد علي قد أبطل الرقيق سنة ١٨٣٨، وأن إسماعيل طارد تلك التجارة بلا رحمة وقضى عليها، وأن الفضل في فتح الكشوف الجغرافية لمنابع النيل يعود إلى المصريين فهم الذين بدأوها في عهد محمد علي- رحلات سليم بك قبودان ١٨٣٩-١٨٤١- وهم الذين أمنوا الطرق وفتحوا وسائل المواصلات وأقاموا النقاط على طول الطريق" فإن لويس عوض لا يعجبه هذا فسليم قبودان كان ذاهبًا لاحتكار تجارة الرقيق لحساب محمد علي، كما أن الكشوف الجغرافية لمنابع النيل نشأت في الجمعية الجغرافية الإنجليزية وهكذا، ولولا التدمير المتعمد الذي ألحقه الاحتلال الإنجليزي لوثائق الجيش المصري قبل الاحتلال في ١٨٨٢ لكان من الضروري أن نعرف أن كل الكشوف في تلك المناطق كانت للمصريين، ولكن الاحتلال أراد أن يطمس هذا كله وهذا شأن المغلوب والغالب على كل حال

خلع إسماعيل ونفيه عن مصر

قضى إسماعيل في حكم مصر ١٧ عامًا شهدت فيها مصر الكثير من الأحداث الجسام تمهيدًا للسيطرة عليها، ولاشك أن شخصًا مثل إسماعيل يتمتع بالذكاء كان لابد قد كون في تلك الفترة خلفية سياسية ضخمة، وعرف الكثير من أسرار السياسة الدولية وعرف ما تريده الدول- وخاصة إنجلترا- من

مصر وأدرك أساليبها الجهنمية للسيطرة عليها، وبديهي أن من يعرف الكثير من المعلومات والأسرار الخاصة بتلك الفترة سيكون عقبه بحكم معرفته تلك بصرف النظر عن العوامل الأخرى أمام الخطوة الأخيرة لاحتلال مصر، وهكذا قررت أوروبا أنه جاء الأوان للتخلص من إسماعيل للإتيان بشخص آخر "الخدوي توفيق" تنقصه الخبرة والمعلومات ليسهل التلاعب به على هواها- هذا من ناحية- ومن ناحية ثانية فإن تسلسل الأحداث في مصر أدى إلى ظهور حركة نيابية لا بأس بها وهذه أيضاً خطر محقق على مصالح الاستعمار، فكان لابد من تغيير ظروف الحكم وشكله تمهيداً لتصفية تلك الحركة، ومن ناحية ثالثة فإن النهضة التعليمية والصحفية وظهور الحركة الشعبية بقيادة السيد جمال الدين الأفغاني كان كفيلاً بإشعار أوروبا بالخوف من امتداد تلك الحركة وتصاعدها فقررت إنهاء إجراءات الاحتلال سريعاً قبل أن تنتزع تلك الحركة، وأولاً وأخيراً كانت أوروبا لا تترتاح للنفوذ المصري في أفريقيا الذي وصل إلى أقصى مداه طوال التاريخ في عهد الخديوي إسماعيل، وكان على إسماعيل أن يدفع ثمن هذا العمل الجليل الذي كان يشكل خطراً كبيراً على الاستعمار، فكان لابد من خلع إسماعيل حتى يتسنى للاستعمار تصفية هذا الوجود بلا هوادة.

على كل حال تذرع قناصل الدول بصدور مرسوم ٢٢ أبريل سنة ١٨٧٩ لتسوية الدين طبقاً لما قرره اللائحة الوطنية، وبدأ هؤلاء القناصل ينسقون موقفهم للتخلص من إسماعيل، وبرغم أن مرسوم ٢٢ أبريل لم يكن يختلف في جوهره عن مشروع ريفر ويلسون إلا أن ذلك لم يحل دون ظهور حركة

الاحتجاج الأوروبية الجماعية ضد هذا المرسوم، والاحتجاج هنا لم يكن مقدمًا ضد الإجراءات المالية بقدر ما هو مقدم ضد محاولات إسماعيل الأخيرة الاحتفاظ بشيء من السيادة على شئون مصر، وبدأت الاحتجاجات تنهال على الخديوي من قنصل " المانيا - النمسا - المجر - إنجلترا - فرنسا - روسيا - إيطاليا" ولم تكف الدول بذلك بل إن فرنسا وإنجلترا اتفقتا على مطالبة إسماعيل بالتنازل عن العرش وأرسلتا بذلك إلى قنصليهما في مصر، وعضدهما في نفس الطلب قنصلي المانيا والنمسا، إلا أن إسماعيل ظل يرفض حتى آخر لحظة وبعدها نجح الأوروبيون في الحصول على فرمان سلطاني من تركيا بعزل إسماعيل ولم يكن لتركيا في ذلك الوقت قدرة على الرفض، فقد وقعت في النفوذ الغربي منذ أن حطم محمد علي قواتها العسكرية في حروبه معها، وأصبحت منذ ذلك الحين خاضعة عمليًا للنفوذ الأوروبي، أو تلعب على بعض التناقضات الثانوية بين بعض الدول الأوروبية على قدر الإمكان.

على كل حال فقد وصل القرار السلطاني بعزل إسماعيل في ٢٦ يونيو ١٨٧٩ وجعل توفيق هو خديوي مصر خلفًا له، وإذا كان الاحتلال الإنجليزي لمصر قد بدأ رسميًا في ١٨٨٢ فإن كان قد بدأ عمليًا منذ تدخل الدول في شئون مصر ووصل نفوذها إلى حد إقالة الخديوي وتسليم آخر مكانه.

كانت الأرض قد أصبحت ممهدة للاحتلال، فحين قضى محمد علي على الحركة الشعبية فإنه قد قضى على المقاومة الحقيقية التي يمكن أن تقف أمام الاستعمار، وإذا كانت مجمل الممارسات السياسية والاقتصادية قد أفضت في

النهاية إلى إغراق مصر في الديون وتكبيها بالنفوذ الأوروبي، وإذا كان التطور الصناعي في مصر قد انهار لأسباب عديدة، واقتصرت ملامح النهضة على شركات النقل البحرية والبرية وتمهيد الطرق والمواصلات وزيادة الرقعة الزراعية ومشروعات الري فإن كل هذا كان بمثابة الاستعداد للاستعمار لأن تلك البنية ملائمة للاستعمار جدًا، ليس هذا فحسب بل تم بناء طبقة أرستقراطية زراعية من الممكن أن تكون حليفًا للاستعمار ووكيلًا له، وتم تصفية كل رأسمالية صناعية وطنية وغرقت مصر بالبنوك الأجنبية والشركات الأجنبية التي في مجالات المقاولات والسمسرة والوكالة، وبالإضافة إلى ذلك كان هناك الإرساليات التبشيرية الأجنبية، القوانين الفرنسية التي حلت محل الشريعة الإسلامية في النظام القضائي، وكان هناك قناصل الدول التي تتربص بمصر الدوائر، كان معنى هذا كله أن بذور القابلية للاستعمار قد أُنعت وحن قاطفها فما كان من الاستعمار إلا أن جاء رسميًا بعد أن كان قد جاء عمليًا.

على أنه يبقى أن مصر الخصبة كانت تحتضن بذور الثورة والحركة الجماهيرية التي ظهرت في أكثر من صورة منذ محمد علي وحتى إسماعيل وتوفيق، وتصاعدت تلك الحركة على يد الأفغاني والنديم وعرابي ومصطفى كامل، وكان لصعود تلك الحركة قصة كبيرة وملحمة فريدة، وإذا كنا لم نتحدث عن النهضة العلمية والأدبية والتطور البرلماني في عهد إسماعيل وكذلك الصحافة التي اتسع مداها وتأثيرها في عهده، وكذا الحالة الاجتماعية وظهور الأفغاني (١٨٧١) فإن ذلك يرجع لارتباط عوامل النهضة الأدبية

والعلمية والصحفية والتطور البرلماني والحالة الاجتماعية وظهور الأفغاني
بما حدث بعد ذلك من انتفاضات وثورات شعبية كالثورة العرابية مثلاً التي
كانت نتيجة ومحصلة لكل هذا، فكان من الطبيعي أن نجعل الكلام عنها في
مقدمة الثمرة العرابية، وهي موضوع البحث القادم إن شاء الله .

هوامش

- (١) الرافي، عصر إسماعيل، الجزء الأول ص ١٨ .
- (٢) إسماعيل باشا سرهنك، حقائق الأخبار عن دول البحار، ج ٢ ص ٢٦٥ .
- (٣) مدام أولمب، كشف الأستار عن أسرار مصر، ص ٤٣ .
- (٤) الرافي، مرجع سابق ص ٢٦ .
- (٥) ميخائيل شاروويم، الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث، ج ٤ ص ١١١ .
- (٦) طارق البشري، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية ص ٤٠ .
- (٧) الرافي، مرجع سابق ص ٤٩ .
- (٨) كان في البلاد منذ عهد محمد علي هيئة قضائية عليا تسمى "جمعية الحقانية"، أنشأت سنة ١٨٤٢م، وقد سميت الهيئة سنة ١٨٤٩م مجلس الأحكام، وكان بمثابة الهيئة القضائية العليا في البلاد .
- (٩) المسيو مريو ، مصر الحديثة .
- (١٠) هو مجلس أسسه محمد علي وانهقد على عهده حيناً، وكان مجلساً شكلياً .
- (١١) المسيو مريو، مرجع سابق ، ص ٨٢ .
- (١٢) إسماعيل باشا سرهنك، مرجع سابق ج ٢ ص ٢٧٥ .
- (١٣) فرديناند ديليسبس، وثائق عن تاريخ القناة ج ص ٣٣٣ .
- (١٤) إسماعيل باشا سرهنك، مرجع سابق ج ٢ ص ٢٧١ .

- (١٥) الرافعي، مرجع سابق جـ ١ ص ٣٨ .
- (١٦) الرافعي، مرجع سابق جـ ١ ص ٤٥ .
- (١٧) فتحي زغلول، كتاب المحاماة، ص ٨٥ ملحقات .
- (١٨) الرافعي، مرجع سابق جـ ٢ ص ٤٩ .
- (١٩) الرافعي، مرجع سابق، جـ ٢ ص ٥٣ .
- (٢٠) المسيو ديليسبس، مرجع سابق جـ ١ ص ٤ .
- (٢١) الرافعي، مرجع سابق، ص ٦٣ .
- (٢٢) لويس عوض، تاريخ الفكر المصري من عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩، الجزء الأول ص ٤٠، وفي الواقع فإن لويس لم ينفك يدافع عن الاستعمار وعمالته وبالتحديد الاستعمار الفرنسي، وكلام لويس عوض دائماً مشبوه ومثير للريبة، فهو أحد أساطين المدرسة الاستعمارية، إلا أن مفتاح فهم لويس عوض هو انحيازه التام للمدرسة الفرنسية الاستعمارية خصوصاً والاستعمار عموماً، وجدير بالذكر أيضاً، أن كذب لويس عوض دائماً واضح فحكاية محور مصر وفرنسا هذا لم يكن إنشاء قناة السويس ذا صلة مباشرة به، ففرنسا نفسها اعترضت في البداية على المشروع، ولم تتحمس له بسبب انشغالها في الحرب مع إيطاليا والنمسا .
- (٢٣) الرافعي، مرجع سابق، ص ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ .
- (٢٤) إلا لويس عوض طبعاً، لأنه لا هو مؤرخ ولا هو باحث.
- (٢٥) تاريخ مصر المالي ص ١٣٢، جـ ١ .

- (٢٦) لويس عوض، مرجع سابق، ص ٣٩ .
- (٢٧) لويس عوض، مرجع سابق، ص ٤١ .
- (٢٨) د . محمد صبري، فضيحة السويس، القاهرة ١٩٥٨، المطبعة العالمية
ص ٦ .
- (٢٩) جيرار، وصف مصر، المجلد ١٧ .
- (٣٠) الرافعي، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر ص ٦٥
ج ١ .
- (٣١) الرافعي، نفس المرجع ص ٦٠ ج ١ .
- (٣٢) الجبرتي، مرجع سابق .
- (٣٣) الوقائع المصرية، العدد ٨٩ (١٨٤٧)، د . علي الجريتلي، تاريخ
الصناعة في مصر .
- (٣٤) د . علي الجريتلي، تطور النظام المصرفي في مصر .
- (٣٥) المرحوم محمد رشدي، تلميذ طلعت حرب ورئيس مجلس إدارة بنك
مصر قبل التأميم، التطور الاقتصادي في مصر، القاهرة، دار
المعارف ١٩٧٢ م .
- (٣٦) محمد رشدي، مرجع سابق .
- (٣٧) محمد رشدي، مرجع سابق .
- (٣٨) عادل حسين، الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية .
- (٣٩) محمد رشدي، مرجع سابق .
- (٤٠) جون مارلو، تاريخ النهب الاستعماري .

- (٤١) جون مارلو ، نفس المرجع .
- (٤٢) تيودر روتشتين، تاريخ المسألة المصرية (١٨٧٥-١٩١٠) ترجمة عبد الحميد الصاوي ومحمد بدران .
- (٤٣) الدين الثابت أو المنتظم: هو القرض الذي يحصل الاكتتاب فيه بواسطة أحد البنوك بفائدة مقررة، ويسدد في مواعيد محددة، بتأمين معين أو ضمانه معينة، وبشرط إتمام استهلاكه في مدة معينة .
- (٤٤) الدين السائر: هو الذي ينشأ عن الاستجرات والمعاملات المالية والمدنية والمشتريات والتوصيات، وتشمل أيضاً نوع آخر من الدين يعرف بالإفادات أو البونات "الأذون" المالية أو بونات تكتب بقيم مختلفة مسحوبة على الدواوين المتقدمة تحت الأذن موقعاً عليها من وزير المالية أو من يفوضه الوزير بالتوقيع، وتستحق الوفاء في الموعد الموضح بها، وكانت هذه البونات تودع في الخزائن، فيأتي الراغبون ويطلبون شراءها، وبعد مساومتهم على سعر الفائدة والاتفاق معهم عليها يدفعون صافي قيمتها للخزانة ويتسلمون الكمبيالات ويتاجرون بها، وعند موعد الدفع يقدمونها للخزانة ويأخذون قيمتها، ولم تكن للديون السائرة حساب معروف، بل كان الخديوي كلما احتاج إلى المال استدان ما تصل إليه يده من المرابين الجانب المقيمين بمصر .
- (٤٥) الرافعي، مرجع سابق، ص ٣٣ ج ٢ .
- (٤٦) الرافعي، مرجع سابق، ص ٧٣ ج ٢ .

- (٤٧) الرافي، مرجع سابق، ص ٤٤ جـ ٢ .
- (٤٨) جابرييل شارم، مجلة العالمية، عدد ١٥ أغسطس ١٨٧٩م .
- (٤٩) وهو سلفة الديون، وقد عقدته الوزارة الأوروبية مع بنك روتشيلد الإنجليزي، وكان يبلغ ٨,٥ مليون جنيه .
- (٥٠) عادل حسين مرجع سابق ، ص ٢٦ .
- (٥١) مستر ماك كون، "مصر كما هي" .
- (٥٢) الرافي، مرجع سابق، ص ٥٨ جـ ٢ .
- (٥٣) عادل حسين مرجع سابق ، ص ٢٢ جـ ١ .
- (٥٤) جون مارلو، مرجع سابق، ص ٢٩٢ .
- (٥٥) عادل حسين مرجع سابق ، ص ٣٢ جـ ١ .
- (٥٦) الرافي، مرجع سابق، ص ٦٦ جـ ١ .
- (٥٧) روتشتين مرجع سابق ص ٣٠ .
- (٥٨) رياض باشا، كان معروف بميوله الإنجليزية .
- (٥٩) نوبار باشا أرمني متمصر، كان عميلاً إنجليزياً ظاهراً، وكان دائم التردد على إنجلترا، وكان يدعو ساستها إلى ضرورة احتلال مصر، وقد عمل وزيراً للخارجية في حكومات إسماعيل، ثم رئيساً للوزراء في الوزارة المختلطة .
- (٦٠) سمحت إنجلترا فيما بعد برهن أُل ١٥% من صافي أرباح الشركة المملوكة لمصر في بنك الائتمان العقاري الفرنسي، وذلك ليكون النفوذ الفرنسي في الشركة قريباً من النفوذ الإنجليزي .

- (٦١) د. خالد نعيم، الجذور التاريخية لإرساليات التنصير الأجنبية في مصر .
- (٦٢) أديب نجيب سلامة، تاريخ الكنيسة الإنجيلية في مصر .
- (٦٣) وليم سليمان، تيارات الفكر المسيحي في الواقع المصري، مجلة الطليعة، ديسمبر ١٩٦٦ م .
- (٦٤) د. محمود حمدي زقزوق، الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري .
- (٦٥) جرجس سلامة، تاريخ التعليم الأجنبي في مصر في القرنين ١٩ ، ٢٠ .
- (٦٦) نقلاً عن د. خالد نعيم، مرجع سابق .
- (٦٧) نقلاً عن نبيل عبد الحميد سيد أحمد، النشاط التبشيري الأمريكي في البلاد العربية حتى عام ١٩٢٣، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٢٧، القاهرة ١٩٨١ م .
- (٦٨) طارق البشري، بحث مقدم إلى ندوة "التراث وتحديات العصر" تحت عنوان "المسألة القانونية بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي".
- (٦٩) طارق البشري، نفس المرجع .
- (٧٠) الرافي، مرجع سابق، ص ٧٧ ج ١ .
- (٧١) فليب جلاذ، قاموس الإدارة والقضاء ج ٦ ص ٧٣٠ .
- (٧٢) فليب جلاذ، مرجع سابق ج ٦ ص ٧٣٢ .
- (٧٣) محمود ثابت فهمي "البحر الزاخر" ج ١ ص ١٩٩ .

- (٧٤) فليب جلاذ، مرجع سابق ج٦ ص ٧٣٣ .
- (٧٥) نشر نص الفرمانين في الوقائع المصرية عدد ٤٨٠ الصادر في ٢٩ أكتوبر ١٨٧٢ م .
- (٧٦) الوثائق الدولية للسلطنة العثمانية، نور إينجيان أفندي ج٣ ص ٣٤٧ .
- (٧٧) الرافعي، مرجع سابق، ص ٨٧ ج١ .
- (٧٨) فان بلمن، قاض هولندي تولى القضاء في المحاكم المختلطة على عهد إسماعيل في كتاب مصر وأوروبا ج١ ص ١١٦ .
- (٧٩) اللورد كرومر، مصر الحديثة ج١ ص ٥١ .
- (٨٠) الرافعي، مرجع سابق، ص ١٨١ .
- (٨١) إسماعيل باشا سرهنك، مرجع سابق ج٢ ص ٣١١ .
- (٨٢) علي مبارك، الخطط التوفيقية ص ٨٣ ج٧ .
- (٨٣) مصوع هي "إرتريا" اليوم .
- (٨٤) الرافعي، مرجع سابق، ص ١٢١، ١٢٢ .
- (٨٥) اللواء محمود مختار باشا، مجلة الجمعية الجغرافية، مجموعة ١، عدد ٣ ص ٣٥١ - ٣٦٦ .
- (٨٦) الرافعي، مرجع سابق، ص ١٢١ ج١ .
- (٨٧) شابي لونج، مصر ومديرياتها المفقودة، ص ١٢٤ .
- (٨٨) رسائل غوردون إلى أخته ص ٥٤ .
- (٨٩) رسائل غوردون إلى أخته ص ١٦٨ .
- (٩٠) لويس عوض، مرجع سابق ص ٢٩٥ ج٢ .

(٩١) لويس عوض، مرجع سابق ص ٢٩٦ ج ٢ .

(٩٢) عادل عبد المهدي، الرأسمالية والاستعمار، مجلة الطليعة اللندنية،

. ١٩٨٢

(٩٣) لويس عوض، مرجع سابق ص ٣٠٥ ج ٢

فهرس الجزء الأول

الصفحة	الموضوع
٥	عصر محمد علي
٩	القضاء على زعماء الأمة
١٦	حروب محمد علي
٧٢	نظرة شاملة على حروب محمد علي
٨٠	البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عصر محمد علي
١٣٥	انهيار مشروع محمد علي
١٤٨	هوامش
١٥٤	إبراهيم وعباس الأول
١٦٣	سعيد باشا
١٧٢	بين سعيد وإسماعيل
١٧٢	لمحة تاريخية
١٧٥	تنفيذ المشروع
١٧٦	شروط عقد الامتياز
١٧٧	الانتقادات الموجهة لشروط عقد الامتياز
١٨٠	الانتقادات الموجهة إلى إنشاء القناة من حيث المبدأ
١٨٥	إسماعيل يسعى في تحقيق شروط الامتياز
١٩٠	أوراق لويس عوض (اليمين الفرنسي)
١٩٩	تأخر تصديق السلطان

فهرس الجزء الأول

الصفحة	الموضوع
٢٠٠	مقاومة إنجلترا للمشروع
٢٠٢	نشأة الرأسمالية الزراعية.....
٢٠٤	تطور الملكية الزراعية في مصر
٢٣٠	هل يمكن أن تكون للقروض الأجنبية ضرورة أو فائدة ؟
٢٣٣	سعيد يبدأ القروض وإسماعيل يتوسع فيها
٢٣٤	قراءة في مفردات الديون
٢٣٩	التدخل الأجنبي في شئون مصر
٢٥٠	البعثات التبشيرية الأجنبية
٢٥٤	النشاط التبشيري الألماني في مصر
٢٥٥	الإرساليات الفرنسية
٢٥٧	الإرساليات الهولندية.....
٢٥٧	الإرساليات الأمريكية
٢٦٠	التشريع الأجنبي يتسلل إلى البلاد
٢٦٦	صعود إسماعيل وسقوطه
٢٧٣	أعمال العمران
٢٧٩	الجيش والأسطول.....
٣٠٥	خلع إسماعيل ونفيه عن مصر
٣١٠	هوامش.....

منتدى سور الأزبكية

WWW.BOOKS4ALL.NET

<https://www.facebook.com/books4all.net>